شرح أبي علي الفارسي

على كتاب سيبويه

تَصْنِيفُ

إمام اللغة

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى ٣٥٦ هـ

المجلد الأول

تحقيق

محمد عثمان

obeikandl.com

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Alsakafa_aldinaya@hotmail.com

هاتف: ٢٠٢٥٩٢٢٦٢٠+

فاكس: ٢٠٢٥٩٣٦٢٧٧ +

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

شرح ابى على الفارسى على كتاب سيبوية

تحقيق: محمد بن يوسف القاضى

ط١ القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية 2016/

عدد الصفحات :

١- اللغة العربية – النحو

ا-الفارسى ، الحسن بن احمد عبد الغفار ، ٠٠٠-٩٣٧

ب-العنوان

رقم الايداع :٢٠١٥/٢١٦٥٧

الترقيم الدولي:978-977-341-650-8

obeikandl.com

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله، وبحمده يستفتح الكلام، والحمد لله حمده من أفضل ما تحركت به الألسن وجرت الأقلام، أحمده تعالى على الدوام، وأشكره على ما هدانا للإسلام، وأبان لنا الحلال والحرام، وشرع لنا الشرائع وأحكم الأحكام، وأمرنا بالبر والاجتماع على الحق والاعتصام، ونهانا عن الجفاء وسائر الآثام، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك القدوس السلام، ولي كل إنعام، ذو الآلاء الجسام، والمنن العظام، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، هو للأمة بدر التمام، وللأنبياء مسك الختام، المصطفى من الرسل والمجتبى من الأنام، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله البررة الكرام، وصحبه الأئمة الأعلام، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان.

أما بعد:

فإن اللغة العربية كالبحر العظيم الغائر لا تحده حدود ، ولا تعرف له عمقًا، ومن هذه اللغة خرجت الفنون الأدبية وعلوم الحديث وعلوم الكلام، فمنذ أمد بعيد اشتهر العرب بفصاحتهم وبيانهم وتفوقهم على باقي أهل الأرض في الفنون اللغوية وعلوم الكلام إلى أن جاء الإسلام ليصبح للغة العربية مكانة خاصة تتزاهى وتتفاخر بها، فأعظم معجزة عرفها البشر وهي القران الكريم نزلت بهذه اللغة العظيمة حتى صار تعلم الدين الإسلامي واعتناقه يتطلب معرفة وفهم للكلمات والمفردات العربية، بل ويتطلب في بعض الأحيان الغوص في أعماق اللغة ومعرفة خباياها وأسرارها؛ حتى أصبح لهذه اللغة أنصار ومحبون من غير العرب، يحبونها ويتغزلون في مدحها وصدق الشاعر الذي قال :

لغتي وما لك في الجمال مثيل ... لغتي وما لك في البهاء عديل

رقراقة كالسلسبيل ترقرقاً ... كالجدول المختال حين يسيل

فكان لهذه اللغة علماء وأئمة عرب، وعلماء وأعلام أعجميون عرَّبهم الإسلام ، حتى كان منهم أصحاب المؤلفات الرائعة في قواعد اللغة العربية وفي بلاغة القرآن الكريم.

بل إن أعظم كتاب في النحو العربي هو "**كتاب سيبويه**" الفارسي الذي يُعد أعظم رجالات اللغة العربية وأحد علمائها الأوائل مع الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو الأسود الدؤلي وغيرهم . ويكفي سيبويه فخراً أن كتابه سُمي من بعده باسم (قرآن النحو).

فلم يكن أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) إلا عَلَمًا في الخالدين، خلدته السّنون، وما فتئت تضيء في كُلِّ حين جديداً يكشف عن عبقرية فذة أحاطت بمملكة اللّغة العربية الواسعة، فأرست قواعد نحوها وصرفها، ورسمت معالمها وأصولها، فكان بحق كتابه (الكتاب) على الرغم من أن حياته التي انطفأت في عزِّ شبابه لم تسعفه في أن يضع عنواناً لكتابه، أو أن يكتب حتى مقدمته، وخاتمته، ناهيك عن أن الكتاب لم يقرأه صاحبه على أحد، ولا قرأه أحد عليه، بل أن أستاذه يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، لم يعلم بأمره إلا بعد وفاة مؤلفه، وكان أول من قرأ الكتاب أبو عمرو الجرمي (ت٢٢٥هـ)، وأبو عثمان المازني (ت٢٤٨هـ)، قرأه على أبي الحسن الأخفش (ت٢٤٨هـ).

ولعل هذه القراءة كانت السبب في أن يُذاع أمر الكتاب، ويشتهر حتى غدا راغب قراءته راكب البحر تعظيمًا لما جاء فيه، وأصبح مرجعاً لكل النحويين وطلاب العلم، ولما كان لكتاب سيبويه كل تلك الأهمية شرحه علماء العربية وعلّقوا عليه تعليقات تفاوتت حجمًا وأهمية. ومما يؤسف له أن جزءًا كبيرًا من تلك الشروح مفقود، لا سيّما المتقدّم منها. ويعدّ شرح أبي علي الفارسيّ المسمى: (التعليقة على كتاب سيبويه) أقدم ما وصل إلينا كاملاً من تلك الشروح، ومصنّفها عالم من أجل علماء العربية وأغزرهم تأليفًا، وأكثرهم تأثيرًا في علماء العربية اللاحقين.

وامتازت عبارة أبي علي الفارسي بالسهولة والوضوح فلا غموض فيها ولا غرابة، وجمع آراء من سبقوه من العلماء بإيجاز الشديد، فأخرج لنا شرحًا بديعًا لأهم سفر من أسفار اللغة العربية كتاب سيبويه.

وقد حاولنا جاهدين إخراج هذه الدرة اللغوية الثمينة في أزهى ثوب، وأبهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله وسلم على سيّد البلغاء من الناس مُحمّدِ بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

سيبويه
إمام النحاة وحجة النحويين
أولاً: من هو سيبويه ؟

الاسم:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، واسمه صديق.

النسب:

وبعض الناس يختزل نسبه هو عمرو ابن قنبر، وأصله من فارسي، وينتمى بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو ابن عُلة بن جَلْد بن مالك بن أدد.

مكان الولاة:

وُلِدَ سيبويه بالبيضاء، هي أكبر مدينة كورة اصطخر بفارس (سنة ١٤٨ – ١٨٠).

اللقب:

وألقى العلماء الأقدمون باسم "سيبويه" حقيقة من اللقب الفارسي. وذكروا أنه من "سيب" بمعنى التفاح، و"ويه" بمعنى الرائحة. ولكن بعض العلماء الأقدمين من أبو عبد الله ابن طاهر العسكري يزعم أن "سي" بمعنى الثلاثون، و"بوي / بويه" بمعنى الرائحة. منها بمعنى الثلاثون رائحة يدل على ذو الثلاثين رائحة.

وهذا الزعم سليم من الناحية اللغوية الفارسية، ولكن أن سيبويه نفسه تكلم على "عمرويه". وهي كلمة ممزوجة بين العربية والفارسية أينما صدرها عربي وعجزها لاحقة فارسية. ودليلها من قال سيبويه في كتابه :

"وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئًا لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جميع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه، وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة في كل موضع".

ومعنى هذا أن "ويه" لاحقة من اللواحق الأعجمية شبة باللفظ العربي "ويه" التي هي إسم فعل.

وهذه الأعلام من العلماء تنطق جميعًا بفتح الواو وسكون الياء (وَيْه). وعقد السيوطي في خاتمة بغية الوعاة فصلا لمن آخر اسمه " وَيْه ".

obeikandl.com

ولكن جاء في وفيات الأعيان في خاتمة وترجمة عن سيبويه : "والعجم يقولون سيبويه بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء (بُوْيَه) المثناة من تحتها، لأنهم يكرهون أن يقع في أخير الكلمة (ويه) لأنها للندبة". ومنها زعمه أن (ويه) ليس بمعنى معجمًا وإنما هو في إستعمال عامّي فُقِدَ. والمعروف بكلمة (ويه) أنها كلمة إغراء واستحثات (كما في اللسان والقاموس).

وكذلك يستعمل في التفجيع. وقولهم : واهًا، وواهَ (كما في اللسان ابن بري).

مهما كان، قد عُرِفَ بهذا اللقب بعد سيبوية آخرون من النحاة، ولعلهم ظفروا بهذا اللقب لبراعتهم في علم النحو. من لقب بسبويه؟ وأشار السيوطي إلى ثلاثة منهم (في نهاية البغية).

كما أبو بكر محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي المصري، ابن الصيرفي، ويعرف أيضًا بابن الجبي (سنة ٢٨٤ – ٣٥٨)، ويلقب أيضا باسم سيبويه. قال ياقوت : "كان عارفًا بالنحو والمعاني والقراءة والغريب والإعراب والأحكام وعلوم الحديث والرواية واعتنى بالنحو والغريب حتى لقب بسبوية لذلك".

وغير ذلك، أبو نصر محمد بن عبد العزيز بن محمد اليتيمي الأصبهاني، ويلقب باسم سيبويه. كان أحد وجوه العلم وعالما بعلم اللغة وعلم النحو. وحدث عن ابن فارس (توفي سنة ٣٩٥) في القرن الرابع.

واستمر من لقب بسيبويه هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المغربي المالكي (٦٠٠ – ٦٦٧) من شعره الذي يحمل على طابع النحاة.

وفي القرن العاشر، العالم من العلماء النحاة هو إبراهيم الشبستري النقشبندي، وكان يسمى "سيبويه الثاني". له تائية في النحو سماها "نهاية البهجة"، شرحها بنفسه.

نشأة سيبويه وطلبه للنحو:

كانت الهجرة إلى الحواضر الإسلامية فاشية متواصلة في ذلك الزمان. وكان أقرب المهاجر إلى أهل فارس مدن العراق الثلاث يعني البصرة والكوفة والبغداد.

ومن البيضاء، هاجر سيبويه وأهله إلى البصرة، فتنشأ بها. واختيار أسرته في البصرة لأن يحلون بها لكي يحيا فتاهم في أرجائها. وفي وقت النفس، سيطلب العلم وسيبنى لنفسه مجدًا خالدًا.

ابتدء سيبويه يطلب العلم في البصرة. وكان أول ما يدرس من العلماء هما علم الفقه والحديث. فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث. فكان سيبويه يستملي الحديث على حماد بن سلمة، وقال القفطي : "وكان شديد الأخذ".

فبينما سيبويه يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم : "ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء". فقال سيبويه : "ليس أبو الدرداء"، ومنها ظنّه باسم "ليس". فقال حماد : "لحنتَ يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبتَ، وإنما "ليس" هنا استثناء!" فقال سيبويه : "لا جرم، سأطلب علمًا لا يلحّنني فيه".

وغير ذلك، أنه جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئًا من الحديث إلى حماد بن سلمة، وقال حماد : "فكان فيما أمليت ذكر الصفا، فقلت : صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا. وكان سيبويه الذي يستمل، فقال : صعد النبي صلى الله عليه وسلم الصفاء. فقلت: يا فارسيٌّ؛ لا تقلْ الصفاء، لأن الصفا مقصور". لما فرغ من مجلسه، كسر سيبويه القلم وقال : "لا أكتب شيئًا حتى أحكم العربية".

شيوخه ومعلموه :

تتلمذ سيبويه على يد العديد من كبار الشيوخ والعلماء الذين عاشوا في عصره إبان الدولة العباسية ، ونخص منهم أربعة من علماء اللغة:

أولهم : عبقري العربية وإمامها الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو أكثرهم تأثيرًا فيه، ، دون سائر أساتذة سيبويه حيث كان الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب (العربية) ومنشيء علم العروض ومؤلف كتاب العين وأحد أعظم أساتذة النحو واللغة في عصره .

وقد أخذ «الخليل بن أحمد» العلم عن «أبي عمرو بن العلاء» والذي كان علماً في القراءة والعربية، والذين يترجمون الخليل يجمعون على انه كان من الزاهدين، المنقطعين إلى الله، وكان إماماً في العربية، كما كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس، كما كان أول من استنبط علم العروض الذي لم يأخذه عن أستاذ قبله.

وقد كان «الخليل بن أحمد الفراهيدي» السباق إلى تدوين اللغة وترتيب ألفاظها على مخارج حروف الهجاء، وكانت بين يديه الحروف العربية، وهي الأبجدية، أي: أبجد هوز، حطي كلمن.

ولذلك استفاد سيبويه أيما استفادة من معلمه الخليل فقد روى عنه سيبويه في الكتاب ٥٢٢ مرة، وهو قدر لم يروِ مثله ولا قريبًا منه عن أحد من أساتذته، وهو ما يجسد خصوصية الأستاذية التي تفرد بها الخليل بن أحمد رحمه الله .

ويقول ابن النطاح في حب الخليل لمجالسة سيبويه : كنت عند الخليل ابن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل : مرحبا بزائر لا يمل.

فقال أبو عمر المخزومي وكان كثير المجالسة للخليل : ما سمعت الخليل يقولها لأحد إلا لسيبويه !

وثاني معلمي سيبويه هو أبو الخطاب الأخفش، وفي النحويين (أخافش) ثلاثة مشهورون: أكبرهم: (أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد)، وهو الذي ذكره (سيبويه) في كتابه. والثاني: (سعيد بن مسْعَدة أبو الحسن)، الذي يروى عنه كتاب (سيبويه)، وهو صاحبه. والثالث: (أبو الحسن علي بن سليمان)، صاحب أبوي العباس النحويين: (أحمد بن يحيى الملقب بثعلب)، و(محمد بن يزيد الملقب بالمُبرِّد) ، كما أن أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قد أخذ علومه عن أبو الخطاب الأخفش .

وثالث معلمي سيبوبه العلامة عيسى بن عمرو.

ورابعهم: أبو زيد النحوي ، كما أخذ سيبويه العلم عن يونس بن حبيب وغيرهم من علماء وشيوخ الدولة العباسية في البصرة .

ومن الغريب في حياة سيبويه العلمية أنه لما مات – رحمه الله – كان أغلب شيوخه ومعلميه مازالوا على قيد الحياة !

سيبويه والكسائي ومؤامرة تحاك :

في البداية نتعرف على الكسائي ونقول أن يكنى بأبو الحسن ، واسمه علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الأسدي ، وهو إمام نحاة الكوفة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، وبلغ عند هارون الرشيد منزلة عظيمة، وقد كان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم ، وينقطون مصاحفهم بقراءته وقد اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب وكان أوحد الناس في القرآن فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ.

وقد كان سيبويه إمام النحويين في البصرة بينما كان الكسائي أمامهم في الكوفة ، وكان كل منهما مرجعًا وأستاذًا في علم النحو واللغة فكان بينهما هذه القصة التي تسمى بـ(المسألة الزنبورية) والتي انتهت بها حياة سيبويه .

فيقول راوي القصة :

إن الأشجار المثمرة هي وحدها التي تُلقى بالحجارة ، ويبدو أن هذا القانون يمتد أيضًا إلى دنيا البشر، فكثيرًا ما يتعرض العلماء لجهالة الجهلاء وللأحقاد والأضغان، ولكن الغريب حقًا أن يتزعم المؤامرة عالم له ثِقْله وقيمته في دنيا اللغة، ولكن هكذا اقتضت حكمة الله أن الكمال لله وحده، وأن لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة.

تحدثنا المصادر أن سيبويه بقي في البصرة منذ دخلها إلى أن صار فيها الإمام المقدم، وأن شهرته قد لاحت في الآفاق، وأنه دعي إلى بغداد حاضرة الخلافة آنذاك من قبل البارزين فيها والعلماء، وهناك أعدت مناظرة بين كبيري النحاة: سيبويه ممثلاً لمذهب البصريين والكسائي عن الكوفيين، وأُعلن نبأ المناظرة، وسمع عنها القريب والبعيد، ولكن الأمر كان قد دُبِّر بليل، فجاء الكسائي وفي صحبته جماعة من الأعراب، فقال لصاحبه سيبويه: تسألني أو أسألك؟

فقال سيبويه: بل تسألني أنت.

قال الكسائي: كيف تقول في: قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعة من الزُّنْبُور (الدبور)، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها بعينها؟ ثم سأله عن مسائل أخرى من نفس القبيل نحو: خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ؟

فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع، وأجاز الكسائي الرفع والنصب، فأنكر سيبويه قوله؛ فقال يحيى بن خالد، وقد كان وزيرًا للرشيد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟

وهنا انبرى الكسائي منتهزًا الفرصة: الأعراب، وها هم أولاء بالباب؛ فأمر يحيى فأدخل منهم من كان حاضرًا، وهنا تظهر خيوط المؤامرة وتأتي بثمارها؛ فقالوا بقول الكسائي؛ فانقطع سيبويه واستكان، وانصرف الناس يتحدثون بهذه الهزيمة التي مُني بها إمام البصريين.

وكان سيبويه لا يتصور بفطرته النقية أن يمتد الشر مدنسًا محراب العلم والعلماء؛ فحزن حزنًا شديدًا وقرر وقتها أن يرحل عن هذا المكان إلى أي مكان آخر ليس فيه حقد ولا أضغان؛ فأزمع الرحيل إلى خراسان. وكأنما كان يسير إلى نهايته؛ فقد أصابه المرض في طريق خراسان، ولقي ربه وهو ما زال في ريعان الشباب، لم يتجاوز عمره الأربعين، وذلك سنة (١٨٠هـ/ ٧٩٦م) على أرجح الأقوال.

تلاميذ سيبويه :

من الصعوبة بمكان أن نحصي تلاميذ سيبويه، خاصة لو وضعنا في اعتبارنا أن كل النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه وتعلموا أسسه وغاصوا في بحور لغتنا الجميلة قد مروا على كتابه، ولكن لو تعرضنا للتلاميذ بالمعنى الحرفي فإننا نقول: برز من بين تلاميذ سيبويه عالمان جليلان هما:

الأخفش الأوسط: هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري. أبو الحسن، اشتهر باسم الأخفش الأوسط (والأخفش هو من كان في بصره ضعف وفي عينيه ضيق) . نحوي عالم باللغة والأدب، من علماء البصرة . أخذ العربية عن سيبويه وقام بتدريس كتابه. زاد في بحور الشعر بحر (الخبب) ، وكان الخليل بن أحمد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. كان معتزليا، عالما بالكلام، حاذقا في الجدل. من تصانيفه: غريب القرآن، تفسير معاني القرآن، معاني الشعر، كتاب العروض، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الملوك، كتاب المقاييس، كتاب الأوسط في النحو، كتاب المسائل الكبير والمسائل الصغير، غريب الموطأ. توفي عن ٧٥ سنة.

وقطرب (أبو محمد بن المستنير المصري): هو محمد بن المستنير بن أحمد، من أهل البصرة من الموالي. أبو علي، الشهير بقطرب. ولد في البصرة وأخذ النحو عن سيبويه والبصريين، وأخذ علم الكلام عن النظام، وكان يتبع مذهب الاعتزال. نحوي عالم بالأدب واللغة، وهوأول من وضع (المثلث) في اللغة. كان مؤدبا لأبناء أبي دلف العجلي. دعاه أستاذه سيبويه بقطرب، والقطرب دويبة لا تستريح نهارا سعيا، وذلك أنه كان يبكر إلى سيبويه فيفتح سيبويه الباب فيجده هناك فيقول: ما أنت إلا قطرب من تصانيفه: معاني القرآن، غريب الحديث، النوادر، الأضداد، الأزمنة، تفسير القرآن على مذهب المعتزلة. كتاب الرد على الملحدين، في تشابه القرآن (وهي الآيات التي تعالج موضوعات هي في

الأصل موضع جدل بين العلماء) . كتاب الهمزة، الاشتقاق، الأصوات، كتاب خلق الإنسان، كتاب الصفات، كتاب القوافي، العلل في النحو، المثلث في اللغة (جمع في أسماء ثلاثية يأتي أولها مفتوحا ومكسورا ومضموما، فيدل على معاني مختلفة) .

وفاة سيبويه :

كما أسلفنا في ذكر قصة المكيدة التي كانت من الكسائي لسيبويه ورحيله عن البصرة ووفاته في الطريق نذكر أن سيبويه إمام المتقدمين والمتأخرين النحويين قد توفي سنة ١٨٠ هجري وقيل سنة ١٧٧ هجري في قرية البيضاء من قرى شيراز وهي التي ولد وترعرع فيها وقد كان عمره لما مات نيفاً وأربعين سنة وقال بعضهم أنه توفي بالبصرة سنة ١٦١ وقيل سنة ١٨٨ .

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: توفي سيبويه في سنة ١٩٤ هجري وعمره اثنتان وثلاثون سنة وإنه توفي بمدينة ساوة فيما وذكر خطيب بغداد عن ابن دريد أن سيبويه مات بشيراز وقبره بها .

مما سبق نرى أن الأقوال تضاربت في تاريخ وفاته وعمره ووقت وفاته ولكن هذا كله لا يمثل شيئًا أمام العلم الذي خلفه من بعده في كتابه (الكتاب) فمات شاباً قبل أن يخرج كتابه إلى النور فجزى الله تلميذه أبو الحسن الأخفش الذي أخرجه إلى النور ليكون نبراساً لكل الباحثين والمتعمقين في بحور النحو العربي واللغة العربية وهكذا بالفعل يكون رد جميل المتعلم إلى معلمه !!

obeikandi.com

ثانياً: منهج سيبويه في النحو

مثلما ذكرنا فقد تخرج «سيبويه» على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وعنه أخذ وكل ما يحكيه «سيبويه» في كتابه، وقد كان «الخليل بن أحمد الفراهيدي» السباق إلى تدوين اللغة وترتيب ألفاظها على مخارج حروف الهجاء، وكانت بين يديه الحروف العربية، وهي الأبجدية، أي: أبجد هوز، حطي كلمن.

فبدأ بترتيب الحروف ابتداء من حرف (العين) وقد سمى الخليل كتابه هذا باسم أول حرف اعتمده، وهو حرف العين،وقد جاء بعده من حذا حذوه. وإذا كان «الخليل» أول واضع للكلام العربي في صورة معجمة فقد اعتمد على ما ذكره الصرفيون من قبل في حصر لأبنية الكلمة وجعلها إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية.

ولكننا نقول إن علم النحو ليس علماً عقلياً ، بمعنى أن سيبويه ــ مثلاً ــ لم يعتمد على التفنن العقلي في تقرير قواعد النحو .

إن علم النحو مبنى على الاستقراء فسيبويه ــ مثلاً ــ أخذ يحلل كل النصوص الواردة عن العرب ، من شعر وخطابة ونثر وغير ذلك ، فوجد أنهم ــ العرب ــ دائماً يرفعون الفاعل في كلامهم ، فاستنبط من ذلك قاعدة " الفاعل مرفوع " .. وهكذا نتجت لدينا " قاعدة نحوية " تسطر في كتب النحو ، ليتعلمها الأعاجم فيستقيم لسانهم بالعربية إذا جرت عليه.

أفلو كان سيبويه وجد العرب ينصبون الفاعل ، أكنا سنجد كتاب القواعد النحوية في الصف الثالث الإعدادي ، يخبرنا بأنه يجب علينا نصب الفاعل كلما وجدناه ؟ بلا .. إن علم النحو مبنى على الاستقراء .. " القواعد النحوية " مستنبطة من " استقراء " صنيع العرب في كلامهم .

ولذلك نرى أن نهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع والاستقراء للغة العربية من على ألسنة العرب وليس التفنن والاختراع في تحديد قواعد النحو .

ولهذا نقول أن منهج سيبويه اعتمد بالأساس الأول على الفطرة والسليقة العربية في وضع قواعد النحو وتحديد مخارج الحروف .

openkanal.com

الصوت في منهجية سيبويه :

ولو تركنا الخليل ذاته إلى من تأثر بمدرسته لوجدنا جهوداً صوتية متناثرة ، تستند في أغلبها إلى مبتكرات الخليل ،توافقه حيناً ، وتخالفه حيناً آخر . فأعضاء النطق مثلاً عند الخليل وعند سيبويه واحدة ، والحروف في مدارجها ، ويعني بها الأصوات تبعاً للخليل ، تبدأ بأقصى الحلق ، وتنتهي بالشفتين ، فهي عند سيبويه كما هي عند الخليل .

ولكن ترتيب الحروف في كتاب سيبويه تخالف ترتيب الخليل ، فحينما وضع الخليل الأبجدية الصوتية للمعجم العربيمبتكراً لها ، خالفه سيبويه في ترتيب تلك الأصوات ، إذ بدأ بالهمزة والألف والهاء ، وقدّم الغين على الخاء ، وأخر القاف عن الكاف وهكذا . . .

يتضح هذا من ترتيبه للحروف على هذا النحو :

همزة . ا . هـ .

ع . ح . غ . خ .

ك . ق .

ض . ج . ش .

ي . ل . ر .

ن . ط . د .

ت . ص .

ز . س . ظ .

ذ . ث . ف .

ب . م . و

وهذا وإن كان خلافاً جوهرياً في ترتيب مخارج الأصوات ، إلا أنه لا يعني أكثر من العملية الاجتهادية في الموضوع دون الخروج عن الأصل عند الخليل .

كذلك نلاحظ اختلافاً واحداً في ترتيب المجموعات الصوتية بالنظر إلى تقدمها وتأخرها ، فقد جاءت حروف الصفير في كتاب العين بعد الضاد ، وهو حرف حافة اللسان ، والذي عند سيبويه بعد الضاد : حروف الذلاقة . ونتيجة لتقديم حروف الصفير ، فقد وضع مكانها حروف الذلاقة ، ومعنى ذلك أنه في العين حدث تبادل بين حروف الصفير وحروف الزلاقة .

obeikandl.com

إن الاختلاف من هذا القبيل لا يعدو وجهة النظر الصوتية المختلفة ، ولكنه لا يمانع أن تكون آراء سيبويه في الكتاب امتداداً طبيعياً لمدرسة الخليل ، نعم لا ينكر أن لسيبويه ابتكارته المقررة ، فنحن لا نبخس حقه ، ولا نجحد أهميته في منهجة البحث الصوتي ، فقد كان له فضل بذلك لا ينكر ، فتصنيفه لصفات الأصوات في الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط ، وكشفه لملامح الإطباق واللين ، وتمييزه لمظاهر الاستطالة والمد والتفشي ، كل أولئك مما يتوّج صوتيته بالأصالة .

ولسيبويه قدم سبق مشهود له في قضايا الإدغام ، وهي معالم صوتية في الصميم ، فقد قدم لها بدراسة علم الأصوات ، كما قدم الخليل معجمه بعلم الأصوات ، فالخليل قد ربط بين اللغة والصوت ، وسيبويه قد ربط بين قضايا الصوت نفسها ، لأن الإدغام قضية صوتية.

ونحن نقرر هنا مطمئنين أن سيبويه قد وضع قواعد هذا البحث وأحكامه لا لفترة معينة من الزمن ، بل يكاد يكون ذلك نهائياً ، وكان تصرفه فيها تصرفاً رائعاً ، صادراً عن عبقرية سبقت الزمن ، فلم يكن ممن جاء بعده من العلماء والباحثين إلا أن اتبعوا نهجه ، واكتفوا بما قال ، ولم يزيدوا بعد سيبويه على ما قال حرفاً ، بل أخذوا يرددون عباراته مع كتبهم ، ويصرحون بأنهم إنما يتبعون مذهبه ، سواء في ذلك علماء النحو وعلماء القراءة.

وقد يكون في هذا الحكم مبالغة ، ولكنه مقارب للحقيقة في كثير من أبعاده ، إذ كان سبّاقاً إلى الموضوع بحق .

ومما يجلب الانتباه حقاً عند سيبويه في صفات الحروف ومخارجها ، هو تمييزه الدقيق بين صفة الجهر وصفة الهمس فيما أشرنا له في الفصل السابق فمصدر الصوت المجهور يشترك فيه الصدر والفم ، ومصدر الصوت المهموس من الفم وحده ، وبمعنى آخر أن للرئتين عملاً ما في صفة الجهر ، بينما ينفرد الفم بصفة الهمس.

فتعريف المجهور عنده : « حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ، ويجري الصوت . بينما المهموس : حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه ».

وهو يعبر بالموضع هنا عن المخرج فيما يبدو ، ويجري الصوت عن الشيء الإضافي في حالة الجهر عن حالة الهمس التي يجري النفس معها لا الصوت . « وقد ظلت محاولة

سيبويه تفسير المجهور والمهموس من الأصوات قانوناً سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء . إلى أن جاءت بحوث المحدثين فصدقت كثيراً مما قاله في هذا الباب ».

ومن المفيد الرجوع إلى ما فسره في هذا المجال أستاذنا المرحوم الدكتور ابراهيم أنيس فقد أشبعها بحثاً وتنويراً.

ولا يمكن في منظورنا أن تفصل سيبويه عن مدرسة الخليل في اللغة والأصوات ، فهو الممثل الحقيقي لها فيما نقل لنا من علم الخليل في الكتاب ، وتبقى مدرسة الخليل الصوتية مناراً يستضاء به في كثير من الأبعاد لمن جاء بعده .

فابن دريد (ت : ٣٢١هـ) مثلاً ، يذكر في مقدمة الجمهرة إفاضات الخليل بعامة ، ويضيف إليها بعض الإشارات في ائتلاف الحروف والأصوات ، ولكن هذا بالطبع لا يخرجه عن إطار هذه المدرسة في كل الأحوال ، فلديه على سبيل المثال جملة كبيرة من التسميات المتوافقة مع الخليل كالأصوات الرخوة ، والأصوات المطبقة ، والأصوات الشديدة . كما أن له بعض الاجتهادات الصوتية في أكثر الحروف وروداً في الاستعمال ، فأكثرها الواو والياء والهاء ، واقلها الظاء ثم الذال ثم الثاء ثم الشين ثم القاف ثم الخاء ثم النون ثم اللام ثم الراء ثم الباء ثم الميم.

ولا تعلم صحة هذا الاجتهاد إلا بالإحصاء . وليس كثيراً على ابن دريد الإحصاء والاستقصاء .

وبعد مدرسة الخليل نجد ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) مؤصل هذا الفن ومبرمجه ، وأول مضيف له إضافات مهمة ذات قيمة منهجية في الدراسات الصوتية ، بما تواضعنا على تسميته بـ (الفكر الصوتي عند ابن جني) أو أن جهود ابن جني في الأصوات ارتفعت إلى مستوى الفكر المخطط والممنهج ، فأفردناه ببحث خاص ، إذ انتهل من هذا الفكر رواد هذا الفن.

obeikandl.com

ثالثًا:
«الكتاب» مؤلف سيبويه الخالد

لعل أول كتاب جامع لمسائل النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه. وقد شرّق هذا الكتاب وغرّب، وصار محط أنظار علماء العربية وطلابها إلى وقتنا هذا، يتبارون إلى دراسته وفهمه وإقرائه وشرحه، حتى كان يعد مفخرة لطالب العربية أن يستظهر كتاب سيبويه.

وكان كل العلماء والباحثين والمصنفين وعلى امتداد تاريخ البشرية يضعون أسماء تميز مؤلفاتهم ومصنفاتهم، إلا أن سيبويه لم يضع لكتابه اسمًا أو حتى مقدمة أو خاتمة، ولكن لماذا لم يضع سيبويه عنوانًا لكتابه أو مقدمة أو خاتمة؟

باختصار لم يفعل سيبويه ذلك لأن القَدَر لم يمهله حيث مات سيبويه وهو ما يزال في ريعان شبابه، وذلك قبل أن يخرج الكتاب إلى النور؛ فأخرجه تلميذه أبو الحسن الأخفش إلى الوجود دون اسم؛ وذلك من باب رد الجميل وعرفانًا بفضل أستاذه وعلمه وخدمةً للغة العربية (لغة القرآن) وهي التي عاش من أجلها أستاذه وأعطاها كما لم يعطها غيره إلى أن توفاه الله فأطلق العلماء على كتابه اسم "الكتاب" حيث يدل هذا الاسم على ما يحتويه هذا المؤلف من علم عظيم حيث أن أي كتاب لابد أن يحوي علماً فما بالكم لو كان اسم الكتاب هو الكتاب ، ولذلك إذا ذُكر " الكتاب " في موضع مجردًا من أي وصف فإنما يقصد به كتاب سيبويه.

أهمية الكتاب:

بالرغم من أن سيبويه مات قبل أن يرى كتابه النور إلا أن كتاب سيبويه هذا بلغ القمة فيما وصلت إليه الدراسات النحوية في أواخر القرن الثاني الهجري وإبان الدولة العباسية التي كان تحترم العلم والعلماء وتعطيهم مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة وقد صنع سيبويه في مؤلفه "الكتاب" أعظم ما يصنع عالم لموضوعه، إذ آتاه حقه من التقصي والاستيعاب، ومن الدرس والنقد، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير، والعقل المستنير لتحرير المسائل وترتيبالموضوعات حتى استحق كتابه في النحو والصرف أن يكون هو الكتاب ، وكأنه النبع الذي يرتوي من كل باحث عن قواعد وأصول علم النحو واستحق سيبويه بكتابه أن يكون في النحويين الإمام.وشيخ المعلمين النحويين حتى عصرنا هذا فأقبل الباحثون وطلبة العلم من بعده على دراسة الكتاب وشرح شواهده والتنقيب عنها .

obeikandl.com

وقد تسارع العارفون بالنحو والفقه والشعر واللغة إلى تناول هذا الكتاب بالشرح، وجاء الكثير منهم في شروحهم إلى الحديث عن شخصيته العلمية، وثقافته اللغوية، وقدرته على معرفة معاني المفردات، وتفسير الأبنية الغريبة وضبطها، وبيان مفردات جموعها، واستشهاده للمعاني التي يريد توضيحها، وكثرة نقوله عن أئمة اللغة والنحو، واجتهاده الذاتي الذي تجلى في إسرافه في التعليلات النحوية التي تدور حول حكمة اللغة في تركيباتها، وعلاقةمفرداتها، وعلامات الإعراب والبناء، وكان لهذه الشروح أيضاً صدى لثقافته القرآنية، والفقهية والشرعية، وفي علم الأنساب، والمنطق والكلام.

فهذا الكتاب أصبح بمثابة خزانة للكتب، احتواها بالقوة في ضميره وتمخض عنها الزمن بالفعل من بعد وفاة سيبويه، ولذلك نرى أن الأئمة كلهم تلاميذ في مدرسته، فلا نرى المؤلفون جميعًا يتقدمون في علم النحو إلا بأن يناقشوه ويفسروه ويعلقوا عليه ويصوبوه ويخطئوه، وهم بذك يدورون في فلكه، حتى أصبح (الكتاب) هو المصدر الفريد لعلمي النحو والصرف بالإضافة إلى علم الأصوات.

منهج الكتاب:

درجت العادة على أن يوضح كل كاتب منهجه في بداية كتابه، ولكن مع سيبويه فالوضع يختلف؛ ولقدر الله الذي شاء أن يأخذ سيبويه إلى الرفيق الأعلى لم يتمكن من وضع مقدمة لكتابه، يوضح فيها المنهج الذي سلكه في ترتيب كتابه ؛ فبقي منهج الكتاب لغزًا يستعصي على الإدراك، حتى قال بعض الباحثين إلى أن سيبويه لم يكن يعرف المنهج، وإنما هو قد أورد مسائل الكتاب متتابعة دون أي نظام أو رباط يربط بينها. ولو كان مؤلف الكتاب شخصًا آخر غير سيبويه، لجاز أن يسلم بهذا الرأي على ضعفه، أمَا والمؤلف سيبويه فمن الواجب أن نتزهه عن هذا حيث أن سيبويه بعلمه الكبير لم يكن لينسى أو يجهل هذا الأمر .

ويقول الشيخ علي النجدي عن منهج سيبويه، فيقول: نهج سيبويه في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص؛ ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسنًا وقبحًا، أو كثرة وقلة، لا يكاد يلتزم بتعريف المصطلحات، ولا ترديدها بلفظ واحد، أو يفرع فروعًا، أو يشترط شروطًا، على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت في عهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم.

فهو في جملة الأمر يقدم مادة النحو الأولى موفورة العناصر، كاملة المشخصات، لا يكاد يعوزها إلا استخلاصالضوابط، وتصنيع الأصول على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر أحكامًا فيها، والآخر يجمع كليات ينصفها ويشققها لتطبق على الجزئيات.

ويمكن أن يقال على الإجمال: إنه كان في تصنيف الكتاب يتجه إلى فكرة الباب كما تتمثل له، فيستحضرها ويضع المعالم لها، ثم يعرضها جملة أو آحادًا، وينظر فيها تصعيدًا وتصويبًا، يحلل التراكيب، ويؤول الألفاظ، ويقدر المحذوف، ويستخلص المعنى المراد، وفي خلال ذلك يوازن ويقيس، ويذكر ويعد، ويستفتي الذوق، ويستشهد ويلتمس العلل، ويروي القراءات، وأقوال العلماء، إما لمجرد النص والاستيعاب وإما للمناقشة وإعلان الرأي، وربما طاب له الحديث وأغراه البحث، فمضى ممعنًا متدفقًا يستكثر من الأمثلة والنصوص. واللغة عنده وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضًا، ويقاس بعضها على بعض، وهو في كل هذا يتكئ في ترتيب أبواب الكتاب على فكرة العامل أولاً وأخيرًا.

شواهد الكتاب:

وأما كثيرًا من الشواهد المنسوبة في الكتاب، إنما هي من نسبة أبي عمر الجرمي، والنادر منها ما يستطيع الباحث أن يعرف أنه من صلب الكتاب. فالجمهور الأعظم من نسبة الشواهد إنما هو للجرمي.

ويقول الجرمي : "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا. فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها".

وغير ذلك، معرفة الجرمي لأسماء القائلين لا تتعارض مع وجود بعض النسب الأصلية في الكتاب، وأنها مما روى سيبويه عن شيوخه.

وانظر على قول البغدادي في الشواهد المجهولة القائل إذا أوردها عالم ثقة كسيبويه: "ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائلة وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، الذي اعتمد عليها خلف بعد سلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتًا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها".

أثر الكتاب في نحو الكوفين:

يروى أن الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش سرًا. ومن البديهي أنه قرأه عليه بعد وفاة سيبويه (١٨٠).

وأن الفراء الذي روي أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه فإنه كان يتعمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف.

والخلاصة منها، لا ريب أن كلا الرجلين قد أفاد من الكتاب، إن لم يكن ذلك للانتفاع به كان من أجل أن ينقضه عليه. وفي هذا ما فيه من نشاط علمي حول المسائل النحوية.

نسخ الكتاب:

عرفنا أنه لم يصل إلينا الكتاب عن طريق سيبويه نفسه، وإنما عن طريق تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، حيث كان سيبويه يعرض عليه مسائل الكتاب. يقول الأخفش: "ما وضع سيبويه مسألة إلا عرضها عليّ، وكان أعلم مني بالكتاب وأنا اليوم أعلم به منه".

وقد أخذ الطلاب والعلماء يقرؤونه عليه بعد موت سيبويه، وصار كل نحوي يستنسخ لنفسه نسخة من الكتاب، فتعددت نسخه، وربما أضاف بعض النحاة السابقين – ومنهم الأخفش نفسه – تعليقاً عليه أو شرحاً له، ومع مرور الزمن ألصق النساخ هذه الشروح والتعليقات بكلام سيبويه نفسه، حتى صار من الصعب فصله عنها.

وقد أشار إلى ذلك قديماً السيوطي فقال: "... كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه".

ومما يدل على تعدد نسخ الكتاب وكثرتها ما أشارت إليه بعض شروح الكتاب من النسخ الكثيرة التي اعتمدت عليها عند شرحها له. ومن أشهر هذه الشروح التي عُنيت بجمع نسخ الكتاب المختلفة، والتنبيه على الفروق بينها، وتحقيق نصه – شرح ابن خروف، وقد سماه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب". وأهم هذه النسخ التي اعتمد عليها:

١. النسخ الشرقية، لعلماء من الشرق لم يُسَمّهم.

٢. النسخ الرباحية، نسبة إلى محمد بن يحيى الرباحي.

٣. نسخة الجرمي.

٤. نسخة المبرد.

٥. نسخة أبي بكر بن السراج.

٦. نسخة ثعلب.

٧. نسخة أبي إسحاق الزجاج.

٨. نسخة القاضي إسماعيل.

٩. نسخة أبي جعفر النحاس.

١٠. نسخة أبي علي القالي.

١١. نسخة أبي سعيد السيرافي.

١٢. نسخة أبي القاسم بن ولاد.

١٣. نسخة أبي بكر الزّبيدي.

١٤. نسخة أبي بكر بن طاهر، ويشير إليها بنسخة الأستاذ.

١٥. نسخ أخرى لم يسم أصحابها، فيقول: " وفي بعض النسخ..."، و" وقع في نسخة...".

وهذه النسخ الكثيرة إن دلت فإنما تدل على صعوبة المهمة الموضوعة على عاتق مَن يتصدى لتحقيق الكتاب، وخاصة أن كثيراً من الحواشي والتعليقات ألصقت بنص سيبويه وربما أشار بعض النحاة إلى ما زادوه بأنفسهم على الكتاب.

احتفاء اللُّغويّين بكتاب سيبويه:

من مظاهر احتفاء أهل أي فنٍّ بشيء مما دون في فنِّهم أن يشرحوه إن كان مختصرًا، أو يختصروه إن كان مبسوطًا.

obeikandi.com

وقد ينصوا على أنه « لم يؤلف في موضوعه مثله » ، وقد ذكر الفيروزابادي مجدَ الدين محمد بن يعقوب – رحمه الله – في كتابه الشيِّق :«البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» في ترجمته لسيبويه ما يدل على احتفاء أهل اللغة بهذا « الكتاب » فقال:

« وشرح علماء العربية كتابه فشرحه من المشارقة :

١– ابن السرّاج في سبعة أسفار .

٢– ومَبْرَمان في عشرة .

٣– والرماني في سبعين .

٤– والمهلبي في عدة أجزاء .

٥– وابن ولاد في أجزاء كثيرة .

٦– والسيرافي في أجزاء كثيرة .

٧– ولابنه يوسف شرح لأبياته .

٨– ولأبي علي الفارسي حاشيتان إحداهما في ثلاثة أسفار ،

٩– والأخرى في سفر .

١٠– وله عليه كتاب سماه : المسائل المشروحة .

١١– وله : التصرفات على كتاب سيبويه .

١٢– وللنحاس شرح الديباجة والأبيات .

١٣– وللجرمي شرح اللغات في سفر .

١٤– وللمبرد رد على سيبويه في كتابه .

١٥– ولابن ولاد كتاب : الانتصار ، ردٌّ على المبرد .

١٦– وللأخفش سعيد بن مسعدة عليه حواشٍ .

١٧– ولأبي عثمان المازني عليه حواشٍ .

١٨– وللرماني عليه كتاب صغير سماه : الأعراض .

obeikandl.com

ولأهل الأندلس عليه شروح فمن ذلك :

١٩- كتاب لأبي نصر هارون بن جندل .

٢٠- ولأبي الحسن بن سِيدَهْ شرح ، كذا ذكر في : المحكم .

٢١- ولأبي الحجاج الأعلم شرح .

٢٢- وله شرح الأبيات .

٢٣- ولأبي الحسن بن الأخضر عليه حواشٍ .

٢٤- ولأبي عبدالله بن أبي ركب الخشني شرح في عدة أسفار .

٢٥- ولأبي الحسين بن الطراوة كتاب سماه : المقدمات .

٢٦- ولأبي بكر الخِدَبّ كتاب سماه : الطرر .

٢٧- ولأبي هود من تلاميذه عليه حواشٍ .

٢٨- ولابن خروف شرح معروف .

٢٩- وللشَّلَوبين شرح .

٣٠- وللخفاف السجلماسي شرح .

٣١- ولأبي بكر بن يحيى الجذامي شرح .

٣٢- ولأبي عبدالله الخزرجي عليه تعليقة .

٣٣- ولأبي القاسم الصفار شرح .

٣٤- ولابن فتوح شرح .

٣٥- ولأبي إسحاق بن غالب شرح .

٣٦- ولأبي العباس بن الحاج شرح .

٣٧- ولابن الضائع شرح جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف . » أهـ ما أردت نقله .

obeikandl.com

مصادر ومراجع الترجمة:

١- عبد السلام محمد هارون. كتاب سيبويه. دار الجيل، ببيروت.

٢- سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي(١٩٥٣م)، ص ١١٩.

٣- عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ١٩٨ .

٤- إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية : ٩٢ وما بعدها .

٥- الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة. تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. جدار للكتاب العالمي.

٦- السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د عبد الإله نبهان و د. غازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ=١٩٧٨م.

٧- القفطي، جمال الدين: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٧٣م.

٨- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، السعودية، ط(١)، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٩- الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، دار المأمون،١٩٦٣م.

١٠- الأعلم الشنتمري: شرح أبيات الكتاب، بهامش الكتاب لسيبويه، بولاق، القاهرة،١٣١٦هـ- ١٣١٧هـ.

obeikandl.com

أبو علي الفارسي

إمام اللغة

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسي الفَسَوي، صاحب التصانيف، النَّحْوي الإمام المشهور، ولد ببلدة فَسَا[1]، ونشأ فيها.

وكان ميلاده فيها عام (٢٨٨) في أواخر أيَّام المعتضد، لأبٍ فارسيٍّ، وأمٍّ عربيّة سَدُوسِية، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس.

وقد وافقه في الكُنية والاسم، والنِّسبة وجميعِ العلوم الإمامُ أبو علي الفارسي، الإمام الحسين بن الخضر الحنفي، قال في "طبقات الحنفية" (٢/٢٥٩): "أبو علي الفارسي الإمام الحسين بن الخضر.

---

١١) جاء في معجم البلدان (٤/٢٦٠ - ٢٦١): "فسا - بالفتح والقصر -: كلمة عجمية وعندهم "بسا" بالباء، وكذا يتلفَّظون بها وأصلها في كلامهم الشَّمال من الرياح مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل: بينها وبين شيراز أربع مراحل، وهي في الإقليم الرابع طولها سبع وسبعون درجة وربع، وعرضها ثلاث وثلاثون درجة وثلثان، قال الإصطخري: وأمَّا كورة دارابجرد، فإنَّ أكبر مدنها فسا، وهي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع تقارب في الكبر شيراز، وهي أصحُّ هواءً من شيراز، وأوسع أبنية، وبناؤهم من طين، وأكثر الخشب في أبنيتهم السَّرو، وهي مدينة قديمة، ولها حصن وخندق ورَبَضٌ، وأسواقها في ربضها، وهي مدينة يجتمع فيها ما يكون في الصرود والجروم من البلح والرطب والجوز والأترج، وغير ذلك، وباقي مدن دارابجرد متقاربة.

وبين فسا وكازرون ثمانية فراسخ، ومن شيراز إلى فسا سبعة وعشرون فرسخًا، وقال حمزة بن الحسن في كتاب "الموازنة": المنسوب إلى مدينة فسا مِن كورة دارابجرد يُسمَّى بساسيري، ولم يقولوا: فسائي، وقولهم: بساسير مثل قولهم: كرم سير وسردسير، وكذلك النسبة إلى كسنا ناحية قُرْب نائين كسناسيري، وإليها ينسب أبو علي الفارسي الفسوي".

قلت: وليس بأبي عليٍّ الحسن الفارسي الإمام النحوي الكبير، هذا اسمُه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، مات سنة سبع وسبعين وثلاث مائة، وإنما وافقه الحسينُ بن الخضر هذا في الكنية والاسم والنِّسبة وجميع العلوم"اهـ.

وقد عاش الإمام حياةً حافلة بالتَّحصيل والانتقال، والدَّرس والتصانيف، قال الذهبي: "قدِم بغداد شابًّا، وتخرَّج بالزجَّاج، وبمبرمان، وأبي بكر السَّراج، وسكن طرابلس مدَّة، ثم حلب، واتَّصل بسَيْف الدولة... وكان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلامُ أبي علي في النحو، وغلام الرازي في النجوم".

والظاهر: أنَّ أبا عليٍّ لم يتزوَّج ولم يُنجبْ، وظهر ذلك في وصْف ابن جنِّي له بـ"خلوّ سِرْبه، وسروح فِكْره، وخلوّه بنفسه، وإنَّما وقف حياتَه على العِلم لا يَعتاقُه عنه ولد، ولا يعارضُه فيه مَتجر".

وقال عنه الزِّركلي: "وُلِد في فسا (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وتجوَّل في كثيرٍ من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١ هـ، فأقام مدةً عندَ سيف الدولة، وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، فعلَّمه النحو، وصنَّف له كتاب "الإيضاح في قواعد العربية"، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن تُوفِّي بها".

شيوخه:

لقد دَرَس الإمام أبو علي الفارسي على كثيرٍ من علماء عصره، فمِمَّن دَرَس عليهم وتَخرَّج بهم:

١- **الزجَّاج**: هو الإمام إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجَّاج (٢٤١ - ٣١١هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م): عالِم بالنحو واللغة، وُلِد ومات في بغداد، كان من أهل العِلم بالأدب والدِّين المتين، وصنَّف كتابًا في معاني القرآن، وله كتاب الأمالي، وكتاب ما فسر مِن جامع المنطق، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب الفرق، وكتاب خلق الإنسان، وكتاب خلق الفرس، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب فعلت وأفعلت، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وكتاب النوادر، وكتاب الأنواء، وغير ذلك.

وأخَذَ الأدب عن المبرِّد وثعلب - رحمهما الله تعالى - وكان يخرط الزُّجاج، ثم ترَكَه واشتغل بالأدب، فنُسِب إليه.

٢- **أبو بكر السرَّاج**: هو ابن السراج محمد بن السري بن سهل، أبو بكر (..- ٣١٦ هـ =..- ٩٢٩ م): أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلثغ بالراء فيجعلها غَينًا.

ومِن كتبه: (الأصول - ط) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه)، و(الشعر والشعراء)، و(الخط والهجاء)، و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار و(الموجز في النحو - ط) و(العَرُوض - خ) في خزانة الرباط (المجموع ١٠٠ أوقاف) كتب قبل سنة ٣٥٣، وفي هذا المجموع رسالة (الخط - خ) له أيضًا.

٣- **مبرمان**: هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان (..- ٣٤٥ هـ =..- ٩٥٦ م).

من كِبار العلماء بالعربية، من أهل بغداد، وُلِد في طريق رامهرمز.

وأخذ عن المبرِّد والزجَّاج، وأخذ عنه الفاسي والسيرافي.

وكان ضنينًا بالأخْذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار.

من كتبه: (شرح شواهد سيبويه) و(النحو المجموع على العلل)، و(العيون)، و(التلقين)، و(صفة شكر المنعم)، و(شرح كتاب سيبويه) لم يتمَّه.

٤ - **أبو بكر بن مجاهد** (ت ٣٢٤): فقد روى عنه القراءة عرضًا.

٥- **أبو بكر الخياط** المتوفى سنة (٣٢٠هـ).

٦- **أبو بكر دريد** (٣٢١هـ).

٧- وسمع جزءًا من علي بن الحسين بن معدان الفارسي، عن إسحاق ابن راهويه. وغير هؤلاء مِن علماء وأدباء عصره.

obeikandl.com

تلاميذه:

لقد استفاد من الإمام أبي عليٍّ ودَرَس على يديه الكثيرُ من طلاَّب العلم، وأخَذ عنه النحو خلقٌ كثير، وبرَع من طلبته جماعةٌ، ومن أشهر أولئك النفر:

١- **ابن جني** (٣٩٢ هـ): أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، إِمَامُ العَرَبِيَّة، أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْف، وهو من أكثر التلاميذ صُحبةً له، وانتفاعًا به، فكانت صلةً علمية مباركة، استمرَّت نحوًا من خمسة وثلاثين عامًا، أثمرت أطيبَ الثِّمار، فنفذ من خلالها إلى أسرار العربية، وكشف عن جوانبَ فذَّة منها؛ وذلك أنَّ ابن جني لازم شيخه حلاًّ وترحالاً، وكأنه أرهف سمعه لكلِّ ما يقول الشيخ حتى كاد يحصي أنفاسه، ومما يدلُّ على ذلك: إشارات ابن جني الكثيرة إليه وثناؤه عليه، فكلَّما وقع على لطيفة من لطائف العربية، ردَّها إليه وصرفها نحوه، وهو لا يزال في "**الخصائص والمنصف**" وغيرهما من مصنفاته يُخبِرك أنَّ هذا الذي استخرجه وفطن له إنَّما خَرَج من كيس الشيخ.

٢- **أبو الحسن الربعي** (٤٢٠هـ): وهو من تلاميذه النابهين أيضًا، وهو من شُرَّاح "الإيضاح".

٣- **أبو طالب العبدي**: أحمد بن بكر (٤٠٦هـ): وهو أيضًا من شرَّاح "الإيضاح".

٤- **أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري**. صاحب "الصحاح" المتوفَّى سنة (٣٩٣هـ).

٥- **وأبو علي أحمد بن محمَّد المرزوقي** شارح (الحماسة)، المتوفَّى سنة (٤٢١هـ).

٦- **ابن أخته أبو الحسين محمد بن عبد الوارث النحوي** (٤٢١هـ).

٧- ومن معاصري أبي علي المشاهير الذين أخذوا عنه: أبو الحسن بن عيسى الرماني المتوفَّى سنة (٣٨٤هـ).

٨- **محمد بن طوس القصري أبو الطيب**.

قال ياقوت: هو من النحويِّين المعتزلة، أحد تلاميذ أبي علي الفارسي.

وروى القراءة عنه عَرْضًا عبدالملك بن بكران النهرواني، وحَدَّث عنه: عبيدالله الأزهري، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وجماعة.

مكانته وثناء العلماء عليه:

لقد نال إمامُنا أبو عليٍّ شُهرةً واسعة، وكان له منزلة سامِقة، وقد تكاثرتْ عبارات الأئمَّة في الثناء عليه، وتبيين مكانته العِلمية.

قال عنه السيوطي في "بغية الوعاة" (٤٩٦/١): "واحد زمانه في عِلم العربية... وقال كثير من تلامذته: إنَّه أعلمُ من المبرِّد".

وقال ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (٨٠/٢).: "وكان إمامَ وقته في عِلم النحو... وجرَتْ بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس، وصحِبَ عضدَ الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، وعلتْ منزلته، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو...".

وقال محمد بن يعقوب الفيروزابادي في البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (١٣/١).: "الإمام العلاَّمة قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج.... وبَرَع في النحو، وانتهتْ إليه رئاستُه، وصَحِب عضدَ الدولة فعظَّمه، وأحسن إليه".

وقال عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٧٥/٧).: "وعَلَتْ منزلتُه في النحو حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المبرِّد وأعلم منه، وصنَّف كتبًا عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشتهر ذِكْرُه في الآفاق، وبَرَع له غلمان حُذَّاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الشيرازي، وغيرهما، وخَدَم الملوك، ونفق عليهم، وتقدَّم عند عضد الدولة، فسمعتُ أبِي يقول: سمعت عضدَ الدولة يقول: أنا غلامُ أبي عليٍّ النحوي الفسوي في النحو".

مؤلفاته:

أكثرهم استيفاء لها صاحب معجم الأدباء، أما غيره كابن النديم وابن خلكان وصاحب البغية وغيرهم فإنهم اقتصروا على البعض دون البعض، وقد يذكرون ما ليس في المعجم وهي:

(١) **الحجة في علل القرآآت** أي الاحتجاج للقراء السبعة.

(٢) **التذكرة في النحو**، وهو كبير في مجلدات، ولخصه أبو الفتح عثمان ابن جني.

(٣) **أبيات الأعراب والعرب**.

(٤) **الإيضاح الشعري**، وفي فهرست ابن النديم **شرح أبيات الإيضاح**.

(٥) **الإيضاح النحوي** في الرياض ألفه بأمر عضد الدولة بن بويه ولذلك يعرف بالإيضاح العضدي وفي كشف الظنون يشتمل الإيضاح على ١٩٦ باباً منها ١٦٦ نحو والباقي صرف، وقد اعتنى جمع من النحاة بشرحه، فشرحه السيد عبد القاهر الجرجاني بشرحين مطول ومختصر، وشرحه ابن الحاجب وابن البنا وابن الباذش وابن الأنباري وابن الدهان وأبو البقاء العكبري وعلي ابن عيسى الربعي والشريشي وابن هشام الخضراوي والمالقي وغيرهم وبلغت شروحه التي عدها ٢٤ شرحاً.

(٦) **مختصر عوامل الإِعراب** وهي مائة عامل.

(٧) **المسائل الحلبية** وسماه في كشف الظنون **الحلبيات في النحو**.

(٨) **المسائل البغدادية في النحو**.

(٩) **المسائل العسكرية**.

(١٠) **المسائل الكرمانية**.

(١١) **المسائل الشيرازية في النحو**، وسماها صاحب كشف الظنون الشيرازيات.

(١٢) **المسائل القصرية أو القيصرية**.

(١٣) **المسائل البصرية**.

(١٤) **المسائل المجلسية** ذكرها ابن خلكان وفي الرياض كتاب **المجلسيات**.

(١٥) **المسائل الدمشقية** .

(١٦) **المسائل الأهوازية** في الرياض نسبه إليه ابن سِيْدَه.

(١٧) **المسائل المنثورة**.

(١٨) **المسائل المشكلة**.

openkandil.com

(١٩) **المسائل العضديات**.

(٢٠) **المسائل المصلحة** يرويها عن الزجاج وتعرف بالأغفال هكذا قال ابن النديم وقال ياقوت: كتاب الأغفال وهو مسائل أصلحها على الزجاج وقال غيره: كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.

(٢١) **المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج**. ذكر المعري في رسالة الغفران أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من الموجز النصف الأول لرجل بزاز ثم تقدم إلى أبي علي الفارسي بإتمامه، وهذا لا يقال إنه من إنشاء أبي علي لأن الموضوع في الموجز هو منقول من كلام ابن السراج في الأصول وفي الجمل، فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده.

(٢٢) **المقصور والممدود**، وشرحه ابن جني.

(٢٣) **نقض الهاذور**.

(٢٤) **الترجمة** .

(٢٥) **أبيات المعاني**.

(٢٦) **التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير** نحو مائة ورقة.

(٢٧) تفسير قوله تعالى: (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ ...)

(٢٨) **التكملة في التصريف**، هكذا في بغية الوعاة، ومقتضى ما ذكر في سبب تأليفه أنه تكملة للإيضاح فهو في النحو وصرح في الرياض بأنه في النحو

(٢٩) **تعليقة على كتاب سيبويه**.

(٣٠) **كتاب الشعر** في الرياض نسبه إليه ابن سِيْدَه اللغوي في أول كتاب المحكم في اللغة. وقد نسب إليه صاحب الذريعة كتاباً بعنوان تفسير أبي علي الفارسي واستشهد لذلك بعد السيوطي وصاحب "كشف الظنون" له من المصنفين في التفسير، وبنقل الشيخ الطوسي عنه في تفسيره "التبيان" (وأقول:) ذكر صاحب كشف الظنون عند الكلام على التفسير جماعة من المفسرين الأقدمين ثم قال: ثم انتصبت طبقة بعدهم إلى تصنيف تفاسير

مشحونة بالفوائد محذوفة الأسانيد مثل أبي إسحاق الزجاج، وأبي علي الفارسي. اهـ. ولكن لم يذكر أحد أن له كتاباً في تفسير القرآن، ولو كان لذكره كل من ترجمه، لأنه أحق بالذكر من كل كتاب. أما عده من المصنفين في التفسير فلعله لأن له كتباً تؤول إلى التفسير كالحجة في علل القرآآت، والتتبع لكلام الجبائي في التفسير، وتفسير آية: إذا قمتم، وهذا لا يصحح أن له كتاب تفسير مغايراً .

وفاته:

بعد حياةٍ حافلة زاخرة بالعِلم والإفادة، والتحقيق للمسائل النحوية واللُّغوية، الذي قلَّ فيها نظيره، ولا يجتمع إلا لأفراد قليلين، تُوفِّي الإمام أبو علي ببغداد في ربيع الأول سَنَة سبعٍ وسبعين وثلاث مائة (٣٧٧هـ)، فرَحِمَه الله، وغفر له ولجميع علمائنا الأجلاء.

مصادر ومراجع الترجمة:

١- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات ، عبد الفتاح شلبي .

٢- أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ط/١٩٨٥.

٣- الأصول ، دراسة بستمولوجيا الفكر اللغوي عند العرب ، د.تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٢.

٤- أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية .

٥- أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ، عالم الكتب ط/٤ ١٩٨٩ .

٦- الأصول في النحو ، أبو بكر السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، جامعة بغداد، كلية الآداب ١٩٧٣ .

٧- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة ١٩٧٦.

٨- التكملة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ،ط١ ، الرياض١٩٨٥ .

٩- الحجة للقرّاء السبعة ، أبوعلي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني ، ط١ ، دار المأمون ١٩٨٤ .

١٠- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

١١- الشواهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤.

١٢- القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين .

١٣- كتاب الشعر ، أبو علي الفارسي ، تحقيق وشرح د.محمود محمد الطناحي الطبعة الأولى ١٩٨٨.

١٤- لمع الأدلة ، ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية.

١٥- مدرسة القياس في اللغة ، أحمد أمين ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٥٣ .

١٦- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ط/١٩٧٥.

obeikandl.com

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا على تحقيقنا لهذا الكتب الرائع على نسخة خطية محفوظة برقم (٢٣٥٧) في مكتبة شهيد علي باشا إحدى مجموعات المكتبة السليمانية بإستانبول بتركيا، وهي نسخة جيدة كتبت بخط مغربي، تقع في (٢١١) لوحة، وفي الصفحة (٢٣) سطرًا، ومقاس الورق (١٨×٢٦سم).

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

١- نسخ المخطوط نسخًا علميًا دقيقًا.

٢- مطابقة النص ومراجعته.

٣- ضبط الشواهد الشعرية ضبطًا كاملاً بالشكل، وتخريج بحورها.

٤- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.

٥- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.

٦- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.

٧- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.

٨- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.

٩- صنع مقدمة حول كتاب سيبويه ومنهجه واحتفاء العلماء به.

١٠- صنع ترجمة وافية لإمام النحاة سيبويه.

١١- صنع ترجمة وافية للإمام أبي علي الفارسي صاحب الشرح.

١٢- عمل فهارس تفصيلية لأبواب الكتاب.

وأخيرًا فهذا هو جهد المقل، والمرجو ممن يطلع على كتابنا فيجد فيه عيبًا أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

obeikandl.com

صور النسخة الخطية

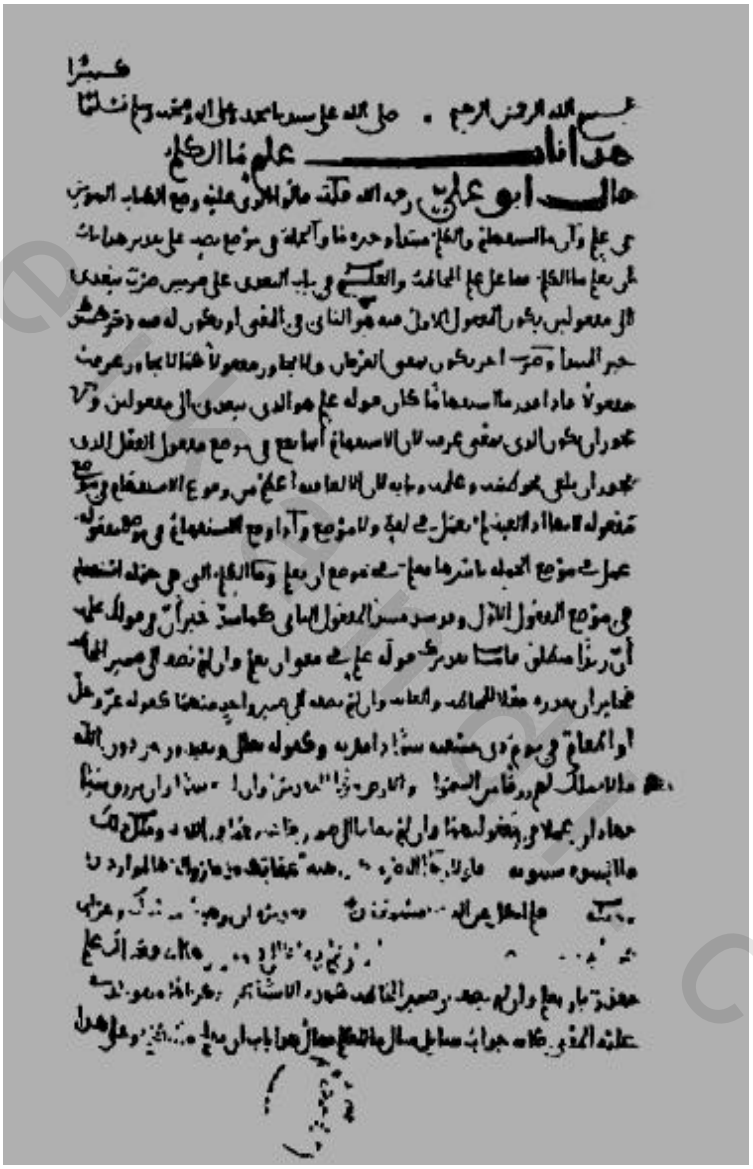

صور النسخة الخطية

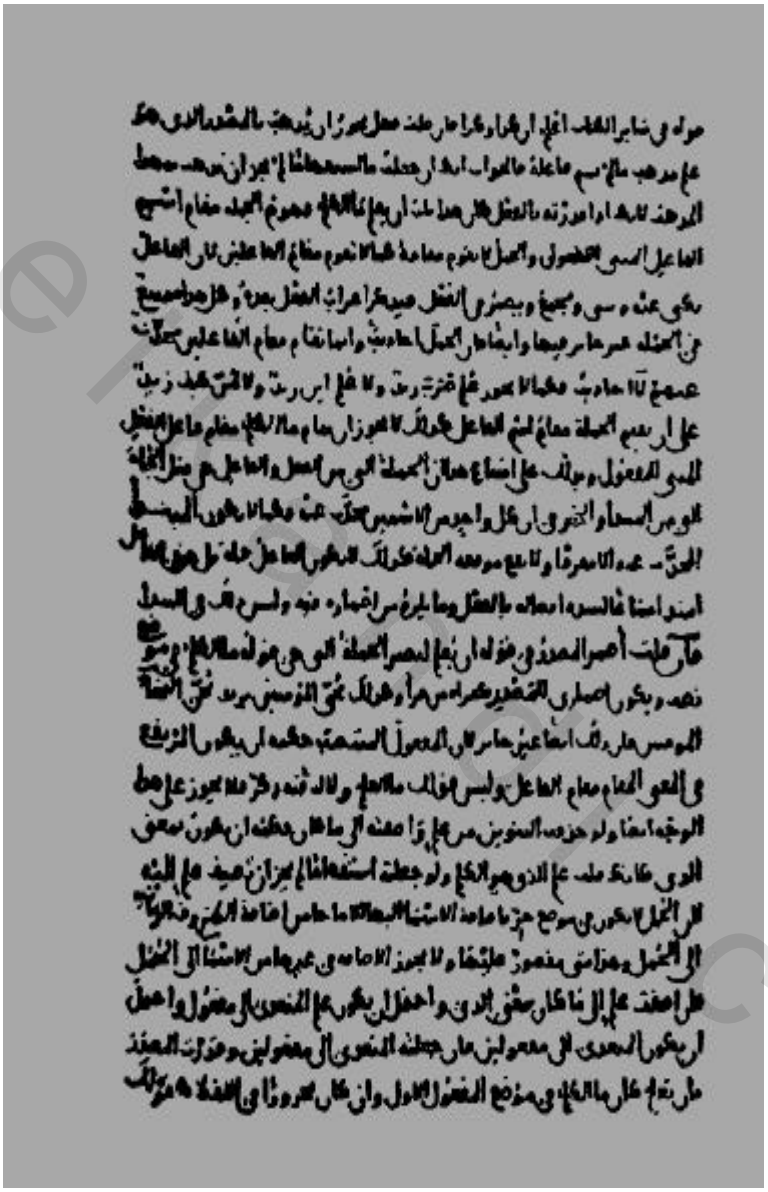

صور النسخة الخطية

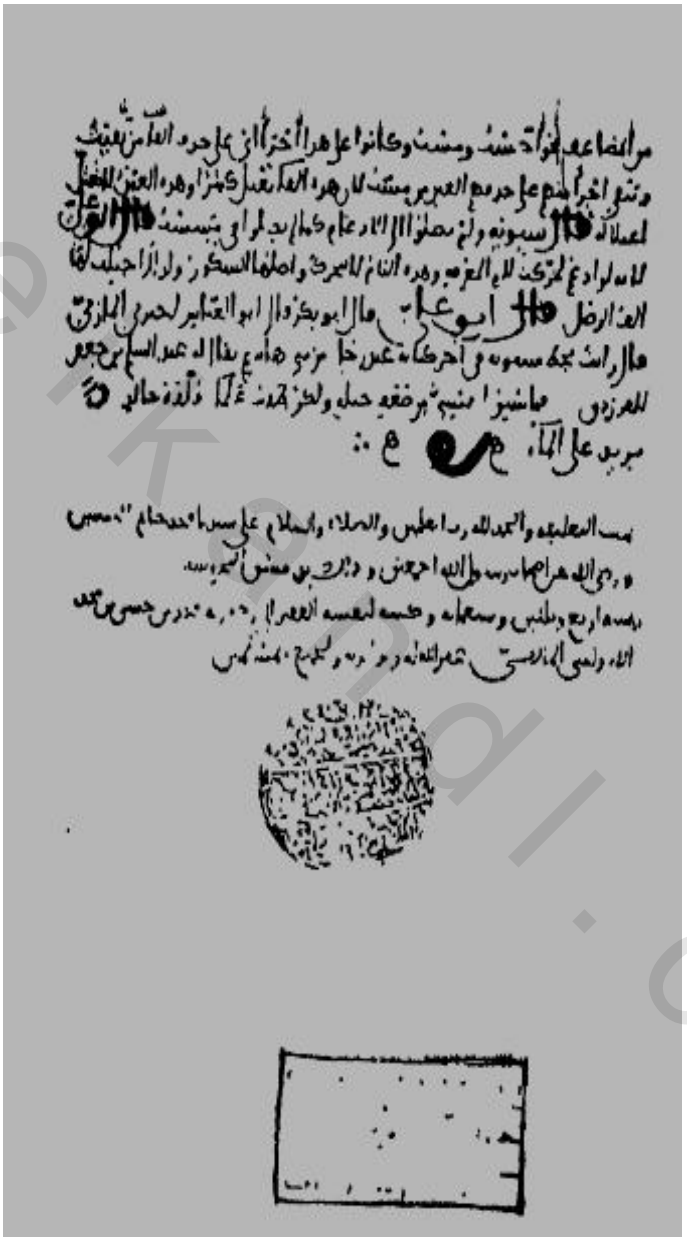

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرا

هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ

قال أبو علي رحمه الله: قلتُ: قالوا: الذي عليه وُضِعَ الكتابُ التنوينُ في علمٍ، وأن (ما) استفهامية، والكَلِمُ مبتدأ وخبره (ما) والجملة في موضع نصب على تقدير هذا باب أنْ تعلمَ ما الكَلِمُ، ففاعلُ علمٍ المخاطَبُ.

والعلم في باب التَّعدّي على ضَرْبَيْن:

ضرب يتعدّى إلى مفعولين يكون المفعول الأول فيه هو الثاني في المعنى أو يكون له فيه ذِكْرٌ كشرط خبر المبتدأ.

وضَرْبٌ آخر يكون بمعنى العِرْفان، فلا يجاوز مفعولاً، كما لا يجاوز عَرَفْتُ مفعولاً، فإذا قدّر (ما) استفهامًا كان قوله (عِلْم) هو الذي يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز أن يكون الّذي بمعنى عَرَفْتُ، لأن الاستفهام إنما يقع في موضع مفعول الفعل الذي يجوز أن يلغَى نحو: ظَنَنْتُ، وعلمْتُ، وبابُه، لأن الإلغاء فيه أعظم من وقوع الاستفهام في موضع مفعوله، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظٍ ولا موضع، وإذا وَقَعَ الاستفهام في موضع مفعوله عَمِلَ في موضع الجملة بأَسْرِها، فَعِلْمُ في موضع (أنْ تعلمَ) و (ما الكَلِمُ) التي هي جملة استفهام في موضع المفعول الأول، وقد سَدَّ مَسَدَّ المفعول الثاني كما سَدَّ خبرُ (أنّ) في قولك: عَلِمْتُ أنّ زيدًا منطلقٌ، وأما تقديرُك قوله (عِلْم) في معنى (أنْ تعلمَ) وإن لم يُضَفْ إلى ضمير المخاطب، فجائز أن تقدره فعلا للمُخاطَب والغائب إن لم تُضفْهُ إلى ضمير واحد منهما كقوله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٤-١٥]، وكقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل:٧٣]، والتقدير لو أن لهم شيئًا، وأن يرزق شيئًا فهذان عَمِلا في

مفعوليهما وإن لم يُضافا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ، ومثل ذلك ما أنشد سيبويه[١]: [الطويل]

فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَد صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

ومثله[٢]: [الطويل]

---

(١) قَائِلُ هَذَا البَيْت مَجْهُول.

الشَّاهد فيه: إِعْمَالُ المَصْدَرِ مُنَوَّنًا فِيمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ)، عَلَى مَعْنَى: وَأَنْ نَرْهَبَ عِقَابَكَ. وَمِثْلُهُ قَوْل الآخر:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ أَخَا الذِّمَامِ

وَقَوْلُ الآخَر: [الوافر]

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

لغة البيت: (العقَابُ): مَصْدَرٌ عَاقَبْتُهُ بِذَنْبِه مُعَاقَبَةً، وَعِقَابًا: إِذَا أَخَذتهُ به، وَالاسْمُ: العُقُوبَة.

معنى البيت: يَقُولُ: لَوْلا رَجَاؤُنَا نَصْرُكَ إِيَّانَا عَلَيْهِمْ، وَلَوْلا رَهْبَتُنَا لعقَابِكَ إِنْ انْتَصَفْنَا مِنْهُمْ بِأَيْدِينَا، لأَذْلَلْنَاهُمْ وَوَطَئْنَاهُمْ، كَمَا تُوطَأُ المَوَارِد، وَهِيَ الطُّرُقُ إِلَى المِيَاه، وَخَصَّهَا؛ لأَنَّهَا أَعَمُّ الطُّرُق.

انظر: الكتاب ٩٧/١، والكليات ٣١١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٩/١.

(٢) قائله: المرار الأسدي، كذا نسب في الكتاب. ونسبه الجرمي في المدخل المسمى بالفرخ لمالك بن زغبة الجاهلي، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: نَصْبُ (مسْمَعٍ) بـ (الضَّرْب) كَالبَيْت الَّذي قَبْلَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بـ (لَحِقْتُ) عَلَى إِعْمَال الأَوَّل، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَحِقْتَ مَسْمَعًا، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْب إِيَّاهُ، لَكِنَّهُ حَذَفَهُ؛ لأَنَّ المَصَادرَ يَحْذِفُ مَعَهَا الفَاعِلُ وَالمَفْعُول، وَلا يَجُوزُ الحَذْفُ فِي الأَفْعَال.

وَالسِّيرَافِي أَجَازَ حَذْفَ مِثْلِ هَذَا مِن الأَفْعَال، وَلَمْ يُجزْ أَبُو عَلِيّ فِي رِوَايَة مَنْ رَوَى (كَرَرْتُ)، أَنْ يَكُونَ (مسْمعًا) نَصْبًا بـ (كَرَرْتُ) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ، لِوُجُودِ المَنْدُوحَةِ دُونَهُ وَلِفُقْدَانِ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْه.

لغة البيت: (المُغِيرَةُ): الخَيْلُ المُغِيرَةُ، يُقَالُ: أَغَارَتْ الخَيْلُ عَلَى العَدُوِّ، إِغَارَةً، بِمَعْنَى: أَسْرَعَتْ.

معنى البيت: يَقُولُ: لَقَدْ عَلِمْتُ أولى الخَيْل أَنَّنِي تَقَدَّمْتُ حَتَّى لَحِقْتُ، فَلَمْ أَجْبُنْ عَن الضَّرْبِ مِسْمَعًا، وَهَذَا هُوَ مِسْمَعُ بْن مَالك الشَّيْبَانِي، سَيِّدُ رَبِيعَة بِالعِرَاق.

وَبَعْدُ البَيْت: [الطويل]

وَإِنِّي لأَعْدِي الخَيْلَ تَعْثُرُ بِالقَنَا حِفَاظًا عَلَى المَوْلَى الحَرِيزِ لِيُمْنَعَا

وَنَحْنُ جَلَبْنَا الخَيْلَ مِنْ سَرْوِ حِمْيَرٍ إِلَى أَنْ وَطِئْنَا أَرْضَ حِمْيَرَ نُزَّعَا

فَلَمْ أَنْكُـــــلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

تقديره: أن رهبتُ عقابَك، وعن أن ضَرَبْتُ مِسْمَعًا.

فنُصِب بهما مفعولاهما، وإن لم يُضافا إلى ضمير مَن هما له، فكذلك (عِلْم) مقدّر بـــ(أنْ تعلمَ)، وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب كهذه الأشياء التي ذكرناها، وهو الذي عليه المعنى، كأنّه جواب سائلٍ سأل: ما الكَلِمُ؟ فقال: هذا بابُ أنْ تعلمَ ما الكَلِمُ، وهو على هذا قوله في سائر الكتاب، اعْلَمْ أن كذا وكذا، فإن قلت: فهل يجوز أن يذهبَ بالمصدر الذي هو (عِلْمٌ) مذهب ما لم يُسَمَّ فاعله؟ فالجواب: أنك إن جعلت (ما) استفهامًا لم يَجُزْ أن تذهب به هذا المذهب، لأنّك إن قَدَّرْتَهُ بالفعل كان هذا باب أن يُعْلَمَ ما الكَلِمُ فتقوم الجملة مقام اسم الفاعل المبني للمفعول، والجُمَل لا تقوم مقامه، كما لا تقوم مقام الفاعلين لأن الفاعل يُكْنَى عنه، ويثنَّى ويجمع، ويُضمر في الفعل، فيُذكر إعراب الفعل بعده، وكل هذا مُمتنِع في الجملة، غير جائز فيها وأيضًا فإن الجُمل أحاديث، وإنما يقام مقام الفاعلين، مُحَدِّث عنهم لا أحاديث، فكما لا يجوز (عُلِمَ ضَرَبَ زيدٌ) ولا (عُلم أين زيدٌ) ولا (ظُنَّ كيف زيدٌ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل كذلك لا يجوز أن يُقام (ما الكَلِمُ) مقام فاعل الفعل المبني للمفعول، ويدُلُّك على امتناع هذا أن الجملة التي من الفعل والفاعل هي مثل الجملة التي من المبتدأ والخبر في أن كل واحد من الاسمين مُحَدَّث عنه، فكما لا يكون المبتدأ المحدَّثُ عنه إلا مفردًا، ولا تقع موقعه الجملة كذلك لا

=

الإعراب: "لقد" اللام موطئة للقسم، قد حرف تحقيق، "علمت" فعل ماض مبني على الفتح والتـــاء علامة التأنيث، "أولى" فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف، "المغيرة" مضاف إليه مجـــرور بالكســـرة الظاهرة، "أنني" أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها، "لقيت" فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي علم، وجملـــة الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم، "فلم" الفاء عاطفة، لم حرف نفي وجزم وقلب، "أنكل" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، "عن الضرب" جار ومجرور متعلق بأنكل، "مسمعا" تنازعه من جهة المعنى كل من: لقيت والضـــرب، وقد أعمل فيه الثاني منهما، فهو مفعول به للضرب.

انظر: الأشموني ١/ ٢٠٢، والسيوطي في همع الهوامع ٢/ ٩٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٦٤، والشاهد رقم ٥٩٨ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه جـــ١ ص٩٩.

يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدّ امتناعًا لشدة اتصاله بالفعل، وما يَلزم من إضْماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ.

فإن قلت: أُضمِر المصدر في قوله: أن يُعلَمَ، لتصير الجملة التي هي قوله (ما الكَلِمُ) في موضع نصب، ويكون إضْماري للمصدر كقراءة من قرأ (وكذلك نُجِّيَ المؤمنين) يريد نُجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين، فإن ذلك أيضًا غير جائز، لأن المفعول المنتصبَ حكمه أن يكون المرتفع في المعنى المُقام مقام الفاعل وليس قولُك: (ما العِلْمُ)؟ ولا له فيه ذِكْرٌ فلا يجوز على هذا الوجه أيضًا ولو حذفت التنوين من (عِلْم) وأضفته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الَّذي، كأنك قلت (عِلْمُ الذي هو الكَلِمُ) ولو جعلته استفهامًا لم يَجُزْ أن تضيف (عِلْم) إليه، لأن الجُمل لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها إلا ما جاء من إضافة الظروف الزمانية إلى الجمل، وهذا شيء مقصور عليها، ولا تجوز الإضافة في غيرها من الأسماء إلى الجُمل، فإن أضفت (عِلْم) إلى ما كان بمعنى الذي، واحتَمَلَ أن يكون (عِلْم) المتعدي إلى مفعول، واحتمل أن يكون المتعدِّي إلى مفعولين، فإن جعلته المتعدي إلى مفعولين وقدَّرت المصدر بـــ (أنْ تَعْلمَ) كان (ما الكَلِمُ) في موضع المفعول الأول، وإن كان مجرورًا في اللفظ كقولك: أعجبَني بناء هذه الدَّار، فهو في المعنى مفعول وإن كان في اللفظ مجرورًا، فكذلك يكون (ما الكَلِمُ) وتضمر مفعولاً ثانيًا، وإن قدرته بـــ (أن يُعْلَمَ) كان (ما الكَلِمُ) في المعنى مرفوعًا وإن كان في اللفظ مجرورًا، كقولك: أعجبني ركوبُ زيد الفَرَسَ، وتضمر مفعولا ثانيًا؛ وإن جعلت العِلْمَ الذي يتعدي إلى مفعول واحد، وأضفتَ ثم قَدَّرْتَهُ بـــ (أن تَعْلَمَ) أو (أنْ يُعْلَمَ) لم يُحْتَجْ إلى إضمار مفعول، ويكون (ما الكَلِمُ) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـــ (أنْ تَعْلَمَ) أو مرفوع إن قدرته (أنْ يُعْلَمَ) وإن كان مجرورًا في اللفظ.

و (ما تكون على ضَرْبَيْن):

تكون اسمًا، وتكون حرفًا، ويُتَصَرَّفُ في كل نوع منهما على عدة وجوه، وأنا أذكر مُتَصَرّفَها في كل نوع، وأجمعه إذ كان غير مجتمع في الكتاب.

الضَّرْبُ الأوّل: وهو الذي تكون (ما) فيه اسمًا وهو أربعة أوجه:

الأول: أن تكون بمعنى الذي فتَلْزَمُها الصلة كما تلزم الّذي، وتكون بمعنى اسم مَنكورٍ، كقوله عز وجل: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠] التقدير: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم، فقوله: اشتروا صفة لـــ (ما) وليس بصلة، والدليل على ذلك أن نِعْمَ

وبِئْسَ لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو زيد وعمرو وإنما يعملان في الأسماء الدالة على الأنواع و (ما) إذا وُصلت اختصت فصارت بمنزلة الذي فلم تعمل فيها نِعْمَ وبِئْسَ، وتكون بمعنى الاستفهام ولا صلة لها على هذا المعنى، ولو كانت موصولة في الاستفهام لما كان قولك: ما عندَك؟ وما زيدٌ؟ كلامًا تامًا.

وتكون بمعنى المجازاة ولا صلة أيضًا فيها، ولو كان ما بعدها صلة لم يعمل فيه الجزم، كما لا يعمل الذي في صلته ولا سائر الموصولات في صلته.

الضرب الثاني: وهو الذي تكون (ما) فيه حرفًا غير (أنها) تكون (ما) وما بعدها في تأويل المصدر نحو: يُعْجِبُني ما صَنَعْتَ أي صَنيعُك، وقد تكون وهي مصدر بمعنى ظرف زمان، كقولك: لا أكلمك ما اختلف الليلُ والنهارُ، فـ (ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر، والمعنى:

لا أكلمك اختلاف الليل والنهار أي زمن اختلاف الليل والنهار، فحذف زمن المضاف إلى المصدر، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، فصار كقولك:

رَأيتُك مَقْدَمَ الحاجّ وخُفوق النجم، أي زمن مقدم الحاج.

وتكون كافّةً للعامل عن عمله نحو التي في قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف:١١٠] و ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر:٢]، وكالتي في قول الشاعر[1]: [الكامل]

..... بَعْـــــــدَ مَـــــــا أَفْنَانُ رَأْسِـــكَ كالثَّغَـــامِ المُخْلِـــسِ

فـ (ما) قد كفت (أنْ) و (رُبَّ) و (بَعْدَ) عن عملها وتكون نافية كقولك: ما زيدٌ منطلقًا.

---

(١) صدر البيت: أَعَلاقَةٌ أُمَّ الوُلِيد بَعْدَ مَا

قاله المرار الفقعسي يخاطب نفسه "أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤٢، الكامل ١/ ٢٠١، سيبويه ١/ ٦٠، الخزنة ٤/ ٤٩٣".

الشاهد قوله "أم" حيث نصب بقوله "علاقة".

أفنان الشعر: خصله الثغام: شجر إذا يبس أبيض

المخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

وتكون مزيدة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥] وقد عوّضَتْ من الفعل في قولهم: (أمّا أنت منطلقًا انطلقْتُ معك) وعوّضت منه أيضًا في: (أمّا هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِمُ) على أن تكون (عِلْم) بمعنى (أنْ تَعْلَمَ) و (ما) استفهام والكلم مبتدأ خبره (ما) والجملة في موضع نصب وتكون (عَلِمْت) المُتعدِّي إلى مفعولين، لأن (علمْت) التي في معنى عرفت لا تعلق.

ويجوز أن تُنَوِّن (عِلْمًا) ولا تكون (ما) استفهامًا، ولكن تكون بمعنى (الذي)، كأنك قلت: هذا بابُ أنْ تَعْلَمَ الذي هو الكلمُ فحذفت هو من الصلة كما تحذف سائر المبتدآت في غير هذا الموضع إذا بقيت أخبارُها، إلا أن حذفه في هذا الموضع كأنه أضعف بخلو الصلة مما يرجع منها إلى الموصول في اللفظ وإن كان في المعنى مرادًا، واستحسن الخليل حذفَ الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحُكي: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا).

ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ: (تَمامًا على الذي أحْسَنُ)، و (مثلاً ما بعوضةٌ) أي هو أحسن، وهو بعوضة، فإذا جعلته بمعنى الذي، أضمرت مفعولا ثانيًا قَدَّرته بـــ (أنْ تَعْلَمَ) أو بـــ (أن يُعْلَمَ).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ) بالتنوين، ونصب الكَلِم، على أن تجعل (ما) الزائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥] ويكون التقدير (هذا باب أن تعلمَ الكَلِمَ).

ويجوز (هذا بابُ عِلْمٍ ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة وتنوي بـــ (عِلْم) ما لم يسم فاعله، كأنك قلت: هذا بابُ عِلْم الكلمِ كقولك: عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زيدٍ.

ويجوز (هذا باب عِلْم ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) زائدة كأنك قلت: (هذا باب علم الْكَلِمِ).

ويجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) بمنزلة الذي، وتضيف (عِلْمًا) إليه.

قال سيبويه: فالاسمُ نحو رجُلٍ وفَرَسٍ.

قال أبو علي: الاسم المطلق ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه كالنكرات التي هي أسماء الأنواع وما اشتُق منها من الصفات، كضارِبٍ وحَسَنٍ ونُقِلَ فَعُلِّقَ على شخص بعينه مثل أَسَدٍ وزيدٍ إذا سميت بهما شخصًا بعينه، فهذه الأسماء تدل على معان ويجوز الإخبار عنها وهي الأسماء المطلقة التي لا يقال فيها: اسم مشابه لحرف، ومما يبينها أن تقول فيها:

هي التي يَعْتَقِبُ عليها التعريف بعد التنكير، فلا تكون معرفة أبدًا، ولا نكرة أبدًا كالمُشابِهة للحروف التي لا تتعرف نَكِراتها، ولا تتنكر مَعرفاتُها، وما كان من الأسماء لا يجوز أن يخبر عنها مع دِلالتها على معنى، فلِمُشابَهتِها الحروف نحو (إذْ) و (أين)، وما أشبه ذلك وهي الأسماء المشابِهة للحروف المقيدة بذلك، وإنما حكمنا لها بأنها أسماء مع امتناعها من أن يخبر عنها أنها اختصت بخاصة لا تكون إلا للأسماء كإذ التي اختصت بالإضافة، وأين التي تتمِّمُ مع اسم آخر كلامًا.

وهذا من خواص الأسماء دون الحروف، ولها خواص أُخَر غير هذه.

وأما الفعل فما دَلَّ على معنى وزمانٍ، وقد رسمه بذلك فلم يقتصر فيه على المثال كما اقتصر عليه في الاسم.

وأما الحرف فما دل على معنى و لم يَجُز الإخبار عنه ولا أن يكون خبرًا.

قال سيبويه: وإنما ذَكَرْتُ لك ثمانية مَجارٍ. قال أبو إسحاق:

يصح قوله: وبين ما يُبنى، على أن يكون أراد آخر ما يُبنى، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فيقع على هذا التأويل معادلة حرف بحرف.

قال أبو علي: الاسم المُتَمَكِّنُ ما لم يشابه الحروف، وكان من الأسماء النكرات الواقعة على الأنواع الذي تعْتَقِبُه التعريف بعد التنكير.

قال سيبويه: لأن المجرور داخل في المضاف إليه.

قال أبو علي: الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع تشابه الأسماء من غير جهة:

إحداها: أنها إذا سُمِعَتْ عمت بالدلالة غير وقت، كما أن رجلا يَعُمُّ بالدلالة غير شخص، فإذا قيل: سَيَضْرِبُ، أو سوف يَضْرِبُ خصت وقتًا بعينه، كما أنه إذا قيل: الرَّجُلُ، أو الضرب خص شخصًا أو حدثًا بعينهما فارتفع العموم عنه بدخول الحرف فيه كما ارتفع بذلك عن الاسم، فهذه جهة من مشابهتها للأسماء.

وجهة أخرى شابهت بها الأسماء، وهي دخول اللام عليها إذا وقعت خبرًا لـــ (إنّ) في نحو (إنّ زيدًا لَيَضْرِبُ) وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء المبتدأة دون الأفعال، نحو (لَزيدٌ منطلقٌ) (وللدّارُ الآخرةُ خيرٌ)، وكان حكمها أن تدخل في باب (إنَّ) قبل (إنَّ) لتقع صدرًا. كما أنها في غير (إنّ) كذلك، ولكن لما كانت بمعنى (إن) في التأكيد وتَلَقّي القَسَم لم يجتمعا فأخرتها إلى الخبر ليقع الفصل بذلك بينهما وإذا وقع الفصل بينهما بغير إدخالها

على الخبر جاز دخولها على الاسم المُخْبَر عنه الذي يكون مبتدأ، لأن المُتَجَنَّبَ من ذلك اجتماعهما إذ كانا جميعًا بمعنى واحد، فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد، كذلك لم يجتمعا، فعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى﴾ [الليل:١٣]، و ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف:١١٣]، لّما وقع الفصل بينهما كما يقع بينهما إذا أُدخلت على الخبر جاز دخولها على الاسم، ولولا أن النية باللام أن تكون قبل (إنَّ) لم تعمل (إنَّ) في (أَجْرًا) كما أنه لو لم تكن النية بها تعمل في (طَعامِكَ) من قولك: إنَّ زيدًا طَعامَكَ لآكِلٌ، وهذه اللام التي هي لام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء وما قَرُبَ شبهه منها دون ما لم يقرب منها، والدليل على ذلك أنها تختص بالدخول على الاسم المبتدأ وما قرب منه، وأن النية بها إذا وقعت في الخبر أول الكلام تعليقه الفعل قبل (إنَّ) كتعليقه إياه قبل المبتدأ، وذلك في مثل (قَدْ عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لَمُنطلقٌ) كما تقول: عَلِمْتُ لَعَمْرٌو منطلقٌ، كما علّق الفعل الذي يُلغى إذا دخل على المبتدأ، كذلك عَلَّقه إذا دخل في خبر (إنَّ) أو اسمها إذا فصل بينهما بظرف فهذا يدل على أن هذه اللام هي التي دخلت على الاسم المبتدأ وأنها إنما دخلت على الأفعال لمشابهتها للأسماء، ودخلت على الخبر من حيث كانت تدخل على المبتدأ، إذ كان يؤُول في المعنى إلى أنه هُوَ هُوَ أو للمبتدأ فيه ذكر، وإذا كان له فيه ذكر فهو بمنزلته إذا كان إياه في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ أبوه منطلقٌ)، فَسُئِلت، من أبوه منطلق؟ فقلت: زيد، كما أنك إذا قلت: منطلق، فقيل لك: مَن منطلقٌ؟ قلت: زيد، فإن قلت: فقد تدخل هذه اللام على الماضي، كما دخلت على المضارع، فما الذي جعل المضارع بدخولها عليه... (فَشُبِّهَ) هذا النوع الذي يدل على وقتين في أول أحواله بالاسم فأُعرب كذلك؟ شُبِّهَ بهذه الأفعال من الأسماء ما صَلُح لوقتين نحو (ضاربٌ، وعامِلٌ) فأُعمل عمله فإذا اختُصَّ بوقت لم يعمل كما أن الفعل إذا اختُصَّ وخَلا من حروف المضارعة لم يعرب.

قال سيبويه: و لم يُسَكِّنوها كما لم يُسَكِّنوا من الأسماء.

قال أبو علي: يقول: لم يُسَكِّنوا الأفعال الماضية لما شابهت ما شابه الاسم، كما لم يُسَكَّن من الأسماء في حال البناء ما تمكَّن في موضع فأُعرب فيه، نحو (مِنْ عَلُ)، لما أعرب في قولهم: (مِنْ عَلٍ)

ثم بُني، حُرِّك في البناء ولم يُسَكَّنْ وإن لم يكن قبله ساكن لئلا يكون كإذْ التي لم تتمكن في موضع، فكذلك الفعل الماضي حُرِّك ولم يُسَكَّن، إذ وجد فيه مشابهة الفعل للاسم، وهو وصفك به النكرة في نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:٩٢]، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء، لئلا يكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهةٍ أَلْبَتَّة.

ومثل قولهم: (مِنْ عَلُ) قولهم: يا حَكَمُ، حُرِّك في حال البناء ولم يسكَّن، لجَرْيه متمكنًا في غير هذا الموضع كجري (عَلُ) متمكنًا في قولك: مِنْ عَلٍ.

قال سيبويه: بُعْدَ، كَمْ، وإذْ، مِنَ المُتَمَكِّنَة.

قال أبو علي: بُعْدَ "كَمْ" من الأسماء المتمكنة، إذ معنى حرف الاستفهام قائم فيه، وأنه لم يتمكن في موضع كما تمكن (عَلُ) في قولهم مِنْ عَلُ، فلما لم يتمكن لم يحرَّك بحركة في حال البناء، كما لم يحرَّك فيه فعل الأمر لما لم يُشْبِه الاسم ولا أشبه ما يشبهه.

وبُعد (إذْ) من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة، أو لازمًا لها ما يكون عوضًا من المضاف إليه كقولك: جِئْتُكَ إذْ زيدٌ منطلقٌ، وجئتك إذْ قام زيدٌ، وكان هذا يومئذٍ، فعوَّض من الجملة التي أَضَفْتَها إليها فيما تقدم التنوين، فمشابهته الحرف قائمة، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله[1]: [الوافر]

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي، وهو: خويلد بن خالد بن محرِّث الهذليّ: شاعرٌ فحل، مخضرَم، أدرك الجاهليّة والإسلام؛ وهو أشعر هُذيل من غير مدافَعة؛ توفّي في مغزىً نحو المغرب.

يُنظر: طبقات فحول الشّعراء ١٣١/١، والشّعر والشّعراء ٤٣٥، والمؤتلف والمختلف ١٧٣، والخزانة ٤٢٢/١.

والمعنى: يذكّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر، وزجره قبل استحكام الحبّ؛ فيقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة بعاقبة، أي: بآخر ما وصّيتك به.

ويجوز أن يكون المعنى: نهيتك عن طلبها بذكر ما يُفضي أمرك إليه وتدور عاقبتك عليه، وأنت بعدُ سليمٌ تقدر على التّملّس منها وتملك أمرك وشأنك في حبّها.

وفي رواية:(بعافية) أي:حال كونك متلبّسًا بعافية.

والشّاهد فيه:(إذٍ صحيح)حيث جاء بالتّنوين عوضًا عن الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر على هذه الحال.

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

أي وأنت إذ نهيتك عن طِلابها صحيحٌ.

قال: مُنذُ، فِيمَنْ جَرَّ بها.

قال أبو علي: منذ، مَنْ جَرَّ بها فهي من الجملة التي قبلها كما أن الباء في قولك: مررت بزيدٍ من الجملة التي هي مَرَرْتُ، ومتعلِّق بها، فأما إذا رُفع الاسم بعدها في نحو: لَمْ أرَهُ منذ عامان، فالكلام من جملتين، (لم أرَهُ) جملة، و (منذُ عامان) جملة أخرى، فكأنه لما قال: لم أره، قيل: ما أَمَدُ ذلك؟ فقال: منذ يومان، والمعنى أمَدُه يومان، أو وقته يومان، فموضع منذ على هذا رَفعٌ بالابتداء، وأما إذا جررت بها فقلت: لم أرَهُ منذ يومين، فموضعه نَصْبٌ، كما أن موضع (بِزَيْدٍ) في قولك (مَرَرْتُ بزيدٍ) نصب، فكل من (مُذْ ومُنْذُ) لابتداء الغاية إلا أن (مُذْ) تختص بابتداء عامّةِ الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء، فأما قوله[1]: [أحذ الكامل]

=

يُنظر هذا البيت في:ديوان الهذليّين١/٦٨،ومعاني القرآن للأخفش٢/٤٨٤، والأصول٢/١٤٤،والخصائص٢/٣٧٦،وكشف المشكل١/٢٥١،وشرح المفصّل ٣/٢٩، ٩/٣١، ورصف المباني ٤١١، والخزانة ٦/٥٣٩.

(١) هو لزُهير بن أبي سُلمى.

وصدر البيت: (لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟)

و(القُنّة) – بضمّ القاف، وتشديد النّون–: أعلى الجبل. و(الحِجْر): مدائن صالح مدينة أثرية تبعد عن العلا شمالا ٣٥كم وعن المدينة ٣٥٦كم. ينظر: الآثار في شمال الحجاز ١/١٥١–١٥٢. و(أقوين): أي خَلَوْنَ من السُّكّان. و (حجج): جمع حِجّة وهي: السّنَة. وقوله: (من حجج ومن دهر) يريد: من مَرّ حجج ومن مَرّ شهور؛ فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنّه اسم جنس يدلّ على ما كثُر منه. والاستفهام في قوله: (لمن الدّيار) للتّعجّب من شدّة خرابها، حتى كأنّها لا تُعرف ولا يُعرف سكّانها وأصحابها.

والشّاهد فيه: (من حجج ومن دهر) حيث جاءت (مِنْ) لابتداء الغاية الزّمانيّة، والكوفيّون يستشهدون بهذ البيت لورود (من) لهذا المعنى، والبصريّون يُنكرون ذلك.

فمنهم مَن ينكر نسبته إلى زُهير، ومنهم من يُنكر هذه الرّواية، ويذكُر أنّ الرّواية الصّحيحة (مذ حجج ومذ دهر)؛ فإذا سُلِّم بصحّة الرّواية فللبصريّين عليه تخريجات، تُنظر في: الإنصاف ١/٣٧٥.

يُنظر هذا البيت في: الأزهيّة ٢٨٣، والإنصاف ١/٣٧١، وشرح المفصّل ٤/٩٣، ٨/١١، وشرح الرّضيّ ٢/٣٢١، ورصف المباني ٣٨٦، وجواهر الأدب ٢٧٠، والخزانة ٩/٤٣٩، والدّيوان ١١٤.

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَـــــــجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فكان أبو إسحاق يقول: المعنى مُذْ مَرَّ حجج، فحذف المضاف فلم يدخل مذ على الزمان، وأما قوله عز وجل: ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨] فيكون على مذ ابتداء أول يوم، أو مُذْ تأسيس أول يوم.

قال: اعْلَمْ أنك إذا ثَنَّيْتَ الواحد لَحِقَتْهُ زائدتان، الأولى منهما حرف المدّ واللين.

قال أبو علي: معنى اللّين في هذه الحروف أنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها، فيمتنع لذلك جَرْيُ الصوت معهما وامتداده كما يمتنع في سائر الحروف، وإذا أضافه إلى الإعراب وجب أن يكون فيه إعراب، لأنه لو لم يكن يَلْزَم أن يكون فيه إعراب لم يُضِفْهُ إلى الإعراب، ألا تراه قال في أول الباب: (فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة) فلو كان لغير المعرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله: الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في المُعْرَب والمبني تخصيص ولا تخليصٌ لما يستحق الرفع والنصب، لأنه قال: الرفع والنصب لحروف الإعراب، وحروف الإعراب في المبني مثله في المعرب، وكأنه قال: حروف الإعراب للمعرب والمبني، وهذا خلاف قصده وغرضه فهذا يدل على أن المبني لا حرف إعراب فيه، وقد وقفْتُ بعض أصحابنا على ذلك وأَرِيْتُهُ، وذلك قوله في هذا الباب: (وأَلزموا لام فَعَلَ السكون، وبَنَوْهُ على هذه العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا، لأنها في الواحد ليس آخرها حرف إعراب لِما ذكرتُ لك)، فقد نص هنا على أن المبني ليس آخره بحرف إعراب، وإذا لم يكن في المبني عنده حرف إعراب، وإنما حرف الإعراب في المعرب، والتثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع، وجب أن يكون فيه حرف إعراب، وإذا كان فيه حرف إعراب، فواجب أن يكون إعرابٌ عنده، لأنه لو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب، والإعراب الذي فيه، كونه تَصْويره وانقلابُه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العامل، فمن حيث كان معربًا وجب أن يكون له حرف إعراب، ومن حيث كان له حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب، فلو لم يكن فيه إعرابٌ لم يقل إنه حرف إعراب، كما لم يقل في ضَرَبَ إن فيه حرف إعراب، بل قد نص على أنه لا حرف إعراب فيه، وهذا خلاف ما كان أبو بكر رحمه الله يذهب إليه.

وردَّ الأخفش أنه لو كان حرف إعراب لكان فيه إعراب صحيح لأنه إذا كان حرف إعراب وجب أن يكون فيه إعراب عند سيبويه ونحن نقول: إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه والإعراب فيه ما ذكرناه تمامًا.

قوله: إنه ليس بحرف إعراب فليس بصحيح، لأن الدّلالة على أنها حروف إعراب قائمة، وأنها نهاية الاسم ومُنْقَضاهُ وما يتم به، فهو في ذلك كالتاء في طلْحَةَ، والياء في تميميّ، ونحو ذلك، ألا ترى أن حرف الإعراب في هذين قبل لَحاق التاء والياء بهما كان لام الفعل أو ما يقوم مقام لامه من جَرْي الإعراب واعتقابه فلما ألحق هذان الحرفان صارا حَرْفَيْ الإعراب فكما صارت هذه حروف الإعراب عند الجميع كذلك يجب أن تكون هذه الحروف اللّينة حروف إعراب، فإن لم تكن هذه حروف إعرابٍ لزم ألا يكون ما ذكرناه أيضًا من التاء وحرفي الإضافة حروف إعراب، والمعنيّ بحروف الإعراب هو نهاية الكَلِم المعربة سواء كان ذلك زائدًا أم أصليًا بعد أن يكون الحرف بحذفها لا يدل على ما يدل عليه بإثباته فيها ولو كانت هذه الحروف دِلالة إعراب لأواخر الأسماء ونهايات لها للزِم ألا تختل بحذفها دِلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع، كما أن الإعراب وأدلته كذلك قلما كان حذفها من الكلمة تزول به دِلالة تبيين الاسم على ما كان يدل عليه من التثنية والجمع، كما تزول بحذف التاء وحذف حرف الإضافة دلالة التأنيث والتثنية علِمنا أنها حروف إعراب كما أن هذه حروف إعراب لمشاركتهن له فيما ذكرناه والدليل على أن الواو في (أخُوكَ) وبابه حرف الإعراب الذي هو اللام وليس بعلامة والإعراب ولا دلالته قولهم: امْرُؤٌ وابْنُمٌ فأَتبعوا ما قبل حرف الإعراب، فكما أن الهمزة في امرئ والميم في ابْنُمٍ حرف إعراب ليس بدلالة إعراب كذلك حرف اللّين في أخيك ونحوه حرف إعراب.

فإن قال قائل: إن الهمزة الثانية في كل أحوال الاسم غير منقلبة إلى حرف آخر، وليس الحرف في أخيك ونحوه كذلك لأنها تنقلب فلا يلزم على هذا أن تكون الهمزة مثل حرف اللين، قيل له: حرف اللين في (أخيك) وبابه مثل الهمزة في أنّه حرف إعراب، وإنما انقلبت في (أخيك) ونحوه، وثبتت الهمزة على حالة واحدة، والميم في (ابنمٍ) لوجوب سكون الحرف في (أخيك) وبابه في القياس المطرد وذلك أنه كان يجب أن تكون متحركة بالحركة التي يستحقها الإعراب وما قبلها أيضًا متحرك، وحرف اللين إذا كان كذلك

انقلب و لم يثبت وسَكَنَ و لم يتحرك، فإذا سكن لِما ذكرنا مما أوجب له السكون، وجب أن يتْبَعَ ما قبله من الحركة كاتباع سائر حروف العلة المسكَّنَة لِما قبلها من الحركة نحو (ميزان وميقات) فحرف اللين في (أخيك) لام مثل الميم في (ابنمٍ) انقلبت لما ذكرنا، وليس لمن دَفَع أن يكون ذلك حرف إعراب حجّة إلا الإنكار بلا برهان، إذ قد وجدنا (امرأ) و (ابْنمًا) فيهما حرفا الإعراب ثابتان و لم يجُزْ الثبات في أخيك ونحوه، وغير الانقلاب القياس المطرد، فقد صح وجود حرف الإعراب منقلبًا غير التثنية، والجمع يدل أيضًا على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه، قولهم: (فوكَ وذو مالٍ) ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب أو حرف إعرابٍ كما يقول سيبويه، فلا يجوز أن يكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد وذلك غير موجود في شيء من كلامهم.

فإن قال: وليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف لين فليس أحد من الفريقين أسْعَدَ بهذه الحُجَّة، قيل له العلة التي لها لم يَجُز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف ابن زائلة هنا وهي بقاء الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين من أجل انقلابه ولَحاق التنوين له، ألا ترى أن ذلك مأمون هنا من أجل الإضافة، فإذا أفردوا قالوا: فَمٌ فأبدلوا الميمَ من الواو.

ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذُو) أيضًا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب، فإذا كان كذلك فقد جُعِل الاسم على حرف واحد، وذلك فاسدٌ عند الجميع، لأنه إذا لم يَجُزْ أن يكون اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلُّ إذ العلة التي لم يَجُزْ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رَخَّمَ (شيَة) على من قال: (يا حارِ) رُدَّ الفاء، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضًا مثله، فأما ما استجازوا من (مُ) الله فقد ذكر في موضعه وأنه لا يكون محذوفًا من (أيْمُنُ اللهِ) والدليل على أنه لا يجوز عندهم في المتمكِّنة أن تبقى على حرف واحد، ويصير إلى ذلك إبدالهم الميم من الواو التي هي عَيْنٌ في (فُوكَ) في الإفراد، فإذا لم يكن في كلامهم شيء على حرفين أحدهما حرف لين لما يَلْزَم من أن يصير على حرف واحد لكان كونه على حرفين

أحدهما حرف لينٍ أجدر لأن حرف اللين الذي كان يلزم سقوطه لالتقاء الساكنين كان يكون مَنْوِيًّا، وهم يُعْمِلونَ المَنْوِيَّ في كلامهم الذي هو غير ملفوظ به ويعْتدُّون به كنَوٍ وكَقَضَوَ، فإذا لم يستجيزوا ذلك مما يجوز أن يُنوَى معه حرف، فأن لم يستجيزوا فيما لا يُنْوَى معه شيء أجدر وأولى وهذا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: غير متحرِّك ولا منوَّنٍ.

قال أبو علي: يريد: ليس بمتحرك في النيَّة، كما أن حرف الإعراب في (رَحا) و(عَصا) في موضع حركة هذا، وفيه الفائدة لأنه معلوم أن هذه الحروف ليست بمتحركة ولا منونة في اللفظ كما ينون (رَحًا وعَصًا) ونحوه، لأن التثنية لو نُوِّنَ على ذلك الحد لصارت صورته صورة الواحد، فكان أن لا يكون لَحاق التنوين له على حد (رَحًا وعَصًا) أبلغ وأحكم.

قال سيبويه: يكون في الرفع ألِفًا و لم يكن واوًا.

قال أبو علي: إنما قال: و لم يكون واوًا لأن رفع الواحد بالضم هو الأصل، فكأن قائلا قال: فهلا كان التثنية في الرفع بالواو كما كان في الواحد بالضّمِّ؟ فقال: كان بالألف و لم يكن بالواو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وذلك أنه لو قيل: زَيْدونَ في التثنية والجمع، لالْتَبَسَ التثنية بالجمع.

فإن قال قائل: فكان يُضمُّ ما قبل الواو في الجمع، ويُفتح ما قبلها في التثنية، قيل له: لم يَجُز هذا من غير جهة: منها أن الذي فعل من هذه القسمة آكَدُ في الفصل وأبلغ، لأنه إذا كان الفصل بحرف كان أبلغ من أن يكون بحركة.

وأيضًا فلو جُعل الفصل بينهما بانفتاح ما قبل الواو في التثنية وانضمام ما قبل الواو في الجميع لأدى ذلك في بعض المواضع إلى التباس التثنية بالجمع وذلك فيما كان آخره ألِفًا، ألا ترى أن ذلك يستوي فيه التثنية والجمع ولو كانا بالواو، وفي أن ينفتح ما قبلها في الموضعين التثنية والجمع.

فإن قلت: فانفتاح النون كان يفصِل ويُخَلِّصُ فإن النون لا يُعتمد عليها إذ كانت غير ثابتة، وأيضًا لو جُعلت التثنية والجمع بالواو في الرفع لَلَزِمَ أن يُجعل النصب في التثنية والجمع بالألف، وذلك غير جائزٍ لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع.

قال: ويكون في الجَرِّ مفتوحًا ما قبلها و لم يكسر، لِيُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك و لم يجعلوا النصب ألفًا ليكون مثله في الجمع.

قال أبو علي: كأن قائلاً قال له: هَلاَّ جَعل تثنية النصب بالألف كما أن واحده الذي هو الأصل بالفتحة، فقال لم يجعلوا النصب ألفًا في التثنية،

ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع، لأنه قد لَزِمَ أن يكون الجمع بالياء، إذ لم يجز كونُه بالواو، ولا بالألف، فلما لزم هذا في الجمع أتبع التثنية، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد وأشبه به، فكان إتْباعُهُ إياه أولى.

قال: وكان مع ذا أن يكون تابعًا لِما الْجَرَّة منه أولى.

قال أبو علي: كأن قائلا قال: فهَلاَّ أُتبع تثنية المنصوب تثنية المرفوع فَجُعِل بالألف، كما أن تثنية المرفوع بالألف، فقال: جَعَلَ النصب في التثنية بالياء دون الألف ليكون مثله في الجمع، لأن انضمام التثنية إلى الجمع أولى من انضمامه إلى الواحد، لأنه أقرب إليه، وأشبه به، وكان انضمام التثنية إلى الجمع وكونها بالياء أولى ليكون تابعًا للياء التي الجَرَّة منها لِلُزُومه الاسم فإنه لا ينتقل عنه.

قال: وتكون الزائدة الثانية نونًا كأنها عِوَضٌ لَمّا مُنِع من الحركة والتنوين.

قال أبو علي: إن قال قائل: كيف قال: إن النون تكون عِوَضًا من الحركة والتنوين، وقد قلتم إن الألف عنده حرف إعراب وإن فيه إعرابًا فكيف لزم أن يكون عوضًا وفيه الشيء المُعَوَّض منه؟

قيل له: لا يمتنع على مذهبه عندنا ذلك، وذلك أن الإعراب لما كان تزاد له حركة في غير هذا الموضع و لم تُزَد له هنا، بل صار ذلك في انقلاب نفس الحرف لَزِمَ أن يكون منه عِوَض للنقصان اللاحق له عما عليه المُعْرَبات. ألا ترى أنه قد نقَضَ من اللفظ حركة كانت تجب للإعراب، و لم يستنكر أن يُعوّض من هذا الناقص الذي هو الحركة وهو العِوَضُ إنما هو من الحركة لا من الإعراب، ألا تراه قال: كأنّه عَوَّض من الحركة والتنوين و لم يقل: عَوَّض من الإعراب والتنوين فهذا على قوله صحيح.

قال: و لم يجعلوا النصب ألِفًا.

قال أبو العباس: أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يَنْفَتِحُ ما قبل الألف، لأن الفتح لازم لما قبلها، فتكون التثنية والجمع شيئًا واحدًا، ولم يكن يمكن في الألف ما أمكن في الياء من فتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع.

قال: قد ينتقِلُ إلى الفعل.

قال أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش: والنصب قد ينتقل، فإنه كما قال: الجرُّ لازم للاسم، والنصب لا ينفصل فيه التثنية من الجمع لو جَعلْت التثنية بالألف، وهو مع ذلك منتقل، والرفع أيضًا ينتقل.

قال: فيكون الأولى حرف إعراب.

قال أبو علي: قوله: فيكون جوابٌ لقوله: (ولم تكن مُنَوَّنَةً ولَمْ تلزمها الحركة) أي لم يكن الفعل منونًا والحركة لازمة له كما كان الاسم منونًا والحركة لازمة له، وتكون الألف حرف إعراب، والنون بدلا من الحركة والتنوين في الفعل كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم والنُّون بدلا من الحركة والتنوين.

قال: (وفي التثنية لم تكن بمنزلته).

قال أبو علي: يريد أن واحدَ الأسماء تَلْحَقُهُ الحركة والتنوين ويَلْزَمُهُ ذلك إذا ثُنِّيَ، والفعل ليس كذلك.

قال: ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجَزْم، قال أبو علي: يقول: إنّ النّونَ لما كانت متحركة وكانت تَسْقُطُ في الجزم عُلِمَ أنها ليست حرف إعراب، إذ لو كانت حرف إعراب وكانت متحركة لم تسقط للجزم هي نفسها، لكنها كانت تَثْبُتُ وتحذف الحركة كما تثبت حروف سائر الإعراب، وتُحذف حركاتها.

قال: ولم يكونوا لِيَحْذِفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن قال: أَكَلُوني البراغيثُ.

قال أبو علي: إنما قال لأنها كأن قائلا قال له هَلاَّ حَذَفْتَ الألف لالتقاء الساكنين هي والنون وهي الساكن الأول وقد يحذف الساكن الأول إذا كان حرف لينٍ، فقال: لم يحذفوها لأنها علامة إضمارٍ وجمعٍ بل أُثْبِتَتْ وحُرِّكَ الساكن الثاني بالكسرة.

قال: فيمن قال: أكَلوني البراغيثُ بمنزلة التاء في قُلْتَ، وقالت.

قال أبو علي: شَبَّهَ الألف في (ضَرَبَا الزَّيْدان) بالتّاء في قلت، لأنها تكون ضمير الفاعلين، ودليلاً للتثنية غير ضمير، كما أن التاء قد تكون ضميرًا للفاعل وخطابًا وتكون للتثنية مجردة من معنى الضمير نحو (ضَرَبا الزيدانِ) فتكون لذلك كالتاء في قالت في أنها حرف وكالتي في أنْتَ، فهذه الألف توافق التاء في كونها للتثنية مجرَّدةً من الضمير كما تكون التاء للخطاب في أنْتَ مجردًا من معنى الاسمية، واجتماعهما في هذا الموضع إنما هو من حيث كانا حرفين لمعنى غير اسمين، وتُوافِقُهما التاء في قالت لأنها لمعنى التأنيث لا معنى اسمية فيها، ويخالفان هذه التاء التي في قالت في أنهما يكونان اسمين في (الزَّيدان ضَرَبا).

قال أبو علي: وكون الواو والألف لعلامة التثنية والجمع أعم من كونهما للضمير، لأنهما لا يكونان ضميرًا إلا وهما يدلان على التثنية والجمع، وقد يكونان تثنية وجمعًا ولا دلالة فيهما على الضمير وذلك إذ لم يتقدم ما يكونان ضميرًا له، فهذا مما يُعْلَمُ به أن الحرفية في هذه الأسماء أغلب من الاسمية كما كانت أغلب على الكاف والتاء من الاسمية لأنهما أيضًا لا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما، وقد يكونان للخطاب ولا اسمية فيهما موجودة كالكاف في (ذلك والنَّجاؤُكَ وأرَأَيْتَكَ زيدًا ما فَعلَ) والتاء في (أنْتَ) ألا ترى أن الكاف في أرأيتك لا يكون اسمًا، لأنه لو كان اسمًا لوجب أن يكون المفعول الثاني في المعنى، والمخاطَب لا يكون الغائب، ولذلك بُنِيَ الاسم المُفرد المعرفة في النداء لوقوعه موقع (ما) الحرفية أغلب عليه وهو حرف الخطاب، فلا موضع لهذا الكاف في هذه الأماكن من الإعراب، ولا للتاء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقا الإعراب، كما لا تستحقه (ما) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥].

وذكر سيبويه تاء أنتَ في مكان آخر، وكاف ذلك ونحوه فقال ينبغي لمن زَعَم أن كاف ذلك اسم، أن يقول: إن تاء أنتَ اسم. قال: وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف لأنه ليس باسم فلا يستحق إعرابًا كما لا يستحقُّها في قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾.

مسألةٌ:

يدلُّكَ إجراؤُهم للتاء في المؤنث مُجرى الياء في مسلمين أن المذَكَّر هو الأول لأنه لم يمنع هنا من الفتح شيء كما مَنع من الألف في النصب في التثنية والجمع، فإنما فعل هذا بالتاء، لِيتْبِع المؤنث المذكَّر إذ كان الأول له، ويدل على ذلك أيضًا إتْباعُهم بعض الكلام

بعضًا وإن لم يكن في المُتْبَع العلة التي في الشيء الذي يُتْبَع ذلك مثل (تَعِدُ وتَغْدُرُ بنا) ونحو ذلك، ويدل على ذلك أيضًا بناءُ يفْعَلْنَ لإتباع فَعَلْنَ.

قال: وكذلك إذا ألْحَقْتَ التأنيث في المخاطَبة نحو تَفْعلينَ.

قال أبو علي: لا يخلو من أن يكون علامةً مجردًا من الضمير أو ضميرًا، فلو كانت الياء علامة ولم تكن ضميرًا لَلَزِمَ أن تثبت في فعل الاثنين كما تَثْبُتُ التاء في قامتا، فلما حُذفت ولم تثبت علِمنا أنها ضمير وليست بعلامة، فإن قال قائل: ما أنكرت أن تكون علامة وإنما حُذفت في التثنية وإن أُثبتت التاء في قامتا لما كان يدخل من الاستثقال في مثل (تَضْرِبيان) لو قيل، لتوالي الحركات، وانكسار ما قبل الياء وذلك كله أمور مستثقلة، فَحذف لذلك لا لأنه علامة ضمير، قيل له: إن هذه الحركات وتواليها لو كان اسما لم يستثقل لأنها غير لازمة بل التقدير فيها الانفصال، وما كان كذلك لم يستثقل ذلك فيها، وإنما يستثقل ذلك في الكلمة الواحدة ألا تراهم قالوا: لِكُتُبِكَ فاعْلَمْ ونحو هذا، فجمعوا بين هذه المُتحرِّكات لما كانت غير لازمة، وتقول (بِكَتَاتٍ)، فتجمع بين هذه المتحركات، إذ تقديرك فيها الانفصال، وكذلك لو كان هذا ضميرًا يُستثقل هذا الجمع بين الحركان فيه، وأيضًا فلو كان حذف ذلك للاستثقال لكان جديرًا أن تثبت في مثل: (قُمْ وَبِعْ، وَشِ ثوبًا) ونحو ذلك فامتناعها من الثبات في ذا يُقَوِّي أنها ليست علامة، وأنها أيضًا ضمير، وأيضًا فلو كان حذفها للاستثقال لا لكونها ضميرًا لكان جديرًا أن يردَّها الشعراء في اضطرار الشعر كما يردون الأشياء التي تخفَّف وتحذف للاستثقال إلى أُصولها، فإن لم يَرِد هذا يقوى ما ذكرناه من أنه ضمير.

فإن قال قائل: فهلاَّ ثبتَت العلامة التي هي ضمير المذكّر في مثل: (أنْتَ تَفْعَلُ) إن كانت الياء ضميرًا ليس بعلامة، وهلاّ دَلَّكَ امتناع ثباته هذا على أنه ليس بضمير، كما أن (فَعَلَ) لما لم تكن فيه علامة ظاهرة للضمير علمت أن (فَعَلَتْ) علامة للتأنيث دون الضمير، قيل له: إن هذا الموضع لّما الْتَبَس فيه الصنفان أُظهر الضمير، فإنما علِمنا أن التاء في (فَعَلْتُ) علامة لثباتها مع علامة الضمير لأنها لو كانت ضميرًا لم تَثْبُتْ.

قال: (فليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفَعَلَ شيئًا واحدًا).

قال أبو علي: يقول: ليس إسكان لام الفعل المضارع وبناؤها عليهما (عِنْدَما) اتصل بضمير المؤنث لِمشابهته (فَعَلْنَ وفَعَلَتْ) بأبعد من إعرابه لمشابهته الاسم.

قال: ولأنها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في (هل تَفْعَلَنَّ).

قال أبو علي: أراد بقوله: (هل تَفْعَلَنَّ) موضعًا بنى فيه الفعل المضارع فقال: جاز بناؤها مع علامة الضمير في (تَفْعَلْنَ) كما جاز بناؤها مع النون، بل بناؤها في تفعلْن أجدر من بناء فَعلْن، وإتباعه إياه.

قال: واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأوَّلُ.

قال أبو علي: الأسماء هي الأوّل للأفعال لأنّها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثًا بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام، فحكم الفعل إذًا أن يكون من المصدر.

ومما يدل على أوَّلِيَّتها للأفعال، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل، وإنما تكون الدُّرْبَة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات وبين أهل اللغات، ألا ترى أن المتكلِّمَ باللغة العربية لا يسهل عليه النطق باللغة الفارسية لقلة اعتياده على ذلك، وكذلك المُتكلم بالفارسية لا يسهل عليه النطق باللغة العربية سهولة الفارسية، وليس ذلك لشيء أكثر من أن كل واحد من أهل اللغتين لما لم يكثر ذلك في عادته، و لم يَرْتَضْ به لم يَخِف عليه، ولذلك اعْتُدَّ بالعُجْمَة (في الأعْلام) ثِقْلاً وإحدى الموانع من الانصراف، فمعلوم من هذا أن الأكثر في اللغات أخف من الأقل فيها، وذلك ما لا ينكره ذو لغة في لغته، فإذا كان كذلك، ثَبَتَ أن بعض الكلام أثقل من بعض كما قال وثبت أن الأفعالَ أثقل من الأسماء، والأسماء أخف منها (وإذا كانت أخفّ منها)، احتملت من الزيادة اللازمة ما لا تحتمله الأفعال، فلما احتملته أُلزمت ذلك لخفَّتها، و لم يُلزَم ذلك الفعل إذ كان عكسها لثقَله، فلما احتمل الزيادة الخفيفُ للخفَّة لزم ألا تلحق

الزيادة غير الخفيف لبُعده من الخفّة، بل يلحقه خلاف الزيادة وعكسها، وهو الحذف والنقصان فلَحِقَه الجزم والسكون.

قال: (حيث قَارَبَ الفعل في الكلام ووافقَه في البناء).

قال أبو علي: يعني أنّ النّعتَ مأخوذٌ من المصدر، كما أن الفعل مأخوذٌ من المصدر.

قال: وأمّا مُضارَعتُه في الصِّفة.

قال أبو علي: يريد: وأما مضارعة الصِّفة الفعل.

قال: اعلم أنّ النّكرةَ أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنًا.

قال أبو علي: يعني أبعد لها من أن لا تَنْصرِف، ومن أن لا تُشبه الفعل.

قال: ثم يُدخِل عليها ما تُعَرَّف به.

قال أبو علي: نحو أن نَنْقُلَ اسم نَكرة لنوع إلى شخصٍ بعينه كرجلٍ يسمّى بـ (أسَدٍ)، وهذا النقل في تعريفه هذا المُنَكر كالألف واللام في تعريفهما إياه.

obeikandl.com

هذا بابُ المُسْنَد والمُسْند إليه

قال: وإنما يدخل النّاصِبُ والرّافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ.

قال أبو علي: الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على ضربين:

أحدهما: أن يدخل في غير الإيجاب.

والآخر: أن يدخل في الإيجاب.

فالأول كثيرٌ والثاني عزيزٌ.

فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت: هل من أحدٍ في الدار (وما منكم من أحدٍ عنه حاجزين)، فَأحدٌ مُرتفعٌ بـــ (ما) وهي الحجازيّة، و لم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف كما لم تمتنع (إنّ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف:٥٩]، فالجارُّ مع المجرور في موضع رفع ولذلك أُتْبع (غيرُه) في إعرابه، ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل كالاسم بعد إلا في قولك: ما في الدّارِ أحدٌ إلا زيدٌ، وكلا الأمرين يدل على أن موضعه رفع، والاستفهام نحو قولك هل من أحدٍ، و (هل لنا من شفعاءَ).

وأما الإيجاب فهو الباءُ في قولك: (بحَسْبِكَ صُنع الخيرِ)، فهذه الباء دخلت على اسم كان مبتدأ، يدلّك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى لأن صُنْع الخير هو الحَسْبُ في المعنى، كما أن زيدًا هو المنطلق في (كان وإنَّ) ولا يجوز أن يقال في نحو: لزيدٍ مالٌ ونَعَمٌ وعبيدٌ إن الجارَّ هنا داخل على المبتدأ، لكنَّ موضعَه لأن الثاني ليس بالأول، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكنّ موضعه نصب، لأنَّ المعنى: المالُ ثَبَتَ لزيدٍ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك: (لزيدٍ) بعد فعل وفاعل، فأما موضع الباء وما بعدها في بحسبكَ، فينبغي أن يكون رفعًا لأنك لم تضف إلى (حَسْبِ) شيئًا بالباء كما أضفت الثَّباتَ باللام إلى زيدٍ في قولك: المالُ لزيدٍ، ولزيدٍ مالٌ، فموضع بحسبكَ رفع بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعًا، وأنشد أبو زيد[1]: [المتقارب]

بِحَسْــبِكَ في الْقَــوْمِ أنْ يَعْلَمُــوا ... بِأَنَّــكَ فِــيهِمْ غَــنِيٌّ مُضِــرْ

(١) انظر: النوادر ٧٣/١، ونسبه إلى الأشعَر الرَّقَبَان الأسَدِي – جَاهِليّ –. والبيت في مجمع الأمثال ٣٢٤/٢.

هذا باب ما يحْتَمِلُ الشعر

قوله(١): [الكامل]

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَـــــــةٍ نَجْدِيَّةٍ

حَذَفَ الياءَ مع الإضافة كما يحذفها مع التنوين في نواحٍ، لأن كل واحد منهما بدلٌ من صاحبه، وكذلك حذَف الياء مع الألف واللام من الأيد كما يحذفها مع التنوين.

قول الشاعر(٢): [الطويل]

---

(١) عجز البيت:

ومَسَحْتَ باللِّثتين عَصْفَ الإِثْمِدِ

البيت لخفاف بن ندبة وانظر: الكتاب ١/٦٥.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٧٧:

الشاهد فيه على حذف الياء من (نواحي) وهو جمع ناحية مثل شارية وشـوار وجاريـة وجـوار، وحذف الياء في الاضافة، وحذفها في غير الإضافة أسهل.

والحمامة: يعني به قمرية أو ما أشبهها من الحمام ذوات الأطواق. ونواح ريشها: أطرافه وجوانبـه. وعندي إنه ذكر حمامة نجدية، ونسبها إلى نجد وهو يعني الفاختة لأن الفاختة لا تسكن الغور وتهامة وما والاها، وإنما تسكن في نواحي نجد.

والعصف: ورق الزرع، والاثمد: هذا الكحل المعروف، والكحل حجارة تؤخ من معدن من المعادن وليس بشيء ينبت فيكون له ورق، ولم يكن الأثمد من الأشياء

التي تكون في بلاد العرب فهم لا يقفون على حقيقته.

(٢) البيت كاملا:

فَلَسْـــــتُ بآتيـــــه ولا أَسْـــــتَطِيعُهُ ولاكِ اسْقِنِي إِنْ كـــانَ مـــاؤُكَ ذَا فَضْـــلِ

البيت للنجاشي.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/١٣٥: الشاهد فيه إنه حذف النون من (لكـــن) لاجتمـــاع الساكنين، والوجه أن يحرك لالتقاء الساكنين ولا يحذف، ولكنه حذف مضطرا.

وكان النجاشي عرض له ذئب في سفره، فحكى إنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له: هل لك في أخ – يعني نفسه – بواسيك في طعامه بغير من ولا بخل؟ فقال له الذئب: إنما دعوتني إلى شـــيء لم تفعلـــه السباع قبلي من مؤاكلة الآدمين، وهذا لا يمكنني فعاله، ولست بآتيه ولا استطيع فعله، ولكن أن كـــان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني.

وَلاكِ اسْقِنِي.....

قال أبو علي: حذف النون من (لكِنْ) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك، لأنها مشابهة لها، وتُزاد حيث يَزدن ثانية وثالثة ورابعة، وتُبدَل منها في صَنْعانِيّ وبَهْرانِيّ، وكان حكمه صنْعاويّ (وبهراويّ) فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (ضَرَبْتُ زيدًا)، و (لَنَسْفَعًا)، وتكون إعرابًا في تضربان، كما يكون أبعاضُ هذه الحروف إعرابًا أعني الحركات.

قوله: الأضْخَما.

قال أبو علي: إنما صارت الحجة في الفتح لأن الثقيلة تصير تدخل فيه للوقف ثم يُطلق الحرفُ للقافية في الوصل مُجراه في الوقف، وإذا كَسَرَ الهمزة لم تصر الثقيلة للوقف، لكن الحرف يصير مثل (قِرْشب)، وما أشبه هذا البناء، وكذلك إذا قال: الضِّخَمَّا لم تكن فيه حُجَّة لأنه يصير مثل خِدَبّ ونحوه مما هو على (فِعَلٍّ).

وقول الآخر[1]: [الطويل]

=

انظر الكامل ٢٧/١، وشرح أشعار الهذليّين ٦٥١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥١، وأمالي ابن الشّجريّ ٥٣/٣، والإنصاف ٦٧٢/٢، وشرح المفصّل ١٤٠/٣، وشرح الجُمل ١٧١/١، وشرح الكافية الشّافية ٢٥٥/١.

(١) صدر البيت:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

ينسب للمرّار بن سعيد الفقعسيّ الأسدى، ولعمر بن أبى ربيعة، وهو فى ملحق ديوانه ص ٥٠٢.

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٧٥/١: يقول: صرمت هذه المرأة قبل أن تصرمك، يخاطب نفسه. ثم قال: وكيف تصابي من قد كبر وحلم، وأراد: من يقال هو حليم. وصدت هذه المرأة فأطولت أنت الصدود، ومع طول الصدود لا يبقى من المودة والمحبة شيء.

والشاهد على إنه أخر الفعل الذي كان ينبغي له أن يقع بعد (قلما وأوقع بعده (وصال) وهو مرفوع بإضمار فعل يفسره (يدوم) هذا الظاهر.

انظر الخصائص ١٤٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٣٠/٦، مغني اللبيب ٤٠٣/١، همع الهوامع ٤٧٩/٣، الأصول في النحو ٢٣٤/٢، الكتاب ١١٥/٣، حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٦٠/١، حاشيية الصبان ٦٩٥/١، سر الفصاحة ١١٣/١، خزانة الأدب ٢٤٢/١.

..... وقَلَّمـــــا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّـــدُوْدِ يَـــدُوْمُ

قال أبو علي: (قَلَّ) حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل، فإذا أُدخلت عليه (ما) كَفَّتْهُ وهَيَّأَتْهُ للدخول على الفعل كما تهيءُ (رُبَّ) للدخول على الفعل، فكان حكمه أن يليه (يدوم) دون (وِصال) ولا يجوز أن يرفع (وصال) بـــ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن بـــ (يكونُ) ونحوه لأنه لا يصلح أن ترفعه بالابتداء على ما قَدَّره، لأنه موضع فِعل كما لا يصلح أن يرفع الاسم بعد (هَلا) التي للتحضيض و (إنْ) التي للجزاء، و (إذا) الدالة على الزمان بالابتداء.

فإن قال قائل: كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه. قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي، ويدلك على مضارعته له قولك: قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ، أفلا ترى أن ذلك لولا أنه أجري مجرى الحرف لما جاز هذا فيه، كما لا يجوز (جاءني القوم إلا زيدٌ) على أن تُبْدِلَ زيدًا من القوم، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي، فجاز فيه ما أعْلَمتك، كذا جرى في قوله: قلما يدوم وِصال، مجرى الحرف، فدخل على الفعل من حيث دخل الحرف عليه، وقام مقام الحرف هنا، كما قام مقامه حيث ذَكَرْت لك لما بينهما من الشبه في المعنى، لأن أقرب الأشياء إلى النفي التقليل، كما أن أبعد الأشياء منه التكثير.

قوله(١): [الوافر]

---

(١) عجز البيت:

بِمَا لاقَتْ لَبُـــونُ بَنِي زِيَادِ

هو مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي. يعرض فيها بالربيع بن زيـــاد وكانـــت بينـــهما شحناء، والقصيدة دالية.

و (الأنباء) جمع نبأ، وهو الخبر.

و (تنمي) بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصـــلاح، وطلب الخير، وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة، قلت: نميته بالتشديد.

و (القلوص) بفتح القاف وضم اللام هي الناقة الشابة، ويروى: لبون، وهي الناقة ذات اللبن.

و (بنو زياد) هم الربيع بن زياد وأخوته الذين أغار قيس على إبلهم.

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَـــــــاءُ تَنْمِي

قال أبو علي: قَدَّرَ إسكانه عن الضم فلم تحذف الياء لأنه حذف الضمة وأجراه مجرى الصحيح، كما أجْراه الآخر مجرى الصحيح فحَرَّكَه بالكسر تشبيهًا بالحرف الصحيح في قوله: غير ماضِيٍ، وفي الغواني.

قوله(١): [الطويل]

ألاَ لاَ أرَى "إثْنَيْنِ" أحْسَنَ شِيمَـــةً

قال أبو علي: اثنين معتلة اللام محذوفتها، ولذلك أُلْحِقت ألف الوصل كما ألحق (اسمُ) ونحوه تشبيهًا بالأفعال المعتلة اللام، لأن الحذف والإعلال حكمهما أن يكونا في الأفعال دون الأسماء، فأما الياء في اثنين فمنقلبة من ألف التثنية وليست بلام الفعل، بل

=

وقوله: (بما لاقت) فاعل (يأتيك) والباء زائدة، و (الأنباء تنمي) جملة معترضة، ويحتمل أن يتنـــازع يأتي وتنمي فيما لاقت، وأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فحينئذ لا اعتراض، ولا زيادة للبـــاء، وارتفاع قلوص بلاقت، والشاهد في يأتيك حيث أثبت الباء مع الجازم ،

وعن الأصمعي الأهل أتاك، وعن بعضهم ألم يأتك بالجزم، فلا شاهد في الوجهين.

وقال السيرافي ١/٢٢٤: الشاهد فيه إنه أثبت الياء في (يأتيك) وهو مجزوم. وكأنه بمنزلة من اضـــطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء.

انظر: الأشموني ١/ ٤٦، والشاطبي، والسندوبي، وابن هشام ١/ ٥٥، وذكـــره الســـيوطي في همـــع الهوامع ١/ ٥٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/ ٢٤، والشاهد ٦٣٦ في خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج٢ ص٥٩.

(١) عجز البيت:

عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

البيت لجميل بثينة. انظر: الديوان ١/٨٣.

و (ألا) للتنبيه والشاهد في (اثنين) حيث لم يدرج همزة الوصل فيها للضرورة.

و (شيمة) نصب على التمييز، وهى الخلق والطبيعة، و (حدثان الدهر) الذي يحدث فيه من النوائب والنوازل.

قوله: (مني) صلة: لأحسن ؛ لأنه أفعل التفضيل، فلابد له من أحد الأمور الثلاثة، و (جمـــل) بضـــم الجيم: اسم امرأة.

obeikandl.com

اللام محذوفة وهي ياء، لأنها من ثَنَيْتُ، وحكم ألف الوصل أن تلحق من الأسماء غير المصادر ما كان ناقصًا محذوف اللام مناسبًا للفعل بالحذف.

فأما (امْرُؤٌ) فَلامُه أيضًا حرف إعلال، وقد يحذف مع ذلك إذا خُفِّفَتْ وأُسكن ما قبلها فقيل (مَرْءٌ) تقول في تخفيفه (مَرٌ).

قال: والمفعول الذي لم يَتَعَدَّهُ فعله و لم يَتَعَدَّ إليه فعل فاعل.

قال أبو علي: قوله: لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ليس يريد أن هذا المفعول لم يصل إليه فعل من فاعل على الحقيقة، إنما يريد أن هذه اللفظة التي هي (ضُرِبَ) المسماة فعلا لم يجاوز الاسم المرتفع بها في (ضُرِبَ زيدٌ) إلى مفعول فنصبه، كما جاوز في (أُعطي زيدٌ درهمًا) إلى المفعول الذي هو الدرهم المنصوب.

قال: وقال بعضهم: ذهبْت الشّامَ، شَبَّهه بالمبهم.

قال أبو علي: يتَبَيَّنُ المكان المبهم من المختص بأن يُحَدَّ ويُخَصَّ بحدود تشمله، والحدود للمختصة، فأما المبهمة نحو (خَلْفَ) فلا يمكن تحديدها لأنها ليست مواضع بأعيانها.

قوله(١): [الكامل]

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

---

(١) البيت كاملا:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

قاله ساعدة بن جؤية الهذلي من أبيات في وصف الرمح "ديوان الهذليين ١/ ١٩٠".

قوله: (لدن) خبر مبتدأ محذوف ؛ أي: هو لدن بفتح اللام وسكون الدال، وفي آخره نون ؛ أي: ناعم لين، ويروى: لذ بمعنى لذيذ من اللذة، و (الباء) تتعلق بـ (يعسل).

و (الهز) مصدر مضاف إلى فاعله، ومفعوله محذوف، تقديره: بهز الكف إياه ؛ يعني: الرمح.

و (يعسل) بالعين والسين المهملتين من العسلان، وهو اهتزازا الرمح، وأراد بـ (المتن) ظهر الرمح فيه ؛ أي: في هزه، والكاف لتشبيه، و (ما) مصدرية ؛ أي: كعسلان الثعلب في الطريق.

و (الثعلب) فاعل (عسل) والشاهد في (الطريق) حيث نصب بتقدير: في توسعا إجراء اللازم مجرى المتعدي.

انظر: كتاب الشعر ص ٣٣٨،٤٤٦، وحواشيه، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٢

قال أبو علي: الطريق موضع متميز مثل الدار والمسجد ونحوهما وكذلك البيتُ، وليس مثل (خَلْف) وما أشْبَهَهُ، لأن المبهمات ينتقلن مع انتقال ذي الظروف، فيجوز أن يكون من البيت والطريق وجميع المواضع المختصة والمبهمة، فبَيَّن أن (خَلْفًا) ونحوه ليس مثل الطريق، والبيت والشام والمختصات.

فأما قول أبي عمر: ليس ذهبت الشام مثل دخلتُ البيت، فليس كما قال، لأن الشام مثل البيت في أنه موضع مختص كما أن البيت مختص ليس بمبهم، بل البيت أقْعَدُ في الاختصاص من الشام إذ لا يحتمل وجهًا غير التخصيص، والشام قد يجوز أن يُحمَلَ على إحدى الجهات الست، وإن كان سيبويه قد حَمَلَه على الاختصاص وإنما الذي يعتبر في هذا الباب الإبهام والاختصاص، والفعل الذي لا يتعدى نحو (قامَ) يمتنع من التعدي إلى جميع هذه المختصات من الظروف المكانية، كما امتنع من التعدي إلى سائر الأسماء المختصة غير الظروف، وهذه الحروف شواذ، أعني ذَهَبْتُ الشام، ودخلْتُ البيت ونحوهما، فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاتساع، والأصل ذلك، فَدَخلتُ غير متعد، كما أن ذهَبْتُ غير متعد والبيت مختص وقد تُعدِّيَ إليه، والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعدٍّ أن خلافة غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها وسترى ذلك في حد المصادر والأفعال إن شاء الله.

وأيضًا فإن مصدره على (فُعُول) وهذا هو الباب فيما لا يتعدى وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعديًا لكان خليقًا أن يكون على (فَعْل) فإن قال: ما أنكرت أن يكون مثل (كِلْتُكَ وكِلْتُ إليك) ونحو هذا مما يتعدى تارةً بالحرف وتارةً بغير الحرف، قيل له: هذه الحروف في الجملة قليلة ليست بالكثيرة فالرد إليها والقياس عليها ليس بمستقيم، ويضعف ذلك أيضًا أنك لا تكاد تجد في هذه الحروف التي هي مثل نصحته ونصحت له (فَعَلَ، وأفْعَلْتُهُ) لا تكاد تجد مثل: (أنْصَحْتُهُ) وأنت تقول: دخل وأدخلتُهُ، كما تقول: ذهبَ وأذهبتُه.

فأما جئتك فإنما أصله: جئتُ إليك، فاستُعمل بحذف الحرف كما استعمل (دَخَلْتُ) بحذف الحرف منه، فكل هذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه في هذا، ويقوِّي ترك التعدي في هذا أن أمثاله غير مُتعدِّيةٍ نحو: وَلجتُ، وهَجَمْتُ، وغُرْتُ.

قال: ويتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأمكنة.

قال أبو علي: الوقت في الأمكنة المعروف القدر لا المعروف العين نحو فَرْسَخٍ وميلٍ ونحوهما.

قال: (كما أن ذلك وقتٌ في الأزمان).

قال أبو علي: يعني ما كان معلومَ المقدار نحو شهر وسنة وما أشبه ذلك.

قال: (فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان صار مِثْلَهُ).

قال أبو علي: أي في أنك إذا قلت: ذَهَبْتُ شهرًا كان كقولك: ذهبت فرسخًا في تعدي الفعل إليهما.

قال: (وكذلك ينبغي أن يكون إذْ صار تعدَّى فيما هو أبعد).

قال أبو إسحاق: وكذلك كان ينبغي أن يكون، يعني تَعَدِّي الفعل إلى المكان الموقت الذي يقع على كل شيء من الأمكنة، إذ كان الفعل يقع على المختص من المكان الذي لا يقع على كل شيء، نحو: ذهبتُ الشام، فإذا تعدى الفعل إلى الشام وهو مختص فهو أجدر أن يتعدى إلى ما ليس مختصًا.

obeikandl.com

هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولَيْن وإن شئتَ اقتصَرْتَ

[قوله(١): البسيط]

آلَيْتَ حَبَّ العراقِ

قال أبو علي: وضع سيبويه البيت على أن المراد: أَلَيْت على حَبِّ العراق، فلما حذف الحرف وَصلَ الفعل، وذهب أبو العباس فيه إلى أن المعنى: آلَيْت أَطْعَمَ حَبَّ العراق، أي لا أطْعمُ، كقوله(٢): [البسيط]

---

(١) البيت كاملا:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ آكُلُهُ وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ

قاله المتلمس جرير بن عبد المسيح.

(آليت) ؛ أي: حلفت على حب العراق أني لا أطعمه الدهر، مع أن الحب متيسر يأكله السوس، وهو قمل القمح ونحوه، واختلف في حركة التاء، فقيل بالضم يخبر عن نفسه، وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة، والشاهد في (حب العراق) حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه، و (الدهر) نصب على الظرف.

قوله: (أطعمه) ؛ أي: لا أطعمه، فحذف منه حرف (لا) النافية، و (الحب) مبتدأ، والجملة خبره في محل النصب على الحال.

البيت للمتلمس في الأصول في النحو: ١٧٩/١، وتحصيل عين الذهب: ٦٨، وتخليص الشواهد: ٥٠٧، وشرح التصريح: ٣١٢/١، وخزانة الأدب: ٣٢٣/٦، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٦٠/٢.

(٢) اختُلف في نسبته؛ فنسبه سيبويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أُميّة بن أبي عائذ، ونسبه الزّمخشريّ في المفصّل ٤٨٤ إلى عبدِ مناة الهذليّ، وابن يعيش في شرحه على المفصّل ٩٩/٩ إلى أُميّة بن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذؤيب الهذليّ، وقيل: للفضل بن العبّاس اللّيثيّ.

ونُسب إلى مالك بن خالد الهذليّ – كما في ديوان الهذليّين ٢/٣ –؛ ورواية الصّدر فيه:

وَالخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأيّامَ ذُو حَيَدٍ

وصدره في ديوان الهذليّين لِسَاعدة بن جُؤَيَّة الهذليّ ١٩٣/١، وعجزه:

أَدْفَى صَلُودٌ مِنْ الأوْعَالِ ذُو خَدَمِ

تاللهِ يَبْقـــــى على الأيّـــــــامِ

أي لا يبقى، فحب العراق على قول أبي العباس ينتصب بفعل مضمر (أطْعمه) تفسيره، كأنه قال: آليت لا أطعم حب العراق لا أطعمه، فأطعمه تفسير للمضمر.

قال: لأنَّ عَنْ، وعلى لا يُفْعَلُ بهما ذلك.

قال أبو علي: بقول الباء في خبر ليس، وكفى بالله زائدة، واخْتَرْت من الرجال ونُبِّئْتُ عن زيدٍ فَعَلَى وعن فيهما غير زائدتين لأن (عَنْ)، و (على) لا تزادان، و (مِنْ) لا تُزاد في الواجب، وقد تُزاد في غير الواجب نحو الاستفهام، والنفي كقولك: هل من رجلٍ في الدار. وما من رَجل فيها.

قال: ثم تقول: عَرَّفْتُهُ بزيدٍ فهو سوى ذلك المعنى.

قال أبو علي: معنى عَرَّفته بزيد يؤول إلى سوى معنى عرَّفته زيدًا، والهاء في عرَّفته زيدًا غير ضمير زيد، وفي عرَّفته بزيد يؤُول في المعنى إلى أنه هو العين المسمى بزيدٍ.

=

و(ذو حَيَدٍ): يريد بذلك الوعل، والحيَد – يروى بفتح الحاء والياء على أنّه مصدرٌ بمعنى العوج والأود – وهو: اعوجاجٌ يكون في قرن الوعْل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنّه جمع (حَيْدَة)؛ وهي: العُقدة في قَرْنِ الوعِل.

و(المشمخرّ): الجبل الشّامخ. و (الظّيّان): ياسمين البر. و (الآس): الرّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنّما ذكرهما إشارةً إلى أنّ الوعل في خصب، فلا يحتاج إلى السّهول فيُصاد.

انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجُمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشمونيّ ٢١٦/٢.

هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

قال: (وذكرت المفعولَ الأوّل لِتُعْلِمَ الذي تضيف إليه ما استقرَّ له عند (منْ هو) فإنما ذكرت (ظننتُ).

قال أبو إسحاق: يعني زيدًا في قولك: ظَنَّ عبدُ الله زيدًا أخاك. فالظن غير واقع من عبد الله على زيد لأن زيدًا في علمه لا في ظنه، ولكنك ذكرته لتضيف ما ظَنَّ عبد الله أو عَلِمَه إليه وهو الأخوة ونحوها من المفعول الثاني.

قال أبو علي: يعني بالذي تضيف إليه المفعول الأول والهاء للّذي، ومعنى هذا الكلام أنك تُعْلِمُ المُخبِر خبر المفعول الأول، وما تُسنده إليه من المفعول الثاني الذي هو خبر عن المفعول الأول في المعنى، وتقدير الكلام، لتعلمَ ما استقرَّ عندك للذي تضيف إليه.

فأما تفسير اللفظ فإنّ (تُعْلِمَ) منقول من علمت الذي بمنزلة عَرفْتُ، كأنه قال: لِتُعَرِّفَ المخاطَب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك.

فقوله: ما استقر له عندك بدل من الذي تضيف إليه، لأنه مُلتبس به كأنك قلت: لِتَعْلَمَ مستقَرَّ الذي تضيف إليه، أي ليعرف المُخاطب خبر المسند إليه والمحدَّث عنه، ويفيده إياه.

ويجوز أيضًا أن تكون (تَعلَم) منقولاً من عَلِمت الذي يتعدَّى إلى مفعولين، لأن الاقتصار على المفعول الأول منه جائز عند أبي بكر، فيكون الذي تضيف إليه مفعولا أول، وما استقر بدلا منه، ولا تَحْمِله على هذا، لأن سيبويه لم يُجزِهُ.

ولا يجوز أن يكون قوله: ما استقر له عندك مفعولاً ثانيًا، لأنه لا يخلو من أن تجعل (تَعْلَمَ) منقولا من (عَلِمْتُ) الذي بمعنى عرفت، أو من (علِمتُ) للتعدي إلى مفعولين، فإن نقلته من التي بمعنى (عَرَفت) صار المعنى لِيُعْلَمَ الذي تسنده إليه ما استقر له عندك، وهذا فاسد في المعنى لأنك لست تريد أن تَعْلَم المسند إليه ذلك، إنما تريد أن تُعَرِّفَه المخاطَب فلا يكون منقولاً من التي بمعنى (عَرَفْتُ)، ولا يجوز أيضًا أن يكون منقولا من (عَلِمْتُ) التي تتعدى إلى مفعولين، لأنك إذا عدَّيت ذلك إلى المفعول الثاني لزم تعديَتُه إلى المفعول الثالث، ولا مفعول ثالثًا في الكلام.

فإن قلت: يكون مفعولا أول في المعنى مرادًا، كأنك قلت: لِتُعْلِمَ المخاطب الذي تضيف إليه ما استقر له عندك، فذلك فاسد أيضًا لأن المفعول الثالث من هذا الباب يَلزمُ أن يكون المفعول الثاني في المعنى ولا يكون قولك: ما استقر له عندك قولك الذي تضيف إليه قولك فاسد في هذا.

فإذا لم يَجُز واحد من هذين الوجهين ثَبَتَ أن قوله: ما استَقَرَّ له عندك بدل من الذي تضيف إليه، ووجدت هذه الحروف في بعض النُّسخ لِتُعْلِمَ من الذي تضيف إليه ما استقر له عندك، وهذا قريب المأخذ لا عمل فيه.

قال أبو إسحاق: إذا قلت: ظننْتُ زيدًا منطلقًا فالظن منك في المعنى ليس بواقع بزيدٍ لأنك تعلم زيدًا، ولكنك إنما تظن انطلاقه،

فإنما جئت بزيد لتُعْلِمَ أن الذي ظننتَ له كان يقينًا أو شكًا، فإن قلت (عَلِمتُ) كان يقينًا، أو قلت: (ظَننتُ) كان شكًا.

قال: يكون بمنزلة عرفتُ فلا تريد إلا علم الأول.

قال أبو علي: أي لا تريد إلا علم المفعول الأول ومعرفته تقتصر عليه دون الثاني.

قال: وتقول: ظننت به، جعلْتَه موضع ظنّك.

قال أبو علي: الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظَرفًا أو زائدة كزيادتها في (كَفى باللهِ)، وبحسبك صنيعُ الخير، فلو كانت زائدة كزيادتها في هذين الموضعين لكان موضعه نصبًا على أنه المفعول الأول، ولو كان كذلك للزمك ذكرُ مفعول ثان، كما أنك لو ذكرت ما يكون قولُك به في موضعه من المفعول الأول لم يَجُز إلا أن تذكر المفعول الثاني فلما اقتصر على (بِه) بَطَلَ أن تكون الباء زائدة، فبطل كونها في موضع المفعول الأول، نثبت أنه ظرف إذ ليس قسم ثالث.

هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مَفْعولين

قال أبو بكر: يجوز الاقتصار عندي على المفعول الأول في هذا الباب من حيث جاز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله في قولك: رأى زيدٌ لأن المفعول الأول في هذا الباب هو الفاعل في الباب الذي قبله، فمن حيث جاز الاقتصارُ على الفاعل قبل أن تَنقُل الفعل إلى (أفْعل) جاز الاقتصار على المفعول الأول.

قال: ولكن كما تقول: يا سارِقَ اللَّيْلَةِ.

قال أبو علي: أوضَحَ بإضافة السارق إلى الليلة أنها غير ظرف وأنها مفعول به على السَّعة، لأن الظروف لا يضاف إليها بل تكون متضمنة الأحداث.

قال: وتقول: أعْلمْتُ هذا زيدًا قائمًا العلم اليقين إعْلامًا.

قال أبو علي: لا يخلو (قائمًا) في هذه المسألة من أن يكون حالا أو مفعولا ثالثًا، ولا يجوز أن يكون حالا، لأنك إن جعلته حالا لَزِمك أن تجعل: (العِلْمَ اليقين) أو (إعْلامًا) المفعول الثالث، ولا يجوز في واحد منهما أن يكون مفعولا ثالثًا، لأن المفعول الثالث يَلْزَمُ أن يكون المفعول الثاني في المعنى والعلم لا يكون زيدًا، فإذا بَطَلَ أن يكون (قائمًا) حالا ثبت أنه المفعول الثالث، وإذا ثَبَتَ أنه المفعول الثالث ثبت أن (العلم اليقين) ينتصب على المصدر، و (إعلامًا) تكرار المصدر.

قال: صارت بمنزلة ما لا يتعدَّى.

قال أبو علي: يقول: فَعَدّ هذه الأفعال التي يتعدى فاعلها إذا انتهت إلى المصدر والمكان، وهذه الأشياء كما تعدَّى إليها ما لا يتعدى من الأفعال الفاعل، فليس ما تعدي فاعليها من الأفعال بأصف مما لم يتعدَّ فاعليها.

هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول

قال: وضُرِبَ عبد الله اليومين اللذين تَعْلَمُ لا تجعله ظرفًا.

قال أبو علي: لو جُعِل بَدَل اليوم وما أشبههُ اسمٌ غير الظرف لم يَجُز كما جاز في الظرف، وإنما جاز فيه لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع في تقدير انتصابه على أنه مفعول به.

قال: واعلم أن المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار.

قال أبو علي: الاقتصار أن تقول: ضُرِبَ زيدٌ، ولا تُعَدِّيه إلى شيء آخر.

قال أبو علي: وقوله: لم يتعد إليه فعل فاعل ليس يريد أنه لم يصل إليه فعل فاعل، هو حركة مؤثرة، لكنه يريد أن هذه اللفظة التي هي ضُرِبَ لم تجاوز هذا الاسم المرتفع إلى اسم آخر منتصب كما جاوزه إليه في أُعْطي زيد ونحوه.

قال: لأن معناه متعديًا إليه فعل فاعل وغير متعدٍّ إليه فعله سواء.

قال أبو علي: يقول: ضُرِب زيد، في المعنى مثل ضَرَبْتُ زيدًا وإن اختلف في تقدير الإعراب، فكما جاز تعدي الفعل إلى المصدر والزمان والمكان إذا تعدى إلى المفعول به الذي هو زيد في (ضَرَبتُ زيدًا)، كذلك يجوز أن يتعدى إلى هذه الأشياء إذا قلت: (ضُرِب زيد) فلم يتعده إلى مفعول به.

obeikandl.com

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

قال: وذلك قولك: نُبِّئْتُ.

قال أبو علي: يجوز الاقتصار على (نُبِّئْتُ) وحدها، لأن الاسم الذي أُقيم فيه مُقام الفاعل هو المفعول الأول من الثلاثة، ألا ترى أن (نُبِّئْتُ) يجوز فيه أن يتعدى إلى مفعول به، وهو في المعنى المفعول الأول من (أَنْبَأني الله زيدا أبا فُلان).

فأما إذا عَدَّيت نُبِّئت إلى مفعول فلا يجوز الاقتصار عليه دون الثاني من (نَبَّأني اللهُ زيدًا أبا فلانٍ).

فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني من هذه المسألة لأنه المفعول الأول من باب (عَلِمْتُ، وظَنَنْتُ) وهو الذي القصد في ذكره أن يذكر ما بعده ليُعْلَم، كما كان القصد في ذكر المبتدأ أن يُعلم خبرُه كذلك لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول من (نُبئت) لأنه المفعول الثالث من (أَعْلَمَ اللهُ) والمفعول الثاني من (عَلِمتُ)، ولا يجوز الاقتصار عليهما دون الثاني والثالث.

قال: صيّر المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما.

قال أبو علي: يريد المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو إلى مفعولين نحو: أعْطَيت زيدًا، ونبئت جعفرًا أبا فلان، والفاعل: أي الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول أو أكثر.

قال: بمترلة الفعل الذي لا يتعدّى فاعله ولا مفعوله.

قال أبو علي: الفعل الذي لا يتعدى فاعله نحو (ذهب) والفعل الذي لا يتعدى مفعوله نحو (ضُرِب زيدٌ).

قال: و لم يكونا ليكُونا.

قال أبو علي: يعني الفاعل الذي يتعداه فعله، والمفعول الذي يتعداه فعله.

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فينَتَصِبُ وهو حالٌ

قال: ويكون معناه ثانيًا كمعناه أولا إذا قلت: كَسَوْتُ الثَّوبَ.

قال أبو علي: معنى الثوب إذا كان مفعولا في قولك: كَسَوْتُ الثوب، كمعناه أولا إذا كان قلت: كُسِيَ الثوبُ، لأنه في كلا الموضعين مفعول في المعنى، وكذلك إذا قلت: كسوت زيدًا الثوب، فمعناه ثانيًا كمعناه أولا، لأنه في كلا الموضعين مفعول به، فأما الحال والاسم المنتصب عليهما فلا يكون معناه أولا كمعناه ثانيا، كما كان المفعول به كذلك.

ألا ترى أنك لو قلت: ضُرِبَ قائمٌ، فأقمته مُقام الفاعل كما أقمت الثوب، لخرج عن أن يكون حالا، ولا يخرج الثوب عن أن يكون مفعولا في المعنى في هذه المواضع.

قال: يعملُ عَمَلَ غير الفعل.

قال أبو علي: يريد بغير الفعل مثله في قولك: لي مثلُهُ عَسَلاً، تقول الذي هو ذَهَبَ في نصبه الاسم النكرة على الحال عمل غير الفعل في نصبه الاسم النكرة على التمييز.

obeikandl.com

هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول

قال: وأما (لَيْسَ) فإنه ليس يكون فيه ذلك.

قال أبو علي: يقول ليس يستغنى عن الخبر كما استغنى سائر هذه الأفعال.

قال أبو إسحاق: لا يجوز أن يكون (أَشْنَعًا) خبر كان، لأنك لا تفيد به، لأن كل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال وإن كانت لا تفيد تجيء مؤكدة، تقول: هذه نارُك حارةً، ولا تقول: كانت نارَكَ حارةً.

قال أبو بكر: يجوز أن يكون خبرًا من حيث جاز أن يكون حالا لأن الحال أيضًا خبر.

قال أبو علي: أنا لا يصلح عندي أن تكون خبرًا، ويجوز أن تكون حالاً لأن الحال آخر ضروبها أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة:٩١] و[1]: [البسيط]

أنا ابنُ دارةَ معـــــــــــروفًا

---

(١) البيت كاملا:

أَنا ابْــنُ دَارَةَ مَعْرُوفًــا بِهَــا نَسَــبِي وَهَلْ بِــدَارَةَ يَــا لَلنَّــاسِ مِــنْ عَــارِ؟

قائله: سالم بن دارة اليربوعي، وهو من قصيدة يهجو بها فزارة.

الشرح: "دارة" -بالدال والراء المهملتين- اسم أم الشاعر، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرَّة ما يوجب القدح في النسب أو الطعن في الشرف.

الإعراب: "أنا" مبتدأ ضمير منفصل، "ابن" خبر، "دارة" مضاف إليه، "معروفا" حال منصوب بالفتحة الظاهرة، "بها" جار ومجرور متعلق بمعروف، "نسبي" نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول، "وهل" استفهام إنكاري، "بدارة" جار ومجرور متعلق بمحذوف مقدم، "من" زائدة، "عار" مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، "يا للناس" يا للنداء واللام للاستغاثة، وهذا اعتراض بين المبتدأ والخبر.

الشاهد: في "معروفا"، فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها، والتقدير: أحق معروفا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٤٠، وابن عقيل ١/ ٣٦٩، والسندوبي، وداود، والأشموني ١/ ٢٥٢، وسيبويه جـ١ ص٢٥٧، والسيوطي ص٦٨.

وزيدٌ أخوك بَيِّنًا، وما أشبه هذا مما في الكلام الذي قبله دلالة عليه، وليس الإخبار كذلك، و لم يجئ على هذا، ألا ترى أن الأخفش لا يجيز في الخبر (أحَقُّ الناس بمال أبيه ابنُه) لأن في الأب دليلا على الابن، فكذلك يوم ذو كواكب فيه دلالة على الشَّناعَة فلا يجوز أن تجعل (أشنعًا) خبرًا عنه، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ وما أشبه ذلك.

وأما قول أبي بكر: لأن الحال أيضًا خبر، فليس الحال بخبر محض إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن تُصرَف هذه الزيادة إلى التأكيد دون غيره مما فيه الفائدة لأنه يبقى مما يستفاد ما الحال زيادة عليه فإذا صرفت الخبر بأسره إلى هذه الجهة لم يَصْلُحْ لأنه لا يبقى شيء مما يُستفاد، فيصير ذلك خروجًا عما وُضعت له الأخبار من الإفادة بها، وليس الحمل على الحال كذلك عندهم، لأن من الحال ما يكون لازمًا مؤكدًا، نحو ما ذكرنا من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ ونحوه، وهذا بَيِّنٌ.

قال: ومثل قولهم: مَنْ كان أخاكَ قول العرب: ما جاءتْ حاجَتَك.

قال أبو علي: ما جاءت حاجَتَك في موضع رفع بالابتداء، وهو استفهام، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير ما، (وحاجَتَك) منتصبة لأنها خبر صار وأنَّثَ (جاءتْ) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنَّث، وإن كان اللفظ مذكرًا كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى: ﴿وَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قوله: ﴿مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ﴾ [النحل:٧٣]، وكما قُرِئَ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ﴾ [الأحزاب:٣١] أنَّثَ على المعنى، وقال عز وجل: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس:٤٢] فجمع على المعنى، وفي موضع آخر: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [محمد:١٦] على اللفظ، وقال سبحانه: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ﴾ [النجم:٢٦] فجمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفردًا، لأنه في المعنى جميع ولا تغني في موضع خبر (كَمْ) والهاء والميم راجع إلى (كم) وفي السموات ظرف ليس بخبر، وقال: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف:٤]. فأنَّثَ (كمْ) على المعنى، لأنه في المعنى للقرية، وأفرد الضمير، و (أهْلَكْنا) الخبر، فإن قلت: ما تذكر أن يكون قوله (أهلكناها) صفة لقرية ولا يكون خبرًا لـــ (كم) فذلك لا يجوز من قِبَلِ أنك إن جعلته صفةً لقرية لم تذكر لـــ(كم) خبرًا، فيصير: كم من قرية مُهْلَكَةٍ، وليس هذا بكلام تامٍّ، حتى تذكر له خبرًا،

فأهلكناها خبر لما ذكرناه، وليس بصفة، وأنثت (كم) على المعنى كما جُمِعَتْ على المعنى في الآية الأخرى ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة لقرية، وقوله (فَجاءَها) معطوفة على هذه الصفة، والخبر (فما كان دعواهُم)، ويكون دخول الفاء في الخبر كدخوله في (كلُّ رجلٍ جاءني فلَهُ درهمٌ)، و (كم) على هذا التأويل أيضًا محمول على المعنى، لأن الضمير عاد إليه مجموعًا، وأكْرَهُ في هذا التأويل عطف الصفة على الصفة بالفاء، ألا ترى أنه يَبْعُدُ (هذا رجلٌ ظريف فَشَرِيف)، فكذا يبْعُدُ هذا التأويل لقوله عز وجل: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤].

ويحتمل أن يكون (أهلكناها) صفة، ويكون الخبر (فجاءها) كقولك: كلُّ رجلٍ.

قال أبو علي: وفيه نَظَرٌ أكثرُ من هذا.

و (كَمْ) في كلا الآيتين خبر، فهذه جمل من الحمل على المعنى دون اللفظ.

قال: ومن يقول من العرب (ما جاءتْ حاجَتُك) كثير كما يقولون: مَن كانت أمُّك؟

قال أبو علي: مَن قال: (ما جاءت حاجتُك) فرفع الحاجة، صار (ما) في موضع نصب، كأنه قال: أأَكْلاً كانت حاجَتُك، فصارت التاء في جاءت للحاجة، وقولك: مَن كانت أمُّكَ؟ بمعنى أهِندًا كانت أمك.

قال: و لم يقولوا: ما جاء حاجتُك.

قال أبو علي: يقول: إذا صار (جاء) فاعله ضمير (ما) لم تحذف علامة التأنيث من الفعل، وإن كان لفظ (ما) مذكرًا كما تحذف العلامة من (كان) إذا صار فاعله ضمير (مَنْ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى الأفعال.

قال: ومثل قولهم: ما جاءت حاجَتَك، إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء: (ثُمَّ لم تكن فِتْنَتَهم).

قال أبو علي: يقول: فأنَّث (أنْ قالوا) وإن كان مذكرًا، لأنه في المعنى الفتنة، فكذلك أنث (ما) وإن كان مذكر اللفظ لأنه في معنى (الحاجة)، إلا أن التأنيث في (ما) وحملها على المعنى أحسن من حمل (أنْ قالوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة، لأن المبهمة قد تحملُ على المعنى كثيرًا في غير الضرورة، ولا يُحْمَل غيرها عليه، ألا ترى أن (ما) قد جُمِع، فعاد ضميره إليه، كضمير الجماعة في قوله عز وجل: ﴿وَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾ بعد قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ

مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا﴾ [النحل:٧٣]، وليس ذلك في غير المبهمة وقد حُمِل غير المبهمة أيضًا على المعنى وجاء، إلاّ أنّه في ضرورة الشعر كقوله[1]: [الطويل]

ثَلاثَ شُخُــوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فأنث الشخوص لما كانت في المعنى نِساءً.

قال: اجْتمعت اليمامة.

قال أبو علي: يقول: كأنْ يقول: اجتمعت اليمامة كثيرًا، فيؤنث الفعل لأنه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهْلُ) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام، وكذلك كأن يدعو (طَلْحَةَ) أكثر ما كان يدعوه مُرَخّمًا وكذلك ما أشبه (طلحة) ثم أدخل علامة التأنيث، وأجْراه على ما كان يكون عليه في الكثرة، فأقْحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا أُلحقت اسمًا فُتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم (يا طلحَة) غير الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا.

قال أبو علي أيضًا: كأنه قال: يا طَلْحُ فسكّن الحاء وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تَلْحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة.

---

(١) صدر البيت:

فَكَانَ بَصِيرِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

قاله عمرو بن أبي ربيعة.

(المجن) بكسر الميم: الترس، ويروى: فكان نصيري دون (من كنت أتقي) معناه: ساتري ومــانعي، ويروى: بصيري بالباء الموحدة جمع بصيرة، وهي الترس، حكاه أبو عبيد.

والشاهد في: (ثلاث شخوص) فإن القياس فيه: ثلاثة شخوص، لكنه كني بالشخوص عن النساء، ثم بين ذلك بقوله: (كاعبات ومعصر) ؛ أي: هن كاعبات، و (الكاعب): الجارية حين يبدو ثديها للنهود، و (المعصر): الجارية أوّل ما أدركت.

هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة

قال: وذلك قولُك: ما كان مثلُك أحدًا.

قال أبو علي: (مثلك) وإن كان مضافًا إلى معرفة فهو نكرة، لأن الذي يُعَرِّف الاسم هو التخصيص، والإشارة إلى مختص، أو نوع بعينه وإذا أُضيف المثل إلى معرفة لم يَخُصَّ شيئًا بعينه لكثرة ما يجوز أن يقع فيه التّماثُل من المثلين.

قال: ولا يجوز لأحد أن يضعه في موضع واجبٍ.

قال أبو علي: (أحدٌ) يجري على ضربين:

أحدهما: يراد به (واحدٌ) كقولك: أحدٌ وعشرون، أردت واحدًا وعشرين، فالهمزة بدل من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي، لأن (واحدًا) الذي هو في معناه كذلك أيضًا، وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ فهذا الضمير في المبتدأ نظير الهاء الظاهرة في قوله: ﴿مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه:٧٤]، (وأحدٌ) بمعنى واحد، مثل قوله[1]: [البسيط]

وقدْ بَهَرَتْ فما تَخفى على أحــدٍ إلاّ على أحــدٍ لا يعــرفُ القَمَــرَا

أي: إلا على واحد.

والضرب الثاني من ضربَيْ (أحدٍ) أن يقع حيث يراد العموم نفيًا كان أو إيجابًا بعد أن يكون بمعنى الجماعة، كقولك في الإيجاب: (كلُّ أحدٍ يعلم هذا) أو (كل أحد جاء فَلَه درهمٌ). فهذا الإيجاب.

وأما وقر به في النفي وغير الإيجاب فقولك: (ما جاءني من أحدٍ وهل من أحد)، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٧] فجمع، وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ ثم قال: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٥٩]، والمعنى: وإن من أهل الكتاب أحد، ومثله (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا) [مريم:٧١]، ثم قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [مريم:٧٢].

قال: فكلما قدَّمْتَهُ كان أحسن، لأنه إذا كان عاملا في شيء قدمته.

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه: ٤٠٤ برواية: (حتى بهرت..).

قال أبو علي: يعني إذا كان الظرف عاملا في شيء فتقديمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملا أحسن، وإنما يكون الظرف عاملا عند سيبويه إذا جعل فيها خبرًا غير ملغى كقولك: (فيها زيدٌ قائمًا) وعمله بمعنى الفعل الذي فيه، وإنما جاز ذلك فيه لقيامه مقام الفعل المحذوف النائب هذا الظرف عنه، وكأنك قلت: (زيدٌ استقرَّ فيها قائمًا)، ففيها على هذا الوحه هو الذي سمّاه سيبويه المُستقَر، فإذا لم تجعله مستقرًا، وقلت: فيها زيدٌ قائم، فلا محذوف في الكلام، ولا إرادة في استقرار، لكن يكون على ظاهره، وقولك: (فيها) مُتعلَّقٌ، وفي موضع نصب به فنُصِب (قائم) على هذا الوجه، وهذه الشريطة ممتنع محال، ألا ترى أنك لو نصبْت (قائمًا) على هذا لكنت قد أحلت من جهتين:

إحداهما: أن الكلام يبقى المُخبَر عنه فيه بلا خبر، لأن زيدًا لا خبر له.

والأخرى: أنك نصَبْتَ (قائمًا) ولا عامل هنا في الكلام يعمل فيه فينصبه، ألا ترى أن (زيدًا) وحده لا ينتصب عنه الحال، إنما ينتصب عن جملة فيها معنى فعل، فتأمَّل ذلك يَصِحُّ لك إن شاء الله تعالى.

openkandl.com

هذا باب ما أُجْرِي مجرى ليس

قال: لا يكون (لاتَ) مع الحين إلا مضمرًا فيها مرفوع.

قال أبو علي: يقول: لم يُستعمَل لاتَ إلا مضمرًا اسمها الذي هو مُحدَّثٌ عنه في الجملة التي فيها لات، لا في نفس لات لأن الحروف لا يضمر فيها على شريطة التفسير، ولا بعد تقدُّم الذكر كما يُضمر في الفصل على شريطة التفسير، كقولك: نِعمَ رجلاً زيد، وبعد تقدم الذكر كقولك: بكرٌ ضرب عَمْرًا فلا يقال في الحرف: عمروٌ ما منطلقًا.

قال: ونظير (لاتَ) في أن لا يكون إلا مضمرًا فيه: (لَيسَ) و (لا يكونُ) في الاستثناء.

قال أبو علي: هو نظيره في أن الاسم المُحَدَّث عنه مضمر لا يجوز إظهاره في (ليس) و(لا يكون) إذا استثنيت بهما، لأن اسميهما لا يستعمل إظهارهما، كما لا يستعمل إظهار اسم (لاتَ) فإنما اتفقا في أن المُضمر لا يستعمل إظهاره، لا في موضع الإضمار لأن الإضمار في (ليس) و (لا يكون) في الفعلين أنفسهما، ولا في (لاتَ) في النية والجملة دون نفس الحرف.

قال أبو علي: (لاتَ) هي (لا) زيد فيها حرف التأنيث نحو: ثُمَّ، وثُمَّتَ، ورُبَّ، ورُبَّتَ.

قوله(١): [البسيط]

---

(١) عجز البيت:

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مثلهُمْ بَشَرُ

قاله الفرزدق، وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

فـ (أصبحوا) بمعنى: صاروا.

وقوله: (قد أعاد الله نعمتهم) حال، ويروى: دولتهم ؛ و (إذ) للتعليل.

و (هم قريش) مبتدأ وخبر، و (إذ) الثاني عطف عليه، والشاهد في (مثلهم) حيث نصب مع تقدمه على اسم (ما) وهو نادر.

قيل: هذا من غلط الفرزدق ؛ لأنه تميمي، وليس من لغته نصب الخبر، فقصد أن يتكلم باللغة الحجازية، ولم يعلم أن (من) شرط نصب الخبر تأخره فغلط، وقيل هو نصب على الحال ؛ لأنه صفة لـ (بشر)، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها نصبت على الحال، والتقدير: وإذ ما في الدنيا بشر حال كونه مثلهم، وقيل: ظرف، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر ؛ أي: في مثل حالهم.

فَأَصْبَحُوا قَد أَعَـــادَ اللهُ نِعْمَتَهُم

قال أبو علي: قَدَّر سيبويه انتصاب (مِثْلهم) في بيت الفرزدق هذا أنه خبر لما نُصِب مُقَدَّمًا كما يُنصب مؤخرًا، وقدّره المازني على أنه منتصب على الحال للخبر المضمر، كأنه في التقدير: وإذ مافي الدنيا أو في الوجود مثلهم بَشَر، كما يقول: فيها قائمًا عمرو.

قال أبو علي: هذا الإضمار حكمه أن يقدَّر قبل (مِثلَهم) ولا يُسَوّغ تقديره بعده من حيث لا يجوز (قائمًا فيها عمرو) وإذا لم يسغ إعمال هذا العامل مذكورًا إذا تأخر عن ما يعمل فيه، فإن لا يعمل محذوفًا أجدر، لأن ما يعمل مضمرًا أضعف مما يعمل مظهرًا ألا ترى أن الفعل إذا أظهرته صَلَحَ تقديم معموله وتأخيره، وإذا أضمرته في نحو (في الدار زيدٌ قائمًا) لم يَجُزْ تقديم (قائمًا) على (في الدار)، كما كان يجوز لو أظهرته، وكذلك إذا لم يَجُز التقديم فيه مُظهرًا ينبغي ألا يجوَّز إعماله مضمرًا لِضعفه.

فإن قال قائل: أَلَيْسَ قد قال سيبويه إنهم إذا أعملوا شيئًا مظهرًا أعملوه مضمرًا؟، قيل له: قد قال ذلك، إلا أن ذلك لا يلزم إضماره هنا وإعماله، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل، وهذا فرع وقائم مقامه، فلا يسوغ أن يضمر كما أضمر الأصل، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مَزِيَّةٌ على الفرع، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرًا فكذلك يجب أن يُنصب مؤخرًا، كما ينصب الفعل مؤخرًا، وهذا فاسد عندهم، فكما لم يَجُز إعمالُه مُؤخرًا كذلك لا يجوز إضمارُه.

قال أبو بكر: والقول عندي فيه أنه لَمّا استعار لُغة غيره لم يدرِ كيف استعمالُهم لها، فقدَّر أنهم يُجْرونَها مثل (ليس) في جميع الأحوال، في التقديم والتأخير فغلِطَ.

قال: وهو كقول بعضهم: مِلحفةٌ جديدةٌ في القِلَّة.

قال أبو علي: (جديدةٌ) (فعيلٌ) في معنى (فاعِلٌ)، فأكثر استعمالها بغير الهاء، وإنما كان كذلك لأنهُ لَمّا كان على (فَعِيل) جعلهُ بمنزلة (فَعولٍ) لأنه يكون للكثرة كما أن (فَعولا) يكون كذلك، فلم يدخُل في مؤنث (فَعيلٍ) الذي هو في معنى (فاعلٍ) في هذا الحرف (التاء)، كما لم يدخُل في (فَعولٍ).

=

انظر: "الديوان ص ٢٢٣، وشرح التسهيل ١/ ٦١".

ومثلُ (جديد) في أنه أُجْرِيَ مُجرى (فَعولٍ) فلم تدخل فيه تاء التأنيث في المؤنث حروف أُخرُ وهي: سديسٌ، وكتيبةٌ خَصيفٌ وريح خَريق، حكى ذلك في الجمع؛ فلما كان الاستعمال في هذا في الأمر الأكثر ترك التاء في التأنيث فيه، صار قولُ من قال: ملحفةٌ جديدة، فأدخل في المؤنث التاءَ شاذًّا عن الاستعمال قليلا، كما أن قول مَنْ قال: (لاتَ حينُ مناصٍ)، وإذا ما مثلهم بشرٌ قليل، وكما أُجري (فعيلٌ) مجرى (فَعولٍ) في هذا الموضع فلم يؤنث كما لم يؤنث (فَعُول)، كذلك أُجري مجراه في أن أُفرِدَ في موضع الجمع، كما أُفرد، فإفرادهم (لفَعيلٍ) نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء:٦٩] وقول الشاعر(١): [الرجز]

دَعْهَا فَمَا النَّحْــوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وإفرادهم للقول نحو (عَدوّ) قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء:٩٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء:١٠١]، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود:٨١]، فقد كتبناه في موضع آخر.

قال: فجعَلتها (لا) التي للإشراك.

قال أبو علي: معنى قوله (لا) التي للإشراك، يريد بالإشراك هنا اعتبار اللفظ لفظ المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، لا اعتبار المعنى لأن قولك: ما عبدُ الله خارجًا، ولا مَعْنٌ ذاهب، مشتركان في النفي أيضًا وإن اختلفا في الإعراب.

قوله(٢): [المتقارب]

هَــوِّنْ عَلَيْــكَ فَــإِنَّ الأُمُــورَ بِكَــفِّ الإِلَــهِ مَقَادِيرُهَــا

---

(١) لرؤية، انظر: زيادات ديوانه ١٨١/١. وطبقات فحول الشعراء ٧٦٥/٢، والأغاني ٣٥٢/٢٠، والجمهرة ٦٥٦/٢، واللسان ٤٣٨/٢، ١٩٤/١٠، ٢٣/١٤(ذبح، صدق، أخا).

(٢) قائله الأعور الشني.

الشرح: "هون" خفف، ويروى: "خفض"، "كف الإله" معناه عند أهل النظر: ملكه وسلطانه.

الشاهد: في "عليك" على أن "على" تكون اسما إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد.

انظر: السيوطي في الهمع ٢٩/٢، وسيبويه ٣١/١.

قال أبو علي: مَن رفعَ قوله (قاصرٌ) قَطَعَه من الأول، وجعله خبرًا لقوله: (مأمورُها)، ومأمورها مبتدأ، ومن جَرَّه فقال: ولا قاصرٍ فتقديره على ما قال سيبويه: ما مَنْهِيُّها بآتيكَ، ولا قاصرٍ مأمورها فَرَدَّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهيِّ وإن كان المنهي مذكرًا في اللفظ لأنه مضاف إلى مؤنث، فتقديره إذا حذفْتَ خبر الاسم الأول من الكلام على حسب ما يسير به الباب (ليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورها) وإنما قَدَّرَه هذا التقدير لِيُخَلِّصَهُ به من أن يكون قد عَطَفَ على عاملَين لأنه إذا قَدَّره هذا التقدير لم يقع عطف على عاملين كما يقع إذا لم يُقدَّر الهاء من (مأمورها) راجعةً إلى المنهي، فلهذا تَأوَّل هذا التأويل، وأما من رأى العطف على عاملين فإنه لم يردّ الهاء من (مأمورها) إلى المنهي، ولم يحتج هذا التأويل، ولم يُقدِّر أيضًا (ليس) تقديرها كما قدّر سيبويه، ولم يكن يجعل (مأمورها) مرتفعًا بالعطف على اسم ليس بالواو، ويخْفِضُ قوله: قاصرٍ بالعطف على الباء. فَعَطَفَ بالواو هذين الاسمين على هذين العاملين، وهو قول الأخفش، ومن نَصَبَ (قاصرًا) حمله على موضع (بآتيك) لأن موضعه نصب، ورفع قوله (مأمورها) بالعطف على (ليس)، وتقديره: ليس منهيُّها بآتيكَ، ولا مأمورها قاصرًا عنك.

openkandil.com

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم

قال سيبويه: ولو قلت: ما زيدٌ على قومِنا، ولا عندنا كان نصب ليس غير.

قال أبو العباس: إنما لم يَجُزْ حمل (عِندَ) على (عَلى) لأن (عند) أعَمُّ من (على) و(على) أخصُّ منها، ألا ترى أنها تقع على الجهات الست و (على) لجهة مخصوصة، فلو أدخلت (على) عليها لأخْرَجَتْها من بابها.

قال: لأنه ليس في الكلام، وبِفَوْقِه.

قال أبو إسحاق: لا يمتنع جرُّه في القياس لأن (فَوْقَ) اسم مُتَمَكِّنٌ ليس مثل (عِندَ).

قال أبو علي: إذا قلت: ما زيدٌ كعَمرو ولا شبيهًا به، فالمعنى أنه ليس مماثلا له ولا مشابهًا، فإذا جرَّ (شبيهًا به) فالمعنى أنه قد أثْبَتَ له شبيهًا وبقى أن يكون مثله.

وقال أبو علي في قوله[1]: [البسيط]

وليس كلُّ النَّـــــوى يُلقي المساكينُ

قال سيبويه: فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول.

---

(١) صدر البيت:

فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالي مُعَرّسِهم

قاله حميد بن ثور الأرقط، أحد البخلاء المشهورين، وكان الهجاء للضيفان، وهو من قصيدة من البسيط يصف بها أضيافا، نزلوا به فقدم لهم تمرا، وأولها:

لأمر حبا بوجوه القوم إذ حضروا كأنها إذا ناخوها الشياطين

و (النوى) مبتدأ، و (عالي معرسهم) خبره وقعت حالا، وهو بضم الميم وفتح العين والراء موضع النزول آخر الليل، وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئا كثيرا في معرسهم أنشد هذه القصيدة، وأشار إلى كثرة أكلهم.

واسم (ليس) مستتر فيه ضمير الشأن، و (كل النوى) منصوب بـ (يلقي) من الإلقاء، و (المساكين) فاعله، والجملة خبر (ليس) واستشهد به ابن الناظم للكوفية في تجويزهم: كان طعامك زيدا كلا، وكان طعامك أكلا زيد، وهذا وهم منه ؛ إذ لو كان المساكين اسم (ليس) لكان (يلقى) مسند إلى ضميره، وكان يجب أن يقال يلقون، أو تلقى بالتاء المثناة من فوق، و لم يرو إلا بالياء آخر الحروف، فوجب توجيهه بما ذكرنا، و (الواو) في (وليس) للمحال فافهم.

قال: يعني بالذي يعمل فيه الفعل الآخر (كلُّ النَّوى) لأنه معمول يُلْقي ويُعنى بالأول (ليس).

قال: ولو قلت: كان زيدًا الحُمّى تأخذُ، أو تأخذُ الحُمَّى لم يَجزْ.

قال أبو علي: لا يجوز ذلك، لأنك فصَلْتَ بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، وهو (زيدٌ) الذي هو مفعول (تأخذُ) الذي هو مفعول (كان) تصحيح المسألة: أن تقول: كان زيدًا الحمّى تأخذُ، فتحذف علامة التأنيث وتُضمر الحديث في كان، وتصير الجملة التي هي (الحمى تأخذ) في موضع نصب، ولو قدَّمت فقلت (كانت تأخذ زيدًا الحمى) لكان جيدًا، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطلقًا زيد، ولو قلت (كانت زيدًا الحمى تأخذُ)، فجَعَلت علامة التأنيث في الفعل لغير الحمى لكان حَسَنًا، ومثله قوله عز وجل: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ [الحج:٤٦]، فالها ضمير القصة وكذلك تجعل (كانت) فاعلة القصة ولا تجعلها للحشو.

قال سيبويه: وقال بعضهم: كان أنتَ خيرٌ منه.

قال أبو علي: تَعْلمُ من هذا ضرورة أنّ في (كان) ضميرًا، ولولا ذلك لا تصل بها الضمير، وكانت تاءً لم تنفصل.

قال: ولا يجوز أن يقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا.

قال أبو علي: يريد: من قال: ليس زيدًا عبد الله ضاربًا على أن يُضمر في ليس القِصة والحديث، لم يقول في (ما) الحجازية: ما زيدًا عبد الله ضاربًا، وإن كانت مثل (ليس) في أنها تنصب وترفع لأن الضمير الذي يكون في ليس وأخواتها، ويقدر فيه لا يسوغ في (ما) ألا ترى أنه لا يجوز (زيدٌ ما منطلقًا) فإذا لم يجز الإضمار فيها كان جاز في (ليس) لم تَجُز هذه المسألة للفصل بينها وبين اسمها بما هو أجنبي منها.

قال: وكان هذا أحسن من التقديم.

قال أبو علي: يريد أن إضمار الهاء في (عارِفٌ) ورفع (كلّ)

على أنه اسم مبتدأ أحسن من نَصْب (كل) وتقدير التقديم والتأخير، لأنه إذا نَصَبَ قَدَّر كلاً مؤخرًا، وجعل (ما) تميميّة.

هذا باب ما يَعمل عمل الفعل
ولم يَجْرِ مُجرى الفعل ولم يتمكّن تمكُّنَه

قال: وذلك قولك: ما أحْسَنَ زيدًا.

قال أبو علي: (ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبرُه، وموضعُ (ما) رفع بالابتداء، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزيدٌ منتصب بأحسن وتقديره: رجل ضَرَب عَمْرًا.

وإنما كانت (ما) اسمًا بلا صلة، لأنها إنما تُوصل حيث يراد بها التَّخصيصُ والإشارة إلى واحد بعينه، فأما إذا أُريد بها الإبهامُ لم توصل، كما لم توصل في الاستفهام والجزاء لَمّا لم ترد بالموضعين التَّخصيص كذلك المُتعجَّبُ منه مُبهمٌ غير مخصصٍ، وكذلك كان حكمه أن يكون، لأنها لو وصلت وحُصِرت بالصلة لصار معروفًا، وخرج أن يكون متعجبًا منه، فحكم التعجُّب أن يكون مبهمًا، لأنه إذا خُصِّص فعرف لم يكن تَعجُّبًا، فإبهامه أفخم له من تخصيصه، فكما لم يوصل في الاستفهام والجزاء كذلك لم توصل هاهُنا، وقد جاءت (ما) غير موصوله في غير الجزاء والاستفهام، وذلك إذا كانت نكرةً كالتي في قوله عز وجل: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ [البقرة:٩٠]، فما هذه عندهم نكرة يقدرونها: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم كُفْرُهم كما يقدرون: ما أحسن زيدًا شيءٌ أحسن زيدًا، وموضع (ما) نصب في الآية، فأما قوله: ﴿اشْتَرَوْا بِهِ﴾، فصِفةٌ له غير صلة.

قال أبو علي: الأفعال التي لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول، والمتعديةُ إلى مفعول إذا نقلت بها تعدَّتْ إلى اثنين، فيقول القائلُ: هلاّ تعدت الأفعالُ المتعدية إلى مفعول في التعجب إذا نُقلت بالهمزة إلى مفعولين كما تعدت في غير التعجب؟ فقيل على هذا:

ما أضْرَبَ عَمرًا بَشَرًا، كما تقول: ضربتُ عمرًا بشرًا؟ فالجواب: إن الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب، وذلك أن الفعل ليس يقع في هذا الباب حتى يكثر من فاعله، فيصير لذلك بمنزلة ما كان غريزة، وهذا الضّرب من الأفعال هو غير متعدٍّ فالنقل يقع في التعجب في الأفعال كلهما مما لا يتعدى إلى مفعول لما ذكرنا.

والأفعال غير المتعدية إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول واحد، فَضَرَب وما أشبهه في باب التعجب غير متعدٍّ؛ فإذا نُقل بالهمزة تعدى إلى مفعول واحد، فإذا تعدى إلى مفعول

واحد وأُريد تعديته إلى مفعول ثان عُدِّيَ بحرف الخفض، كما أن الذي لا يتعدى إلى مفعول واحد إذا أريد تعديه عدي بحرف خفض فنقول على هذا إذا أردت تعديته إلى مفعول ثان (ما أضْرَبَ زيدًا لِعَمرو) ولا يجوز (ما أضرب زيدًا عَمْرًا) لما ذكرنا كما لا يجوز (أكْرَمْتُ زيدًا عَمْرًا) ليساوي (ضَرَبَ) في هذا الباب (كَرُمَ) وكذلك سائر الأفعال المتعدية إلى مفعولٍ، تساوي في نقلك إيّاه بالهمزة ما لا يتعدى إلى مفعول.

obeikandl.com

هذا باب الفاعلين والمفعولَيْن اللذين كل واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به

قال: وعلى هذا الحَدّ تقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَني عبد الله.

قال أبو علي: يقول: تجعل عبد الله بدلاً من المضمر في ضربني كما جعلت (قومُك) بدلا من الواو في ضَرَبُوني.

قال: فإن فَعَلْت ذلك لم يكن بدٌّ من (ضَرَبُوني) لأنك تضمر فيه الجمع.

قال أبو علي: إذا أبْدَلت قومك من المضمر المنصوب كما أبدلته من المرفوع قلت: ضربوني، فجَمعت الضمير لأنه للقوم وليس لواحد فلا تجمعه، فإن لم تجمع الضمير وقلت: ضَرَبني وضَرَبْتُهم قومُك تركت الفعل بلا فاعل.

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ:

قال: ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضوه الذي تقدّم فيه الإضمار.

قال أبو علي: يريد: إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك: زيدًا ضربْتُهُ فعل مضمر لا يظهر، لتفسير الفعل الثاني له، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [طه:٧٤]، لأن ما بعده مفسر له، ودالٌّ عليه.

وكذلك المضمر في نِعْمَ من قولك (نِعْمَ رَجلاً) والهاء في قولهم: (رُبَّه رجلاً) كل هذا من المضمر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له، ودلالته عليه، وقد نَصَّ سيبويه هنا على أن المضمر في (نِعْمَ) على شريطة التفسير لا يظهَرُ، فليس لما اعترض به سيبويه وجهٌ في باب نِعم وبِئسَ لأنه لا يوجد فيما أُضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره، وقد شرحنا هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النوادر.

قال: إذا ابنُ أبي موسى.

قال أبو علي: (إذا) هذه تضاف إلى الأفعال، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك، أعني أن تدخل على الأفعال، لأن معناها الشرط والجزاء، وقد جُوزِيَ بهما في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء، ولكن بأنه فاعل، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم، وعلى هذا يُقَدَّر قوله: (إذا السماء انشقت) وما أشبهه،

openkanon.com

وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا، فإذا وَلِيَها نُصِبَ الاسم الذي هو (ابْنَ) فصار على تقدير: (إذا بَلَغْتِ ابن ابي موسى) فيصير النصب على هذا الوجه، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره، كأنه قال: إذا بَلَغَ ابنُ أبي موسى، وفسره بَلَغْته كما فسَّر الناصب.

قال: لأنَّ أُعطيت بمنزلة ضَرَبْتُ.

قال أبو علي: لأن (ضَرَبْتُ) فعل فاعل يتعدى إلى مفعول واحد، كما أن أعطي فعل مفعول يتعدى إلى مفعول واحد، وإنما صار (أُعْطِيَ) يتعدى إلى مفعول واحد، لأن الأفعال كلما نُقِلَتْ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله نَقَصت مفعولا واحدًا، لأن المفعول فيه يقوم مقام الفاعل فإذا لم يتعد الفعل إلى مفعول لم يَجُز أن تبني منه فعلا للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إذ ليس له منه فعل.

قال: كأنك قلت: أيُّهمُ ترَ تَرَهُ يأتك، فهو مثل زيد في هذا.

قال أبو علي: أي في أنك إذا شَغَلْتَ عنه الفعل ارتفع وإذا لم تشغله عنه تسلّط عليه، فإذا شغلت عنه الفعل جاز نصبه أيضًا على إضمار فعل (تَرَهُ) تفسيره.

قال: وقد يفارقه في أشياء، أي يفارق (أيٌّ) (زيدًا) ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أُخر.

ومن باب ما يجرى مما يكون ظرفًا هذا المجرى

قال: فَخَرج من أن يكون ظرفًا.

قال أبو علي: قوله: فخرجَ من أن يكون ظرفًا يعني أنه لم ينتصب كما ينتصب الظرف لا أنه خرج في المعنى من أن يكون ظرفًا حاويًا للأحداث والأجسام، بل هذا المعنى في كل الأحوال قائم فيه موجود.

قال: كأنه قال: (ألْقاك يومَ الجمعةِ) فنَصَبه لأنه ظرف ثم فسَّر فقال: ألقاك فيه.

قال أبو إسحاق: إذا قال (يومَ الجمعة ألقاك فيه) فإن نَصَبَه على الظرف أضمر (في) كأنه قال: (ألقاك في يوم الجمعة) وإن نصبه بالفعل فكأنه قال: (ألقاك يومَ الجمعة).

قال: والنصب في (يومَ الجمعة صُمْتُه)، (ويوم الجمعة سِرْتُهُ) مثله في قولك (عهدُ الله ضَرَبْتُهُ).

قال أبو علي: صورة ما يَنْتَصِبُ على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما ينتصِبُ منها على أنه مفعولٌ فيه، إلا أن الذي يَنفصلُ به كل واحدٍ من صاحبه موضعُ الكنايةِ، فلو قُلت: (صُمْتُ يومًا) فنصبتهُ نصبَ المفعول لَقُلْتَ إذا كَنَّيْتَ عنه: (صُمْتُهُ).

ولو كنيت عنه وقد جعَلْتَهُ ظرفًا لقلت: (صُمْتُ فيه).

وهذا التَّوسُّع إنما وقع في الظرف، فأمّا الأسماء التي هي غير ظُروفٍ فلا تتعدى إليها الأفعالُ غيرُ المتعدية على أنها مفعولٌ بها كما تتعدّى إلى الظروف على أنّها مفعول فيها فتسميةُ الفعل الذي لا يتَعَدّى إلى مفعولٍ، إمّا توسُّعُ فيه ما يتعدى إلى مفعولٍ ويُشبه ما يتعدى إلى مفعول إذا تَوَسَّع فيه ما يتعدّى إلى مفعولين، وما يتعدى إلى مَفْعولين إذا توسَّعَ فيه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ، فأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ فلا يجوزُ أن ينتصب فيه الظرف نصب لمفعولٍ به، لأنه ليس فعلٌ يتعدّى إلى أربعة مفعولين بهم، فيُشبِهُ قولك: (اليومَ أعْلَمْتُهُ زيدًا عَمْرًا منطلقًا)، فتصحيحُها: (اليومَ أُعْلِمْتُ فيه).

قوله(١): [الوافر]

---

(١) عجز البيت: فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَـــــــــةً تَعُودُ

هو من غير نسبة فى الكتاب ١/ ٨٦، ومعانى القرآن للأخفش ص ٢٥٢، والتبصرة ص ٣٢٨، ونتائج الفكر ص ٤٣٦، وشرح الجمل المنسوب للخليل ص ٣٦، والخزانة ١/ ٣٦٦.

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْـــــــــدًا

قال أبو علي: أنْكَرَه سيبويه.

قال أبو إسحاق: إنما أنكره أبو العباس لأنه أكَّد النكرة بالمعرفة فهذا لا يجوزُ، ولكن إن جعلتهُ بدلاً جاز، وأجْوَدُهُ أن يروى:

ثـــــلاثٌ كُلَّهُـــــنَّ قَتَلْتُ...

وأهل الكوفة يجيزون أن تؤكَّدَ النكرة بالمعرفة في (كلٍّ) خاصَّةً يجيزون: رأيتُ ثلاثًا كُلَّهُنَّ، ولا يجيزون: رأيتُ رجلاً نفسَه.

قال أبو بكر: يجوز أن يكون (ثلاثٌ) مبتدأ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثان وقتلتُ: خبر كلّهُنَّ، وهما جميعًا خبرُ المبتدأ الأول، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوف من قتلت، كأنَّه قال قتلته أو قتلتهم.

قال أبو علي: قُلت: ثلاثٌ مبتدأ، وكُلُّهنّ قتلت: خبرٌ كأنه في تقدير: زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ.

obeikandl.com

ومن باب ما يُحمل فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ على الفعل مرَّةً

قال أبو علي: حكم المعطوف أن يكون على لفظِ المعطوف عليه.

إن كان اسمًا فالمعطوفُ عليه اسمٌ، وإن كان المعطوف فعلاً، فالمعطوفُ عليه فعلٌ، فإذا جاءت الجملة مركبةً من فعلٍ وفاعلٍ، ووقعت بعدها جملةٌ يجوز أن يُبتدأ بها نحو (زيدٌ كَلَّمْتُهُ) فالاختيار فيها أنْ تُحْمل على فعلٍ مُضْمرٍ، وينصبُ الاسمُ به ليقع العَطْفُ في جملة مُشاكلة للجملة الأولى في أنّه مِنْ فعلٍ وفاعلٍ لأن المركبة مِن فعل وفاعل أشبهُ من المركبة مِنَ المبتدأ وخبرِه.

قال: ولولا أنه كذلك ما قُلْت أزيدٌ أنتَ ضاربُه.

قال أبو علي: يقول: يفسر (ضارِبُ) غير منون الفعل تفسيره له إذا كان منونًا، وإذا كان منونًا جرى مُجرى الفعل، وكذلك إذا لم ينوَّن جرى مجرى المُنَوَّن في باب تفسيره للمضمر، والمنون يجرى مجرى الفعل فهذا أيضًا يجرى مجراه.

قال: ومثل ذلك قولك: أرأيتَ زيدًا؟ فتقول: لا، ولكِنْ عَمْرًا مَرَرْتُ به.

قال أبو علي: فإنْ شَغَل الفعل بالضمير فقال: أيُّهم رَأيْتَهُ كان في جوابه ضربان:

إنْ حَمَلَه على الاسم المبتدأ رَفَعَ، فقال في جواب (أيهم رأيتَه) (عمرو رأيتُه)، فهذا على قولك (بِشْرٌ لَقيتُهُ، وعمروٌ كلّمْتُهُ).

وإن حملته على الاسم المبني على الفعل نَصَبْتَ، فقلت في جواب (أيهم رأيْتَهُ): (عَمْرًا رأيتُه)، فهذا على قولك: (عمرو لقيتُه وبشرًا كلمتُه) يُحمل الفعل مرة على الجواب على موضع (أيّ)، وأخرى على موضع الهاء كما فَعَلْتَ ذلك في العطف، فإذا لَمْ تُشْغِل الفعل بالضمير في قولك: مَنْ رَأيتَ؟ فالاختيارُ.

والوجه (عَمرًا رأيتُه)، لأنه مثل (عَمرًا ضَرَبتُ، بِشرًا كلمتُه) وليس ها هنا مبتدأ، تَحمِل الاسم المبتدأ من الجملة الثانية عليه.

فإن قلت: أيُّهم رأيتَه، فالوجه فيه الرفع، وإن نصبْتَهُ كان على إضمار فعل يفسره (رأيتَ) وذلك الفعل مضمر بعد (أيّ) وتقديره إذا أُظْهِرَ (أيَّهم رأيتَ رأيْتَهُ)، وكذلك تقدير هذا في الضمير في كل موضع لا يجوز فيه أن يتسلَّط على الاسم الفعل الذي قبله.

قال أبو علي: نَصَبَ قوله: (أما زيدًا فَضَرَبْتُهُ) على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، وموضع إضمار هذا المفَسَّر بعد الفاء تقديره (أما زيدًا فَضربتُ ضَرَبْتُهُ) وإنما أضمرته في هذا الموضع عِبرةً للظاهر ألا ترى أن الفعل لا يقع بعد (أمّا) ولا يلي (أمّا) وإنما يقع بعد الفاء، فكذلك تقدير الإضمار.

قال: وكذلك: ما أحسَنَ عبدَ الله، وزيدٌ قد رأيناه إلى آخر الفصل.

قال أبو علي: (أفْعَل) في التعجب، وإن كان فعلا فقد قَرُبَ شَبَهُهُ من الاسم، فَبَعُدَ بذلك عن شبهه الفعل، ألا ترى أنه لا يتصرف كما أن الاسم لا يتصرف، ولا يكون فيه من ضروب ضمير الفاعلِين إلا ضمير الغائب فقط وتصح العين فيه من المعتل كما تصح في الاسم نحو (هذا أقْوَلُ منه) وقد صُغِّر هذا كما تُصَغَّر الأسماء نحو: (ما أُمَيْلِحَ زيدًا) فخواصُّ الأسماء أغلب عليه من خواصّ الأفعال.

قال: إلاّ أنّك تُجُرُّ بها إذا كانت غاية.

قال أبو علي: (حَتّى) مع (زيدٍ) في قولك: (مَلَكَ القومُ حتى زيدٍ) في موضع نصب، كما أن الباء مع الضمير في قولك: (مَررْتُ به) في موضع نصب.

قال: وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول، فلا يُرفَع بعد (عبدُ اللهِ ضربْتُهُ).

قال أبو بكر: يقول: لا يُرفعُ بعد (عبد الله) ضربتُه، لأن (عبدَ الله) في معنى الحديث مفعول، فكان هذا لِتَشاكُلِ الجُمل.

قال أبو علي: قوله: إذا كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول أي إن كنت إنما تنصب عن الجملة بعد قولك: ضربتُ زيدًا، لأنه مفعول ويعتبر ذلك دون الجمل، وعطف الشكل منها على الشكل فلا يرفع بعد قولك: (عبدُ اللهِ ضربْتُهُ) و (زيدٌ مررتُ به) لأن عبد الله في المعنى مفعول، فَلَسْتَ تعتبرُ به انتصابَ الاسم من الجملة الأولى، ولا انخفاضَهُ، إنما يُختار النصب في الاسم الأول من الجملة الثانية إذا كانت الجملة الأولى من فعل وفاعل، سواء اتصل بها اسم مجرور أو مرفوع أو منصوب.

قال: ومما لا يجوز أن يُبتدأ بعده الأسماء (هَلاّ).

قال أبو علي: يريد: إنه لا يرتفع الاسم بعده بالابتداء لأن حدَّهُ أن يلي الفعل، فإذا قال: (هَلاّ زيدٌ قامَ) ارتفع بإضمار فعل قام تفسيره مُقامه كما يرتفع الاسم بعد (إذا)

بالفعل دون الابتداء، وكذلك إذا قال (هَلاَّ زيدًا ضربتَه) لم يرتفع بالابتداء وانتصب بفعل مضمر.

قال: إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها.

قال أبو علي: ليس يريد الابتداء الذي يقتضي خبرًا نحو: (زيدٌ منطلقٌ)، لكن يريد ذكر الاسم بعدها.

قال: لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أوْلى. أي ليس في ضربت عَمْرًا وزيدًا كلَّمْتُه حرف هو بالفعل أوْلَى.

يقول: الواو التي تُعْطَفُ بها الجملة الثانية على الأولى ليست بأن يليها الفعل أولى من أن يليها الاسم، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى.

قال: وإنما اختير هذا على الجواز وليكون معنى واحدًا.

قال أبو علي: يعني بقوله على الجواز، وليكون معنى واحدًا، أي ليَتْبَع العطف في جملةٍ مُشاكِلَة للجملة الأولى في أنها مثلها في أنها من فعل وفاعل.

قال الأخفش: وتقول: أنتَ حَسبْتكَ منطلقًا، وإيّاكَ حسبتُكَ منطلقًا.

قال أبو علي: في قوله: حسبتُك منطلقًا ضميران:

أحدهما: التاء، وهو ضمير مرفوع.

والآخر: الكاف وهو ضمير منصوب.

فإذا قيل: أنْتَ، حَمله على الضمير المرفوع، وإذا قال: إيّاكَ، حَمَلَه على الضمير المنتصب.

قال: قوله: (وليس موضعِ إعمال) أي الفعل غير مُتسلِّطٍ على ما قبله هنا، فلا بدَّ من شيء يُشْغَل به الفعل، فلذلك صار ثبات الهاء أحسن.

قال: لأن الفعل في موضع الوصفِ كما كان في موضع الخبر.

يريد: إنه في موضع الصِّلة التي تكون للّذي، فشبَّه الوصفَ بالصلة، فلا يجوز أن يَنْصِبَ (نَعَمًا) من أجل أن (تحوُونه) صِفةٌ، ولو كان غير صِفةٍ لَجازَ النصبُ، وكذلك: (مَأَتَمٌ تَبْعَثونَهُ).

قال: وليس لعبد الله في يأتيني حَظٌّ.

أي: ليس لِعبد الله حَظٌّ في (يأتيني) لأن (يأتيني) قد أُضيف (حينُ) إليه، ولا يجوز أن يتقدَّم المضافُ إليه على المضاف فكذلك (يأتيني).

قال: وذلك قولك (أزَيدًا إن رَأيْتَ تَضْرِبُ)، تقديره: أتضْرِبُ زيدًا إنْ رَأيْتَ؟ فليس تَضْرِبُ بجواب لإنْ، ولو كان جوابًا لها لانْجَزَم، ودَلَّ (تَضْرِبُ) على جواب الشّرط، فحذف لِدلالة (تَضْرِب) عليه.

قال: ولو جاز أن تجعلَ زيدًا مبتدأ على هذا الفعل لقُلت: (القتالُ زيدًا حين يأتي).

قال أبو بكر: قوله: مبتدأ أي متقدمًا ليس المبتدأ الذي يكون فيه الثاني الأوّلَ.

قال: وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة (حين) وسائر الظروف.

أي لا يجوز أن يعمل الفعل الواقع بعد (أن) فيما قبله، كما لا يجوز ان يعمل الفعل المضاف إليه (حين) ونحوه فيما قبله.

قال: ولن أضربَ، نفي قوله: سأضْرِبُ.

قال: استشهد لما جاز في النفي مِنَ التقديم والتأخير بما جاز منه في الإيجاب، فقوله: زيدًا سأضربُ نظيرَ قوله: زيدًا لن أضرِبَ.

قال: فإن قلت: أيهم جاءك فاضْرِبْ، رفعت لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر.

قال أبو علي: لا يجوز أن يوصف أيُّهم بـــ (جاءك) لأن (أيُّهم) وقع موقع حرف المجازاة، فلا يوصف كما لا تُوصَف الحروف، وأيضًا فإنه معرفةٌ، (وجاءكَ) نكرة، فأراد بالخبر هنا (أيٌّ) ليس بصفة ولكنه شرطٌ.

قال أبو علي: الخلاف بين حرف النفي والاستفهام، أن حرف النفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عمل الفعل، كقولك: ما زيدٌ منطلقًا، وهو كقولك كان زيدٌ منطلقًا.

قال: وإن قلت: ما أنا زيدٌ لقِيتُهُ، رفعت إلا في قول مَنْ نَصَبَ زيدًا لقِيتُهُ.

قال أبو علي: هذا على مذهبه فيما تقدَّم، فأمّا في قول الأخفش: والذي هو القياس عندي فالنَّصْبُ في (ما) إذا كانت تَميميَّةً أجْوَدُ.

ومِنْ باب ما يجرى منه مَجرورًا كما جرى منصوبًا

وذلك قولك: عَجِبْت منْ دفع الناسِ بعضهم ببعض إذا جعلت الناس مفعولين.

قال أبو بكر: قوله: إذا جعلت الناس مفعولين أي لم يُسَمَّ الفاعل، كأنَّك قلت: دُفع بعضُهم ببعض، ولو لم يقع المصدرُ موقع ما لَمْ يُسَمّض فاعلُه اسْتَغْنَيْتَ عن الباء، لأن التقدير، كان حينئذ: عَجِبْتُ مِن أن دَفَعَ بعضُ الناس بعضًا.

قال: و لم تجعله في موضع مفعول هو غير الأوّل.

يريد: إنَّ الاسم المجرور مع حرف الجر في المسألة الأولى وهو قولك: على بعضٍ غير قولِك: فيها بعضهم، لأن البعض الأول بَكَوْا، وعلى بعضٍ بُكِيَ عليهم.

قال: لأنك لو قلت: هُوَ ظَهْرُه وبَطْنُهُ، وأنت تعني شيئًا على ظهره لم يَجُز.

قال أبو علي: لم يَجُز هذا لأن البَطْن والظَّهر مختصّان، والظروف المكانية لا تكون مختصة.

قال أبو علي: قد يجوز أن يقول: هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا أمْسِ، ولقائلٍ أن يقول: إذا كان اسم الفاعل لِما مضى فما الذي نَصَبَ الدرهم؟.

والجواب: عن أبي بكر أنه على إضمار فعل يدل عليه (مُعطِي) تقديره هذا مُعطي زيدٍ يُعطيه درهمًا.

قال: لأنك لو كَفَفْتَ النون في الإظهار لم يكن إلا جَرًّا.

قال أبو علي: هذا لا يكون إلا جرًا ولا يكون فيه ما كان في قوله: (الحافظو عَوْرَةَ العَشيرةِ) من النصب لأن الظاهر في هذا لا يكون إلا جرًا، والمضمر لا يعتبر بالظاهر.

قال: وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ، أي علامة الإضمار كالنون فهي أقربُ إليها، أي الأسماء المتصلة أقرب إلى التنوين مِن المُظْهَر.

وقال أبو علي: الأسماء المضمرة المتصلة قد أشْبَهت التنوين على ما تقدم ذِكره، وهي أيضًا تُعاقبه، ومما يُقَوِّي أن الاسم المضمر المجرور أشبه بالتنوين من الظاهر المجرور أنهم يحذفون في النداء الياء من (يا غُلامِ) كما يحذفون التنوين ونحوه ولا يحذِفون الظاهر.

قال أبو علي: يعملُ المصدر عَمل الفعل كما ذَكره سيبويه على ثلاثة أوجه:

واحدُها وأقربُها شبهًا بالفعل أن يعمل عَمَله وهو منون، لتكون قد أقَمتَ مُقام الفعل نَكرة مثله.

والذي يليه في الجودة أن تعمله مضافًا إلى الفاعل لأن الضمير من (ضَرْبِي زيدًا) والظاهر من نحو (ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا أعجبني) يقوم مُقام الفاعل كما أن التّاءَ في قولك (ضربتُ زيدًا) فاعل، فأما كون المصدر بالإضافة مُعَرَّفًا فقد يُنْوَى بالإضافة الانفصال في باب الإعمال لاسم عَمَل الفعل نحو: ضارِبُ زيدٍ غدًا، فالإضافة قد نُوِيَ بها الانفصال في هذا الباب.

وأبْعدُ الثلاثة: أنْ تُعْمِلَه وفيه الألف واللام لأنه معروف من جهة لا يُنْوَى بها الانفصال، و لم يتصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل، فهو مُباين للفعل.

قال أبو علي: ومن الفرق بين المصدر واسم الفاعل أن المصدر إذا أُضيف إلى معرفة كان أبدًا معرفةً، وقد يضاف اسم الفاعل إلى المعرفة فلا يتعرَّف، وذلك إذا أُريد به الانفصال.

قال: كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّته في الأشياء، يعني الصفة المُشَبَّهَةَ باسم الفاعل.

قال أبو علي: قوله في الأشياء يريد أنه ليس مثل اسم الفاعل في أنه مثل (يَفْعَلُ) في حركاته وسكناته، وأنه ليس فيه ما في اسم الفاعل من التقديم والتأخير وغير ذلك.

قال: لأن الأول في الألف واللام في غيرهما على حالٍ واحدٍ وليس كالفاعل.

قوله: وليس كالفاعل: أي أن الفاعل إذا أُضيف إلى ما فيه الألف واللام فقد يتعرَّف به، وليس ذلك في هذا.

قال[1]: [البسيط]

---

(١) صدر البيت:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً

لأبي زبيد الطائي في الكتاب ١٠٢/١ وشرح أبياته ٥/١ والمفصل ٢٣٠ وشرح المفصل ٨٤/٦ وشواهد العيني بهامش الأشموني ١٧/٢

وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ٤٥١

مَحْطوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبـــــاء أنيابًا

قال أبو علي: إن قَدَّرَ (شنباء أنيابًا) على (حَسَنٌ وجهُه)، لم يجز أن يقول: شنباء أنيابُها، لأن (شنباء) صفة للمرأة، فإذا أُظهرت الهاء في قولك: أنيابُها رَجَعَت إلى المرأة، فبَقي (شنباءُ) صفة للأنياب وإنما هو للمرأة دون الأنياب، فالوجه أن تقول: شَنْبَةٌ أنيابُها، لأن شنبةٌ صفةٌ حينئذ للأنياب، وفِعل لها.

قال: وقد جاء في الشعر: حَسَنَةُ وجهِها.

قال أبو علي: إنما صار قولُك: حَسَنَةُ وجهِها رديئًا، لأنك إذا قلت: هذه امرأةٌ حسَنَةٌ، فالصفة جارية على المرأة، وفيها ذكرُها، فلذلك أَنَّثْتَها بالتاء، وإذا قلت: مَرَرْتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُها، فالحُسن للوجه، والهاء راجعةٌ من الوجه إلى المرأة كما رَجع الضمير إليها من (حَسَنَةٍ) فإذا قلت: مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهُها، فقد جمعت بين ضميرين للمرأة يُرجعان إليها:

أحدهما: الضمير في حسنةٍ، والآخر: الهاء في وجهها.

وأيضًا فقد أَضَفت (حسَنة) إلى الوجه، والحُسن للوجه. والشيء لا يضاف إلى نفسه.

فإن قيل: فقد أضيف (حَسَنٌ) إلى الوجه في قولك: الحَسَنُ الوجه فالجواب: أنَّ في (حَسَنٍ) ضميرًا يرجع إلى الموصوف فقد خرج عن أن يكون للوجه، ولو كان للوجه لارتفع به الوجه على أنه كان فعلاً له.

=

هيفاء: أي دقيقة الخصر، عجزاء: ذات العَجز، محطوطة: أي ممدودة الظهر، جدلت: فتلت، شـــنباء: ذات الشنب وهو ماء الأسنان، أنياب: جمع ناب.

معنى البيت: يقول: هي ضامرة الخصر إذا توجهت إليك، وعظيمة الكفل إذا أدبرت وممدودة الظهر مستوية.

إعراب البيت: هيفاء: خبر مبتدأ محذوف أي هي هيفاء، مقبلة: حال وعاملها " كان " المحذوفـــة أي إذا كانت مقبلة، و " كان " هاهنا تامة، قوله: محطوطة: خبر بعد خبر، جدلت: جملة صفة " محطوطة"، " شنباء ": أيضا خبر بعد خبر، أنيابا: نصب بقوله " شنباء ".

الاستشهاد: على أن قوله " شنباء أنيابا " مثل: " حسن وجها ".

ومما يدل على أن الحُسن في باب (زيدٌ حسنُ الوجهِ) صفةٌ لزيدٍ وليس قولك (هندٌ حسنةُ الوجهِ)، فلو كان (حسنُ الوجهِ) لما جاز تأنيثه لأن الوجه ليس بمؤنثٍ.

فأمّا قوله[1]: [الطويل]

---

(١) البيت كاملا:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهَا جَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

قال الشماخ بن ضرار "الديوان ص٨٦".

قال السيرافي في شرح أبيات سيبويه: الشاهد في البيت على أن الشاعر أضاف (جونتا) إلى (مصطلاهما). وجونتا صفة لـ (جارتا صفا) و (المصطلى) مضاف إلى (الجارتين) والإضافة لا تقع في باب حسن الوجه إلا بعد أن تجعل الذي كان فاعلا مفعولا من طريق اللفظ، وتنقل ضميره المجرور إلى أن يجعل فاعل للصفة التي تجري عليه. فإن لم ينقل الضمير عن موضعه، لم يكن للصفة فاعل، وإذا لم يكن لها فاعل، لم يجز أن يكون السبب إلا فاعلا.

ونظير ما ذكرته لك أنك تقول: جاءني امرأتان قائم غلاماهما، الفعل للغلامين، وجعلت اسم الفاعل لـ (المرأتان) وهما من سببهما، (فلذلك جاز أن توصفا بشيء لم تفعلاه من فعل سببهما). وليس يجوز في الغلامين إلا الرفع لأن قائما لابد له من فاعل، وليس فاعل سوى الغلامين فإذا أرادوا أن يجعلوا القيام فعلا للمرأتين من طريق اللفظ؛ والمعنى باق على ما كان عليه، جاءوا إلى الضمير المجرور الذي هو ضمير المرأتين وقد أضيف الغلامان إليه؛ فجعلوه فاعلا للقيام على طريق الاتساع، ونصبوا الغلامين بقائم على طريق التشبيه باسم الفاعل الذي يتعمل في المفعول فقالوا: جاءتني امرأتان قائمتان الغلامين، وغلامين، بغير ألف ولام، كما تقول: جاءتني امرأتان ضاربتان الرجلين، ويجوز فيها الإضافة فتقول: جاءتني امرأتان قائمتا غلامين، وقائمتا الغلامين.

والإضافة إنما تسوغ بعد أن يسقل الفعل إلى الأول الموصوف، ويجعل ضميره الذي كان مجرورا فاعلا، ويجعل سبب الموصوف الذي كان فاعلا مفعولا ثم يضاف، فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه، والنصب لا يجوز فيه إلا بعد أن ينقل الضمير الذي كان يرجع إلى الموصوف فيجعل فاعلا. ونظيره في المسألة التي ذكرها، إنه لا يجوز أن تقول: جاءتني امرأتان قائمتان غلاميهما، لأن القيام للغلامين، ولا طريق إلى أن تجعل في قائمين ضميرا للمرأتين وهما لم تفعلا القيام، ولم تنقل ضميرهما المجرور الذي أضيف الغلامان إليه، فتجعله في تقدير فاعل للقيام. وإذا امتنع أن تقول: جاءتني امرأتان قائمتان غلامين أو الغلامين بالنصب؛ امتنع الجر، لأن الجر إنما يدخل على النصب، لأن الفاعل إذا نصب مفعوله، جازت فيه الإضافة إلى المفعول، لأن الإضافة أخف فإذا امتنع من النصب فهو من الجر أبعد.

.... جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا

فقد قدّره سيبويه تقدير (حَسنة وجهها) وجعل قياسه كقياسه، وكان حكمه عنده أن يقول لو أجراه على الأصل دون الحذف: (أقامتْ جارتا صفًا جَوْن مُصْطلاهما).

فيجرى (جَوْنُ) على (الجارتين)، ويرتفع لجريه عليهما، لأنهما مرفوعتان، ثم يُرفع (المُصطلى) (بجُون): ويعود ضمير التثنية، إلى (الجارتين) فيكون كقولك: (الهندان حَسَنٌ ثوبُهما هندٌ حسنٌ وجهُها) وإن أجراه على الحذف دون الأصل أن يقول: (أقامَت جارتا صَفا جَوْنَتا المُصْطَلَياتِ) فيمن قال (الهندان حسنتا الوجوهِ) وفيمن قال (وضَعا رحْلَيْهما جَوْنتا المُصْطَلَيْنِ) فيصير كقولك (الهندان حسنتا الثوبين)، فلم يستعمله في الإتمام والأصل، ولا على الاختصار والحذف ولكنه جعله كقوله: (هذه امرأةٌ حسنةٌ وجهُها)، فَثُنى (الجَوْن) وهما وصفُ (الجارتين)، وإضافة مُثَنًّى إلى (المُصْطليْن) وهو هما في المعنى، إلا أنه وضع الواحد موضع الجميع فيمن قال: (حسنتان الوجوه) وموضع التثنية فيمن قال: (وضعا رَحْلَيْهِما)، وهو (المُصطلى) ثم أضاف (المصطلى) إلى ضمير (الجارتين) كما أضاف الوجه من قوله: (هذه امرأةٌ حسنةٌ وجهُها) إلى ضمير المرأة بعد إضافة (حَسَنٍ) الذي هو الوجه في المعنى إلى الوجه، فعلى هذا وضع سيبويه هذا البيت، وقد يحتمل غير ما أوّله سيبويه.

=

فلذلك لا يجوز: مررت بامرأة حسنة وجهها في ضرورة، لأنك جئت بضميرها بعد أن نقلت الضمير الذي كان (الوجه) مضافا إليه فجعلته فاعلا لــ (حسن)، ثم جئت بضمير آخر فأضفت الوجه إليـــه. والإضافة لا تكون إلا بعد النقل، وإذا السبب مضافا كان السبب مضافا إلى ضمير الأول، لم يحسن أن يجعل – وهو فاعل في الأصل – مفعولا، ويجري هذا في كلامهم مجرى التكرير للشيء بعد ذكره.

ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوّنًا عاملاً في النكرة

قال سيبويه: ولا يكون المعمول فيه إلا من سَبَبِه.

قال أبو بكر: يريد: إنَّ (عَملاً، وأبًا) مِن سبب الذي هو (خيرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه.

قال: وليس ها هنا فَصْلُ.

أي: لم يقول هو أفْرَهُ منك عبدًا فيفصل (منك) بين (أفْعَل) و (رَجُلٍ) وقوله: (ولم يلزَمْ إلا ترك التنوين)، أي أنك لم تفصل بشيء، وقد التقى الاسمان، فليس إلا الإضافة.

قال: وتفسيره تفسير الأوّل.

أي جعلوا فيه الواحد موضع الجميع، والنّكرة موضع المعرفة كما فُعل بالأوّل.

قال: وفَرَّقوا بترك النون والتنوين بين معنيين يريد بقوله (النُّون): النون التي في عشرين و (التنوين) التنوين في (خيرٍ)، وقوله (بين معنيين) يعني: إذا قلت: (هو أفْرَهُ عبدٍ في الناس) فالفراهة للعبد، وإذا قلت (أفره الناس عبدًا) فالمعنى للمولى.

قال: فكم ها هُنا بمنزلة (ما).

قال أبو علي: وإذا قال: (ما صِيدَ عليه)؟ فكأنه قال: (أَظَبْيٌ صيدَ عليه أمْ طَيْرٌ)، و (ما) لا يكون ظرفًا، فذكره بِعَقِب (كَمْ) التي استعملت غير ظرف هنا لتعلم أن (كَمْ) غير ظرف، كما أن غيرُ ظرفٍ.

قال: ومثلُه في السَّعة: أنت أكرمُ عليَّ مِن أن أضرِبَك.

قال أبو إسحاق: أي من صاحب الضَّرب الذي نَسَبْته إلى نفسك، مثل (أين شركائي الذين كنتم تزعمون).

قال أبو علي: الشَّبه بين قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾ [النحل:٢٧] وبين قولهم (أنتَ أكرمُ علي أن أضربك) أن تقدير قولهم: (أنْ أضربك) كأن قائلاً قال: أنا أضْرِبُهُ، وظن سامعٌ أنه عناه فقال: أتَضْرِبُني فنفى المتكلم الأول ذلك بقوله: أنت أكرمُ عليَّ مِن أن أضربَك: أي من صاحب هذا الضَّرب الذي نسبته إلى نفسك، ولستَ به، فكذلك الباري تعالى لم يُثبت لنفسه بقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾ شريكًا إنما قال أين شركائي الذي نَسَبْتُموهم إلي وليسوا بشركائي.

قال: كأنه قال: أيُّ الأحيان سِير عليه أو يُسار عليه.

قال أبو علي: إذا قال: أيُّ الأحيان سِير عليه، رفع (أيّا) بالابتداء على الاتّساع، وجعل ما بعدهُ خبره، فجواب هذا: زمَن كذا، وإذا قيل: أيَّ الأحيان سِيرَ عليه؟ جعله ظرفًا لسير، وجوابُه حين كذا بالنّصب.

قال: وتقول: سِيرَ عليه طوران، طورٌ كذا، وطَوْرٌ كذا والنصب ضعيفٌ جدّا إذا ثَنَّيْتَ، كقولك: طَوْرٌ كذا، وطَوْرٌ كذا، وقد يكون في هذا النَّصْبُ إذا أضمرت.

قال أبو علي: ضَعُفَ النصب في قولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا لأن في قوله: طَوْرانِ، لأنّه مبتدأ وخبر.

قال: وإن أنتَ قلت على هذا المعنى: (سيرَ عليه السَّيْرَ)، و (ضُرِبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله: (الحَذَرَ الحَذَرَ).

قال أبو علي: يقول: إذا حَملت المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ مُضمرٍ بعد أن يُبنى الفعل الأول بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وتُشْغله بما يرتفع به جاز كأنّك قلت: (ضُرِب به)، (يُضْرَبُ) الضَّرْبَ فيه قد شُغِل بها ضُرِبَ (والضَّرْب) محمول على الفعل المضمر بعد (به).

قال: وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعلٍ قد عَمِلَ في الاسم.

قال أبو علي: يعني بقوله: ما كان بدلاً من اللفظ بالفعل (الحذَرَ الحذَرَ).

وقوله: إلاّ على فعلٍ قد عَمِلَ في الاسم أي قد عمل المضمرُ في الفاعل.

وقوله: فمن ثَمَّ لم يكن فيه الرفع أي في الاسم الذي صار بدلاً من اللفظ بالفعل، وذلك أن في الفعل المُضمر قبل المصدر الذي كقولهم (النَّجاء) ضميرٌ فاعل فإذا صار فيه ضميرٌ فاعل لم يرتفع المصدرُ به.

وقوله: (فأوْلى ما عَمِلَ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به) أي: أوْلى ما عمل فيه الفعل ما هو بمنزلة اللفظ بالفعل، لأن هذا المعمول فيه لمّا كان بمنزلة اللفظ بالفعل صار الفعل كأنه قد ذُكِر وإن كان مضمرًا.

قال: وأمّا ترى أيُّ بَرْقٍ ها هُنا.

قال أبو عثمان: ترى ها هنا من رؤية العين، وليست التي تتعدَّى إلى مفعولين، لأنه يريد: انظر إليه ببصرِك، وهذه حكاية نادرة لا يقاس عليها.

قال أبو علي: وإنما جاز هذا لأن الرؤية التي هي فعل الحاسّة تَرجع في المعنى إلى الرؤية التي هي علمٌ، لأن كل محسوس معلوم، فرؤية الحاسة تقع تحته، فكذلك جاز في هذا في هذه الحكاية.

قال: لَيْتَ شعري أعَبْدُ اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ؟

قال أبو إسحاق: أزيدٌ في الدارِ أم عمرٌو؟ وفي موضع رفع لأنه خبر ليتَ.

قال: ويجوز أن يكون (شِعري) العامل، والخبر محذوف، فيكون (شعري) في موضع نصب، وخبر ليت مضمر كأنه قال: ليت شعري أزَيدٌ في الدار أم عمرٌو واقع.

قال أبو علي: موضع أعَبد اللهِ ثَمَّ أم زيدٌ على هذا نصب بالمصدر الذي هو (شِعري) وإنما جاز أن يكون نصبًا لأنه بمعنى عَلِمت ولو لم يكن المصدر مما الفعل مأخوذ منه يجوز أن يُلغى، لم يجز أن تكون الجملة التي هي استفهام بعدها في موضع نصب.

ومما جاء محذوفًا خبره[1]: [الرجز]

يا لَيْتَ أيّـــــــامَ الصِّبا رَواجِعا

أي أقبَلَتْ رواجعا.

قال: ومن ذلك: قد عَلِمْتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك، فهذه اللام تمنعُ الفعل.

---

(١) هذا بيتٌ من الرّجز المشطور، وهو للعجّاج كما ذكر الجمحيّ في طبقات فحول الشّعراء ٧٨/١، وذكر ابن يعيش أنه لرؤبة بن العجّاج ١٠٤/١.

والشّاهدُ فيه نصبُ (ليت) للجزأين على لغة بعض العرب.

والبصريّون يقدِّرون خبر (ليت) محذوفا و (رواجعا) حال من ضميره، والتّقدير: يا ليت أيّام الصِّبا لنا رواجعا.

انظر: الكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، ١٠٤، ٨٤/٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤/١، وشرح الرّضيّ ٣٤٧/٢، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الدّاني ٤٩٢، والهمع ١٥٧/٢، والخزانة ٢٣٤/١٠، وملحق ديوان العجّاج ٣٠٦/٢.

قال أبو علي: وإنما وقع في هذا الباب من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين لأنها أفعال تُلغى والإلغاء فيها أعظم من التعليق، لأنها إذا أُلغيت لم تعمل في المفعول في لفظ ولا موضع، وإذا عُلِّقت عَمِلت في الموضع.

قال: كما أنك إذا قلت: قد علِمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ، وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ.

قال أبو علي: قولك: قد علمت أيهما ثمَّ، لا يوجب للمخاطب عِلْم أحدهما بعينه، ولكن يوجب له أن يعلم أن أحدهما ثمَّ، وذلك أن قولك (أيُّهما ثَمَّ) متضمن هذا المعنى، كأنك قلت: قد علمتُ أنَّ واحدًا منهما ثَمَّ، إلا أنك لم تُعَرِّفْه بعينه و لم يخلص لك العلم بكون أحدهما ثَمَّ دون صاحبه، فإذا أدخلت عليه (عَلِمْتُ) لم تغير من المعنى شيئًا.

قال: قد عَلِمْتُ أبو مَن زيدٌ.

قال أبو علي: حكم الاستفهام أن يقع صدرًا، ولكن لَّما أضيف (أبُو) إلى (مَن) فتقدّمه تُرك في موضعه فأدّى معناه في الاستفهام، إذ كان المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

قال: ومما يقَوِّي النصب: قد علمتَهُ أبو مَنْ هُوَ.

قال أبو علي: احتجَّ بوقوع الاسم المضمر المنصوب بعد (عَلِمتُ وعَرفتُ) على قوة النصب في قولك قد عَلِمتُ زيدًا أبو مَن هو.

قال أبو علي: قوله: قد علمت أبو من زيدٌ، لم يعمل الفعل في (أبُو) وإن كان حرف الاستفهام متأخرًا، لأن موضعَه أن يتقدم على (أبو) فَحَجَزَ الفعل وهو متأخر، كما أن اللام في قولك: عَلمتُ إنَّ زيدًا لمنطلقٌ حجَزتَ بين (عَلِمتُ) و (إنّ) لأن موضعها قبل (إنّ) وإنْ كانت حُوِّلَتْ إلى الخبر ولو لم تحجز اللام لانفتحت (إنّ)، فكما حجَزَت اللام وإن كانت متأخرة عن موضعها، كذلك حَجَز (منْ) الفعل وإن كان متأخرًا عن موضعه.

قال: وإن شئت قلت: قد عَلِمْتُ زيدٌ أبُو مَن هُوَ كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعولٍ ذلك قولك: اذهب فانظر زيدٌ أبو مَنْ هُوَ؟.

قال أبو العباس: يعني أنك إذا أدخلت زيدًا في معنى الاستفهام لم يعُد (عَلِمتُ ولا ظنَنْتُ) كما لا يُعدَّى في ما لا يتعدى.

obeikandi.com

وقال أبو العباس: اذهب فانظر زيدٌ أبو مَن هو؟ لم يُرِد أن يقول: اذهب فأبصِرْ بعينك، ولكن يريد: اعلم ذاك، فهو لا يتعدّى.

قال: ومثل ذلك: دَرَيْتُ.

قال أبو العباس: قوله: ومثل ذلك دَرَيْتُ، أي مثل انظر لأن انظر لا يتعدى فقال: لكن أكثرهم يقول: ما دَرَيْتُ به. فَيُعَدِّيه بحرف جرٍّ، وقد تقدم أنك تقول: دَرَيتُ عبدُ اللهِ أبو مَن هو، كما قلت ذلك في (عَلِمتُ) واعلم أن بعضًا يعدِّي (دَرَيتُ) وبعضًا لا يعدِّيه.

قال أبو علي: قولك: زيدٌ أبوك هو أم عمرٌو، بمعنى أَأبوك زيد أم عمرو؟ فكما أنك لو أدخلت الفعل على قولك: أأبوك زيدٌ أو عمرٌو؟ لم تعمله في (زيد) كذلك لا تعمله إذا قلت: زيدٌ أبوك هو أم عمرو؟ لأنه بمعنى الأول.

قال سيبويه: ومثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٣] فابتدأ، لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، ولكنه أكَّد كما أكَّد.

قال أبو إسحاق: يريد: أكَّد بإنَّ، كما أكَّد في قوله (عَلمتُ زيدًا أبو مَن هو) بإظهار زيد وإضماره، فلم يخرج زيدٌ من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم (إنَّ) عن معنى الابتداء.

قال: فإن قلت: قد عَرفتُ أَبَا مَن زيدٌ مُكَنّى، انتصب على (مُكَنّى).

قال ابو علي: أبا مَن زيد مُكَنَّى، انتصب الأب بمكنَّى الذي هو بعد الاستفهام، وتقديره: أبا بِشْرٍ يُكْنَى زيدٌ أم أبا عَمرٍو.

قال: ومن رفع زيدًا ثَمَّةَ رَفَعَه ها هُنا.

قال أبو علي: قوله: مَن رفع ثَمَّةَ اي من رفع زيدًا في قولك: قد عَرَفْتُ زيدًا أبو من هو، رفع (زيدًا) هنا أي إذا أدخل (مَكْنِي) فقال: قد عرفتُ زيدًا أبا مَن هو مَكْنِيّ، فرفع ها هنا كما يرفع ثَمَّ، فانتصاب (أبا) بمكنِيٍّ، لأن التقدير: أيُكْنَى أبا بِشْرٍ أمْ أبا عمرٍو، فقام (مَنْ) مُقام هذه الأسماء.

قال: لأنّ فيه معنى أخبِرْني.

قال أبو العباس: يعني دخول معنى أخْبِرْني في أرَأَيتَ، لم يمنعه من أن يكون له مفعولان، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبِرني، ومَنَعَه هذا المعنى من أن يُلغى، كما

كان يُلغى، وليس هو فيه، لأنك قد تقول: قد رأيتُ أبو مَن أنتَ، إذا أردت معنى قد عَلِمت، ولا تقول أرأيتَ أبو مَن أنتَ؟ حتى تعدِّي (أرأيت) إلى مفعول، ثم تجعل الثاني استفهامًا، أو ما أردت.

وقال أيضًا: من زعم أن كاف (أرأيتَكَ) لها موضع، فقد أحال من قبل أنه إذا قال: أرأيْتَكَ زيدًا ما فَعَلَ؟ فالكاف للمخاطَب، (وزيدٌ) للغائب، ومفعولا (رأيتُ وعلمتُ) لا يكونان إلا لشيء واحد.

قال أبو العباس: صَه، ومَه نَهْيٌ، يريد: لا تَكلَّمْ ولا تَفْعَلْ.

وإيهِ: أمر، لأن معناها حدِّث، وإيها معناها كُفَّ.

قال أبو إسحاق: إيه لا يستعمل في كلام العرب إلا نكرة مُنَوَّنة ولهذا أنكر الأصمعي: إيه عن أُمِّ سالِمِ.

قال سيبويه: ولا تظهر فيهما علامة المُضمر.

قال أبو إسحاق: لا تقول: زيدًا مثل اضْربا.

قوله: وأجريت مُجرى ما فيه الألف واللام نحو: النَّجاء.

قال أبو إسحاق: قوله: نحو النّجاء، أي لم يُضِف (رُويدَ) إلى ما بعدها كما لم يُضِف النَّجاء، والنَّجاءُ ليس مما يتعدَّى، وإنما غرضه أن يُعلِمَ أن (رُوَيدًا) معرفة لا يضاف.

قال أبو بكر: قوله: وأُجريت مُجْرَى ما فيه الألف واللام نحو النَّجاء يعني أن (رويدَ) أُجريت مجرى المعرفة.

قوله: لِئَلاّ يُخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي.

أي: لم يُضف (رويد) إلى الاسم لِئَلا يُشْبِه ما بعدها ما بعد الألف واللام في النصب.

قال: واعلم أن (رويدَ) يَلْحَقُها الكاف.

قال أبو علي: لا موضع للكاف في (رُوَيدك)، ولو كان له موضعٌ وأنت تأمر لوَجب أن يكون نصبًا، ولو كان نصبًا لعَدَّيته في المُظْهَر إلى مفعولين، فقلت: رُويدَ زيدًا عَمْرًا.

قال: وأما المعطوف كقولك: رُوَيدكم أنتم وعبد اللهِ.

قال أبو علي: (أنتم) هنا توكيد للمضمر المرفوع في النية لِما أُريد العطف عليه، كما أن الأحسن في المضمر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه.

قال: وتقول: رُوَيدَكم أنتم أنفسُكم.

قال أبو علي: الفصل بين أنْفُسِكم وأجمعين في باب التأكيد، أن أنفسَكم قد استُعمِل اسمًا غير تأكيد في قولك: (نزلتُ بنفس البصرة).

وأجمعين لم يُستعمَل إلا تأكيدًا، فَقَبُحَ حملُ أنفسكم على المضمر بغير تأكيد من حيث قَبُحَ العطف به على المضمر من غير تأكيد.

قال: ولا يجوز أن تَعطِفَ على الكاف المجرورة الاسم، لأنك لا تعطف المُظهَرَ.

قال أبو علي: لا يعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين والعطف نظير التثنية، فكما لا يُعطف الاسم على التنوين، ولا يُثَنى معه، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته.

فإن قيل: إن الظاهر المجرور في ذلك بمنزلة المضمر المجرور.

قيل: إن المضمر أشبه بالتنوين، إذ كلٌّ واحد منهما غير منفصل من الاسم الظاهر، يدلك على أنه أشد شَبَهًا بالتنوين من المُظهر، وأنَّ المُظهر إنما عاقَبَ التنوين، ولم يُشْبِهه، وإن عاقبه حذفُك الياء من المضاف في النداء نحو (يا عبادِ)، ولو كان بَدَل المضمر ها هنا مُظهر لم يجز حذفه، فهذا يدلك على شدة شبه المضمر للتنوين، وأنه قد صار بمنزلته، إذ صار لا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين التنوين والمُنَوَّن، وإذ صار يُحذف في الموضع الذي يحذف فيه.

ويدلك أيضًا على شدة اتصال المضمر، وأن المُظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المُظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة،

وبالظرف في الشعر، ولا تفصل شيئًا من ذلك في المُضمر وذلك نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩] و ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥]، و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥].

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر.

ومما جاء في الشعر قوله[1]: [البسيط]

---

(١) لذي الرُّمّة.

كأنَّ أصوات مِـن إيغـالِهِنَّ بنـا أواخِرِ المَـيْسِ أنقـاضُ الفـراريجِ

وقوله[١]: [الوافر]

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَـفٍّ يَوْمًـا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيـلُ

وقد فُصِل بينهما بما هو أشد من هذا في الشعر، وهو قوله[٢]: [السريع]

=

و (مِن) للتّعليل. و (الإيغال): الإبعاد؛ تقولُ: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها؛ والضّـمير يعـود إلى الإبل. و (الأواخر): جمع آخرة الرّحل؛ وهي: العود الّذي يستند إليه الرّاكب. و (المَيْس) – بـالفتح – شجر يتّخذ منه الرّحال والأقتاب. و (الفراريج): جمع فرّوج، وهو: الصّغير من الدّجاج.

والمعنى كما قال البغداديّ في الخزانة ٤١٣/٤: "يريد أنّ رحالهم جديدة، وقد طال سيرُهم فـبعض الرّحل يحكّ بعضا، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطّراب الرِّحال لشدّة السّير".

والشّاهد فيه: (كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر) حيث فصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر) بالجارّ والمجرور (من إيغالهنّ بنا).

يُنظر هذا البيت في: الكتاب ١٧٩/١، والمقتضـب ٣٧٦/٤، وسـرّ صـناعة الإعـراب ١٠/١، والإنصاف ٤٣٣/٢، وشـرح المفصّـل ١٠٣/١، وشـرح الكافيـة الشّـافية ٩٨٠/٢، وشـرح الرّضيّ ٢٩٣/١، ورصف المباني ١٥٣، والخزانة ١٠٨/٤، والدّيوان ٩٩٦/٢.

(١) البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ، يصف رسم دار.

و (يقارِب): يضم بعض ما يكتبه إلى بعض. (أو يزيل) يفرِّق كتابته.

والمعنى: وصف رسوم الدّار فشبّهها بالكتاب في دقّتها والاستدلال بها؛ وخصّ اليهود لأنّهـم أهـلُ كتاب، وجعل كتابته بعضها متقاربٌ وبعضها متفرّق ومتباين؛ لاقتضاء آثار الدّار تلك الصّفة والحال.

والشّاهد فيه: (بِكَفٍّ – يومًا – يهوديّ) حيث فصَل بين المضاف – وهو (كف) – والمضاف إليه – وهو (يهوديّ) – بالظّرف – وهو (يومًا) – للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢، والإنصاف ٤٣٢/٢، وشـرح المفصّل ١٠٣/١، وشرح التّسهيل ٢٧٣/٣، وابن النّاظم ٤١٠، وابن عقيل ٧٨/٢، والخزانة ٤١٩/٤.

(٢) البيت لعَمْرو بْن قَمِئَة اليَشْكُرِيّ.

و (سَاتِيدَمَا): جبلٌ متّصلٌ من بحر الرّوم إلى بحر الهند، يقال: إنه سُمِّيَ بذلك لأنّه ليس مِنْ يـومٍ إلا ويُسْفكُ عليه دمٌ، كأنّهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا.

يُنظر: معجم ما استُعجم ٧١١/٢، ومعجم البلدان ١٦٨/٣.

لَمَّـــا رَأَتْ سَـــاتِيدَمَا اسْـــتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليَـــوْمَ مَـــنْ لامَهَـــا

ألا ترى أنه قد فصل بينهما بما لا يكون إلا محمولا على فعلٍ مضمر، (فاليومَ) يكون متعلقًا بمعنى الفعل في (لِلهِ) ولا يجوز أن يحمله على (دَرُّ) ولا على (لامَهَا) لأنه تقديم على الصلة.

فإن قيل: كيف استجزتم الاستشهاد بالضرورة في الشعر كالاستدلال على ما حاولتم تصحيحه بها، قيل له: لم يُستشهد بالضرورة وإنما أرَيْنا فيما استشهدنا به في هذه الأشياء انفصال المُظهر المجرور عندهم من المضمر المجرور، إذ استجازوا الفصل بين المُظهر المجرور في الاختيار والشعر ولم يستجيزوا ذلك في المضمر لا في سعة ولا في ضرورة، كما لم يستجيزوا ذلك بين التنوين والمُنَوَّن، وإذا كان كذلك، ثبتَ أن المضمر أدْخَل في باب الشَّبه بالتنوين من المظهر عندهم، فكما لم يجيزوا فيه الفصل، كذلك لم يستجيزوا فيه العطف، وكما استجازوا الفصل في المُظهر كذلك يستجيزون العطف عليه، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل، خاصة إذْ لم يكن لغة قَبيل مطَّردةً، كجعل التثنية بالألف في كل الأحوال ولم يكن له في قياس العربية شيء يُثْبِتُهُ ويَعضُدُه، بل الموجود فيه ما يُبْطِله ويدفعه لأنه إذا جاز أن العطف على المُظهر المجرور من حيث كان اسمًا منفصلا وجب ألا يجوز مع المضمر لشدة اتصاله فيما أرَيْنا وعلى هذا طُرُق العربية ومقاييسها، وقد أرَيْنا نظائر ذلك، وحكم ذلك

=

و (استعبرتْ) بكت من وحشة الغُربة، ولبُعدها عن أراضي أهلها؛ والعرب تقول: (لله درُّ فلان) إذا دعوا له، أو تعجّبوا من بلوغه الغاية في شيءٍ مّا.

والمعنى: وصفَ الشّاعر امرأةً نظرت إلى (سَاتِيدَمَا) - وهو جبلٌ بعيد من ديارهـــا- فتـــذكّرتْ بـــه بلادها، فاستعبرتْ شوقًا إليهم.

والشّاهد فيه: (درّ اليوم من لامها) فإنّ (درّ) مضاف و (من لامها) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، وقـــد فصَل بين المُضاف والمضاف إليه بالظّرف وهو (اليوم) للضّرورة الشّعريّة.

انظر: الكتاب ١٧٨/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، ومجالس ثعلب ١٢٥، وتحصيل عين الـــذّهب ١٤٧، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، ٢٠/٣، والأشباه والنّظائر ٢٣٢/٢، والخزانة ٤٠٦/٤، والدّيوان ١٨٢.

إذا جاء في شِعرٍ ألا يجوز إلا في الضرورة، وأن يُجعل من الضرورة المستقبحة التي لا مساغ لها في الكلام كقوله(١): [الرجز]

وِلِضَفادِي جَمِّـــــــــــهِ نَقانِقُ

ومِن أرانِيها وما أشبه ذلك.

قال أبو علي: في قولك: عليك ضميران:

أحدهما مرفوع وهو ضمير الفاعل في النية.

والآخر مجرور وهو الكاف.

وكِلا الضميرين للمُخاطَب المأمور.

وفي قولك: (عَلَيَّ) ضميران:

أحدهما: للمخاطَب المأمور وهو مرفوع.

والآخر: للمُتكلِّم وهو الياء، وهو مجرور.

فإذا قلت: عليك أنت نفسَك، جاز في (نفسك) الرفع على أن تحمله على الضمير المرفوع، وجاز فيه الجر على أن تحمله على الضمير المجرور.

---

(١) قبله:

وَمَنهَلٍ ليسَ لهُ حَـــــــــوَازقُ

من الرجز المشطور، لرجل من بني يشكر في الكتاب ٣٤٤/١ (وقال الأعلم بحاشيته: ويقال هو مصنوع لخلف الأحمر)

وبلا نسبة في المقتضب ٣٨٢/١ والشعر والشعراء ٥٠ (الثاني)وشرح المفصل ٢٨/١٠ وشرح الشافية ٢١٢/٣ وشرح شواهدها ٤٤١ واللسان (حزق)٨٥٨/٢ (الأول).

والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاى، وهى الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه، والضفادى: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لاضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.

والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادى " حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع.

انظر: المقتضب ٥٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢.

obeikandl.com

فإذا قُلت: عَلَيَّ أنا نفسي، لم يجز أن يكون قولك: أنا نفسي مرفوعًا، ولا يجوز فيه إلا الجر، لأنه تأكيدٌ لضمير المتكلم المجرور وهو الياء. ولا يجوز أن تحمله على الضمير المرفوع الذي هو للمُخاطَب لأنك لو فَعلت ذلك لجعلت المُخاطب مُتكلِّمًا وهذا مُحال، فإن أردت أن تحمله على الضمير المرفوع قلت: عَلَيَّ أنت نفسُك زيدًا كقولك: أوْلِني أنت نفسُك زيدًا، فتحمل مُخاطبًا على مُخاطب ولا تجعل المخاطب مُتكلِّمًا فيستحيل.

وقال أبو علي: الشَّبه بين (حِذْرَك، وعليك) أن كلَّ واحدٍ منهما يتعدى إلى مفعول، فإن قلت: تحذيري زيدًا، يتعدى في المعنى إلى مفعولين، كأنك قلت: حَذِّرْني زيدًا، فاسم المتكلم في حذِّرْني نصبٌ، وفي تحذيري جر.

وكذلك إذا قلت: عَليّ زيدًا، تتعدّى في المعنى إلى مفعولين كأنك قلت: أوْلِني زيدًا.

قال: واعلم أنك لا تقول: دُوني كما تقول: عليّ، لأ، هـــ ليس كلُّ فعل يجيء بمنزلة أولني قد تعدّى إلى مفعولين.

قال أبو إسحاق: يعني: أن (عليكَ زيدًا) يتعدى إلى مفعول (وعَلَيَّ زيدًا) يتعدى إلى مفعولين، وأن هذا ليس بقياس. (فَعَلَيَّ) بمنزلة (أوْلِني)، ولا يجيء (دونك) متعدية، فتقول (دوني زيدًا)، لأنه ليس كل شيء معناه (أوْلِني) يتعدى كما يتعدى (أوْلني).

قال أبو علي: دَخلت الفاء في جواب الشرط لأن الجزاء على ضربين:

أحدهما: جملة من فعل وفاعل.

والأخرى: جملة من مبتدأ وخبر، والجملة التي هي من مبتدأ وخبر لا ترتبط بالشرط ارتباط الجملة التي هي من فعل وفاعل، فأُدخل الفاء عليها لِيتبعَ الثاني الأول وارتفع الاسم بعدها بالابتداء، ومعنى الإتباع في الفاء أعمُّ من معنى العطف، كما أن معنى الجمع في الواو أعمُّ من معنى العطف، فإذا كانت الفاء عاطفةً كانت كقولك: جاءني زيدٌ فَعمرٌو، وإذا كانت غير عاطفة بل مُتْبَعَةً كانت كوقوعها في جواب الشرط.

والفرق بين العاطِفة والمُتبَعَة، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، والمُتبَعةُ لا يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها.

والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، نحو: أتاني زيدٌ وعمرٌو، والجامعة لا يفعَل بها ذلك نحو: جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أي مع الطيالسة فمعناها هنا الاجتماع فقط.

قال سيبويه: فشبَّهوا الجواب بخبر الابتداء، وإن لم يكن مثلهُ.

قال أبو علي: مما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ، أن خبر المبتدأ يقوم على المبتدأ، وجواب الشرط لا يقوم عليه.

فإن قيل: قد يقول: آتيكَ إن أتيْتني، فإن الجواب في هذا الموضع محذوف غير متقدِّم، والمعنى: آتِيك إن أتيتني: آتِك أو أتيتك فحذف وأنشد[1]: [المتقارب]

وأحضرت عُذري عليه الشُّهو دُ إنْ عاذِرًا لي وإن تاركا

قال أبو إسحاق: أي إن كنا عاذِرًا لي، فالشهود مبتدأ وعليه خبره، والجملة نصب في موضع حال.

قال: وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ، وقبّحه سيبويه.

قال أبو علي: إنما يقبُحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين.

أحدهما: ما كنت تُضمره إذا نصبت صالحًا.

والآخر: مَررتُ، فيكون التقدير: إلاّ أكُنْ مررتُ بصالح، فقَبُحَ هذا، كما قَبُحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطَب أن يأمر الغائب. ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرفَ الخفض.

قال: ولا يجوز بعد (أنْ) أن تُبنى (عندنا) على الأسماء، ولا الأسماء تبنى على (عِنْد).

قلت يريد: أنَّ (إنْ) يليه الفعل، وليس (عندنا) فعلاً.

قال: وجرَّه قومٌ على سَعَةِ الكلام، وجعلوه بمنزلة المصدر حتى جعلوه أي (الشَّوْلُ) على الحين.

---

(١) من قصيدة قالها عبد الله بن همام "معاهد التنصيص للعباسي ١/ ٢٨٥، سيبويه ١/ ١٣٢.

وقال السيرافي ١/ ١٩٨: الشاهد فيه نصب (عاذرا) و (تاركا) وكل واحد منهما خبر لـ (كان) والفعل المضمر: أن كنت عاذرا وإن كنت تاركا.

وسبب هذا الشعر أن عبيد الله بن زياد غضب على عبد الله بن همام، فهرب منه ومضى إلى يزيد بن معاوية وأقام عنده حتى آمنه، وكتب له إلى عبيد الله بن زياد.

يقول: قد اعتذرت بحضرة يزيد عذرا، شهد على صحته الناس، والأمر إليك في قبوله وتركه، وقد شهدوا أيضا أني أظهر عداوة من عاداك.

قال أبو علي: يقول: جعلوه مثل (مَقْدَمِ الحاجِّ) وليس المصدر هنا الذي هو (الشَّوْل) كمَقْدم الحاجِّ.

وكان أبو العباس يذهب إلى أن الجر في (شَوْلٍ) قويٌّ، لأن (الشَّوْل) عنده مصدر متمكن.

قال أبو علي: والأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا على (فَعَلان) ولذلك لم يُقَوِّه سيبويه.

قال: وأما قول الشاعر(١): [الوافر]

لَقَدْ كَذَبَتْكِ نَفسُكِ فَاْكذِبَنْها فَإِن جَزَعًا وَإِن إِجمالَ صَبرِ

فعلى (إمّا)، وليس على (إنْ).

قال: لاحتجْت إلى الجواب:

قال أبو إسحاق: قوله لاحتجْت إلى الجواب، يقول: (أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ) فيستغنى بالجملة المتقدمة عن الجزاء، فإن أدخلتَ الفاء قلت: (أنت ظالمٌ، فإن فَعَلْتَ) لم يكن بُدٌّ من جواب، فكذلك لو كانت (إنْ) للجزاء في قولك: فإنْ جزعًا لاحتجت إلى الجواب.

---

(١) قائله: هو دريد بن الصمة.

اللغة: "كذبتك" بالتخفيف، "إجمال صبر" من: أجمل يجمل إجمالا إذا أحسن، وفي سيبويه: "فأكذبتها".

المعنى: يقول معزيا لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان قد قتل: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فأكذبها في كل ما تمنيك به بعد، فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدي عليك شيئا، وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك.

الإعراب: "وقد" الواو للعطف، قد حرف تحقيق، وفي سيبويه "لقد"، "كذبتك" فعل والتاء للتأنيث والكاف مفعول، "نفسك" فاعل والكاف مضاف إليه، "فاكذبنها" فعل وفاعل ومفعول، "إن" ليست شرطية في الموضعين، إنما هي بمعنى إما، والتقدير: فإما جزعا وإما إجمال صبر، "جزعا" منصوب بفعل مضمر تقديره: فإما تجزع جزعا وأيضا "إجمال": وإما تجمل إجمال صبر، والفاء للاستئناف، ويجوز أن تكون شرطية حذف جوابها، أي: فإن تجزع جزعا فعلت، وهذا قليل.

الشاهد فيه: "فإن.... وإن"، فإن أصلهما: "فإما وإما"؛ فحذفت منهما "ما".

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم، والسيوطي ص٩٨، وفي همعه ١٣٥/ ٢، وذكره سيبويه ١٣٤/ ١.

قال: ولو صَحَّحْتَها فقلت: (إمّا) جاز ذلك فيها.

أي: لو صحَّحْت (إمّا) فيم تحذف منها (ما) لجاز أن تبتدئ الاسم بعدها وتُخبرَ.

قال: دخل عليه أن تقول مَرَرْتُ برجلٍ إنْ صالحٍ وإن طالحٍ.

قال أبو علي: إذا قلت مررت برجلٍ إمّا صالحٍ وإما طالحٍ، أجريت ما بعد (إمّا) على إعراب ما قبله، لأن ما بعد (إمّا) صفة لما قبلها، و (إمّا) في هذا الموضع لم يُبتدأ ما بعدها فجرى على ما قبلها.

قال: وأما (إمّا) فيجرى ما بعدها هنا على الابتداء.

قال أبو إسحاق: في قول سيبويه: فيجرى ما بعدها على الابتداء وعلى الكلام الأول، أي على (إمّا جَزَعٌ) أي امْرِئ جَزَعٌ وعلى الكلام الأوّل يعني قوله: قد كان ذاك إمّا صلاحًا وإما فسادًا، فهذا على الكلام الأول لأنه خبر كان.

قال: ويجوز الرَّفْعُ على ما ذكرنا.

قال أبو علي: ما ذَكرنا أي على (كان) التي معناها وقع، أو على إنْ كان فيه صلاحٌ على أنْ تُضْمِرَ فيه.

قال أبو علي: إنما مَثَّلَ (إيَّاك) بإيّاك نَحِّ، فأخَّرَ (نَحِّ) و لم يُقَدِّمْهُ، لأنه لو قَدَّمَه لاتصل الضمير لو جاز اتصال هذا الضمير.

قال: ومِن ذلك قولُك: إيّاك والأسد، وإيّاي والشَّر.

قال أبو إسحاق: ليس يكون هذا آمرًا لنفسه، وإنما معناهُ أنْ يُخاطبَ رجلاً، فيقول له: إيّاي والشر، أي لا تقرب الشر فيأتيك منِّي ما تكره، أي: اتَّقِ الشَّر واتق أن أعاقبك عليه:

قال: (و لم يكنْ مثلَ إيّاكَ لو أفْرَدْتَهُ) أي على رأسك مُفردًا ليس بدلاً من اللفظ بالفعلِ حتى تَعْطِف عليه وتقول: والحائط.

قال أبو علي: لم يَجُز إيّاك الأسَدَ، كما جاز إياك أن تَفْعَلَ، لأن معنى (أنْ تَفْعَلَ) معنى المصدر، كأنك قلت: إيّاك أعظُ أنْ تَفْعَلَ، فكما جاز أن تقول: أعْطَيْتُكَ رجاءَ الخيرِ، جاز: إياكَ أن تفعل، وكما لم يَجُزْ: جِئْتُك زيدًا، يريد لزَيدٍ، لم يَجُز: إياك الأسد، فأما (إيّاك المراءَ) فعلى إضمار فعلٍ آخر.

قال: وإذا رفعلت فالّذي في نفسك ما أظهرت.

قال أبو علي: قولُه: إذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، لأن الذي في النّفس المبتدأ، والمظهرُ هو الخبرُ، والمبتدأ والخبر شيء واحد فإذا نصبت، فالذي في نفسك الفعل والفاعل، والفعل والفاعل غير المفعول، وأنشد[١]:

فَواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالكٍ.... البيت

قال أبو علي: لَمّا قال: (واعِدِيه) دَلَّ على (لِيَاتٍ)، فكأنه قال واعديه لِيَاتٍ أسْهلا، وكذلك (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم).

قال أبو علي: التقدير والله أعلم أنه لَمّا قال: (زُيِّنَ) دَلَّ على أن لهم مُزيِّنًا فقال: شركاؤهم، أي زينه شركاؤهم، كما كان التقدير في[٢]: [الطويل]

---

(١) عجز البيت:

أو الربا بينهما أَسْهلا

البيت لعمر بن أبي ربيعة.

الشاهد فيه إنه نصب (سهلا) بإضمار فعل، كأنه قال بعد قوله: فواعديه... أو الربا بينهما: إيت مكانا أسهل.

يجوز أن تعني: مكانا أسهل مما حوله، ويجوز أن تعني: مكانا سهلا، وتجعل (أسهل) في موضع سهل كما أتوا بأوجل في معنى وجل، ولهذا قالوا: أحمق وحمق ولها نظائر.

والربا: جمع ربوة، وهو المكان الذي ارتفع عما حوله، وكانت الربا بين السرحتين، والسرح: ضرب من ضروب الشجر يعظم ويكبر، الواحدة سرحة. والمعنى أنها قالت لرسوله أو لأمها: واعديه الليلة أن يقصد السرحتين، ويلتمس مكانا سهلا يقرب من ذلك الموضع، لأنهما إذا علوا الربا عرف مكانهما. واتسع فجعل (سرحتي مالك) ظرفا. والتقدير: فواعديه المكان الذي فيه سرحتا مالك.

انظر: ديوانه ص ٣٤٩، برواية: وواعديه سدرتى مالك أو ذا الذى بينهما أسهلا والبيت بروايتنا فى الكتاب ١/ ٢٨٣، والمحتسب ١/ ١٤٣، وتفسير الطبرى ٩/ ٤١٥، والقرطبى ٦/ ٢٥، والخزانة ٢/ ١٢٠، وأشار البغدادى إلى رواية للبيت أوردها صاحب الأغانى يفوت معها الاستشهاد. وهى: سلمى عديه سرحتى مالك أو الرّبا دونهما مترلا قال البغدادى: «ومترلا إمّا بدل من الرّبا أو حال منه، وسلمى: منادى».

(٢) البيت كاملا:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

لِيُبْكَ يَزِيـــــــدُ ضَـــــــارِعٌ

(لِيُبْكَ ضارعٌ) لأنه لما قال: لِيُبْك، عُلم أن له باكيًا.

قال: ولا يجوز أن تقول وصاعِدٍ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع (صاعِدٍ) ثمنٌ لشيء.

قال أبو علي: الواو معناها الجمع، ومما يدل على أن معناها ذلك دُخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤].

=

اختلف في قائله: فقيل للحارث بن نَهيك النهشلى فى شرح الكافية ٧٦/١، وشرح المفصل ٨٠/١ (وبهامشه فى نسخة وقيل لأوس بن حجر) والكتاب ١٤٥/١ (وقال الأعلم: أنشد للبيد) وله أو لنهشل بن حرى فى شرح شواهد الإيضاح ٩٤ ولنهشل بن حرِّى فى الخزانة ٣٠٣/١ (وذكر اختلاف العلماء فى نسبته: للبيد أو لمزرد أخى الشماخ أو للحارث بن ضرار، أو لضرار النهشلى أو للمهلهل) ثم قال: والصواب أنها لنهشل بن حرى.

وفى ذيل ديوان لبيد ص ٢٣٢ (بعنوان أبيات نسبت للبيد) لِيَبْكِ يزيدَ. (البيت سادس ثمانية أبيات) ص ٢٣٢ قال محققه: لم ينسبها للبيد إلا النحاس فى شرح أبيات الكتاب. وتابعه ابن هشام على ذلك وهو وهم والصواب أنها لنهشل بن حرى، وانظر أمالى اليزيدى ٤٧ حيث ذكر أنها لرجل من بنى نهشل.

وبلا نسبة فى الاقتضاب ٣١٤/٣ والخصائص ٣٥٣/٢ و ٤٢٤ والمقتضب ٢٨٢/٣ والمغنى ١٦٣/٢ والشعر والشعراء ٤٨ وشرح ابن الناظم ٢٢٣.

وفى بعضها " لِيَبْكِ يزيدَ " بالبناء للفاعل.

و (اللام) في (ليبك) لام الفعل، والفعل مجهول، وقد ارتفع (يزيد) به، والشاهد في (ضارع) حيث رفع بفعل مقدر ؛ أي: يبكيه ضارع ؛ أي: ذليل مسكين.

ورواه الأصمعي بنصب (يزيد) و (ليبك) معلوما، فعلى هذا لا شاهد فيه، و (اللام) تتعلق به، ويجوز أن تكون بمعنى: عند، و (مختبط) عطف عليه ؛ أي: محتاج.

وقال النحاس: هو طالب المعروف، و (ما) في (مما) مصدرية ؛ أي: من إطاحة الأشياء المطبحة، يقال: طوحته الطوائح ؛ أي: نزلت به المهالك، وأصله من طاح يطيح ؛ إذا هلك وسقط، وكان القياس أن يقال: المطاوح، ولكنه اضطر وقال: الطوائح، والمعنى: ليبك يزيد رجلان خاضع متذلل لمن يعاونه، وطالب معروف ومتوقع إحسان.

دخلت الواو ها هنا لمعنى الجمع، وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة لذي الحال في وقت حديثه، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا الموقع لم يَجُزْ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو.

قال: وصاعِدًا بدلٌ من زَادَ.

قال أبو علي: قوله: بَدَلٌ من زادَ، يريد أنه دالٌّ على الفعل المُضمَر الذي انتصب به.

قال: وزعم يونس أنه على قوله: مَن أنتَ تذكرُ زيدًا.

قال أبو علي: قولك: مَن أنت تذكر زيدًا، لا يجوز أن يكون موضع (تذكر) نصبًا على الحال من (مَنْ أنتَ) لأن (مَنْ أنتَ) جملة لا معنى فَعْلٍ فيها، والحال إنما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فِعل، وكما لا يجوز أن يكون موضع (تذكُرُ) نصبًا على أنه حال من (مَن أنتَ) كذلك لا يجوز أن ينتصب ذاكرًا في قولك: (مَن أنت ذاكرًا) على أنه حال من (مَن أنتَ) حتى تُضمر جملة فيها معنى الفعل، كأنك تقول: مَن أنتَ تتعاطَى ذاكرًا وتنتحلُ ذاكرًا.

قال: ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقًا انطلقْتُ معك.

قال أبو علي: (أمّا أنت) في موضع نصب، المعنى (انطلقْتُ) لإنْ كنت مُنطلقًا، فلما أُسقطت اللام صار في موضع نصب، و (ما) بدل من (كُنتَ).

وقال أبو العباس: لا أرى وقوع الفعل بعد (أمّا) إذا كانت مفتوحة ممتنعًا.

قال: والقياس لا يمنعُ (أمّا كنتَ منطلقًا إلا أنه إذا لم يُسمع لم يجز أن يقال، فلذلك ذهب سيبويه إلى أن (ما) عُوّض من (كنتَ) فلا يُجمع بين العِوَض والمُعوَض منه كما لم يجمع في (إمّا لا) بينهما.

قال: كما كانت الهاء والالف عِوَضًا في الزَّنادقة واليَماني.

قال أبو علي: الألف في اليماني عِوَضٌ من إحدى يائَي النَّسَب يدلك على ذلك أن البلد يَمَنٌ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة.

وإن قلت: يَماني، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمن، أو تكون جمعتَ بين العِوض والمُعوض منه، وهو رَديءٌ كقوله: يا اللَّهُمَّ.

وقال: شبَّهوها يعني (ما) في (أمّا أنتَ) بما يلزم من النونات في لَأفعَلَنَّ، واللام في (إن كان لَيفعلُ) وإن كان ليس مثله.

قال أبو علي: لو لم يَدْخل النون في (لأفعَلنَّ) لالتبس الفعل المُستقبَل بفعل الحال، وكذلك اللام في (إن كان لَيَفْعَلُ) لو لم يَثْبُتْ لالتبس الإيجاب بالنفي، فهاتان الزيادتان ثَبَتَتا للفصل بين المعاني، (وليس ما) في (آثِرًا ما)، كذلك فإنما جاءت للتوكيد، ولم تغير معنى، ولو حُذفت لم يلتبس (آثرًا) بشيء.

قال: حتى كأنهم قالوا: إذْ صِرْتَ منطلقًا، أي إنما جعل (إذ) بمنزلة (إنْ) لأن (إذْ) لِما مضى، كما أن (أنْ) تكون لِما مضى نحو: أعجَبني أن قُمْتَ.

قال: إلا أن (إذْ) لا يُحذف معها الفعل، و (أمّا) لا يُذكر بعدها الفعل.

قال أبو علي: قوله: إذ لا يحذف معها الفعل، يريد: أن (إذْ) إذا أضيفت إلى فعل، لم يُلزم الفعل الحذف، كما ألزم الفعل الحذف في (أمّا) فإن قلت: فقد يُحذف الفعل في الجملة التي يُضاف إليها (إذْ) في نحو (يومئذٍ وحينئذٍ) فهذا الحذف كَلا حذف للتنوين الذي عُوِّض عن المحذوف.

قال: ومثل ذلك قولهم: إمّا لا.

قال أبو علي: (إمّا لا) تُستعمل في جواب من قال: أفعلُ كذا، ولا أفعل كذا، فيُقالُ: أفعل كذا إمّا لا، أي الفعل ما ذكرت أنك تفعلُه إن كنت لا تفعل غيره، فحذفت (كنت)، و (تفعلُ غيره)، واستُغني بما أبقى عمّا حُذِف.

و (ما) في قولك: (إمّا لا) عِوَضٌ من (كنتَ).

وأنشد[1]: [الوافر]

---

(١) عجز البيت:

يُبَرِّحُ بِالـــــــــــذَّكَرِ الضَّابِطِ

قاله أسامة بن الحارث الهذلي.

(الفاء) لتزيين الكلام مع إقامة الوزن ؛ لأنه أول القصيدة، ولم يسبقه شيء، و (ما) استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف بفتح الميم، وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى، وقال هذا الشعر.

فما أنا والسّـــــــــيرَ في مَتْلَفٍ

(ما) ها هنا بمعنى الاستفهام، وهو اسم فيه معنى الحروف وتقديره: أمُقيمًا كنتَ ها هُنا أمْ ظاعِنًا.

قال: كما أن كيف على معنى يكون.

قال أبو العباس: لأن (كيف) سؤال عن حال، فالمعنى كيف يقعُ؟

قال[1]: [الكامل]

أَزَمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَــةَ كَالَّذِي

قال: لا تنقضُ ما أرادوا من المعنى.

قال أبو العباس: أي لا ينقُضون بالنصب معنى الرفع في قوله (والجماعة).

قال: لأن الشأن ليس يلْتَبِسُ بعبدِ الله.

=

ويروى: فما أنا، والشاهد في (والسير) حيث انتصب الفعل المحذوف ؛ أي: ما تصنع والسير، ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة.

و (يبرح) من برح به الأمر تبريحا إذا أجهده، و (بالذكر) مفعوله ؛ أي: الذكر من الإبل ؛ فإذا برح بالذكر، وهو أقوى كان أحرى أن يبرح بالناقة، و (الضابط) بالجر صفته ؛ أي: القوي.

انظر: الكتاب ٣٠٣/١، وديوان الهذليّين ١٩٥/٢، وشرح أشعار الهذليّين ١٢٨٩/٣، وتحصيل عين الذّهب ٢٠١، والتّبصرة ٢٦٠/١، وشرح المفصّل ٥٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٤/١، وابن النّاظم ٢٨٢، والمقاصد النّحويّة ٩٣/٣.

(١) عجز البيت:

مَنَعَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلا

قاله الراعي النميري عبيد بن حصين شاعر، فحل إسلامي، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما.

قوله: (أزمان قومي) ؛ أي: أزمان كان قومي، وفيه الشاهد حيث حذف كان، وليست هي بعد (أن) المصدرية ؛ لأن كثيرة حذفها بعدها، وبدونها قليل، و (الجماعة) منصوب على المعية.

قوله: (كالذي) ؛ أي: كالراكب الذي، و (الرحالة) بكسر الراء وتخفيف الحاء سرج من جلود ليس فيه خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والباء السببية مقدرة في (إن تميل) ؛ أي: بسبب ميلها، فـ (إن) مصدرية، و (مميلا) بفتح الميم الأولى نصب على المصدر ؛ يعني: ميلا.

انظر: الديوان ١٤٦/١، قال الأعلم ١/ ١٥٤: ويروى للأعشى.

obeikandl.com

قال أبو بكر: لأنَّ الشأن مصدرٌ فإنما يُعطف عليه مثلُه.

قال: وأمّا هذا لك وأباك، فقبيحٌ أن تنْصِبَ.

قال أبو علي: ليس في هذا معنى فعلٍ، وفي الاستفهام، كأنّك ذكرت الفعلَ، لأن الفعل يقعُ فيه كثيرًا.

قال أبو علي: هنيئًا، ينتصبُ على إضمارِ (هَنأَكَ) وانتصابُهُ على الحال، لأنه صفة، وإذا جاز أن يُنصب المصدرُ على تأويل الحال كان ذلك في الصفات أجْوَز.

قال أبو علي: انتصابُ اسم الله عزّ وجلّ في (عَمْرَكَ اللَّهَ). أن الكاف قد حالَ بين (عَمْرَ) وبين اسم اللهِ تعالى أن يضافَ إليه وكذل (فِعْدَكَ الله).

قال: ومثلُ (خيرُ ما رُدَّ في أهلٍ ومالٍ).

قال أبو العباس: كأنه اشترى عبدًا.

قال أبو علي: يُقال هذه الكلمة لمن اشترى عبدًا أو غيره، فقيل: خَيْرَ ما رُد، أي اشتريتَ خيرَ ما رُد.

ومن رَفع أراد: هذا خيرُ ما رُد، والذي اشتريت خيرُ ما رد.

قال: وإنما استَحبُّوا الرفع فيه.

يعني (الحَمدَ) لأنه صار معرفةً، وهو خبرٌ.

قال أبو علي: المصادر إذا كانت نكرةً في هذا الباب قامت مُقام الأفعال نحو (سُقْيا) وما أشْبَهها، وإنما قامت مُقامها لَمّا كانت نكرةً مثل الأفعال، (والحَمَدَ) وسائرُ المصادر المعرّفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأفعال، لأنها مُعَرفة، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ.

قال أبو بكرٍ: لايدخل المرفوع الذي فيه معنى الدُّعاء في المنصوباتِ التي فيها معنى الدعاء، ولا المنصوبات في المرفوعات، لأن إخراجَك ما يُتَكلم به مرفوعًا إلى المنصوبات كإدخالك ما لم يُتَكَلّم به من الأخبار في معنى الدعاء.

قال: كأنك قلت: وتَبًّا لك. قال: لك هذه بمنزلة التبيين ليست التي في (وَيْحَ له).

قال: لأن له لم يعمل في التَّبِّ.

أي (له) الثانية لم يَتِمّ به الكلام.

قال أبو بكر: إذا قلت: أنت سيرٌ فقد جعلت السَّير على التكثير ونظير ذلك قولُهم: شُغْلٌ شاغِلٌ، جعل الشُّغل هو الشّاغِلَ وليس كلٌّ واحدٍ منهما صاحبَه.

قال[1]: [الطويل]

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَـــــــدْتُ رَبِّي...

قال أبو علي: مذهب عيسى في هذا البيت أنه لم يذكر المعاهد عليه اللهُ تعالى، ولم يجعل (لا) في (لا أَشْتُمُ) تَلقِّيًا للقسم، لكن جعل (لا أَشْتُمُ) موضع الحال، كأنه قال: عاهدت ربِّي غير شاتمٍ، فموضع (لا أشتُم)، نصب، (ولا خارجًا) معطوفٌ عليه، وليس على قوله باسم فاعلٍ مقام المصدر، إنما هو حالٌ معطوفٌ على حالٍ.

قال: فكما لم يَجُزْ في الإضمار أن يُضمرَ بعد الرافع ناصبًا.

---

(١) البيت كاملا:

أَلَـــم تَـــرَنِي عاهَـــدتُ رَبّـــي وَإِنَّـــني لَـــــبَيْنَ رِتـــــاجٍ قـــــائِمٌ وَمَقـــــامِ

وبعده:

على حَلْفَةٍ لا أَشْـــتُمُ الـــدَّهْرَ مُسْـــلِماً وَلا خارِجـــاً مِـــن فِـــيَّ زور كَـــلامِ

وهو للفرزدق. ديوانه (٢/ ٢١٢) وهو في اللسان (رتج) دون عزو.

قال السيرافي ١١٨/١: الشاهد على إنه أضمر الفعل قبل (خارجا) كأنه قال: ولا يخـــرج خارجـــا، وهو اسم الفاعل في موضع (خروجا) الذي هو المصدر، وعطف (ولا يخرج) على قولـــه (ولا اشـــتم) جوابا للقسم، والقسم الذي هذا جوابه: (عاهدت) كأنه قال: حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج من في زور الكلام خروجا. و (لا أشتم ولا يخرج) هما جواب القسم فيمـــا يســـتقبل مـــن الأوقات. وقال سيبويه: ولو حملته على إنه نفى شيئا هو فيه، ولم يرد أن يحمله على (عاهدت) لجـــاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى.

يريد أن قوله (لا أشتم) في موضع الحال، وهو معنى قوله (نفى شيئا هو فيه) أي نفى ما في الحال ولم ينف المستقبل. يريد إنه حلف وهو غير شاتم ولا خارج من فيه زور كلام.

وقد أجاز سيبويه الوجهين جميعا، والكلام محتمل لهما. وقد قيل: أن الجواب يجوز أن يكون جوابـــا لقوله (على حلفة). ويكون تقدير الكلام: ألم ترني عاهدت ربي على أني أحلف لا أشتم ولا يخرج مـــن في قبيح.

والرتاج: الباب، يريد باب الكعبة، والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. وكان الفرزدق حلف لا يقول الشعر، وأقبل على قراءة القرآن، ثم رجع عن هذا.

أي لو قلتَ: أعُور وذون نابٍ: فرَفعته على إضمار (هو) لم يجز أن يضمر بعد (هو) الرافعة شيئًا ناصبًا لأعْوَر.

قال أبو علي: قولُه: يُصَوِّتُ في موضع نصب على الحال كأنه قال: فإذا هو مُصَوِّتًا.

قوله: صوتَ الحمار، منتصبٌ بالفعل الظاهر، أعني بصوت، فهذا معنى قوله: على غير الحال، وإنّما قال ذلك، لأن صوت الحمار هنا غير حالٍ كما كان كذلك في المسألة الأولى.

قال: احْتَجْت إلى فعل آخر تضمره، فمن ذلك قول الشاعر(١): [الرجز]

إذا رأتني سقطت أبصـــــــارُها

قال أبو علي: أي إذا كنت تضمر مع الفعل فعلا فالمصدر أولى أن تضمر معه.

قال: فَمِمّا لا يكون حالاً ويكونُ على الفعل(٢): [الرجز]

---

(١) البيت لحريث بن غيلان، وبعده:

دَأبَ بكارٍ شايَحَتْ بكـــــارُها
من مُقْرَمٍ وانتشَرَتْ أبعـــــارُها

قال السيرافي ١/٢٠٥: الشاهد فيه إنه نصب (دأب) بإضمار فعل دل عليه (سقطت) كأنه قال: دأبت.

والدأب في هذا الموضع: العادة، وعادة البكار أن تسقط أبصارها من هيبة الفحل العظيم. وفي (رأتني) ضمير يعود إلى (الشعراء) يقول: إذا رأتني الشعراء سقطت أبصارها، يعني أنهم يغضون أبصارهم هيبة له وإجلالا وخوفا. والبيكار: جمع بكر وهو بمنزلة الشاب من الناس، وشايحت: حاذرت وخشيت من فحل مقرم،

وهو الفحل العظيم الشديد الذي قد ودع للفحلة. و (من مقرم) في صلة (شايحت). يريد أن البيكار حاذرت من هذا المقرم وانتشر بعرها.

(٢) البيت لرؤبة. وبعده:

من بعدِ تَعْداءِ الرّبيعِ في الأنَقْ
تلويحَكَ الضّامرَ يُطوى للسبَقْ
قودٌ ثَمانٍ مثـــل امراسِ الأبَقْ

قال السيرافي ١/٢١١: الشاهد فيه أن (تلويحك) مصدر مضاف إلى معرفة، لا يصلح أن يكون حالا.

=

ذكر رؤبة عير وحش، ولوح منه: غيره وهزله، بعد بدن: أي بعد سمن، والسنق: الإكثار من الأكل، من بعد تعداء الربيع: من بعد تعدائه، يريد تعداء الحمار في الربيع أي في وقت الربيع، في الانـــق: أي في مرعى يعجبه لكثرته وحسنه، تلويحك الضامر: أي مثل تلويحك الفرس الضـــامر؛ وتلويحـــه إضـــماره، يطوى: أي يضمر ليسابق به. قود ثمان: قود: جمع قوداء وهي الأتان الطويلة على الأرض، والامـــراس: الحبال والأبق: القنب.

و (قود) رفع لأنها فاعلة. يريد أن اتنه لوحن منه أي غيرته؛ لغيرته عليهن واهتمامه بحفظهن وسوقهن إلى الماء وطلب المرعى لهن.

قال سيبويه: وقد يجوز أن تضمر فعلا آخر كما أضمرت بعد: له صوت.

يريد إنه قد يجوز أن ينصب (طي الليالي) بفعل آخر غير (طواه). كأنه قال بعد: طواه الايـــن ممـــا وجفا: طواه طي الليالي.

وقوله: كما أضمرت بعد (له صوت)؛ يريد أن (صوت حمار) بعد قولك (لـــه صـــوت) منصـــوب بإضمار فعل، لأنه لا فعل قبله، فأمره في الإضمار واضح.

وجعل سيبويه المصادر التي قبلها أفعالها المأخوذة منها نحو: ضربت زيدا ضربا، بمنزلة المصادر الـــتي لا أفعال قبلها في أنها يجوز أن تنصب بإضمار فعل غير الفعل المتقدم لها، فتقول: ضربت زيـــدا ضـــربك. يجوز في (ضربك) النصب بالفعل الذي قبله، ويجوز نصبه بإضمار فعل مثل الفعل الذي قبله.

ثم قال: يدلك على ذاك أي على جواز إضمار فعل بعد الفعل الذي المصدر الملفوظ به مصدره: أنك إذا أظهرت فعلا، وجئت بمصدر لا يكون مصدرا لذلك الفعل؛ صار بمنزلة: له صوت في احتياجـــه إلى فعل يضمر له، لأنه ليس بمصدر الفعل المتقدم.

يقول: إذا جاز أن تأتي بمصدر ليس بمصدر الفعل المتقدم، وتنصبه بإضمار فعل مثل الفعل المتقدم.

فإن قال لنا قائل: إنما احتجتم إلى إضمار فعل في المصدر المخالف لما قبله، لأنه ليس من لفظ الفعـــل المتقدم فينتصب به، وإذا كان قبل الفعل نقل هذا المصدر مصدره، لم يجز أن تضمر فعلا.

قيل له: إذا جاز أن تأتي بمصدر يخالف الفعل الذي قبله في اللفظ، ويقاربه في المعنى، وتنصبه بإضمار فعل يدل عليه الفعل المتقدم، وساغ هذا لأجل موافقة الفعل للمصدر من طريق المعنى؛ جاز أن تضـــمر فعلا للمصدر الموافق للفعل الذي قبله لأنه يدل على هذا المصدر من طريق اللفظ، ومن طريق المعـــنى، فما كان دلالته من وجهين أولى. فإن قال: لسنا ننكر أن يكون الفعل الموافق للمصدر يدل عليه مـــن طريق الفظ ومن طريق المعنى، ولكنا نقول: إنه لا يحتاج إلى إضمار فعل معه، لأنه يجـــوز أن يعمـــل في المصدر. وفي المصدر المخالف نحن محتاجون إلى إضمار فعل ينتصب المصدر عنه، لأن الفعل الذي قبلـــه ليس منه.

لَوَّحَها مِنْ بعدِ بُـــــــدْنٍ وسَنَقْ

قال أبو علي: لأن هذا ثبت ولا يكون حالاً، فهو بمنزلة اليَدِ والخِلْقَةِ.

قال: وإن شئتَ نَصَبْتَ على ما فسَّرناه وكان غير حالٍ.

قال أبو العباس: يعني مصدرًا على غير التشبيه، أي هو مفعولٌ يتناوله الفعل، لا على أنه مثال وقع به الصَّوْت.

قال: وكأن هذا جوابٌ لقوله: على أيِّ حالٍ.

قال أبو العباس: وكأن هذا راجعٌ إلى أول الكلام، وهو الحال، حيثُ يقول: وإنْ شئتَ جعلْتَهُ.

قال: وهو موقوعٌ فيه وعليه.

قال أبو العباس: قولُه: موقوعٌ فيه كالحال، وعليه كالمصدر.

قال: وزَعَم الخليل أنه يجوز (له صوتٌ صوتُ الحمار) لأنه تشبيهٌ.

قال أبو علي: ذهب الخليل إلى أن هذا تشبيهٌ، والتَّشبيه يكون بمثل فكما أنه لو قال: له صوتٌ مثل صوت الحمار، جاز أن يجعلَه صفة للصوتِ، كذلك أجازَه مع حذف (مِثْل).

قوله: رجلٌ أخو زيدٍ، على نِيَّةِ (مِثْلَ) عند الخليل.

قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن تُوصف النكرةُ بالمعرفة بوجهٍ من الوجوه.

قال أبو علي: إنّما امتنع وصف النكرة بالمعرفة، لأنّ النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد، فمن حيث لم يَجُز أن يكون الواحد جمعًا، لم يَجز أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة.

=

قيل ما: نحن لم نقل إنه واجب أن يضمر للمصدر الموافق فعلا، وإنما قلنا هو جائز: ينتصب بالأول، وأن يضمر له فعل، كما جاز أن يضمر للمخاف، ولا يكون أسوأ حالا من المصدر الذي قبله ما يخالف لفظه.

قال سيبويه وذلك قوله: وهو لأبي كبير.

قال أبو علي: إذا قال: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ، فليس في لفظك فاعلٌ في المعنى، كما أنك إذا قلت: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فقد لفظت بفاعل في المعنى، والوجهُ في: عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام، وهذا صوتٌ صوت حِمار الرفع، لأنه لا فاعل في المعنى مذكور في لفظِك كما أنه مذكور في قولك: له صوتٌ.

قال ابو العباس: قال ابو عثمان: جَمْعًا لا يكون في الحال ولا يكون إلا مصدرًا، وغلطٌ عندي، قال الله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ [القمر:٤٥]، فوجب أنه اسم، إن نزعت منه الألف واللام كان نكرةً ووقع حالاً.

قال: وقد رأينا المصادر صيغ فيها ذَا.

أي أنها لا تُصَرَّف، فشبِّه هذا أيضًا بها، يريد: قاطِبَة ونحوه.

obeikandl.com

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

وهو قولك: له عليّ ألف درهمٍ عُرفًا.

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الذي يُنتصَب فيه، عليه دليل من الجملة المذكورة قبله، والأول لا دليل فيه على المُنتصِب من الجملة التي قبله.

وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ [النمل:٨٨] يدل على أن ذلك صنع الله تعالى وخلقه، فحمل ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ على (صَنَعَ) لأن فيما قبله دليلا على (صَنَعَ).

قال: لأنه ليس في معنى كيف، ولا لِمَ ولا (ما كان) على معنى كيف ولِمَ، هو الحال والمفعول له، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما، وما ذُكر في هذا الباب وفي الذي قبله ينتصب على إضمار فعل دلَّ ما قبل المنتصب عليه، فالحال والمفعول له ينتصبان من جملة واحدة، وهذا الباب لم ينتصِب من الجملة المذكورة قبل المُنتصِب، إنما هو على فعل آخر.

قال: ودلك قولك: أمّا سِمنًا فَسَمينٌ.

قال: وعَمِل فيه ما قبله وما بعده.

قال أبو علي: فعَمِل فيه ما قبله وما بعده، يريد بما قبله، ما في (أمّا) من معنى الفعل وهو مهما يكن من شيءٍ سِمَنًا.

وأما بعده فسَمينٌ، كأنه قال: مهما يكن من شيء فهو سمينٌ سِمَنًا.

وكان أبو العباس لا يجيز أن ينتصب سِمنًا بسمينٌ وهو قبله لأن (فَعيل) غير متعدٍّ، وإذا تقدَّم عليه كان أبعد من أن يعمل فيه.

قال: ومن ذلك: أما عِلْمًا فلا عِلْمَ له.

قال أبو العباس: أمّا عِلْمًا فلا يجوز أن ينتصب بما بعده، لأن ما بعد (لا) لا يعمل فيما قبلها.

قال: وكان إضمار هذا عندهم أحسن من أنْ يُدخلوا فيه ما لا يجوز. قلت: أي من أن يدخلوا فيه الألف واللام وهو حال.

قال: ولا يكون في الصفة، الألف واللام لأنه ليس بمصدر.

قد أجازه أبو العباس على أن يكون الاسم الثاني الظاهر في موضع المُضمر، كقولك: أمّا الصديق المُصافى فليس بصديقٍ، وكان مُجرى الكلام فليس هو، ولكن هذا مثل قوله[1]: [الخفيف]

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شيءٌ

أي يسبقه في وضع الظاهر موضع المُضمر.

قال: وإنما المصدر تابعٌ له.

قال أبو علي: يُحتمل أن يكون تابعًا للصفة في أن وَقَعَ حالاً كما وقعت، ويُحتمل أن تكون (له)، أي يَتْبع قول القائل: لِمَ فَعَلْتَ؟ فيُنصَبُ على أنه مفعول له.

قال: وسمعناهم يقولون: العَجَبُ من بُرٍّ مررنا به قبل قَفيزًا بدرهم فحملوه على المعرفة.

قال أبو علي: قَبُحَ أن يجعل قفيزًا حال من بر، لأن الحال من النكرة قبيح، وقَبُحَ أن يجعل صفة له، لأن القفيز ليس بوصف، فلذلك جُعل حالا من الهاء، لأنه قد يكون حالاً ما لا يكون صفة.

قال أبو بكر: الصفة لا تكون إلا فعلا أو ما اشتُقَّ منه، ويكون الحال فعلا ويكون اسمًا لأنه زيادة في الإخبار، فالصفة تكون حالا، وليس كل حال تكون صفة.

---

(١) عجز البيت:

نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا

هو لعدي بن زيد.

هذا حجة لمن أظهر الاسم مرتين كقولك: ما زيد ذاهبا أبو زيد، وأنت تريد: ما زيد ذاهبا أبوه، كذلك أظهر الموت مرتين.

انظر: ديوانه ص ٦٥، والخصائص ٣/ ٥٣، والمغنى ص ٥٥٤، وضرورة الشعر ص ١٩٠، وما فى حواشيه.

هذا باب ما تُنصب فيه الصفة
لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها الألف واللام

قال أبو علي: الذي يوفِّق بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشبه من الأسماء بالمصادر، أن الاسم المُشَبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة، وهذه الصفة معرفة أيضًا بالألف واللام فقد جمعها التعريف.

قال أبو إسحاق عن أبي العباس: إذا قلت دخلوا الأولَ فالأول فهو غير شاذٍّ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ وإنما هو تعريف للجنس، فهو أقرب إلى النَّكِرة.

قال: فإن قلت: ادخلوا فأمَرْت، فالنصب الوجه ولا يكون بدلاً.

قال أبو علي: لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان للمخاطَب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول.

قال: ولا يجوز في غير الأول هذا.

أي: إدخال الألف واللام في شيء من الصفات، ونصبُه على الحال في غير الأول.

قال: وذلك قولك: هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه تمرًا.

قال أبو علي: كأنَّ هذا الباب مركَّب من البابين اللَّذين قبله.

قال أبو علي: إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ، لم يمتنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال، كقولك: ضَرَبَ زيدًا قائمًا، ويضرِب قائمًا، وسَيَضرِب قائمًا، فكذلك: هذا بُسْرًا ورُطَبًا، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا يَقَعُ، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر.

قال سيبويه: هذا كله ينتصب (الظروف) على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه.

أي: معنى الاستقرار وما هو غيره: أي النّاصِبُ لهذه الظروف المُضمر، وهو غيرها.

قال: ومثل ذلك: أنتَ كعبدِ اللهِ.

أي: أي جعلته ظرفًا، لأن هذه الكلمة قد تدخُل عليها كاف أخرى.

قال: يدلك على أن سواءك وكزيدٍ بمنزلة الظروف أنك تقول: مَررتُ بِمَنْ سِواءك.

قال أبو علي: يَدُلُّ قولك: مَرَرْتُ بِمَنْ سِواءك على أن سواءك ظرف، لأن الأسماء الموصولة يوصل بها الجُمل، فإذا وصل بها الظرف فعلى أن الظرف متعلق بجملة من فعلٍ وفاعل محذوفة، كأنك قلت: مررت بمن استقرَّ سواءك، فالضمير يرجع إلى الموصول من استَقَرَّ، إلا أنه لما حذِفَ قام الظرف مُقامه، وعلى ذلك قولك: الذي كَزَيْدٍ.

قال أبو علي: الأماكن المختصة تُشبه زيدًا وعَمْرًا في أن لكلٍّ ضَرْبٍ منها جُشَنًا؟ متميزا بعضها من بعض، ومختصة، فكما أن الفعل غير المتعدي لا يتعدى إلى زيدٍ وعمرٍو، كذلك إلى هذا النحو من الأماكن.

قال: اعلم أن ظروف الدَّهر أشدُّ تمكنًا في الأسماء.

قال أبو العباس: ليست ظروف الزمان أشدّ تمكُّنًا في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية، وذلك أن الظُّرُوفَ ظرفان؛ ظرف مكاني وظرف زمانيٌّ، فالفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني فهذا الظرف أقعدُ في الظرفيَّة من الضرب الآخر، وأبعد من الاسمية منه، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكتاب، ولكنه سَها في هذا الموضع.

قال: وإذا قُلت: رُبَّ رَجُل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بِرُبَّ.

قال أبو علي: (يقولُ) ها هنا في موضع جَرٍّ لأنه صفة لِرَجُل، والصفة تجري على الموصوف من غير أن تضاف إليه بحرف جر، والمضاف إلى رجل بِرُبَّ فعل محذوف (رأيتُ) وما أشبهه، جوابًا لمن يقول: ما رأيتُ رجلاً يقول ذاك وهو مذهب أبي بكر.

قال: مَرَرت برجل ما شِئْتَ مِنْ رجل.

قال أبو علي: (ما) في قوله: ما شِئْتَ من رجلٍ، بمعنى المصدر، ولا يجوز أن يكون بمعنى (الّذي) لأنه صفة لنكرة، وقد وقعت المصادرُ مضافة صفاتٍ للنكرة في هذا الباب (بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ).

قلت: إنما وصف هذه النَّكِرات بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونِيَّة الانفصال، فمعنى (قَيْدِ الأوابِدِ) مُقيدِ الأوابِدِ.

قال: وإنْ شِئْتَ أجْرَيْتَهُ مَجرى العِدَّة.

قال أبو علي: أي وضعت (رَجُلاً) موضع العِدَّة المجموعة أعني قوله: برجلين، فيكون تقدير الكلام: مَررتَ برجل مُسْلِمٍ ورجل كافرٍ.

قال: وتقول: مررتُ بأربعةٍ صريع وجريحٌ.

قال أبو علي: لا يجوز الجر في موضع (صريعٌ وجريحٍ) على الصفة، لأن الصفة حكمها أن يكون الموصوف، وليس إتْيانُ أربعةٍ.

قال أبو بكر: دخلت (الواو) على (لَكِنْ) وهما جميعًا قد يستعملان حرف عطف، لأن الواو لازمٌ للعطف لا يزول، و (لكنْ) يُشدَّد فيعمل ويخرج عن حدِّ العطف.

قال: فَنَفيُ هذا ما مررتُ بزيدٍ، وما مررتُ بعمرٍو.

قال أبو عثمان: أخطأ عندي، ونفيه من اللفظ: ما مررت بزيدٍ وعَمْرٌو.

وذهب أبو عثمان إلى أن النفي على لفظ الإيجاب، فكما أنه لم يذكر في الإيجاب المرور مرتين، وفُهِم عنه ما أراد منهما فكذلك حالُ النَّفي.

قال: (لَكِنْ) معناها الإضرابُ، ويعطف بها فإذا ذكرت الواو قبلها كانت العاطفة الواو، وبقي في (لَكِنْ) معنى الإضراب وزال عنها معنى العطف مع الواو.

قال: وإذا كان قبل ذلك منعوت، أي: مذكور فأضمرته، أو اسم أضمرته، أو أظهرته فهو أَقْوَى، أي الرفع.

قال أبو إسحاق: أي إذا كان الاسمُ منعوتًا كقولك: ما مَرَرْتُ ببَغل فارِهٍ، لأن البغل مضمر في الفارِهِ، فإذا كان كذا فهو أحسنُ.

وأما قوله: أو اسمًا أضمرتَهُ فهو كقولك: ما مررت بهِ بَغْلاً، يريد بالاسم الهاء الذي في (بِهِ).

هذا باب مجرى نعتِ المعرفة عليها

قال أبو بكر: شرط هذا الباب أن يكون الأعمُّ صفةً للأخَصِّ، وإنما صار الأعمُّ صفة للأخصِّ لأنه إذا جُمعا تركَّب منهما ما هو أخصُّ من كل واحد منهما على الإفراد، كقولك: زيدٌ الطَّويلُ، فإنه أخصُّ من كل واحدٍ من الصفة والموصوف.

قال أبو علي: وإنما لا تقول (مَرَرْتُ) بهذين الطويلِ والقصير لأن (هذا) مع ما يوصَف به بمنزلة اسمٍ واحد، فمنزلةُ وصفة منه منزلة حرف من حروفه، فكما لا يجوز أن تُثَنِّي الاسم وتجمعه قبل تمامه، كذلك لا يجوز أن تُثَنِّي (هذا) قبل أن تُتمَّه بضم الصفة إليه.

ولا يجوز أن تقول: مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ، لأن الاسم المضاف لا يكون مع اسمٍ آخر بمنزلةِ اسمٍ واحد.

قال أبو علي: الذي سَمَّاه سيبويه في باب مَجرى النَّعْت على المنعوت تفسيرًا للنعت، هوالذي يُنتصب هنا على الحال، والمثال في ذلك قولك: مررْتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، فتقول: مَرَرْت بأخَوَيْكَ صالحًا وطالحًا، ومررت بأخويك رجلاً صالحًا ورجلاً طالحًا، فذكرت ها هنا رجلا، وَصْلَةً إلى الحال، كما كان في النكرة وصلَةً إلى الصفة، وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيرًا للنعت، وتوكيدًا له ونظير قولك: مَررتُ بأخوَيْكَ رجلاً صالحًا ورجلا طالحًا.

قوله: تَرى خَلْقَها نِصفٌ قَناةٌ قَوِيمَةٌ.

إذا جعلت (قناةً قويمةً) حالا، قولك (قناةَ) وصلةٌ إلى ذكر الحال.

وأنشد للفرزدق[1]: [الطويل]

فأصْبحَ في حيثُ التقَيْنا شِـــريدُهم طَليقٌ ومَكتوفُ اليـــدين ومُرْهِـــفُ

قال أبو علي: قوله: طليق ومكتوف اليدين، طليق مع المبتدأ المضمر قبله في موضع نصب لوقوعه خبرًا لأصبح، والظرف على هذا التقدير مُلغى، أعني قوله: في حيث التقينا، وكذلك قوله[2]: [الطويل]

---

(١) قال النحاس في شرح أبيات الكتاب ١/١٧٠: حجة لرفع (طريد ومكتوف اليدين) كأنه قال: منهم طريد ومنهم مكتوف، على الابتداء

(٢) البيت كاملا:

وكانت قُشَيْرٌ شامِتًا

لو لم ينصب (شامتًا ومزريًا وزاريًا) لصارت الجملة التي كانت (يكونُ بعضُهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفًا عليها في موضع نصب.

قال أبو علي: إنما وصف العَلَمُ الخاص بالمُبهمة، والصفات إنما تكون حُلَى، وليست المُبهمة بظاهرة في لفظها الحِلْيَةُ، لكنها تتضمن معنى الشبيه والإشارة، وبهذا المعنى انتصب الحال بعدها في قولك: هذا زيدٌ راكبًا، فمن حيث انتصب الحال بعدها لمعنى الفعل الذي تتضمنه وجاز أن يُنعت بها.

وقوله: معطوفةٌ، يريد بها معنى الإتباع، وعلى هذا سُمِّيَ الاسم الذي يَبَيَّن به كما يبَين بالصفة عطف البيان.

قال: كقولك: لم يَبْقَ منهم مُخبِرٌ، وقد بقي منهم.

قال أبو إسحاق: قوله: وقد بَقِيَ منهم، إنما يُريد تكثير ذلك، كقولك: رأيتُ بَني تميمٍ اليوم كُلَّهم، وإنما رأيت بعضهم، وقد بَقِيَ منهم قومٌ لم ترهم ولكنَّك تُكثِّرُ.

قال: وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف، لأن المُبهم تُقرِّبُ به شيئًا أو تُباعِده، وتشير إليه.

قال أبو علي: معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف، أي ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديتهُ إلا الرفع، كما أنه ليس يجوز في صفة المضاف إلا النصبُ، فلما لزِم صفة المبهم إعراب

=

وكانت قُشَيرٌ شامتاً بصديقها وآخرَ مَرزيّا وآخرَ رازِيا

وهو للنابغة الجعدي.

قال السيرافي ٢/٢١: الشاهد فيه إنه نصب (شامتا) وجعله خبر (كان) ثم عطف على ما عملت فيه (كان) و لم يجعل الكلام تبغيضا كما ذكر في غيره.

وإنشاد الكتاب (وآخر مزريا وآخر زاريا) وفي شعره (وآخر مزريا عليه وزاريا) وعلى إنشاد الكتاب يجب أن يكون حرف الجر قد حذف من صلة (مزريا) لأن المعنى يقتضيه، و (زاريا)

يقتضي حرف الجر. وأراد: وآخر مزريا عليه، وآخر زاريا على غيره.

وعلى ما روي في شعره، يكون الحذف إنما هو من صلة (زار). والمعنى أن قشيرا اعتزلتهم، وكان بعضهم يشمت بهم إذ ظن انهم قد وقعوا عليه، وبعضهم يعيب بعضا بترك معونتهم.

واحدٌ كما لَزِمَ صفة المضافِ إعراب واحد وخالف كُلٌّ واحدٍ منهما صفة المنادى المفردِ، غير المبهم، إذ كانت تُرفع وتنصب، اتفقا من هذا الوجه.

قال: و لم يُرِد أن يُبَيِّن بقوله: (كُلَّ الرَّجُلِ) ما قبله كما يُبين (زيدًا) إذا خاف أن يَلْتَبِسَ.

قال أبو بكر: يريد لا يبينُ بقولك (كُلَّ الرجلِ) ما قبلهُ كما يبين (بالطَّويلِ)، وما أشبهه، لأن قولك: (كَلَّ الرَّجل)، ليس بصفة مُخَلَّصَةٍ مميزة، إنما هو ثَناءٌ، وكذلك صفات الله عزَّ وجلّ.

قال أبو علي: إنما قَبُحَ (ما يَحْسُنُ بعبدِ الله مثلكَ) في المدح، من حيث قبح: (مررتُ بعبدِ الله كُلِّ الرجل) في المدح، لأن عبد الله ليس مما يمدح به، كما يمدح بالرجل، لما يَدْخله من معنى الكمال والنَّافذ فإن لم ترد المدح في قولك: (ما يَحْسُنُ بعبد اللهِ مثلِك) وأردت بمثلك المعروف بِشِبْهِه فقدْ جاز.

قال: والتبعيض والابتداء أقوى.

قال أبو علي: إنما صار الابتداء والتبعيض في المعرفة أقوى، لأن حُكم المبتدإ أن يكون معرفةً.

قال أبو بكر: مُخالطها السِّقام، ومُخالِطُهُ بُهْرٌ على خلاف ما حَكَوْا ولو كانا كما قالوا لكانا منصوبين.

قال: فإن زَعَموا أن ناسًا من العرب ينصبُون هذا، فهم ينصبون به داءٌ مُخالِطُه، وهو صفة الأول، وهم يقولون: هذا غلامٌ لك ذاهبًا.

قوله: ينصبون هذا، هو إشارة إلى ما في البيتين وما أشبَهه.

يقول: ليس انتصاب هذا الضَّرب من حيث حُذف التنوين منه، إنما انتصابه على الحال من النَّكِرة أو المعرفة، والتقدير فيما وَقَعَ من ذلك منتصبًا متصلاً الانفصال.

قال أبو علي: وإنما ذكر سيبويه الحال من النكرة في قولك: هذا غلامٌ لك ذاهبًا، لِيُعلِمَ أنه إذا سُمع (به نفسٌ عالٍ مُخالِطُه) منصوبًا، فقد نُصب على أنه حال من النكرة، و لم ينصب من حيث حُذف التنوين، وقد يجوز أن يكون (ذاهبًا) حالاً مما في ذلك من الضمير، ولا حُجَّةَ فيه على هذا الوجه، لأن الحال فيه من المعرفة، وإنما الحجة أن يكون

الحال من (غُلامٍ) النكرة، وكذلك قولك: مرَرْتُ برجلٍ قائمًا، الحجة أن يكون الحال من (رجلٍ) دون التاء من (مررتُ).

قال: وبعضهم يجعله منصوبًا إذا كان واقعًا، ويجعله على كل حال رَفْعًا إذا كان غير واقعٍ.

الواقع هنا الحالُ، وغير الواقع هنا الاستقبالُ.

قال: وإذا جعلتَه اسمًا لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال. أي: وإن جَعل اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال.

قال أبو علي: وإذا قلت: أتاني الحسنةُ أخلاقُه فمعناه: أتاني الرجل الحسنةُ أخلاقُه، فالحسنة فعل للأخلاق، وإن كان جاريًا على الرجل ولذلك أَنَّثْتَهُ، والراجع إلى الرجل الهاء من أخلاقه، وإنما قلت: الحسنةُ، لأن الصفة ليست للرجل، وإن جرت عليه، ولو حَذفت الهاء التي أُضيفت الأخلاق إليها، لم يجز أن تقول: أتاني الرجل الحسنة الأخلاق. لأن الحَسَنَ قد صار فيه ضمير للرجل من حيث جرى عليه صفة له، و لم يرتفع به شيء من سببه، فتأنيث (حَسَنٍ) خطأ إذا كان فيه ضمير مذكَّر، و لم يكن الفعل للأخلاق إذا حَذفت الهاء الراجعة إلى الرجل، لكنك جعلت الحَسَن وصفًا للرجل، ثم بَلَغْتَ به الأخلاق، ولَّما أن الحُسْن صار فيه ضمير للأول، لم يَجُز أن تَرفع به الأخلاق كما كنت ترفعه به قبل أن تحذف الهاء ولو رَفعت الأخلاق بالحَسَن كما كنت ترفعه به وهو مُضاف إلى الهاء لم تَخْلُ في ذلك من أحد أمرين:

إمّا أن تُخَلِّيَ الصفة من أن يرجع منها شيء إلى الموصوف، وإما أن ترفع به الأخلاق وفيه ضمير للموصوف، ولو فعلت ذلك لارتفع بالفعل فاعلان بغير حرف إشراكٍ وذلك غير جائز، والأول أيضًا غير جائز، أعني إخلاءَ الصفة من ضمير الموصوف.

قال سيبويه: ومن جواز الرفع في هذا الباب أنّي سمعت رجُلين من العرب عربيَّين يقولان: كان عبدُ الله حسبكَ به رجلاً أي: لم يعمل حسبُك هنا إعمال الفعل وإن كان قد جرى صفةً فتقول: كان عبدُ الله حسبُك به فترفع (به) بقولك (حسبُك) وتعمله عمل الفعل، لكن رُفع (حسبُك) بالابتداء، و (به) على أنه خبره، فَبِهِ في موضع رَفع، لأنه خبر مبتدأ، ولو أُعْمِلَ (حسبُك) عمل الفعل لكان (به) يصير موضعه رفعًا، لارتفاعه بحسبِك، مُعملاً إعمال الفعل.

فإذا لم يَجُز أن يعمل (حسبُك) و (كُلّ) إعمال الفعل، وقد جَرَتا صفتين للنكرة، كان إعمال (خَزٍّ) وما أشبهه من أسماء الجواهر البعيدة الشَّبه من الفعل أبعد من أن تعمل عمل الفعل.

وقولك (حَسبُك به رجلاً) في الحكاية، جملة من مبتدأ وخبر في موضع نصب لوقوعه خبرًا لِكانَ.

obeikandl.com

هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مفردًا وليس بفاعل ولا صفةٍ يُشبه الفاعل كالحَسَن

قال أبو علي: الذي يوافق هذا الباب الباب الأول، إنهما يبعدان من أن يعملا عمل الفعل، لبُعد المناسبة بينهما وبين الفعل، ويفترقان في أن الصفات في الباب الأول موصولة بشيء، غير مُفردة وفي هذا الباب مفردة غير موصولة.

قال: فاختِير الرفع فيه لأنك لا تقول ذِراعٌ الطُّولُ منونًا ولا غير منوَّنٍ.

الفصل ليس في كتاب أبي بكر ولا معنى له ها هُنا أيضًا في تبعيد هذه الصفات من أن تعمل عملَ الفعل لأن وقوع الصفة خبرًا لمبتدأ لا يبعده من أن يعمل عمل الفعل، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ خيرٌ منكَ، فيقع (خيرٌ منك) وما أشبهه من الصفات التي لا تعمل عمل الفعل أخبارًا، وليس يُبعده ذلك من أن يعمل عمل الفعل، وإنما الذي يُبعده عن أن يعمل عمل الفعل تَعَرِّيهِ من المعاني التي بها شابَهَت الصفات الأفعال كالجمع بالواو، والتأنيث، وموافقة الفعل في البناء.

قال: ولكنهم يقولون: هو نارٌ حُمْرَة.

قال أبو إسحاق: يعني أن النار لا يصفون بها، وقد يبتَدونها ويبنونها على المبتدأ.

قال: وقد يجوز أن تقول على هذا الحد: مررْتُ برجلٍ حَسَنٌ أبوهُ وهو فيه أبعدُ.

قال أبو بكر: الرفع في الصفة إذا قلت: مَرَرتُ برجلٍ حسن أبوه في الرَّداءة نظيرُ الجر في الاسم في الرجل إذا قلت: مَرَرْتُ برجلٍ رجل أبوه، يريد إعمالك (رجُل) إعمال الفعل في القبح، كَوَضْعِك (حَسَن) موضع الاسم، وتركِك إعماله عملَ الفعل.

قال أبو علي: إذا وصفت الصفة المشبهة بالفاعل، أو المشبهة بالمشبهة بالفعل، بعدت مِن أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عملَه قبل أن توصف، وإنما بعدت بوصفِك إياها من أن تعمل عمل الفعل لأن الأفعال لا توصف، وإنما توصف الأسماء، فأنت إذا وصفت هذه الصفات فقد أبعدتها من مشابهة الفعل، وأدخلْتَها في حَيِّز (الأسماء) فإذا قلت: مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه، فإنما قوي الرفع لأن الصفة لم تَخْلُصْ للأب وحدها، بل شَمَلَت الأبَ وصفتَه الأولى. ألا ترى أنك لو طلبت رجلاً حسنا ظريفًا أبوه، لطلبت في الرجال الحسانِ آباؤُهم، الرجل الظريف أبوه، ولم تطلبه في الرجال الظراف آباؤهم دون

الحسان آباؤهم، ولذلك لا تدخل الواو في الصفات إذا طالت لأنها كالاسم الواحد، فإذا أدخلت الواو في الصفات الكثيرة إذا أجريتها على اسمٍ واحد فحكمه أن يكون قد عُرِف بالصفة التي عطفُ الصفة عليها بالواو.

قال أبو علي: صار حسنُ الوجه، بمنزلة (حَسَنٍ) في إضافة حَسَنٍ إلى الوجه، من أجل أنَّ التنوين والانفصال فيه جائزان، بمنزلة (حَسَنٍ) غير مضاف في أنَّ الاسم يرتفعُ بحَسَنٍ وهو مضاف إلى (الوجه) كما يرتفع به إذا كان مُنونًا غير مضاف فليس إضافةُ (حَسَنِ الوجه) كإضافة (أبي عَشَرَةَ) لأنَّ الانفصال يجوز في حَسن الوجه كما يجوز في (مُلازِم أبيه رجلٌ) إذا أردت: (مَرَرْتُ برجلٍ مُلازم أباهُ رجلٌ)، فالإضافة في (حَسَن) بمنزلتها في (مُلازم) وليس بمنزلتها في (أبي عَشَرَةٍ).

قال سيبويه: فهي ها هُنا معطوفةٌ على المضمر، وليست بمنزلة أبي عَشَرَةٍ، فإن حملته على قُبْحه رفعت.

قال أبو علي: تقول: مَرَرْتُ بقومٍ عربٍ أجمعون، على أنّ (أجْمَعونَ) يرتفع بضميرٍ في (عَرَبٍ)، تقديره (هُمْ)، وتقول: مَرَرْتُ بأبي عَشَرَةٍ أبوه، فلا يحسُنُ أن يكون (أبُوه) مرتفعًا بأبي عشرة كَحُسن ارتفاع (أجمعون) بضمير (عَرَبٍ).

فإن قال: أليس (عَرَبٍ) صفة بعيدة الشبه من الفعل، كما أن أبا عشرة صفةٌ بعيدةُ الشبه من الفعل، فمن أين حَسُن ارتفاع المضمر المحمول عليه أجمعون بعَرَبٍ، ولم يحسن ارتفاع (أبُوه) بأبي عشرةٍ؟

فالجواب في ذلك أن الظاهر ليس بمنزلة المضمر، لأن الصفة لا بد من أن يكون فيها هو الموصوف بعيدًا كان شبهها بالفعل أو قريبًا، لأنه إن لم يكن فيها ضميرٌ للموصوف لم يتعلق به، ولم تكن صفة له، فالضرورةُ تؤدي إلى تقدير هذا المضمر في الصفة، وليست الضَّرورة بمؤدية إلى رفع الاسم بالصفة غير المشبهة بالفعل، ولا المناسبة له.

قال أبو علي: لو رفعت (أبْغَضَ) وما أشبهه في هذه المسائل على الابتداء ولم تُجْره على إعراب رجلٍ، لم يَخْلُ ذلك من أحد أمرين:

إما كنت قائلاً: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكُحْلُ منه في عينه، فرفعتَ (أحسنُ) بالابتداء، ورفعت (الكُحْل) بخبره، وفصلت بالكُحْل الذي هو الخبر بين الصلة التي هي (مِنْهُ) وبين الموصول الذي هو (أحْسَنُ) وهو منهما أجنبي.

وإما كنت قائلا: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه الكُحْلُ في عينه، والهاءُ في (مِنْهُ) ضمير (الكُحْل) كنت قد أضمرتَ قبل مذكور، والإضمار قبل الذِّكْر في أنه لا يجوز كالفصل بين الصلة والموصول بما هو أجنبي منه.

قال: يصيرُ خبرًا لِلْمَعرفة لأنه ليس من اسمه.

قوله: ليس من اسمه أي ليس في التعريف مِثْلَهُ فلم يَجْرِ عليه في الإعراب.

قال: ومن قال: مَرَرْتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه، كما تقول: مَرَرْتُ برجل حسنٍ أبوه فهو ينبغي له أن يقول: بعبدِ الله أبي العشرة أبوه.

قال أبو علي: الألف واللام في العشرة إذا أُعملت أي العشرة عمل الفعل ليستا بتعريف عهدٍ وتخصيصٍ، ولكن دخولهما كدخُولهما في: (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ).

قال: ولو قُلت: مَرَرْتُ بأخيه أبوك، كان مُحالاً أن يرفع الأب بالأخ. أي: لأن الصفة تجرى مجرى الفعل إذا كانت نكرة غير مختصةٍ.

قال: وهي في مَرَرْت بأبي عشرةٍ أبوه.

قال أبو بكر: يريد بأبي عشرةٍ أبوه، أي بِرجل أبي عشرة أبوه، وإنما ذكر النعت وحدهُ اختصارًا.

قال: وبأبي العشرة أبوه إذا لم يمكن شيئًا بعينه يجوز على استكراه.

فإن جعلت الأخ صفة للأوّل لم تمتنع كما يمتنع إذا جعلته لما هو من سبب الأول، كقولك: مَرَرْت بزيدٍ أخيه أبوك. وإنما لم يمتنع إذا خلصته للأوّل، لأن الذي يرتفع به مضمر هو ضمير الموصوف فإذا جعلتهُ لما هو من الأوّل امتنع أن يرتفع به ما هو من سبب الأول، لأن الذي يرتفع به اسمٌ ظاهر، وقد تقدَّم الكلام في هذا.

قال أبو علي: الصفات التي جرت على النَّكرات فارتفع بها ما كان من سببها إذا أُريد إجراؤها على المعارف، رفع ما كان من سببها بها أدخل عليه الألف واللام، فإن كانت الصفة على زنة فاعل، أو كانت مشبهة به، دخلها الألف واللام على معنى الذي، فصار الاسم بمعنى (الفَعْل)، ووقع ما يتصل به صفة للمعرفة، فقولك: مَرَرْتُ بأخيك الضَّارِبه عمرٌو، تقديره: الذي ضربهُ عَمْرٌو، وقولك: مَرَرْتُ بالحَسن وجهُه أي بالذي حسن وجهه، ولولا أن الألف واللام بمعنى الذي، لم يَحْسُن أن يعمل الاسم الذي دخلت

عليه عمل الفعل، لما كان يحدث فيه بدخولها من التعريف، والاسم الذي يعمل عمل الفعل لا يكون مُعَرَّفًا، كما أن الفعل لا يكون كذلك، ويدُلُّك على أن الألف واللام بمعنى الذي في هذه الصفات أنَّ ما وقع في صلتها لا يجوز تقديمُه عليها، كما أن ما يقع في صلة الذي لا يجوز تقديمه عليه، فالمعملُ عمل الفعل في قولك: (مَرَرْتُ بأخيك الضَّارِبُهُ زيدٌ) باق على تنكيره لم يحدث فيه تعريف، إذ كان معناه: مررتُ بأخيك الذي ضربه عمرو، فالمعمل (ضَرَبَ، وحَسُنَ) وأشباههما.

وكان أبو بكر يقول في هذا: ليس إقامتهم الاسم هنا مقام الفعل بأعْجَب من إقامتهم الحرف مقام الاسم، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب لأنه من لفظِه، وليس الحرف كالاسم.

opelkandl.com

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل

قال أبو علي: هذا البابُ يوافق الباب الذي قبله في أنه صفة كما أنّ ذاك صفة، ويخالفُه في أن هذه الصفات مشبهة بالأفعال، ومشبهة بالمشبهة بها، وليس ما قبله كذلك.

قال: وفَصَلوا بينها في التذكير والتأنيث، و لم يفْصِلوا بينهما في التثنية والجمع.

قال أبو بكر: لم يقولوا: ذَهَبا أخَواكَ، وذهبوا إخْوَتُكَ، فيفصلوا بين التثنية والجمع كما فصلوا بين التأنيث والتذكير.

قال أبو العباس: وإنما لَزِمت علامةُ التأنيث، و لم تلزم علامةُ التثنية والجمع الفعلَ، لأن التأنيث لما كان معنى لازمًا، لزمت علامته، وليس التثنية والجمع بلازمين، لأن الاثنين والجميع قد يَؤُولان إلى الافتراق، والتأنيث لا يؤُول إلى التذكير.

قال: وأيضًا فاحتيج إلى الفصل بين فعل المذكَّر المؤنث، لأن المذكر قد يسمى باسم مؤنث كقولهم: أسماءُ بنُ خارجة وما أشبهه، فلو لم يلزم المؤنث علامةٌ التبس المذكر بالمؤنث والاثنان والجميعُ إذا ذُكِروا بعد الفعل أغْنَوا عن العلامة.

قال: لأنه خرج عن الأوّل الأمكن.

يعني بالأول الأمكن الجمع الصّحيحَ الذي لم يَعقِل.

قال: وأمّا قوله عز وجل: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء:٣].

قال أبو العباس: بابُه يجيءُ على وجهين:

على البدل: وعلى أن يذكرَ رجلٌ قومًا بأنهم انطلقوا فيقال له: مَنْ؟ فيقول: بَنو فلانٍ.

قال أبو علي: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ على قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:١]، فالضمير الذي في (أسَرُّوا) راجع إلى قولهم (وهم)، ولما جاء (وأسَرُّوا) متراخيًا عن الأوّل كأنه قيل: مَن المُسرّون؟ فقيل الذين ظَلموا، أي هُم الذين ظلموا، وقد يَسوغ ذلك في غير المتراخي، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج:٧٢] كأنه قيل: ما هو؟ فقيل: هو النار، فالنّار خبرٌ محذوف المبتدأ، ومثله: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾ [الأحقاف:٣٥]. على قولهم: ما هي؟ أو كيف هي؟ فقال: ذاك بلاغٌ.

قال: فإن ثَنَّيْت أو جمعت فإن أحسنه أن تقول: مَرَرْتُ برجلٍ قُرَشِيّان أبواه، ومررتُ برجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه.

قال أبو علي: إذا ثَنَّيْتَ الصفة أو جمعتها فالوجه فيها الا تُعْمِلَها عمل الفعل، كما أنك إذا وصفتها فالوجه ألا تُعْمِلَها، لأنها بالتثنية والجمع تبعد من شبه الفعل، كما أنها بالوصف تبعدُ من شبهه، فلذلك اختير فيها الرفع، وتُرِك إعمالها عمل الفعل كما كان ذلك في (خَيْرٍ) وما أشبهه.

قال: وإن شئت قُلت: مَرَرْتُ برجلٍ أعْوَر آباؤُه، كأنك تكلمت به على حَدِّ (أَعْوَرِينَ) وإن لم يتكلم به.

قال أبو علي: إنّما دَلَّ بقولهم: مَرَرْتُ برجلٍ أعْوَرَ آباؤه على أنه على زنةِ (أعْوَرين) لو قيل، لكن لما لم يقل عَوِرَ آباؤه، فيذكر الجمع المكسر الذي هو بمنزلة الواحد.

قال أبو علي: قوله: كُعُوبُه، مرتفعة بالأصم، كأنك قلت: بالتي صُمَّتْ كُعوبُه، ولا يجوز أن يرتفع (كُعوبُه) بالابتداء، لأنه إذا قدَّر ارتفاعه بالابتداء أوجب أن تجمع الأصمَّ، وإفراد الأصمّ في البيت، دليل على أن (كُعوبه) مرتفعة به.

قال: وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعًا أبصارُهم).

قال أبو علي: جاء (خاشعًا) على قول من قال: مررتُ برجلٍ حسنٍ قومُه. و (خُشَّعًا أبصارُهم) على قول من قال: مررتُ برَجُلٍ حِسانٌ قومُه.

قال: وزَعم الخليلُ أن ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل:١٨] كقولك (مُعَضِّلٌ) لِلْقَطاة.

قال أبو علي: لم يُرد بمنفطر الاسم الجاري على الفعل، وإنما أراد الذي بمعنى النَّسَب، أي ذات انفطار.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: (السَّماء) في هذا الموضع يراد بها الجمع وإنما قال: (مُنْفطر)، فذكر، لأن السماء من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، وواحدها سَماوةٌ، أو سَماءةٌ، وهذا الضرب من الجمع يخبر عنه مَرَّةً كما يخبر عن الواحد المذكر، وأخرى كما يخبَر عن الواحد المؤنث، فعلى الأول قوله تعالى: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر:٢٠]، وعلى الثاني: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة:٧].

واستدل أبو العباس على أن السماء تكون جمعًا بقوله عز وجل في الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة:٢٩].

قال: ولو كان هذا على القلب.

قال أبو علي: معنى قوله: ولو كان هذا على القَلْب، أن قومًا مِنَ النحويين المتقدّمين كانوا يقولون: إذا لم يَجُزْ أن تقلبَ الصفة الثانية أي توضع موضع الأولى لم يَجُز فيها إلا النصب فيه، كانت في موضع رفعٍ أو خفض، وسيبويه لا يعتدُّ بذلك، ويقول: ما جاز فيه القلبُ من الصفات وما لم يجز منها سواءٌ في الإجراء على الأول.

قال أبو علي: وإذا قُلت: مررتُ برجل حسن الوجه جَميلَه، فلو كان ما ادَّعَوا من أمْرِ القلب صحيحًا لنصبت (جَميلَه) من حيث يمتنعُ القلب فيه، لأنك لو قُلت: (جميله)، فقلت: مررتُ برجل جميله حَسَنِ الوجه لم يَجُز، لأنك كنت تضمر الوجه قبل أن تذكرَه، والقلب في هذا يمتنعُ، والجرُّ، لأنك ولو كنت تضمر الوجه قبل أن تذكره فالقلب في هذا ممتنعٌ، والجرُّ فيه مع امتناع القلب سائغٌ، ولو نصبت (جَميلَهُ) لصار حالاً من النكرة ولكان في المعنى ضعيفًا.

قال: وإن كانت ليست له قوّة الوصف في هذا.

قال أبو علي: إنما قال: ليست له قوة الوصف لأن الحال من النكرة قبيحةٌ، وإجراء الاسم على النكرة وصفًا أحْسَنُ من إجرائه عليها حالاً، لأن النكرة إلى أنْ تقرُب بالوصف من المعرفة أحْوَجُ منها إلى الحال.

قال: لكان الحدُّ والوجه في قولك: مَرَرْتُ بامرأة آخذةٍ عبدها فَضارِبُته النصب، لأن القلبَ لا يصلح.

قال أبو علي: لا يتوسَّطُ بين ذي الحال والحالِ حرفُ عطفٍ فلذلك لا يجوز فَضارِبته على الحال، لأن الفاء منعت من ذلك.

قال: ولقلت: مررت برجلٍ عاقلة أمُّه لَبيبَة، لأنه لا يصلح أن تقدم (لَبيبة)، فتضمر فيها الأم ثم تقول: عاقِلَةٍ أمُّه.

قال أبو علي: يمتنع أن تقول: مررت برجل لَبيبةً عاقلة أمُّه، لأن (لبيبة) يصير فيها إذا جُرَّت حالا للأُمِّ، أو صفة لها ضمير الأمّ، فإذا قدمتها على الأمّ، وقد ارتفعت الأمُّ بعاقلة، لم يَجُز، لأن في (لبيبة) ضمير الأمِّ، وقد قدمتها عليها، والإضمار قبل الذّكر لا يجوز.

قال: واعلم أنّك إذا نصبت في هذا الباب، فقُلت: مَرَرْتُ برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا، فالنصب على حاله، لأنه ليس بابتداء.

قال أبو بكر: قوله: لأن هذا ليس بابتداء يعني (معه صقرٌ صائدًا به) لأنَّ (معه) عندنا صفة وهو يرفع هذا بالظَّرف ويمتنع منه في غير هذا الموضع قال وإنما رفع هذا بالظرف لأنه لا سبيل إلى التقديم، كما رفع في قولك: (في الدّارِ إنك منطلقٌ) بالظرف.

قال: وقوله: لا يُشبه (فيها عبدُ الله قائمٌ غدًا). يعني أن (معه) لا يشبه (فيها) (وصقرٌ) لا يشبه (عبد الله).

وقوله: لأن الظروف تُلغى حتى كأن المتكلم لم يذكرها في هذا الموضع. يعني: في قوله: فيها عبد الله قائم غدًا.

وقوله: فإذا صار الاسمُ مجرورًا، يعني (برجل) في قولك: مَررتُ برجلٍ، أو عاملاً فيه فعل نحو: رأيتُ رجلاً معهُ صقرٌ.

وقوله: أو مبتدأ.

يعني: مثل قولك هذا رجلٌ معه صقرٌ، فقال: في جميع هذا إذا صار الاسم كذلك لَمْ تُلْغِه، يعني الظرف.

وقوله: في الظروف إذا قلت: (فيها أخواك قائمان) يرفعه الابتداء.

أي يجوز أن تجعل (فيها) حبر (أخَوَيْك) فرفعهما الابتداء.

قال أبو علي: من مذهب سيبويه إذا قال: فيها زيدٌ، أن يرفع بالابتداء، ولا يرفع بالظرف، وقد أُدخل على من يرفعه بالظرف إن فيها زيدًا فإذا قال: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به، رأى أن ارتفاع (صقرٌ) بالظرف، ولم يرفعه بالابتداء كما يرفع (زيدٌ) في قولك: (فيها زيدٌ) بالابتداء، وإنما لم يرفعه بالابتداء هنا، لأنه لو رفعه به دون الظرف لَلَزِمَ وقوع (صقر) بين (رجل) وبين (معه) فصار: مررت برجل صقرٌ معه، ولا يجوز أن يُحال بين (رجل) وبين (معه) بصقرٍ، لأن (معه) صفة لرجل، وصقر أجنبيٌّ منهما فلا يجوز الفصل به بينهما، كما لم يَجُز الفصل بين الصلة والموصول بما كان أجنبيًا منهما، فلما لم يجز أن يرفع (الصقر) بالابتداء، ارتفع بالظرف، وإنما وقع الظرف صفة للنّكرة من حيث وقع صلة للأسماء الموصولة وحالا للمعارف، لأن هذه المواضع تشترك في أنها مواضع نَكِرات، ونظير (مررت برجل معه صقرٌ) في أنه رُفع بالظرف عند سيبويه دون الابتداء

قولك: (في الدّار إنّك مُنطلقٌ) إذا أردت: في الدار انطلاقُك، (فإنك منطلقٌ) عنده يرتفع بالظرف، لأنه لو ارتفع بالابتداء لَلَزِمَ أن يقع متقدمًا على الظرف لفظًا أو مرتبةً، ولو وقع كذلك لصارت مبتدأة بها، ولو صارت مبتدأة بها، للزم دخول (أنْ) عليها، وإذا جاز دخول (أنْ) عليها لم يجز لأنهما كانا يجتمعان معًا ومعناهما التأكيد وإن اختلف لفظهما، وكما لا يجوز أن يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك، كذلك لا يجوز أن يجتمع تأكيدان.

والدليل على أن (إنَّ) إنما كُرِه دخولها على (أنَّ) لما ذكرنا من أجل أن مَعْنَيَيْهما واحد، فلا يجوز أن يجتمعا، كما لا يجتمع المعنيان معًا، نحو الاستفهام والتأنيث.

إنك إذا فصلت بين (إنَّ) و (أنَّ) فلم تَلِ إحداهما الأخرى لفظًا، فجاز أن تعمل فيها، كقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى﴾ [طه:١١٨-١١٩].

فمن فتح (أنك لا تظمأ) أعمل فيها (أنَّ) المبتدأة.

قال: ولا يوصف به شيء غيره، مما يكون من سببه ويَلتبس به.

قال أبو علي: قوله: لا يوصف يعني لا يرتفع.

قال: وأما رُبَّ رجل وأخيه مُنطلقين ففيها قُبحٌ، حتى يقول: وأخٌ له.

قلت: لو كان قوله: (وأخيه) معرفة محضة لكان (منطلقين) منصوبًا إذا كانا في كلامٍ تامٍّ، فأما رُبَّ رجل وأخيه منطلقين، فتقديره: رُبَّ رجل وأخيه منطلقين قد رأيتُ.

قُلت: واتّصال هذه المسألة بما قبلها أن الاسم الثاني قد اتبع فيه الأول وإن كان بتوسُّط حرف.

قال: ولو قال[1]:

---

(١) صدر بيت رواه المصنف بالخرم.

وعجزه:

إذا ما رحال بالرحال استقلت

الهيجاء: الحرب، فتاها: القائم بهما المبلي فيها.

جارها: المجير منها الكافي لها، استقلت: نهضت.

قال النحاس ١/١٧٨: هذا حجة في أنه جعل "أيا" بمعنى "رب" و "رب" لاتقع على المعرفة كأنه قال: رب فتى هيجاء، ورب جار لها.

وأيُّ فَتى هَيْجَـــاءَ أنْتَ وَجَارِها

لم يكن فيه معنى: أيُّ جارِها الذي هو في معنى التَّعَجُّبِ.

قال أبو علي: لو رفع قوله: (جارِها) لانقطع عن (أيّ) الذي فيه معنى المدح والتَّعجُّب، ولصار جُملة مقطوعة عن الأول، وكَمْ دونَ بيتكَ.

قال أبو إسحاق: قوله: وأعْقادها عطف على صفصف وأعقادها معرفة، وصَفْصف نكرة، لأن (مِنْ) لا يجر في (كَمْ) إلا نكرة.

قال: و لم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك.

أي: لم يُبتدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدئَ بمثلك منكرًا، لم يقل: رُبَّ أعقادِها كما قيل: رُبَّ مثلِك.

=

قال الأعلم: الشاهد فيه عطف جارها على فتى هيجاء، والتقدير: أيُّ فتى هيجاء، وأي جارها أنت، فجارها نكرة؛ لأن (أيًّا) إذا إضيفت إلى واحد، لم يكن إلا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس، فجارها وإن كان مضافًا إلى ضمير هيجاء، فهو نكرة في المعنى؛ لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها، فكأنه قال: أي فتى هيجاء، وأيُّ جار هيجاء أنت، ولا يجوز رفعه؛ لأنه إذا رفع فهو على أحد وجهين:

إما أن يكون عطفًا على أي، أو عطفًا على أنت، فإن كان عطفًا على أي، وجب أن يكون بإعادة حرف الاستفهام، وخرج عن معنى المدح، فيصير: أي فتى هيجاء وأي جارها أنت، وإن كان عطفًا على أنت، صار التقدير: أي فتى هيجاء أنت، والذي هو جار الهيجاء، وكأنه قال: أنت ورجل آخر جار هيجاء، و لم يقصد الشاعر إلى هذا، والهيجاء: الحرب، وأراد بفتاها هنا: القائم بها، المبتلى فيها، وبـ (جارها): المجير منها، الكافي لها، ومعنى استقلت: نهضت. انتهى. وكذا قال ابن خلف، وقال ابن السراج في "الأصول ": أنشد سيبويه في نحو ذلك:

أيُّ فَتَـــى هَيْجَـــاءَ أَنْـــتَ وجَارِهَـــا إذا مـــا رجـــالٌ بالرِّجـــالِ اسْـــتَقَلَّتِ

فلو رفع، لم يكن فيه معنى أي جارها الذي هو في معنى التعجب، والمعنى: أي فتى هيجاء، وأي جار لها أنت. انتهى.

وهذا البيت أحد الأبيات الخمسين التي أنشدها سيبويه في كتابه، و لم يعرف قائل كل منهم والله أعلم.

انظر: سيبويه ١/ ٢٤٤، ٣٠٥.

قال أبو إسحاق: يعني أن (جارَها، وأغمادَها) وما أشبهها من المعارف لا يجرى واحد منها مَجرى (مِثْلِك) وحده، لأن (مثلك) إنما كان وحده، فهو نكرةٌ وهذه الأشياء إذا كُنَّ وحْدَهُنَّ معارف.

obeikandl.com

هذا باب ما ينتصبُ فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة

وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمَيْن.

قال أبو علي: قد يكون الحالُ من النكرة كما يكون من المعرفة، ولا توصف نكرة بمعرفة، ولا معرفةٌ بنكرة، فلذلك أجرى الحال على المضمر في (معه) وهو معرفة على (رَجُلٍ) الثاني وهو نكرة فأما شرحُه المسألة الأولى بقوله: معه امرأةٌ قائمَيْنِ، فإنما ذكر من المسألة ما انتصبت الحالُ عنه، أعني قوله (معهُ)، وحذف ما قبلهُ ليرى أن الحالَ منه صفةُ غيره.

كان أبو بكر لا يجيز أن يكون انتصاب (قائمَيْن) في قولك: (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين) على الحال، ويقول: معه رجلٌ: صفة لِرجل الأوَّل، فكما لا يجوز: هذا رجلٌ ظريفٌ قائمين، كذلك لا يجوز الأول.

قال: وإنما نصبُه على أعْني.

قال أبو علي: إنما لم يجز أن يكون ضمير قولك: رجل معه، مِنْ قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ، مرفوعًا كما كان ضميره في قولك:

هذا رجل معه امرأةٌ، مرفوعًا، لأن قولك: (معه) في قولك: (هذا رجل معه رجلٌ، قد ارتفع رجل الثاني، فيستحيل أن يكون في (معه) ضمير رجل الأول مرفوعًا وقد ارتفع به ظاهر، وقولك: معه امرأةٌ في (هذا رجلٌ معه امرأة) لم يرتفع به ظاهر، فلذلك صار ضمير (رجل) مرفوعًا.

فأما ارتفاعُ (رجل) بالظرف في قولك: هذا رجل معه رجلٌ، فقد تقدم القول في ارتفاع (رَجل) بالظرف هنا.

قال: ومما لا تجوز فيه الصفة: فوق الدَّار رجل، وقد جِئْتُك برجلٍ آخر عاقِلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ.

قال أبو بكر: قوله في المسألة: عاقِلَيْن مُسْلِمَيْن، نُصِبَ على المدح وعليه يدلُّ كلامه وتفسيره بعدُ.

قال أبو علي: وإنما امتنع نصب (عاقِلَيْنِ) على الحال، لأن ما عمل في الاسمين اللَّذَيْن الحالُ عنهما مختلِف، أحدُهما رافع والآخر ناصبٌ وإذا اختلف العاملان لم يجز انتصابُ الاسم المثنى والمجموع على الحال كما أنهما إذا اختلفا لم يجرِ الاسم المثنى والمجموع عليهما، على أنه صفة لهما، فالحال في هذا عند أبي بكر يجري مجرى الصفة، ولذلك لم يَجُز في المسألة الأولى انتصاب (قائمَيْنِ) على الحال، وذلك أن الحالَ من الهاء المجرورة في (معه) ومن (رجلٌ) المرفوع.

قال: وفَرُّوا من الإحالة في عندي غُلام، وأُتيتُ بجارية إلى النصب كما فَرُّو إليه في قولهم: فيها قائمًا رجل.

قال أبو علي: لم يُجْروا الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفَيْها فنصبُوها أو رفعُوها على أنها مِن جملة ثانية، كما يكره رفع (قائم) لِئَلا يصير (رَجُل) صفة.

قال أبو علي: النصبُ في باب ما لا يكون إلا على المدح والذَّمِّ كالرفع في أنه من جملة ثانية غير الأولى، كما أن الرفع من جملة ثانية إلا أن الفصل بينهما أن النصب قد حذِفت فيه الجملةُ بأسرها، وهي (أعْني)، وترك منها شيءٌ دالٌّ عليها وهو المنتصِب.

فأما الرفع فقد حذِفت فيه بعض الجملة نفسها وهو قولك: (هما وهُم) ونحوه، وترك فيه بعض الجملة.

قال: ومِثل ذلك: هذا فَرَسُ أخَوَي ابْنَيْكَ الفضلاء الحكماء.

قال الأخفش: هذا كُلُّه عندي سواء، لأن حدَّ هذا بالإضافة، وقد رُدَّ عليه ذلك.

قال أبو علي: تمتنع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد اختلفت العواملُ فيها، لأنها إذا جَرَتْ على أحد العوامل لم تَجْر على الآخر.

قال سيبويه: ومثل ذلك مَن ذا قائما.

قال أبو علي: قرأت بخطِّ أبي إسحاق: غَلِطَ سيبويه في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غَلَّطَه أبو العباس.

قال: كما قلت: من ذا قائمًا، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال.

قال أبو علي: أبو العباس يعيب من قوله: من ذا قائمًا، أنه جعل معنى الفعل الذي ينتصب الحال عنه في الجملة الاستفهام، كأنه إذا قال: مَنْ ذا؟ فكأنه قال: أسْتَفْهِمُ، وليس ذلك بمستقيم، ولا يكون معنى الفعل الناصب للحال هذا.

قال أبو العباس: لأنه لو جاز أن يكون الاستفهام معنى فِعل ينتصب عنه الحال في قولك: من ذا قائمًا لجاز أن يكون الإخبار أيضًا معنى فِعلٍ ينتصب عنه الحال، فكان يجوز على هذا: زيدٌ أخوك قائمًا، تريد معنى أخبرُ، كما أردت في (مَن ذا قائمًا) معنى أستفهمُ فهذا لا يجوز، ولكن المعنى الناصب للحال ما في (ذا) من معنى الإشارة.

قال: وهذا شبيه بقوله: إنّا بني فلانٍ نفعلُ كذا.

قال أبو علي: كلُّ مُنادى مختص، وليس كل مختصٍّ مُناجى، ألا ترى أن قولك: (أيَّتُها العِصابةُ) مختصٌّ وليس بنداء.

قال: إلا أن هذا يجري على حرف النداء يعني أن ما اختُصَّ قد يجري على حرف النداء نحو: اللهمَّ اغفر لنا أيتها العصابة، وأنا أفعل كذا أيها الرجل، ليس يُنادي نفسه إنما يخصها.

وأنشد[1]: [البسيط]

---

(١) قال سيبويه قال مالك بن خالد الخناعي:

يا مَـيَّ لا يُعجـزُ الأيـامَ ذو حِيـدٍ ... في حومـةِ المـوتِ رزّام وفـراسُ

يحمي الصريمةَ، أحْـدانُ الرجـالِ لـه ... صـيدٌ، ومجتـرئ بالليـل هـمّـاسُ

كذا وقع الإنشاد في كتاب سيبويه، وقد الف صدر بيت إلى عجز بيت آخر، والبيت الأول الـذي انشده؛ صدره في صفة وعل، وتمامه في صفة أسد. وصحته:

يا ميَّ لـن يُعجـزَ الأيـامَ ذو حِيـدٍ ... بمُشْـمَخِرّ بـه الظَيـانُ والآسُ

وذو حيد: يريد به الوعيل، والحيد مواضع تنشأ في قرنة. ويروى: حيد بفتح الحاء. والروايـة الأولى أجود وهي المختارة عند البصريين. ويروى: ذو خدم، والخدم: البياض المستدير في جوانحه، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: قط من العسل تقع من النحل على الحجارة، فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل.

يقول: الآفات التي تقع في الدهر، ولا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس الجبل، له ما يرعاه ومـا يشربه. وصحة تمامه:

يا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأيّـــــامَ ذُو حِيَدٍ

قال أبو علي: قوله أُحْدانُ الرجالُ له صيدٌ، جملة في موضع

رفع لوقوعها صفة لقوله: ذو حيدٍ ومُجْترئ: معطوف عليه، وإنما وصِف (ذو حِيد) بالجملة لأنه نكرة، والجمل نكرات.

قال: وإن حَمَلته على الابتداء يعني (مُجترئ).

قال أبو علي: إن قال قائل: فإذا حَمَل قوله: (ومجترئ) على الابتداء كانت الجملة في موضع رفع لوقوعها صفة لقوله: (ذو حِيَدٍ)، كما كانت الجملة التي قبلها في موضع رفع لوقوعها صفةً لقوله (ذو حِيَدٍ) قيل: هذا محال، لأن قولك: هو ضمير (ذو حِيدٍ) فلا يجوز أن يكون اسمع صفة له، لأن الشيء لا يكون صفة لنفسه.

قال: ثم تُعَظِّمُهُ كما تُعَظِّم النبيه.

=

يا مَـــيَّ لـــن يُعجـــزَ الأيـــام مبتـــركٌ في حَوْمَـــــةِ المـــــوتِ رزّامٌ وفـــــرّاسُ

أحمـــــــى الصّـــــــريمَةَ..... .....

والمبترك: هو الأسد والمبترك: المعتمد، وحومة الموت: الموضع الذي يدور فيه الموت لا يـــبرح منـــه، والرزام: المصوت، يقال: رزم الأسد برزم؛ وإذا برك الأسد على فريسته رزم. وفراس: يدق ما يصيده. والصريمة: رملة فيها شجر، أحماها: منع الناس من أن يدخلها شيء من خوفه، وأحدان الرجال: الـــذين يقول أحدهم: أنا الذي لا نظير له في الشجاعة والبأس.

يقول: هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة. و (احدان) يروى بالرفع والنصب، فمن رفع قال: (أحدان) رفع بالابتداء، و (صيد) خبر الابتداء. ومن نصب جعله مفعول (أحمى) كأنه قال: أحمى الصريمة من احدان الرجال، أي منعهم من الدخول إليها، و (صيد) يرتفع على هذا الوجه بالابتـــداء و (له) خبره و (مجترئ) يجوز رفعه على إنه خبر ابتداء محذوف، كأنه قال: وهو مستمع ووجه آخر، وهو أن يعطف على (رزام وفراس) وهذا الوجه الذي أراده سيبويه.

والشاهد على إنه عطف. و (هماس) من الهمس وهو الصوت الخفي. يريد إنه يخفي صوت وطئه ولا يشده حتى لا يسمع فيشعر به.

انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجُمل ٧١، والتّبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللّسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشمونيّ ٢١٦/٢.

قال أبو إسحاق: لا يجوز أن تعظِّمه بالصَّلاح إلا أن يكون قد عُرف عبد الله بالصلاح حق معرفتِه فتُعظمع به، وإلا فلا.

قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمقُ على الإضمار الذي جاز في مررتُ.

أي: في قوله: مررت به المسكين، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمقُ وهو ضعيف، وجاز في هذا.

قال أبو علي: قوله: إنّه المسكين، يريد هو المسكين، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحمقُ.

وقوله: لأنَّ فيه معنى المنصوب.

يريد أنك فَصَلت بين (إنّه)، و (أحْمَقُ) بجملة: كما فصلت بين قوله: (إنّا)، و (ذاهبونَ) بجملة هي: (أعْني) انتصب بها (تَميمًا) في قولك: إنّا تَميمًا ذَوُو عَدَد.

قال: لو قال: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان مُحالا.

قال أبو علي: إذا أخْبَرَك عنه أو عن غيره رفع فقال: أنا منطلق، وهو منطلق، ولم يحتج أن يقول: أنا زيدٌ منطلقًا، أو هو زيد منطلقًا، لأنك لا تضمر حتى تعرف.

قال: إلا أن رجلاً لو كان خلف حائطٍ أو في موضع تجهله، فقلت: مَن أنتَ؟ فقال: أنا زيد منطلقًا في حاجتك (كان حَسَنًا).

قال أبو إسحاق: كأني تقدَّمْت إليه أن يَمضيَ في حاجتي، فأحسَسْت ما بين خلف الحائط، فقلت: مَن أنتَ؟ فقال: أنا زيدٌ منطلقًا في حاجتك أي على ما فارَقْتُكَ، فصار بمنزلة أنا زيدٌ معروفًا.

قال: فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقًا وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكِّر المخاطَب برجل قد عرفه.

قال أبو علي: يقول: يريد في النصب أن يُذكر المخاطَب برجلٍ قد عرفه لا يريد أن يخبره بانطلاقه، ولو أراد ذلك لرفع منطلقًا، لو جعلت بَدَل هذا لم يكن النصب في مُنطلق، وذَكر هذا في الباب الثالث مثل هذا.

قال: لأن الذي يَرفع وينصِب ما يستغني عليه السكوتُ وما لا يستغنى بمنزلةٍ (واحدةٍ).

قال أبو علي: قوله: ما يستغني عليه السكوت مبتدأ، خبره بمنزلة الجملة في موضع خبر لإنَّ.

قال: فجميع ما يكون ظرفًا تلغيه إن شئت، لأنه لا يكون آخرًا إلا على ما يكون عليه أولا قبل الظرف.

قال أبو العباس: يعني إذا كان يقوم مقام (مُنطلِق) وليس في الكلام ذكر (منطلق)، ولا قائم، ولا ما أشبهه، وإنما هو زيد فيها فقط، وإنما لك أن تُلْغِيَ ولا تُلْغي إذا ذكرت مع (فيها) (منطلِقًا أو قائمًا)، أو ما أشبَهَه.

قال: ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدَّم قبل الظرف قوله[1]:

إنَّ لكم أصْـلَ الـبلادِ وفَرْعَهـا فـالخيرُ فـيكم ثابتًـا مبـذولاً

قال أبو العباس: قوله: وهو مُقدَّم قبل الظرف، يريد: إنَّ حقَّه أن يكون مقدَّمًا قبل الظرف، وليس لفظه كذلك، والظرف انتصب منه قوله: (فيكم).

قال أبو علي: الحالُ التي هي ثابتًا مَبذولا مِنْ لكم، والتقدير: إن لكم أصل البلاد ثابتًا مبذولاً.

قال: وإن قُلت: هذان زيدان مُنطلِقان، وهذان عَمْرانِ منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة.

قال أبو إسحاق: ها هنا بَيَّن سيبويه قصة دُخول الألف واللام في التثنية بقوله: تقُول على هذا الحَدِّ: زيدان منطلِقان، من قبَل أنك جعلتهما من أُمَّةٍ كُلُّ واحد منها زيدٌ.

أنشد[2]: [البسيط]

---

(١) قال النحاس ١٩٣/١: هذا حجة لنصب " ثابت ومبذول" كقولك: الرجل عندك قائما، ونصبه على الحال لأن الكلام قد تم دونه.

(٢) صدر البيت:

إني وإيَّاكَ إذْ حَلَّتْ بأرحُلِنَا

وبعده:

وفي يمينك سيف الله قد نصرتْ على العدو، ورزقٌ غيرُ محظورِ

البيت للفرزدق.

كَمَنْ بَوادِيه بعـــــدَ المَحْلِ ممْطُورِ

قال أبو علي: (كَمَنْ بواديه): على تقدير كرجلٍ بواديه، فقولك (بواديه) صفة (لِمَنْ)، وليس بصلة، والدليلُ على أن (مَنْ) في هذا البيت نكرة وصفة إياه (بِمَمْطورٍ) وهو نكرة.

قال أبو بكر: الغرض في صفة الذي في الكلام أنْ يُتَوَصَّل به إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن النكرات توصف بالجمل لأنها نكرات و لم يسغ وصف المعارف بالجمل من حيث لم يَجُز وصف المعرفة بالنكرة، فلما أُريد وصف المعارف بالجُمل جُعِلَتْ في صلة

=

قال السيرافي ٣٣٩/١: الشاهد فيه على إنه جعل (من) اسما نكرة موصوفا بـ (ممطور) وليست له صلة و (إياك) ضمير المخاطب وهو يزيد بن عبد الملك، وكان الفرزدق قد مدحه بهذه القصيدة. والنون في (بلغن) ضمير الرواحل.

المعنى: إني إذا سارت الرواحل، وحملت أرحلنا حتى بلغنا إليك، كرجل كان واديه محلا فمطر بعد ذلك، وظهر نباته، وحسنت حاله. يريد أن ما نالوا من خيره بعد الحال التي كانوا فيها؛ كحال من كان محله جدبا غير ممطور، ثم مطر فأخصب.

و (بعد المحل) منصوب بـ (ممطور) والباء التي في قولك (بواديه) متصلة بـ (ممطور) أيضا. أراد كإنسان ممطور بواديه بعد المحل. وقوله (وإياك) اسم معطوف على الضمير المنصوب بـ (إن)، وهو ضمير: يزيد عبد الملك الممدوح، وليس في بقية البيت ما يعود إلى إياك). والكاف في قولك (كم) وما اتصل بها خبر لضمير المتكلم. وقد جاء مثل هذا. قال الشاعر:

فمَنْ يَكُ سائلاً عني فإني وجِروةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ

لم يخبر عن نفسه وأخبر عن حروة.

ويقدر في مثل هذا ما يعود إلى الاسم الآخر، كأنه قال: كإنسان مطر بخيرك وجودك. فإن قال قائل: ففي الكلام ضمير محذوف يعود إلى (إياك) وهو قوله: إذ

بلغن أرحلنا، معناه: إذ بلغنك أرحلنا؛ قيل له: (إذ) وما اتصل بها لا يصلح أن يكون خبرا لـ (إياك). فإن قال: لست أخبر عن (إياك) بإذ وما اتصل بها؛ ولكني أجعل (إذ) ظرفا منصوبا بـ (كمن) فتكون الكاف وصلتها خبرا عنهما، ويكون العائد إلى (إياك) الضمير المحذوف المنصوب بـ (بلغن) – كان في هذا القول نظر.

انظر: ديوانه ص ٢٦٣، والكتاب ٢/ ١٠٦، وطبقات فحول الشعراء ص ٣٦٧، والبغداديات ص ٣٧٦، والأزهية ص ١٠٣، والمغنى ص ٣٢٨، وشرح أبياته ٥/ ٣٣٥، وشرح الجمل ٢/ ٤٥٨.

الذي، فوصفت المعارف به لأنه معرفةٌ، وعاد مِنَ الجُمَل إلى الذي ذُكِر لِتَتَّصِلَ الجملة التي هي صِلَتُه به.

قال أبو علي: والدليلُ على أن (الَّذي) وُضع لما قال: إنه لا يوصل إلا بالجمل فأما وصْلُهم إياه بالظرف، فالظرف يَؤول في المعنى إلى أنه جُملة من فعل وفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني الذي في الدار، فمعناه الذي استقَرَّ في الدّار؟.

قال: وتقول: هذا مِنْ أعْرِف مُنْطَلِقٌ، فتجعل (أعْرِفُ) صفة، وتقول: هذا مَنْ أعْرِفُ منطلقًا فتجعل (أعْرِفُ) صلةً.

قال أبو علي: الفرقُ بين الصلة والصفة أن الصلة لا تكون إلا جملة والصفة قد تكون اسمًا مفردًا، فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة فإنما تقع من حيث توصف النكرات بالجمل، نحو قولك: هذا رجلٌ ضَرَبَنا، والفصل بين الجملة التي تكون صِلةً لِمَنْ وبين الجملة التي تكون صفة لها أن الجملة التي تكون صفة موضعها من الإعراب بِحَسب إعراب موصوفها وأن الجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب.

واعْلَمْ أنَّ[1]: [الكامل]

---

(١) عجز البيت:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّـــــــــد إيَّانَا

قائله: حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري. وهو من الكامل. وقد ذكر البيت كله في أ، ب، واقتصر على الشطر الأول في ج. "ويروى": شرفا على من غيرنا.

الشرح: قال التدمري: يروى قبله "من غيرنا" برفع غير وكسرها، فالرفع على تقدير من هو غيرنا فمن موصولة والعائد محذوف على حد قوله تعالى: "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ" في قراءة من رفع أحسن، والجر على أن "من" نكرة موصولة بغير، أي: إنسان غيرنا.

وقال الكسائي: على أن "من" زائدة وعلى ذلك أورده ابن أم قاسم في شرح الألفية. ا. هـ. شرح شواهد المغني ص١١٦.

المعنى: كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي إيانا وهجرته إلينا.

الشاهد: في "على من غيرنا" فإن "من" هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

انظر: ابن هشام في المغني ١/ ١٠١، وابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ١٣، والشاهد ٤٣٨ في خزانة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٢، وسيبويه ج١ ص٢٦٩.

وَكَفَى بِنَا فَضْـــلا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

أجودُ وفيه ضعفٌ، إلا أن يكون فيه هو.

قال أبو إسحاق: لأن (مَنْ وما) أن يكونا بمنزلة (الَّذي) هو أكثر وأحسن من أن يكونا بمنزلة (رَجُلٍ).

وقوله: وفيه ضعفٌ.

اي: بحذفك المبتدأ العائد من الصِّلة إلى الموصول وهو (هو) نحو: مَرَرتُ بأيِّهم أفضلُ، لأن تقديره: أيهم هو أفضل، وكذلك: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩] عند سيبويه، وقراءةُ مَنْ قرأ: (مَثلاً ما بعوضةٌ) [البقرة:٢٦].

فإذا طالت الصلة كان الحذف أحْسَن.

وأنشد[١]: [الطويل]

وكلُّ خليلٍ غـــــيرُ هاضِمِ نفسِهِ

قال أبو العباس: (غيرُ) نعت (كُلّ)، وصَارِم: خبر (كُلّ).

وأنشد[٢]:

---

(١) عجز البيت:

لوصْل خليل صارمٌ أو مُعارِزُ

البيت للشماخ.

قال السيرافي ٢٩١/١: الهضم: الظلم ونقصان الحق. يقال: هضمت الرجل أهضمه هضما إذا ظلمته أو نقصته من حقه، وهضمته مثله. والمعارز: المجانب المباين، يقال: عارزه يعارزه معـــازرة، إذا جانبـــه وباينه. و (كل) رفع بالابتداء و (غير) وصف لكل.

والشاهد في البيت إنه جعل (غير) وصفا لـــ (كل) و (صارم) خبر (كل) و (كعارز) معطوف عليه.

والمعنى أن كل خليل لا يصبر لخليله على أشياء يكرهها، ويحتمل الهضم والنقصان من خليله؛ فـــإن خلتهما لا تدوم، وسيصرمه خليله أن كان لا يصبر على بعض ما يكرهه من جهته.

يريد أن المودة والاخوة والصداقة لا تثبت وتدوم بين نفسين؛ إلا أن يكون كل واحد منهما يتحمل من صاحبه أشياء لا توافقه، ويصبر له عليها. فإذا كان هذا الأمر من شأنهما دامت مودتهما.

(٢) عجز البيت:

هَوْجَـــــــاءُ ليس لُبِّها زَبْرُ

وَلِهَتْ عليـــــــــــه كُلُّ مُعْصِفَةٍ

قال أبو علي: ولِهَتْ كُلُّ مُعْصِفَةٍ أحْسَنُ مِنْ: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه لأن كل الشيء هو هو بأسْرِه، وليس بعض الشيء يُؤدي عن كل الشيء، وعلى هذا عندي قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥].

قال: وقد يجوز على هذا (فيها رجلٌ قائمًا) وهو قول الخليل، ومثله: عليه مائَة بيضًا.

قال أبو العباس: مائةٌ بِيضًا انتصب (بِيضًا) على التمييز.

قال أبو علي: وانتصابُ الجمع المكسر على التمييز جيد، لأنه يَجري مَجرى الواحد، ومثله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف:١٠٣] وقوله (هذا رجلٌ قائمًا) معناه: أُشير إليه قائمًا، ولا يجوز هذا رجلٌ أحمرُ لأن الحال حكمها أن تكون منتقلا غير ثابت، وقولك: (أحْمَرُ) هيئة ثابتة وكذلك طويل ونحوه.

قال: لأنه مُخالِف لما يضاف، شاذٌّ منه.

قال أبو علي: لأنه لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف مثل (قبلُ وبعدُ) في الغاية.

وقال أبو علي: لما كانت الحالُ من المعرفة لا تجري مجرى صفتها، لأن الصفة تكون لازِمة، والحال مُنْتقلة كذلك جعلوا الحال من النكرة، فاشترك هاتان الحالان في النَّقْل والتَّبَدُّل.

قال: فجاز هذا كما جاز[1] (لاهِ أبُوكَ) يريد: للهِ أبوك، حذفوا الألف واللّامَيْن، وليس هذا طريقة الكلام ولا سبيله، لأنه ليس مِنْ كلامهم أن يُضمروا الجار.

=

البيت لابن الأحمر. انظر: شرح السيرافي ٣٨/٢.

(١) قال العرب: لاه أَبُوكَ، يُرِيدُون: للهِ أَبُوكَ، حَذَفَ لام الجر و(أل)، وهو شاذ لا يُقاس عليه، ثم قالوا: لَهَى أَبُوكَ، قَلَبُوا وأَبْدَلُوا من الألف ياء، كما قالوا في قَلْب (قَفَا): قَوْف، و(وَجْه): جَاه، والفتح للبناء كـ (أَيْنَ)، فصَارَت اللام في (لَهَى) لام الكلمة، ولا يلزم في القَلْب أن يكون المَقْلُوب على مثال المقلوب منه.

وزعم ابن ولاد: أنَّ قولهم: (لاهِ أَبُوكَ) محذوف من (إلاهٍ)، ثُمَّ قالوا: لَهْيَ أَبُوكَ، قُلِب وشُبِّهَت الألِف الزَّائِدَة بالمُنقَلِبَة عن الأصل.

وقال أبو علي: يحتمل أن تكون اللّامان المحذوفتان هي التي للتعريف والتي هي فاء الفعل، في قول من قال: لَهْيَ أبوكَ ويُقَوِّي هذا المذهب أن الحروف إنما حذفت لتكررها، والتكرير والاستقبال بهما وقع، ويقوي هذا المذهب أيضًا أن لام الجرِّ حرف معنى، واللامان الأخريان أحدهما من نَفْسِ الحرف، والآخرُ بمنزلة ما هو مِنْ نفس الحرف أولى لدلالة ما يبقى منه على المحذوف، وتبقيه حرف المعنى أولى، لأنه إذا حذف لم يبق منه شيءٌ يدُلُّ عليه، ولهذا الحكم في مثل (لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرون وتَفَكَّرون) في قول من لم يُثَقِّل الذال مِنْ (يَذَّكَّرون) أن المحذوف من التّاءَيْن هي الثانية، ولمن قال: إن اللامين المحذوفتين هما الزّائدتان أن يقول: حذف الزائد أولى من حذف الأصل لأنه لو كانت المحذوفتان التي هي للتعريف والفاء لبَقِيَ الاسم مبتدأ به بحرف ساكن، وذلك غير موجود.

ولمن قال: إنَّ اللام الباقية هي الجارة، والمحذوفتان هما التي للتعريف والفاء، أن يقول: الاسم مجرور، وحروف الجَرّ قَلَّما تحذف، فحملُ (لاه) على الأكثر أولى من حمله على الشّاذِّ.

فأمّا قولنا التي هي فاءُ الفعل في قول مَنْ قال: (لَهْيَ) فإن اسم الله تعالى قد مُثِّلَ بمثالين:

قيل: إن أصل الاسم (إلاة) فحذفت الهمزة التي هي (فاءٌ) مع الألف واللام، كما حذفت الهمزة التي هي (فاء) مع الألف واللام في قولهم (النّاسُ) إذا أرادوا قولهم (أُناسٌ)، فالألف في قولنا (الله) ألف (فِعال) زائدة على هذا القول.

وقد قيل: لَهْيَ أبوكَ، في معنى (لاهِ أبُوكَ) فقُلب (لَهْيَ) عن (لاهٍ)، فالألف في اسم الله عزَّ وجلّ على هذا القول أصل ليست بزيادة، إنما هي عَيْنُ الفعل، وهي منقلبة عن ياء، والدليلُ على ذلك قولهم: (لَهْيَ)، لما قلب فأُظهرت الياءُ، ولو كانت الألف في (اللهِ) منقلبة عن واو لظهرت في القلب واوًا فكانت (لَهْوَ).

=

وزعم المبرد: أنَّ المحذوف لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر، وقد نَصَّ سيبويه على أنَّ هذه اللام الباقية هي الأصلية، وأنَّ المحذوف لام الجر ولام التعريف، وقد استدلَّ سيبويه ببناء (لَهْيَ).

وإنَّما بُنِيَ لتَضَمُّنه معنى حرف الجر، ولا يجوز الفصل بَيْنَ حَرْف الجر ومجروره، وقد سُمِعَ شيءٌ من الفصل، وذلك في ضَرُورَة الشِّعر. [الارتشاف ٢/٢٧٨]

قال: وأما كُلُّ شيء وكُلُّ رجلٍ، فإنما يُبْنَيان على غيرهما، لأنه لا يوصف بهما.

قال أبو علي: قولُه: لأنه لا يُوصف بهما، أي لم يلزم ألا يكون (كلٌّ) إلا وصفًا، كما أن (أجْمَعينَ) لم يكن إلا وصفًا، لكن (كلّ) وإن كان الأحسنُ فيه أن يَجْرِي وصفًا، فقد يُبنى على غيره، ويُبنى غيره عليه.

قال: ولكنَّهم جعلوه بلى ما ينصب ويرفع.

أي: جَعلوا هذه الجواهرَ كالخَلِّ.

وقوله: بلى ما ينْصِبُ.

أي: يقول أي خَلاً.

قال: ومثلُ ذلك هو عَرَبِيٌّ حَسْبُه.

قال أبو علي: الهاءُ منويٌّ بها الانفصال، لأن المعرفة لا يجوز أن تقع هنا.

قال أبو بكر: الفرقُ بين هذا الباب والباب الذي قبله أن الأول فيه ما يدلُّ على المنصوب، لأنك إذا قُلت: ابنُ عَمِّي دِنْيًا، فكقولك: ابنُ عمّي مُداناةً، وليس في هذا ما يدُلُّ على المحضِ والقلبِ.

قال: وإن زعمْتَ أنه انتصب بالآخر فكأنك قُلت: زيدٌ قائمًا فيها.

أي: فلم ينتصب بالأوّل، إنما انتصب بالآخرِ.

قال: وزعم الخليل أنه يُستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم يجعل قائمًا خبرًا مُقَدَّمًا.

قال أبو علي: قلت لأبي بكر: من أين قَبحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟. فقال: لأن الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلامٍ.

قال: وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوف أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه، (أيْ عَمل ذلك الاسمُ في اسم الفاعلِ) كما أنه لا يكون مفعولاً، (أي الاسمُ الذي يعملُ فيه ضارِبٌ) في ضارب، حتى يكون محمولاً على غيره، (أيْ يكون اسمُ الفاعل محمولاً على غيره).

قال أبو علي: اسمُ الفاعل يحسن إعمالُه عمل الفعل إذا جرى على شيء وجَرْيُه على ثلاثة أضرب:

أحدُها: أن يكون خبر المبتدأ نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، وهذا زيدٌ ضارِبٌ عَمْرًا.

والثاني: أن يكون صفة نحو: هذا رجلٌ قائمٌ أبوه، ومَررتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمْرًا.

والثالث: أن يكون حالاً نحو: زيدٌ قائمًا أبُوه، وهذا زيدٌ ضارِبًا عمرًا.

وقد يحسنُ أن يعمل عمل الفعل إذا اعتمد به على حرف استفهامٍ وما أشبهه، فيكون اعتماده عليه مُشْبِهًا باعتماده على ما قبله في هذه المواضع الثلاثة، نحو: أقائمٌ زيد، وما قائِم زيد.

قال: فتقول: هذا ضارِب زيدًا، وأنا ضارِب زيدًا، ولا يكون (ضارِب زيدًا) على قولك: ضَرَبْتُ زيدًا.

قال أبو علي: قوله: ولا يكون ضارِب زيدًا على قولك: ضَرَبْتُ زيدًا إنما لم يجُز هذا لأن زيدًا ينتصب على جُملة كلام تام، (وضارِبٌ) وحده ليس بجملة فينتصب عنه (زيد)، فكما لم يجز إعمال (ضارِبٍ) في زيد غير معتمد على شيء وكذلك لم يحسن أن يقول: قائم زيدٌ على أن تُعمل (قائم) عمل الفعل غير معتمد على شيء.

قال: و لم تُرد أن تَحْمِل الدِّرهم على ما حُمِل عليه العشرون.

قال أبو علي: إذا قال: ليس بمحْمولٍ عليه فالمراد أنه ليس بصفته ولا بمنزلته، وليس إعرابه كإعرابه.

قال: وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب.

قال أبو بكر: الدليلُ على قوله أن (إنَّ) هي الرّافعة للخبر، أن الابتداء قد زال، وبالابتداء والمبتدأ كان يرتفعُ الخبر، فلما زال العامِلُ بطل أن يكون الخبر معمولاً فيه.

قال: ودليلٌ آخرُ، وهو أنا وجدنا كلَّ ما عمل في الاسم عمل في الخبر أيضًا نحو: كان وظَنَنْتُ.

قال: فإن لم تَذكُر المنطلِقَ صار الظَّريفُ في موضع الخبر.

قال أبو علي: إذا قال لك: إنَّ زيدًا الظَّريفَ، فالمخاطَبُ ليس بجاهلٍ لهذا الخبر بعينه، يعرف الظريف على حَدِّهِ، وزيدًا على حَدِّه، إلا أنه لم يَعْلَمْ أن الظريف زيدٌ، ولا أن زيدًا

الظَّريفُ، فإذا أُخْبِرَ بهذا الخبر وقعت له الفائدة باجتماعهما، فإذا قيل لك: زيدٌ ظريف، فقد أخبرهُ بما كان جاهلا به من ظُرْف زيدٍ.

قال: لم يكن (بِكَ)، ولا (لَكَ) مستقرين لعبد الله.

أي: خبرين كما كان فيها إذا قلت: فيها زيد قائمًا، مستقرًا، وإنما الباء في (بِكَ) و (لَكَ) صلتان للفعل، فلذلك لا تكونان إلا ملغاتين، ولا يجريان مجرى الخبر.

قال: ولو نصبت هذا لقلت: إنَّ اليوم زيدًا منطلقًا.

قال أبو بكر: لأن اليوم لا يكون خبرًا لزيد إذا قلت: اليوم زيدٌ كما لا يكون (بك) ولا (فيك) في قولك: مأخوذ بك، وراغب فيك خبرين للاسم، فلو جاز في (بك) لجاز في اليوم.

قال: وتقول: إن زيدًا لفيها قائمًا، وإن شئت ألغيتَ لَفيها.

قال أبو بكر: اللام لا بد من أن يكون خبرا للاسم بعدها على كل حال، لأن اللام كان حقها أن تقع موقع إنَّ، لأنها للتأكيد، ووصلة للقسم، فلما أزيلت عن المبتدأ أدخلت في الخبر، ولا يجوز أن زيدا آكل لطعامك، ولا أن زيدا راغب لفيك لأن اللام وقعت بعد الخبر.

قال: وزعم الخليل أن قوله[1]: [الطويل]

---

(١) البيت كاملا:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَم

اختلف في نسبته فقال البعض هو لكعب بن أرقم اليشكري، وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد البيت، ونسبه آخرون إلى باعث بن صريم اليشكري، ونسبه غيرهم إلى علباء بن أرقم من أبيات في شأن امرأته.

قوله: (ويوما) عطف على شيء قبله، وأنشده بعضهم: ويوم بالجر، ثم قال: الواو فيه واو رب.

و (توافينا) مضارع من الموافات، وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة، والخطاب للمرأة.

و (مقسم) بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة ؛ أي: حسن من القسام، وهو الحسن، يقال: رجل قسيم الوجه ؛ أي: جميله، والشاهد في قوله: (كانت ظبية) بتسكين النون مخففة من المثقلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفردا، وهو شاذ، ويجوز في (ظبية) الرفع على الخبرية ؛ أي: كأنهما

..... كأن ظبيَـــــــةٌ.....

يشبه قول الشاعر وهو الفرزدق(١): [الطويل]

فَلَـــــوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا.....

قال أبو علي: يشبهه في أن الإضمار مراد، في (لكن) كما أنه مراد في قوله: كأنْ ثدياه.

إلا أن النصب بعد (لكنْ) أحسن، والرفع في (كأنْ ظبْيَةٌ) (وكأنْ ثَدْياهُ) أحسن، لأنهم جعلوا حذف (أنْ) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها، وكذلك (كأنْ) وهو قول سيبويه، وإنما شبه (كأنَّ بـــ لكنْ) ها هنا من جهة أن فيها جميعًا إضمارين، فأما حذف الضمير من (لكنْ) فقبيح عنده، ويجيزه في الإظهار وحذف الضمير من (أنَّ، وكأنَّ) حسن عنده، لأن تخفيفهما بدل على الإضمار فيهما، إذ لم يخففا إلا على هذه الشريطة فكأن المحذوف مثبت لوجود ما يدل عليه، وليس هذا في (لكنَّ وإنَّ).

قال: فرفعه على وجهين، على أن يكون بمنزلة قول من قال (مَثَلاً ما بعوضةٌ).

=

ظبية، والنصب على أنها اسم أن، والخبر محذوف ؛ أي: كان ظبية هذه المرأة، فهذا على جعل المشـــبه مشبها به للمبالغة.

ويجوز أن يكون (تعطو) خبرا وحينئذ فلا عكس، والجر على كون (إن) زائدة، و (الكاف) للتشبيه ؛ أي: كظبية تعطو، وهي جملة وقعت صفة لها ؛ أي: تتناول، ولكنه ضمن معنى الميل، فلذلك وصـــل بإلى.

و (الوراق) بمعنى: المورق، وهو نادر ؛ إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع، وقيل: يقـــال ورق الشـــجر، كما يقال: أو ورق، فعلى هذا هو على الأصل.

و (السلم) بفتحتين جمع سلمة، وهو شجر من شجر العضاة، ويروى: إلى ناضر السلم، مـــن نضـــر وجهه، بتثليث الضاد إذا حسن، وأراد به: الخضرة.

انظر: سيبويه ٢٨٢/١ ونسب إلى باغث بن صريم، الإنصاف ٢٠٢، ابن الشجري ٣/٢ ابن يعـــيش ٧٢/٨، الخزانة ٣٦٤/٤، ٤٨٩، العيني ٣٠١/٢، ٣٨٤/٤، همع ١٤٣/١، ١٨/٢.

(١) البيت كاملا:

فَلَـــوْ كُنْـــتٌ ضَـــبِّيًا عَرَفْـــت قَـــرَابتي وَلَكِـــنَّ زِنْجِـــيٌ عَظِـــيْمُ الْمَشَـــافِرِ

انظر: الخزانة ٤٢٥/١٠، وأسرار البلاغة ١٢٧/١، وإسفار الفصيح ٢٣٦/١.

قال أبو علي: من قال: (ما بعوضةٌ) فما على معنى الذي، كأنه قال: ما هو بعوضة، أي الذي هو بعوضة، وتقديره: إن الله لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً (فالذي) هو المفعول الأول، لأنْ يضربَ (ومثلاً) المفعول الثاني.

قال أبو العباس: ويجوز الاقتصار على المفعول الأول، لأنه من باب (أعطيت) وليس هو من باب (ظننت).

قال أبو بكر: الفرق بين (إنْ) و (إنَّما) في المعنى، أن (إنما) تجيء لتحقير الخبر.

قال سيبويه: تقول: إنما سرت حتى أدخلها إذا كنت محقرًا لسيرك الذي أدّى إلى الدخول، هذا لفظ سيبويه.

قال أبو علي: (إنْ) التي بمعنى (ما) مثل التي في قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:٢٠] وكالتي في: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف:٢٦].

وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق[١]: [الطويل]

بِفي الشامتينَ التربُ إن كان مَسَّني رَزِيَّة شِبْلي مُخــدِرٍ في الضَّــراغِمِ

معناه: ما كان مَسَّني.

قال: فيقول: إنَّ زيدًا وعمرًا، أي: (إنَّ) لنا.

قال أبو بكر: إنما كان حذف الخبر مع لا، أكثر لأنه جواب عن سؤال عن الذات، فإذا قال: لا رجل، فهو جواب لقولك: هل من رجُلٍ والعناية هنا بالذات، فكان إبقاء العناية به أحسن.

قال: وكذلك قوله[٢]: [المنسرح]

---

(١) انظر: ديوانه (٢/ ٢٠٦)، وديوان الأدب للفارابي (١/ ٢٠٠).

(٢) عجز البيت:

وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلا

البيت من قصيدة قالها الأعشى الأكبر، وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، ينتــهي نســبه لتزار، وهو رابع فحول الشعر الجاهلي، وأمدحهم للملوك وأوصفهم للخمر وأغزرهم شعرًا، وقد عمي الأعشى وطال عمره حتى أدرك الإسلام ولكنه لم يسلم.

قال القصيدة يمدح بها سلامة ذا فايش، واسمه: سلامة بن يزيد اليحصبي، وكان يظهر للناس في العام مرة مبرقعاً.

إنَّ مَحَـــلاً وإنَّ مُرْتحَـــلاً

وإنَّ رجلا، جواب من قال: هل لكم من مَحلّ؟ وهل لكم مِلْكٌ؟

فهذا في الإيجاب نظير (لا) في النفي، والعناية هنا بالذات كما كان ثَمَّ كذلك.

قال (ولكِن) المثقّلة، جميع الكلام بمنزلة (إنَّ).

قال أبو علي: يريد في العطف في اللفظ، والحمل على الرفع لأنه في هذا يتكلم.

قال: فقَبُح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني.

قال أبو علي: يريد بقوله: الواجب، المعطوف المرفوع.

وقال أبو بكر: يعني أنك لو قلت: ليتَ زيدًا مُنطلق وعمرٌو، فرفَعت عَمْرًا، كما ترفعه إذا قلت: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، فعطفت عَمْرًا على الموضع، لم يصلح من أجل أن لَيْتَ ولَعَلَّ وكأنَّ لها معان غير معنى الابتداء و (أنَّ، ولكنَّ) يؤكدان الخبر، والمعنى معنى الابتداء والخبر، و لم يزل الحديث عن وجهه وما كان عليه.

قال: فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجلُ منطلق، يريد: من نصب (منطلقًا) على الحال، وأن يجعل الرجل خبرًا لهذه أوصفة.

قال: وتقول: إنّ الذي في الدار أخوك قائمًا، كأنه قال: مَن الذي في الدار؟ فقال: إن الذي في الدار أخوك قائمًا.

قال أبو علي: قائمًا في هذه المسألة حكمه أن ينتصب عما في قوله (أخوك) من معنى الفعل، وهو الذي بمعنى الصداقة، ولا يجوز أن يكون حالا من قوله (في الدار) لأن (في الدار) صلة (الذي) (وقائمًا) إذا انتصب عنه لم يجز أن يفصل بينهما وليس من الصلة.

=

حدث سماك بن حرب قال: قال الأعشى: أتيت سلامة ذا فايش، فأطلت المقام ببابه حتى وصلت إليه بعد مدة طويلة، فأنشده هذه القصيدة، وهذا البيت مطلعها.

انظر: الديوان (٢٣٢/١) والخصائص (٣٧٣/٢) وفقه اللغة (٣١/١) والمقتضب (١٣٠/٤) ومفتاح تلخيص المفتاح (٢٢٧/١) وتاج العروس (٣٣٨/٢٨) ولسان العرب (١٦٣/١١) ومختصر المعاني (٧٧/١) وهمع الهوامع (٤٩٤/١) والأصول في النحو (٢٤٧/١) والكتاب لسيبويه (١٤١/٢) والإيضاح في علوم البلاغة (٨٢/١) وخزانة الأدب (٢٣٠/٩) ودلائل الإعجاز (٢٤٧/١) ومعاهد التنصيص (١٩٤/١).

قال: وإن قَبُح أن يذكر الأخ في الابتداء قبُح ها هنا.

قال: وإن قبح أن يذكر الأخ في الابتداء، أي إذا لم تجعله خبرًا.

قال: وأما في (لَيْتَ، وكأنَّ، ولعل) فيجرى مجرى الأول.

قال أبو علي: يريد: ان الاسم قد ينتصب على الحال في هذه الأحرف وإن لم يكن في الجملة التي يقع بعدها معنى فعل، لأن هذه الحروف على معاني الأفعال كقولك: لعل زيدًا أخوك قائمًا، وأخوك بمعنى النَّسب وكأنَّ زيدًا الأسد قائمًا.

قال: وهذا فيه قُبح.

قال أبو علي: أي قولك: إن أفضلَهم كان زيدٌ، وقبُح حذف الهاء من إنَّ وكأنَّ، لأنهما ليسا من المواضع التي يُحذف فيها الهاء والموضع الذي يستحسن حذف الهاء منه هو الصلة والصفة، فأما الأخبار فحذف الهاءات منها ليس يحسن، وقد تقدم قولنا في ذلك ملخصًا.

قال: وقد يجوز أيضًا على قوله: إنَّ زيدًا ضربته.

قال أبو علي: يقول: يجوز أن ينتصب (زيدًا) في قولك: (إن زيدًا ضربْتُ) بإنَّ، وتشغِلَ ضربت بالهاء المحذوفة في اللفظ المرادة في المعنى.

قال: وفيه قُبح كما كان في (إنّ).

قال أبو علي: قوله: كما كان في (إنَّ) يريد في قولك: (إنّ زيدًا ضربتُ) وأنت تضمر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث وتنصب (زيدًا) بضربتُ.

قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة:٦٩] فعلى التقديم والتأخير.

قال أبو علي: تقدير قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ على أن (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر) كلهم كذا والصابئون، أي والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خَبَرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إن زيدًا منطلق وعمروٌ، إذا أردت: وعمرو منطلق، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وحمل (عَمرو) على موضع (إنّ)، كما حُمِل (الصابئون) عليه، ومثل هذا قوله[1]:

---

(١) صدر البيت:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فإنِّي وَقَيَّـــــــــارٌ بها لَغَريب

فيمن رَفَع، كأنه قال: فإني بها لغريب وقَيَّر، فنَوى بقيار التأخير وحَمَله على موضع (إنَّ)، وما عَمِل عليه، فعلى هذا تقدير الآية.

=

قاله ضابئ بن الحارث البرجمي من أبيات يقولها، وهو محبوس بالمدينة أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنه- رواها له أبو العباس المبرد في الكامل ١/ ١٨٨ وأبو زيد في النوادر ص ٢٠، ومن شواهد سيبويه: (١/ ٧٥) وفي شرح المرزوقي للحماسة: (٩٣٦) واللسان (قير)؛ وهو في الصحاح: (٢/ ٨٠١) دون نسبة.

قال السيرافي ٢٤٤/١: الشاهد فيه إنه رفع (قيار) ولم يعطفه على (إن) وهو على التأخير كأنه قال: فأني لغريب بها وقيار. فعطفه على الموضع.

وقيار اسم جمله. ويروى (وقيارا) يعطف على اسم إن، ويكون (لغريب) خبرا عن أحدهما، واكتفى به عن خبر الآخر.

يقول: من كان بيته بالمدينة ومترله؛ فلست من أهلها ولا لي بها مترل. وكأن عثمان رحمه الله قد أشخصه وحبسه لأجل فرية افتراها على قوم. وحديثه معهم

مشهور. وقوله: وما عاجلات الطير، يريد الطير التي تقدم الطيران إذا خرج الإنسان من مترله، فأراد أن يزجر الطير، فما مر في أول ما يسنح فهو عاجلات الطير، وإن أبطأت عنه وانتظرها فقد راثت. والأول محمود والثاني مذموم.

يقول: النجح ليس بأن الطير للطيران كما يقول الذين يزجرون الطير، ولا الخيبة في إبطائها. فرد مذهب الأعراب في ذلك. ومثله:

تَعَلَّـــمْ إنـــه لا طَيْـــرَ إلا علـــى مـــتطيرٍ وهـــو الثبـــورُ

انظر: الأصمعيات ١٦٠/١، والشعر والشعراء ١٧٠/١.

هذا بابُ (كَمْ)

قال: ومعناها معنى رُبَّ.

قال أبو علي: الاشتراك بين (كَمْ) و (رُبَّ) في أنهما يقعان صدرًا وفي أنهما لا يدخلان إلا على نكرة، وفي أن الاسم النكرة الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الواقع بعد (كَمْ) يدل على كثير، والواقع بعد (رُبّ) يدل على قليل.

والذي يخالف فيه (كَمْ) (رُبَّ) أيضًا أن (كَمْ) اسم و (رُبَّ) حرف خفضٍ.

قال: لأنهما غير متمكِّنَيْن في الكلام.

قال أبو علي: قوله: غير متمكنين أي ليسا بمُعربين لما فيهما من معنى الحرف، ففي (كَمْ) معنى ألِف الاستفهام، وفي (إذْ) أنها لا تقع إلا مضافة أو ملحقة ما هو بدل من الإضافة، وذلك المُلْحَق هو النون في (يومئذٍ)، فلما لم يُفرد صار بمنزلة بعض حروف المضاف إليه.

قال أبو علي: لم يفصل بين العشرين وما أشبهه، وبين معموله لأن العشرين ليس في قوة ما شبِّه به من أسماء الفاعلين وكما قبُح الفصل بين (عِشرين) وما عمل فيه، كذلك قبح الفصل بين (كَمْ) ومعموله إذا كانت مُشَبَّهة به، فلذلك قال: كَمْ درهمًا لك أقوى من (كَمْ لك درهمًا).

قال: وكم رجلا أتاك أقوى من كم أتاك رجلا، و (كَمْ) هو ها هنا فاعل.

قال أبو علي: (كَمْ) ها هنا فاعل في المعنى لا في اللفظ، وتقدير ارتفاعه بالابتداء.

قال: فإن أردت هذا المعنى قلت: كَمْ لك غِلْمانًا.

أي تجعل غِلْمانًا تمييزًا لـــ (لَكَ) فإذا فعلت ذلك لم يَجُز تقديم التمييز.

قال: فإذا قلت: كم جَرِيبًا أرضُك؟ فأرضك مرتفعة بِكَمْ، لأنها مبتدأةٌ والأرض مبنيَّة عليها.

قال أبو علي: جعل المبتدأ (كم) وهي نكرة، و (أرضُكَ) خبره وهو معرفة، وقد كان أبو بكر أجاز مَرَّةً في (كيفَ زيدٌ) أن يكون (زيدٌ) الخبر و (كيف) المبتدأ.

قال: وإن شئت قلت: كم غلمانٌ لك؟

قال أبو بكر: يكون المفسر لـ (كَمْ) رجلاً ونفسًا ونحوهما، كأنك قُلت: أعشرون رجلاً غِلْمانٌ لك.

قال: والاسم المنوَّنُ قد يفصل بينه وبين الذي يعملُ فيه.

قال أبو علي: مثال ذلك أنَّك تقول: (كَمْ رجلٌ في الدَّارِ أعْطَيْتَ) في الخبر، ثم تقول: (كَمْ في الدّارِ رجلاً أعْطَيْتَ)، فتنصب في الخبر للفصل.

قال: وليس زيدٌ مِنَ المرَارِ.

أي: فلا يجوز أن يُفسر (كَمْ)، يريد إنما يفسره المضمر وهو في التقدير كَمْ مَرَّة، أو كَمْ يومًا أتاني زيد.

قال: وقد قال بعض العرب[1]:

---

(١) عجز البيت:

فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

البيت للفرزدق.

الفَدْعَاء: هي المرأة الّتي اعوجّت أصابعها من كثرة الحلب، وقيل: هي التّي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل. و (عشاري): جمع عشراء؛ وهي: النّاقة الّتي أتى عليها مِن وضعها عشرة أشهر.

والشّاهد فيه: (كَمْ عَمَّة) حيث يجوز في (عمّة) وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثّلاث.

أمّا الرَّفع فعلى أنّ (كم) خبريّة أو استفهاميّة في محلّ نصب ظرف متعلّق بـ(حلبت) - كما يرى الشّارح -، أو مفعول مطلق عامله (حلبت) الآتي؛ وعلى هذين يكون قوله:(عمّة) مبتدأ، وجملة (حلبت) في محلّ رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه محذوف، يقدّر مجرورًا إنْ قُدِّرت (كم) خبريّة، ويقدّر منصوبًا إن قدّرت (كم) استفهاميّة؛ وعلى كلّ حال يقدّر من ألفاظ الزّمان إنْ جعلت (كم) ظرف زمان - كما قدّر الشّارح -، ويقدّر من ألفاظ المصادر إنْ جعلت (كم) مفعولا مطلَقًا.

وأمّا النّصب فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و (عمة) تمييز لها؛ وقيل: إنّ تميمًا تُجيز نصب مميّز الخبريّة مفردًا.

وعلى هذا يجوز نصب (عمّة) مع كون (كم) خبريّة.

وأمّا الجرّ فعلى أنّ (كم) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) أيضًا، و (عمّة) تمييز لها.

انظر: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، والجمل ١٣٧، وسرّ صناعة الإعراب ٣٣١/١، والتّبصرة ٣٢٢/١، وشرح المفصّل ١٣٣/٤، والمقرّب ٣١٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٣٦/١، وابن النّاظم ٧٤١، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، والخزانة ٣٨٥/٦، والدّيوان ٣٦١/١.

obeikandi.com

كَمْ عَمةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وَخَـــالَةٍ

قال: نجعل (كَمْ) مِرارًا.

قال أبو علي: قوله: جعل (كَمْ مِرارًا) أي كأنه قال: كَمْ مَرَّةٍ عَمَّة لك، أي أعشرين مَرَّةً حلبتْ عَمَّتُك، وموضع (كَمْ) نصب على الظرف.

قال: فإن قال قائل: أُضْمِرَ (مِنْ بعدُ) فيها.

قيل له: ليس في كل موضع يُضمر الجارّ.

قال أبو علي: الحُجَّة في أن (مِنْ) لا تضمر بعد (فيها) في قولك: (كَمْ فيها رجلٌ) وأن إضمار الجارِّ لا يصلحُ هنا، وهو غير مطَّرِدٍ في كل موضع، أنه إذا أضمر عوّض منه في أكثر المواضع نحو[1]:

وجَـــدَّاء لا يُرجى بِهـــــا

الواو عِوَضٌ مِنْ (رُبَّ)، وليس هنا عوضٌ منه، فإضماره إذًا شاذٌّ.

أنشد[2]: [المديد]

---

(١) البيت كاملا:

وجَـــدَّاءَ لا يُرْجَـــى بِهـــا ذو قَرابَـــةٍ لِعَطْـــفٍ ولا يَخْشَـــى السُّـــمَاةَ رَبِيبُـــها

البيت للعنبري.

قال النحاس ٢٠٦/١: هذا حجة لإضمار (رب) كأنه قال: ورب جداء، و "الجداء ": المفازة التي لا شيء فيها، ومعنى البيت: أنه يقول: من سلك تلك المفازة لا يرج أن يرى بها قريبا، لأنها لا تسلك ولا يخاف وحشها أحداثها، وقال: السماة، وهم الذين يتزلون السماوة، فربيبها لا يخاف لأنها لا تسلك.

(٢) البيت كاملا:

كَـــمْ بِجُـــودٍ مُقْـــرِفٍ نَـــالَ العُلَـــى وَكَـــرِيمٍ بُخْلُـــهُ قَـــدْ وَضَـــعَهْ

قاله أنس بن زنيم، من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد.

و (كم) الخبرية، و (مقرف) مميزه، وفيه الشاهد حيث فصل بينهما بالمجرور بالمقرف الذي ليس لـــه أصالة من جهة الأب.

و (نال العلا) ؛ أي: بلغ المنزلة العالية، والجملة في محل الرفع على أنها خبر لـــ (كم).

قوله: (وكريم) ؛ أي: وكم كريم، أراد به الأصل من الطرفين.

و (بخله) مبتدأ، و (قد وضعه) خبره، والجملة خبر لـــ (كم) المحذوفة.

كَمْ بِجُـــــــــودٍ مُقْرِفٍ....

الجرُّ والرفع والنصبُ على ما فسَّرْنا.

قال أبو بكر: إذا رفع (مقرف) جعل (كَمْ) مِرارًا وارتفع مُقرفٌ لأنه مبتدأ فاعل في المعنى، وإذا نصبت فلأن (بِجُودٍ) قد فصلت، وإذا جَرَرْت فعلى (كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ).

قال: وتقول: كَمْ قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، وكم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدان.

قال أبو علي: لا يخلو قولك: (لا رجلٌ) من أن يكون مفسرًا لكم، أن يكون محمولا على ما حمل عليه (كَمْ) ومبدلا منه، ولا يجوز أن يكون مفسرًا لها لِدُخول حرف العطف عليه، فمن حيث لا يجوز عشرون لا رجلاً، فيفسر قولك: عشرون بـــ (رجلاً) وقبله حرف عطف لا يجوز أن يفسر (كَمْ) بلا رجلَ، ولا رجلان وإذا لم يجز هذا ثبت أنه على الوجه الآخر من البدل من (كَمْ) والحمل على موضعه.

قال: أو بِجَمْع مَنْكُورٍ.

قال أبو علي: هذا رجع إلى قوله: بالواحِد كأنه قال: بالواحِدِ المنكور أو بجمع مَنْكُور وهذا جائز في التي تقع في الخبر، أي جائز في التي تقع في الخبر أن تُفسر بالجمع المنكور.

قال: لأنه لو كان عليه لكان مُحالاً ولكان نقضًا.

أي لأنك في قولك: عشرون مُثْبِتٌ شيئًا، وفي قولك: لا رجلاً ولا عبدًا، نافٍ، فقد ناقضت.

قال: ومثلُ ذلك قولك للرجل: كَمْ لك عبدًا؟ فيقول: عبدان أو ثلاثةُ أعْبُدٍ، حمل الكلام على ما حمل عليه كَمْ.

=

(الوضيع) من الناس: الدنيء الخسيس.

قال السيرافي ٢/٤٤: الشاهد فيه أنه فصل بين (كم) التي تقع في الخبرْ وبين ما أضافها إليــهْ وهــو (مقرفٍ) بـــ (جودّ) والمعنى: كم مقرفٍ نال العلا بجود.

مواضعه: ذكره الأشموني ٦٣٥/ ٣، وابن الناظم، والسيوطي في الهمع ٢٥٥/ ١، والشاهد ٤٨٩ في الخزانة، وسيبويه ٢٩٦/ ١.

أي: على ما حَمل عليه السّائلُ كَمْ.

و لم يرد من المسؤُول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد إن شاء.

أي: المسؤول بعد إنْ شاء.

قال ابو بكر: قوله و لم يُرِد من المسؤول أن يفسِّر له العدد.

أي: إذا قال السائلُ: كم عندك، أو كم رجلاً أتاني، لم يرد من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، وهو (كَمْ) إنّما تفسير ذا على السائل، وعلى المسؤول أن يُجيبَ على موضع إعراب (كَمْ) فيقول: عشرين رجلاً ونحوه.

قال أبو علي: قوله: حتى يُجيبَه على العدد، أي إذا سُئِل، فقيل له: كم رجلاً أتاني؟ قال: رجلان أو عشرون رجلا فأجابه على ما يستحق (كَمْ) من الإعراب، وهو العدد أعني (كَمْ) لا يجيبه على الذي يفسر العدد وهو (رجلاً) في قولك: كَمْ رجلا أتاني.

وقوله: ثُمَّ يفسره بعد إن شاءَ.

أي: يفسر الجواب الذي يُجيب به السائل إن شاء، أي إن كان مِمَّا يحتاج أن يفسر نحو: عشرون، وثلاثة، وما أشبهه مما يحتاج إلى التفسير فأمَّا إذا أجابه بما يجمع النوع والعدد نحو: رجلان لم يحتج إلى التفسير.

وقوله: فيُعْمِل في الذي يفسر به العدد.

فالذي يفسر به العدد هو (رَجُلاً) من قولك: عشرون رجلاً ونحوه إذا كان جوابًا لـــ (كَمْ رجلا عِنْدَك)؟

قال: فيعمل في الذي يفسر به العددُ، كما أعمل السائلُ (كَمْ) فيما بين به العدد.

قال أبو علي قولُه: العدد هنا هو: عشرون ونحوه إذا كان جواب كَمْ رجلاً عندَك.

قوله: كما أَعْمل السائل (كَمْ) في العدد.

أي: حين قال: كم عبدًا عندك؟

قال: تقول: كم مأخوذٌ بك؟ إذا أردت أن تجعل مأخوذًا بك في موضع لَكَ.

قال أبو علي: أي لَمّا جاز لك أن تقول في الخبر: كم لك؟ فلا تُعمله في شيء، و لم يكن قولك (لَكَ) مما يجوز أن يعمل فيه (كَمْ) جاز لما ذكرت بعده ما يعمَلُ فيه أن تجعله

بمنزلة ما لم يعمل فيه، وهذا مثل إجازته الإلغاءَ في حدّ (إنّ) في قوله: إنَّ زيدًا لَفيها قائمٌ، لّما لم يكن قوله: (إنْ زيدٌ إليك مأخوذٌ) إلا لَغْوًا.

قال: ولا يجوز في (رُبَّ) ذلك، لأن (كَمْ) اسم، و (ربَّ) غير اسم فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٍ لك.

قال أبو علي: لا يجوز أن تقول: ربَّ رجُل لك، وإنما جاز في الخبر أن تقول: كم لك، وكم مأخوذٌ بك، لأن (كم) اسم، فكأنك قلت: ثلاثةٌ أو مساويةٌ، أو نحوهما مما يُضاف من العدد وأخبرت عنه غير مضاف إلى ما يفسره، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لو قلت: رُب رجل لم يَجُز، لأن (رُبّ) حرف جر، وحروف الجر لا تعلَّقُ.

هذا باب ما جرى مَجرى كَمْ في الاستفهام

قال: وكأيِّن معناها معنى (رُبَّ).

قال أبو علي: في أنه يقع صدرًا كما يقع (رُبَّ) صدرًا.

قال: وقال كذا وكأيِّنْ عَملِتا فيما بعدهما، كعمل أفضلهم في رجل.

قال أبو علي: المجرور بأفضل وهو (هُمْ) فَصَل بين الجار والمنصوب فانتصبا جميعًا عن تمام الاسم بالإضافة كما ينتصبان عن تمامه بالنون أو التنوين.

قال أبو علي: كأيٍّ أي مضافة إليها الكاف، فالتنوين في أي هو بمنزلة (هُمْ) في أفضلهم.

هذا باب ما ينتصب نَصْب كَمْ
إذا كانت مُنوَّنةً في الخبر والاستفهام

قال أبو علي: هذه الأبواب تتفق في أن انتصاب الاسم فيها عن تمام الاسم، إلا أن التمام يختلف، فمنه اسمٌ تمامه بالإضافة نحو (أفْضَلُهم) ومنه اسم تمامه بالنون نحو (عشرين)، و (خَيْرٍ منه) ومنه مُشَبَّه تمامه بما تمّ بالنون نحو (كَمْ) في الاستفهام.

قال: ويحذف من النّوع ما يحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف.

قال أبو علي: قوله: ويحذف من النوع، أي يحذف منْ والألف واللام من قولك: لي مثلُه من العبيد، كما يحذف من قولك عشرون من الدراهم، وقوله: والمعنى مختلف، لأن العبد هو المِثل والعشرون ليس بالدراهم، لأن العدد غير المعدود.

قال أبو بكر وأبو إسحاق: إذا كان المميز عددًا كان المميز واحدًا وإذا لم يكن عددًا فإن شئت جَعلت المميز واحدًا، وإن شئت جعلته جمعًا وعلى كلا القولين جاء القرآن، قال تعالى: ﴿بالأَخْسَرِينَ أَعْمَالا﴾ [الكهف:١٠٣] وقال سبحانه: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلا﴾ [غافر:٦٧] فأفرد.

قال أبو علي: وإنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع.

قال: وإن شئت قلت: لي ملءُ الدار رجالاً، وأنت تريد: جميعًا، فيجوز ذلك كمنزلته في (كم) و (عشرين) وإن شئت قلت: رجالا، فجاز عنده كما جاز في (كم) حين دخل فيها معنى (رُبَّ).

قال أبو علي: أي لأن المقدار خبر، فهو مخالف لـــ (كَمْ) إذا كان استفهامًا، وموافق له إذا كان خبرًا، فكما جاز أن تفسر (كم) إذا كان خبرًا بالواحد والجميع، كذلك جاز أن يفسر المقدار فيهما إذا كان خبرًا مثله.

وقوله: فجاز كما جاز في (كم) أي حين قلت: كم عبيدًا لك، وأنت تريد الخبر، لأنك تقول: رُبَّ عبيدٍ.

قال: قال: ومثل ذلك: تاللهِ رجلا، كأنه أضمر: تاللهِ ما رأيت كاليوم رجلا.

(كاليوم رجلا) بمعنى (ما رأيتُ كرجلٍ أراه اليوم رجلا) فحذف واختصر.

قال: وإن شئت قلت: ويحَهُ مِن رجل، وحسبك به من رجل.

قال أبو علي: أبو العباس يقول: إنَّ (مِن) هنا دخلت لأن الاسم قد يجوز أن ينتصب على الحال هنا، فإذا دَخلت (مِن) أَعْلمت أن الاسم للتمييز دون الحال.

obeikandl.com

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا

قال: وما انتصب في هذا الباب، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به، ووَيْحَك.

قال أبو علي: وَفَّقَ بينهما أن العامل في كل واحد منهما غير متصرّف فلا يقال: رجلا حسبُك به، ولا رجلا نِعْمَ زيدٌ.

قال: ومثل ذلك: رُبَّه رجلاً.

قال أبو علي: الهاء في (رُبَّه) مضمر ليس بمخصوص معروف، لكنه ضمير أُضمر قبل أن يُذكر على شريطة التفسير.

قال: ومثل ذلك قوله: رُبَّه رجلا، كأنك قلت ويحه رجلا يريد أن الهاء مَنَعت (وَيْحَ) أن تضاف إلى (رجل) كما منعت الهاء في (رُبَّه) إضافة (رُبَّ) إلى رجل.

قال: ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظْهَرٌ.

قال أبو علي: الاعتراض في هذا الموضع على ما قلناه.

وينشد بيت جرير[1]: [الوافر]

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبيـــكَ فِينَـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زادُ أَبِيـــكَ زَادًا

فليس يمتنع على هذا الظاهر من أن يقع موقع المضمر.

---

(١) هو جرير بن عطية، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- وهو من الوافر.

اللغة: "تزود" أصل معناه: اتخذ زادا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة وحسن المعاملة.

الإعراب: "تزود" فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر، "مثل" مفعول به، "زاد" مضاف إليه، "أبيك" مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه، "فينا" متعلق بتزود، "نعم" فعل ماض لإنشاء المدح، "الزاد" فاعل، والجملة خبر مقدم، "زاد" مبتدأ مؤخر، "أبيك" مضاف إليه، وضمير المخاطب مضاف إليه، "زادا" تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: "نعم الزاد زاد" حيث جمع بين الفاعل الظاهر، والنكرة المفسرة تأكيدا.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٧٦/ ٢، والمكودي ص١٠٩.

وذكر في المفصل ١٣٢/ ٧، والمغني ٩٠/ ٢.

قال: وأما قولُهم: نِعْمَ الرَّجُلُ عبدُ الله فهو بمنزلة قوله: ذهب أخُوه عبدُ الله، عَمِلَ نِعْم في الرَّجُل و لم يعمل في (عبدُ الله)، وإذا قال: عبدُ الله نِعْمَ الرَّجُل، فهو بمنزلة قولِه: عبدُ الله ذهب أخوه.

قال أبو علي: إذا قدر (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) تقدير (ذهب أخوه زيدٌ) فالكلام جملة واحدة تقديره: زيدٌ ذهب أخوه، فهو بمنزلة: زيدٌ منطلق فإذا قدرته كذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء، وإذا قال: نِعْمَ الرَّجُل عبدُ الله، فقد عبد الله جوابًا، كأنه لما قال: نِعْمَ الرّجلُ قيل: من هو؟ فقال: عبدُ الله مُجيبًا، فعبدُ الله خبر ابتداء محذوف، فالفصل من هذا الوجه، والآخر أن الكلام فيه جملتان، وفي الوجه الآخر جملة واحدةٌ.

قال: فتكون هي وهو بمنزلة وَيْحَهُ.

قال ابو علي: هي نِعْمَ، وهو المضمر، أي والمضمر فيها بمنزلة وَيْحَه.

قال: فهي مَرَّةً بمنزلة رُبَّه، ومرة بمنزلة ذَهَبَ أخوه.

قال أبو علي: نِعْمَ رجلاً بمنزلة رُبَّه رجلاً، وأزَيْدًا ضَرَبْتَهُ؟ ونِعْمَ الرَّجُل مثل ذَهبَ أخوه.

قال: الذي قُدِّم لما بعده من التفسير وسَدَّ مكانه.

أي: سدّ الظَّاهِر مكان المضمر.

قال: مثل ذلك قولك: عبدُ الله فارهُ العبدِ فاره الدّابّة.

قال أبو علي: التّوفيق بين قوله: عبدُ الله نِعْمَ الرّجل، وعبدُ الله فارهُ العبد هو أن (العبد) بمعنى الجميع، كما أن الرّجل بمعنى الجميع، فأما من جهة رجوع الضمير من الخبر إلى المخبر عنه، فهما مختلفان، لأن الضمير في قولك: عبدُ الله نِعْمَ الرجل، ويرجع إلى عبد الله من الرجل وفي قولك: عبدُ الله فارِه العبدِ، من (فارِه) دون (العبدِ)، لأن عبدَ الله ليس هو العبد ومع ذلك فلا يجوز أن يرجع من (نِعْمَ) ضمير إلى عبد الله كما يرجع من (فارِه) لأن الضمير لو رجع إليه منه دون الرَّجُل لكان مرفوعًا، وقد ارتفع به الظاهر الذي هو الرجُل، وأيضًا فإن عبد الله مُختصّ وضميره أخص منه، فأجدرُ ألا يعمل فيه (نِعْمَ) وليس في (فارِه) مثل ما في (نِعْمَ) فيمتنع الضمير من أن يرجع منه إلى صاحبه كما كان الرجلُ هو عبد الله حين قلت: عبدُ الله نِعْمَ الرَّجُلُ.

قال أبو علي: إذا قلت: عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، فالرجل هو عبدُ اللهِ ولست تريد أن تخبر عن عبدِ الله بعينه، أي ليس الرجل هو عبدُ اللهِ بعينه ولكنه يكون عبدُ الله وغيره، فالرجل أعَمُّ من عبدِ الله، وقد عاد إلى عبد الله ذِكْرٌ مِنَ الرَّجُلِ.

قال: كما أن الاسم الذي يظهر في رُبَّ قد يبدأ بإضمار رجلٍ قبله.

أي: الاسم الذي يظهر بعد نِعْمَ، نحو الرَّجل، قد يضمر في نِعْمَ، كما أن الذي يظهر بعد (رُبَّ) قد يضمر فيقال: رُبَّه رجلاً، وهما اسمان شائعان.

قال: فإنما منعك أن تقول: نِعْمَ الرَّجُل إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول: حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُك به رجلاً.

قال أبو علي: يقول: لم يَجُزْ أن يفسَّر (نِعْمَ) بالمعرفة لمضارعته عشرين وحَسبك به رجلاً ونحو ذا، لأنها لا تتصرف، كما أن هذه الأشياء لا تتصرف ولا تفسر إلا بالنكرات، وكذلك (نِعْمَ) لم يفسر إلا بالنكرات إذا نَصبَ.

قال أبو العباس: الاسم الذي يظهر في رُبَّ هو رجلٌ في قولك: رُبَّهُ رجلاً.

قال: فإنما قَبُحَ: هذا الرجل المضمر.

يعني الذي في نِعْمَ رجلاً أن يوصف لأنه مبدوءٌ به قبل الذي يفسره، والمضمر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف.

قال أبو العباس: إن قال قائل: لم لا يجوز: نِعْمَ رجلاً هو زيدٌ، فيؤكد المضمر في نِعْمَ؟ قيل: لا يجوز، لأنك تنوي به أن يكون قبل رجل، والشيء المضمر على شريطة التفسير لا يوصف قبل ذكر المُفسِّر.

قال أبو علي: إذا قلت: نِعْمَ الرجُل هو، فهو بمنزلة زيد لو قُلت زيدٌ، وكذلك لو قال: نِعْمَ رجلاً هو، لم يجز إلا أن تنوي به التقديم كأنك قُلت: هو نِعْمَ رجلاً، فهو مرتفع بالابتداء.

قال: فهذا تقديره، وليس معناهُ كمعناه.

قال ابو علي: قوله: ليس معناه كمعناه، أي ليس معنى أخُوه كالرَّجل لأن قولك: (أخُوهُ) مختص، و (الرَّجُل) شائع، فتقدير (الرَّجل) تقدير (أخُوه) في أنه يرجع إلى المبتدأ منه راجع كما يرجع من (أخوه) وليس معناه كمعناه في العموم والخصوص.

قال: ويدلك على أن عبد الله ليس تفسيرًا للمضمر أنه لا يعمل فيه (نِعْمَ) بنصب ولا برفع، ولا يكون عليها أبدًا في شيء.

قال أبو علي: ما يكون منصوبًا بفعل فقد يجوز أن يرتفع به في ثانٍ وذلك أنك إذا قلت: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا فقد يجوز أن يكون (زَيد) مرتفعًا بِضَرَب، إذاً أخرجت (عبد الله)، فإذا لم يجز أن تنصبه لم يرتفع به.

قال: وأمّا قولُهم: هذه الدَّارُ نِعْمَتِ البلدُ، لما كان البلدُ الدَّارُ أقحموا التاء فصار كقولك: مَنْ كانت أمُّك.

قال أبو العباس: يقول: لم يعتدُّوا بها وإن لفظُوا بها، ولما كان البلدُ هو الدّار أقحموا التاء في (نِعْمَت) كما أن (مَنْ) لما كانت الأم أقحم التاء وكان يجب أن لا يكون في كانت تاءٌ لأنها فاعلة (مَنْ)، و (مَنْ) مذكر في اللفظ ولكن حُمِل على المعنى.

وأنشد[1]: [الطويل]

فأَوْمَاتُ إيمـــــــاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرِ

قال أبو بكر: إنّما لم يبين (أيَّما) عددًا ولم تقع مستثناةً، لأن الذي يبين به العدد واحد مرفوع نحو رجلٍ ودرهم، وما أشبهه، وليس (أيّما) واحدًا من نوع يبيَّن به أو يميزُ به شيء، وكذلك المستثنى لا يكون إلا واحدًا من جماعة.

---

(١) عجز البيت:

فَلِلَّهِ عَيْنَـــــا حَبْتَرٍ أَيَّما فَتَى

قاله الراعي عبيد.

أي: أشرت إشارة، و (حبتر) بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفي آخره راء اسم رجل.

و (اللام) في (فلله) للتعجب، و (عينا حبتر) مبتدأ، وخبره (لله) والشاهد في (أيما فتى) حيث وقع (أيا) صفة ؛ أي: كامل، كما في: مررت برجل أيما رجل، وأنشده ابن مالك مثالا لوقوع أي حالا لمعرفته.

وقال أبو حيان: أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وقدروه: أي فتى هو، ولم يذكروا كون أي يقع حالا.

قلت: لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع.

انظر: الديوان ١/ ١٧٧، وديوان الحماسة شرح المرزوقي ١٥٠٢.

هذا بابُ النِّداء

قال أبو بكر: أُقيمَ العملُ في النِّداء عندي مقام العبارة عنه فنُصب الاسم بعد العمل كما ينتصب بعد العبارة عنه.

قال: وإنما جاز إقامة العمل مقامَ العبارة، لأن العمل نُطْقِيٌّ.

قال أبو علي: العملُ بالعبارة عنه: (نادَيْتُ)، فانتصب الاسم بعد (يا) وصار في موضع نصب كما ينتصب بعد (نادَيْتُ) إلا أن الفصل بين ما ينتصبُ بالعمل نفسه وما ينتصب بالعبارة أنه إذا انتصب بالعبارة كان خبرًا، وإذا انتصب بالمعبر عنه لم يكن خبرًا.

قال: والمفردُ رفع وهو في موضع اسم منصوب.

قال أبو علي: الاسم الذي يستحقُّ البناءَ في النِّداء هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة، المعرفة المبنية، فمتى وقع الاسم موقع اسم مُعَرَّف مبني بني لمشابهته له ووقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنيًا، فأما النكرة فلم تُبْنَ لأنها لم تقع موقع معرفة، ألا ترى أنّك إذا قلت: يا رجلاً، لم ترد واحدًا بعينه مقصودًا، إنما نادَيْتَ واحدًا من هذا النوع فكُلّ من أجابك منهم فهو الذي أردْتَ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه، ولو أردت رجلاً بعينه نادَيْتَ لكان حكمه حكم (زيدٍ) في أنه مقصود بعينه.

فأما المضاف فحكمه حكم النكرة لأن المضاف لا يتعرف إلا بالإضافة فهو قبل إضافته نكرة، فمن حيث لم يَجُز أن تبنى النكرة لم يَجُز أن يبنى المضاف، فإذا أُضيف تعرف، وقبل الإضافة كان نكرة فلم يجز بِناؤُه من حيث لم يجز بناء النكرة، فأما الاسم المضاف إليه فلا يجوز بناؤه كما بُنِي المفرد المعرفة، لأنه ليس بمنادى.

قال: وقال الخليل: وسألته عن يا زيدُ نفسه، ويا تَميمُ كُلَّكُم، يا قَيْسُ كُلَّهَمْ، فقال: هذا كُلُّه نصب.

قال أبو علي: يا تميمُ كُلَّكُم جائز أن يقال: كلُّكُم، فيرجع الضمير ضمير خِطابٍ، وإن كان للاسم الغائب، لأن هذا الغائب وقع موقع خِطاب، وبناؤه أيضًا كذلك.

قال: وأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار، إن شئت قُلت: أجمعون وإن شئت قلت: أجمعين.

قال: ولا ينتصبُ على أعني.

قال أبو علي: أجمعون لا يجوز أن يلي فعْلاً، وإنما يكون أبدًا تابعًا للاسم، مبني على شيء أو مبني عليه شيءٌ، فلذلك قال: إنَّه محالٌ أن يقول: أعني أجمعين.

قال: ويدلك على أن (أجمعين) ينتصب لأنه وصف لمنصوبٍ قولُ يونس: المعنى في النَّصب والرفع واحد.

قال أبو علي: قول يونس: المعنى في النصب والرفع واحدٌ، أي إذا انتصب فهو صفة، كما أنه إذا ارتفع فهو صفة، ولا يكون نصبُه على أعْني.

قال: قُلت: أرَأيْتَ قولَ العرب: يا أخانا زيدًا أقْبِلْ، قال: عطفُوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثله وهو الأصلُ، لأنه منصوب في موضع نصب.

قال ابو علي: قولُه: لأنه منصوبٌ في موضع نصب.

أي: إن جعلته على اللفظ فاللفظ نصب، وإن حملتُه على الموضع فالموضع نصب فلا سبيل إلى غيره إذا كان النِّداءُ واحدًا، فإن كان على نداءَيْن جاز الضَّمُّ في المعرفة.

قال: وكما ردُّوا (أتَقُولُ) حين جعلُوه خبرًا إلى أصله.

أي: لم يَجْرِ مُجرى ظَنَنْتُ في حال الخبر، كما جرى مُجْراهُ في حال الاستخبار.

قال: وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ.

قال أبو علي: الأصوات مبنيةٌ غير معربة، فالمفردُ مثلها في أنه مَبني.

قال: وقال الخليلُ: من قال: يا زيدُ والنَّضْرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله.

قال أبو إسحاق وأبو بكر: لأن الألف واللام نظيرُ الإضافة، والنَّضْر فيه الألف واللامُ، فكما أن الإضافة يُرَدُّ المنادى فيها إلى الأصل كذلك يردُّ بالألف واللام.

قال: كقولك: مَا مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍو، ولو أرَدْت عملين لقُلتَ: ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمرٍو.

قال أبو علي: النّداء في قولك: يا زيدُ والنَّضْرَ لزيدٍ والنَّضْر جميعًا وليس للنَّضْر وحده، فلذلك جاز أن يُنادى النَّضْر وفيه الألف ووالاللام وكذلك إذا قُلت: مررت بزيدٍ وعَمرٍو، فليس المرور بزَيْدٍ دون عمرٍو، وإنما المرور بهما معًا وليس بأحدهما دون الآخر، فلذلك قُلت: ما مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْرٍو، ولو أردت مُرورين في وقتين متراخيين لقُلت عند سيبويه

(ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمرٍو) فإذا قلت هكذا لم يقع المرور بهما جميعًا، هذا معنى قولِه: ولو أردْتَ عمَلَين لقُلت كذا وكذا.

قال: وقال الخليل: ينبغي لمن قال: والنَّضْر، فنصب، لأنه لا يجوز يا النَّضْرُ أن يقول: كلُّ نعجةٍ وسَخْلَتَها بدرهم.

قال أبو بكر: هذا الذي قال الخليل لا يلزمه عندي، لأن المنادى موضعُه نصب، (وسَخْلَتَها) لا موضع له.

قال أبو بكر: فإن جعل العلة الموجبة للنصب هو أن لا يجوز إعادةُ حرف النِّداء، وأن (النَّضْرَ) لا يجوز أن يليه، لزمه في (كلُّ شاةٍ وسَخْلَتَها) ما ألزمهم إياه من نصب سخلتها.

قال أبو علي: لا يجوز أن يعيد (يا) فيقول: (ويا النَّضْرُ) كما لا يجوز أن يعيد (كلّ) فيقول: (وكلُّ سَخلَتها).

قال: فإذا قلت: ياهذا الرَّجُل، فأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظنّ أنه لم يُعرف، فمن ثم وصِفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحدٍ.

قال أبو علي: يريد: أنها وصفت بالأسماء المفردة، لأن الاسم إذا دخله الألف واللامُ لم يكن إلا مفردًا، ولا يجوز أن يوصف بالمضاف لأنه مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ومن ثم لم يجز: (مَرَرْتُ بهذَيْن الطَّويلِ والقصير) لأن المبهم مع ما عبده من الصفة بمنزلة اسم واحد، وكما لم يَجُز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارِف المخصوصة، لأن حُكْم الصفة أن تكون أعَمَّ من الموصوف، وزيدٌ أخَصُّ من المُبهم.

قال: وإنّما قلت: يا هذا ذا الجُمَّةِ، لأن (ذا الجُمَّةِ) لا توصف به الأسماء المبهمةُ.

قال أبو علي: إذا قلت: يا هذا ذا الجُمَّة، فإنما تنصب (ذا الجُمَّةِ) و لم ترفعه، لأنه مما لا يوصف به (هذا).

قال: يدلك على ذلك أن (أيّ) لا يجوز لك فيها أن تقول: يا أيُّها ذا الجُمَّة.

قال أبو علي: إنما جاز: يا أيُّها الرجلُ ذا الجُمَّةِ، و لم يَجُز: يا أيُّها ذا الجُمَّة لأن هذا على ضَرْبَيْن:

أحدهما: أن يكون بمنزلة (زيدًا) في أنه يستغني عن الصفة كما يستغني عنها (زيدٌ).

والآخر: أن يكون بمنزلة (أي) في الحاجة إلى الصّفة.

فإذا كان بمنزلة (زيد) جاز أن يُعطف عليه بالمضاف، ويبدل منه لتقديرك فيه التَّمام.

وإذا كان بمنزلة (أيّ) في أنه مُتَوصَّل به إلى نداء ما بعده لم يَجُزْ ألا يوصف كما لا يجوز ذلك في (أيّ)، وإنّما لم يجز أن يكون غير موصوف لأنه متوصل به إلى نداء ما بعده، وليس بمقصودٍ في نفسه بالنّداء.

قال: ويُقَوِّي (يا هذا زيدٌ) يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، و لم يلتفت فيه إلى الطّولِ، لأنك لا تستطيع أن تُناديه فتجعلهُ وصفًا مثله مُنادى.

قال أبو بكر وأبو إسحاق: إذا وصفت بالحسن الوَجه المفرد رفعت من حيثُ ترفع الصفاتُ المفردات، فإذا نادَيْتَهُ و لم تصف به نصبت، فقلت: يا حَسَنَ الوجه.

فإن قيل: فهلاَّ رفعته كما رفعته إذا وصفت به المفرد، لأنه في ندائك إياه مفردٌ كما كان في الوصف به كذلك، قيل: نُصِب منْ حيث كان اسمًا طويلا مضارعًا للمضافِ، لا من حيثُ كان مضافًا كما نُصِبَ يا عشرين رجلاً وما أشبهه من الأسماء الطويلة التي هي منادى غير صفةٍ.

قال: إذا وصلت بمضافٍ أو عُطِف على شيء منها كان رفعًا.

أي: كان ما يوصف به أو يُعطف عليه رفعًا.

قال: جاز فيه النصب، ولا يجوز ذلك في (أي) لأنه لا يُعطف عليه الأسماء.

أي: لا يجوز أن يُعطف عليه المضاف كما عطفت على هذا.

قال: فَمِن ثَمَّ لم يكن مثله.

أي: مِثْلَ هذا.

قال: فإن رفع (الطّويلُ) وبعده (ذو الجُمَّةِ) كان فيه الوجهان.

قال أبو العباس: إذا قُلت (يا زيدُ الطّويلِ ذو الجمة) جاز الرفع على أن يكون (ذو الجمة) نعت الطّويل، فإن قلت: (يا زيدُ الطوّيلُ ذا الجُمَّة)، كان النصب لا غير، لأنك إن عطفت على (الطّويل) صَيَّرْتَهُ في مثل حاله، ولا يكون في مثل حاله إلا منصوبًا.

في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيُّها الرّجلُ أن يكون الرجلُ صلة لأي أقيس، لأن (أيّ) لا يكون اسمًا في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة:

قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه.

قال أبو علي: لو كان الرجل في (يا أيُّها الرجلُ) صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة، و لم يكن اسمًا مفردًا، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بجُمَل، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله: صلة أنها تَبْيين كان له وجه، وإن أراد به غير ذلك لم يَجُز لما بَيَّنا.

وقد يجيء الاسم والصفة تُلازمه ولا تفارقه نحو (مَنْ) إذا كانت نكرة كقولك: (مَرَرْتُ بِمَنْ صالحٌ)، (وبِمَنْ عنده زيدٌ)، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تُفارقه الصفة، وهو (الجَمّاءُ الغير) فإذا وُجد ذلك في غير المبهمة، كان في المبهمة أجود، و لم أعلم أحدًا من البصريين قال: إنَّ هذا صِلَةٌ.

قال أبو علي: قُطِعت الألف في قولك: (يا الله)، لأنها لم تَثْبُتْ في الموضع الذي لا يثبتُ فيه مثلُه، شابه الأصل، وخرج عن أن يكون للوصل، وجاءت مقطوعة أيضًا في موضع آخر وهو قولهم: أتا الله لأفْعَلَنَّ.

قال: لأن هذه الأشياء الألف واللام فيها بمنزلتها في الصَّعِق.

قال أبو بكر: قوله: في الصَّعِق، أي يكون أولا صفة، ثم يغلبُ على الواحد فيصير اسمًا.

قال: وقال الخليل: (اللَّهُمَّ) نداء، والميم ها هُنا بَدل من (يا) أخبرني أبو بكر عن أبي العباس قال: من الدَّليل على أن الميم بدلٌ من (يا) في اللُّهم، إنك لا تقول: أخزَى اللهم فُلانًا، وإنما تقول: (اللهمَّ) في حال النداء.

قال: إلا أن الميم ها هنا في الكلمة مبنيةٌ، كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها.

قال أبو بكر: التوفيق بين الميمن في (اللهم) وبين النون في المسلمين أن حرف الإعراب في المسلمين قبل النون، كما أن حرف الإعراب في (اللهمّ) قبل الميمين.

قال: وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾ [الزمر:٤٦] الفصل.

قال أبو إسحاق: أُجيز أن يكون (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ) صفة لقوله: (اللَّهُمَّ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عِوَضٌ منه.

قال: وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أيّ) توكيدًا، فكأنك كرَّرت (يا) مرتين إذا قلت: يا أيُّها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين، (ها) و (ذا) إذا قُلت: ها هو ذا.

قال أبو علي: قرأتُ بخطِّ أبي إسحاق في هذا الموضع من الكتاب[1]: [الطويل]

ونحنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْـفَيْن بَيْنَنـا فَقُلْتُ لهم: هـذا لَهاهـا وذَا لِيـا

قال: وزعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يَدْخُلا في النداء من قبل أن كلّ اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: يا رَجُلُ، يا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسِق ويا أيُّها الرَّجل.

قال أبو علي: يريد أن (يا رَجُلُ) هنا صار معرفة بالإشارة إليه والقصد له، وإن لم يكن مَعْهودًا كما أن الفاسقَ والرجل صارا هنا معرفتين بالإشارة إليهما لا بعهدٍ لهما متقدم، فهذا وجه التَّشبيه بينهما عندي.

قال: وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللامِ.

أي صار القَصْدُ والإشارة بدلا.

قال: فمن ثَمَّ لم يدخلُوهما في هذا ولا في النداء.

قال أبو علي: يقول: لم يدخِلوا الألف واللامَ في قولك: هذا ولا في النِّداء، لأنهما تعرفا بالإشارة إليهما والقصدِ لهما.

قال: وممَّا يدلك على أن (يا فاسِقُ) معرفة قولك: يا خَباثِ، ويا لكاعِ، ويا فَسَق، تريد يا فاسِقةُ ويا خبيثةُ ويا لَكْعاءُ، فصار هذا اسمًا لها كما صارت (جَعارِ) اسمًا للضَّبُع.

قال أبو علي: ياخَباثِ لا يكون إلا للمعرفة، فإذا كانت لغير المعرفة نُون، فقيل: ياخَباثًا.

---

(١) نسب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومنهم الأعلم الشنتمري شارح شواهد سيبويه، قال البغدادي: لم أره في ديوان لبيد، والبيت في سيبويه ٣٧٩/١، والخزانة ٤٤٠/٥.

يعني: اقتسمنا المال نصفين: لنا نصف ولتلك القبيلة نصف آخر.

إعراب البيت: نحن: مبتدأ، اقتسمنا المال: جملة خبره، هذا: مبتدأ، لها: خبره، ها: حرف التنبيه، قوله " ذا ": مبتدأ، و " ليا ": خبره، والجملة معطوفة على الأولى.

وقال أبو علي: الدليل على أن (فَساقِ) ونظائرها معدولة عن معرفة غير مُنصرفة أنها مبنيةٌ، وذلك أنه إذا عُدِل الاسم عن معرفة منصرفة لم تتصرف مثل (عُمَر)، إذ عُدِلَ عن (عامر)، فعامر كان معرفة منصرفة، وعدل (عمر) عنها فلم ينصرف، وإذا عدل الاسم عما لا ينصرف مثل: فَساقِ عن فاسقةٍ، لم يعرب وبني لأنه معدول عما لا ينصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء.

قال: وقال الخليل، إذا أردت النَّكِرة وَصفْتَ أو لم تصف فهي منصوبة.

قال أبو علي: إنما ذكر الوصف لأن الشيء إذا وُصِف اختُص، فقد يتوهم المتوهم أنه معرفة إذا وصف.

قال: فصار كأنه يُرفَع بما يرفع من الأفعال.

أي: بالذي يرفع مثل (قام زيدٌ) يعني أنه لما اطَّرد الرفع في كل مُنادى معروف مفرد شابه المعرب الذي هو غير مبني.

قال: وأما من قال: يازيد بن عبدِ الله، فإنه إنما قال: هذا زيد بن عبد الله، وهو لا يجعله اسمًا واحدًا، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان.

قال أبو علي: قولك: هذا زيد بن عبد الله، يحتمل ضربين من التقدير: يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بنُ عبد الله) بمنزلة اسم واحد، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال تُحَرَّك بحسب حركة الإعراب من ابن كامرئ نحوه.

فقوله: هذا زيدُ بن عبد الله على هذا التقدير بمنزلة قولك: هذا غُلام زيدٍ.

ويجوز أن يكون (هذا زيدُ بن عبد الله) أُريد أن يوصف فيه زيدٌ بابن عبد الله، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن (زيدٌ) كما ينونه إذا قلت: هذا زيد صاحب الرجل، إلا أنه لَمَّا كثر مَجْرى ذلك في الكلام حُذِف التنوين منه لالتقاء الساكنين إذ كان يحذف لاجتماعهما فيما لم يكثر استعماله لكثرته نحو "أحدُ الله" فمن قال: يا زيد بن عبد الله ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين، وجعل ابن عبد الله صفة، و لم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد، ومن قال: يا زيد ابن عبد الله، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسمًا واحدًا في الخبر، ثم أضافَهُ إلى عبد الله، وشبه ذلك بامرئ، فتقدير هذا في النداء إذن اسم مضاف إلى اسم مضاف، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف.

قال: ومن جعله بمنزلة (لَدُنْ) فحذفه لالتقاء الساكنين، و لم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هِند بنت فلان.

قال أبو علي: من كان لُغته أنه يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هِند بنت فلان، فنَوَّن هذا لزوال التقاء الساكنين هذا إذا كانت (هِندُ) عنده مصروفة، فإن كانت لغته (ابْنَة) وصرف (هندًا) وكان ممن يحذف التنوين لالتقاء الساكنين قال: هذه هند ابنةُ فلانٍ.

قال: واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن يذهب التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد نحو طلحة في النداء.

قال أبو علي: يقول: لم يُعْتَدّ بالاسم الثاني من قولك: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ كما لم يُعتد بالتاء من طلحة، وأُقحِم ذا كما أُقحم ذا، فكما لا يكون الإقحام في طلحة في الخبر، كذلك لا يكون في (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ) في الخبر.

قال: واستخفوا ذلك لكثرة استعمالهم إياه – يعني النداء – ولا يُجعل بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء.

قال أبو علي: يقول: لا يُجعل الاسم المتمكِّن في غير النداء بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت، فإن الاسم المفرد المعرفة جُعل كالغايات التي هي كالصوت في أنه مبني، كما أن الصوت مبني، فالغايات موافقة للصوت في الباء وإن كانت الغاية لها في البناء مزيَّةً على الأصوات في أنها قد بُنيت أواخرها على الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكنًا، وذلك لتمكنها في بعض المواضع.

هذا باب إضافة المُنادى إلى نفسك

قال: وكانت الياء حقيقة بذلك، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً – يعني التنوين – في النداء.

قال أبو علي: الياء أكثر اعتلالا من التنوين، لأنها تنقلب عن الواو وتُبدَل منها الألف وتُحذف لالتقاء الساكنين نحو (رِمي القَوم) والتنوين ليس فيه ما في الياء من الاعتلال إلا أنه موافق لها في الخفاء فأُجري مجراها في أن حُذف لالتقاء الساكنين كما حذفت الياء، فقد تُشابه من هذه الجهة، إذ قد يبدَل منها الألف إذا كانت في اسم منصوب فوقَفْت عليه، ولها مشابهات أُخر.

وإنما يُلزمون هذه الهاء في النداء.

يعني هاء الوقف.

قال: وأرادوا أن يعوِّضوا هذين الحرفين – يعني أباه وأُمَّاه – كما قالوا: (أيْنَقٌ) لمّا حذفوا العين جعلوا الياء عِوَضًا.

قال أبو علي: أيْنُق: أصلها أوْنُقٌ، فحذفت الواو التي هي عين الفعل وعُوِّض منها الياء فصار بناؤه على (أيْقُل) وقد تُبدل الياء من الواو للتخفيف فإن كان هذا الموضع على هذا فهو (أعْقُل) وهو مقلوب.

قال: لأنهم جعلوا (ها) فيها بمنزلة (يا) وأكدوا به التنبيه فمن ثَمَّ لم يَجُز لهم أن يسكتوا.

قال أبو علي: يقول: لَمَّا كان (ها) بمنزلة (يا) وكنت إذا كرَّرْت (يا) لم يَجُز أن تسكت عليه حتى تضم إليه المُنَبَّه به، كذلك لم يَجُز أن تسكت على (ها) ولا تذكر قولك: الرجل إذ كان (ها) بمنزلة (يا).

قال: وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا.

(أي: يقال: أبٌ، وأبه) فمن ثم جاور عليه بالأبوين.

قال: ومن الأسماء فَرَسٌ وما أشبه ذلك.

قال أبو علي: يقال: هذا فرسٌ وهذه فرسٌ.

قال: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمَّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة.

قال أبو علي: الأصل في هذا يا أمِّي فأبدل من الياء الألف، فقال: يا أُمَّا، ثم رخم، فقال: يا أُمَّ.

قال: وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء كما قالوا: يا صاحِ في هذا الاسم.

قال أبو علي: إنما ذكرت يا صاح هنا لأنه ترخيم اسم غير عَلَم خاص.

قال: وذلك قولك: يا ابن أخي يعني أن الأخَ كان مضافًا إليك قبل أن تضيف إليه الابن.

قال أبو علي: من قال: يا ابن عمَّ فحذف الياء من عمي، جعل (ابن) مع (عم) شيئًا واحدًا، ثم أضافه إلى نفسه، فحذف الياء التي هي للمتكلم هنا كحذفه من (يا غلامَ غلامي)، وإذا قيل: إن حذف الياء من يا ابن عَمَّ لكثرة الاستعمال كان أقْيَس من أن يقال: جُعلا بمنزلة خمسة عشر لأنه ليس في ابن عمّ معنى الحرف، فيَلزم بناء الاسمين كما لزم بناء خمسة عشر لما فيهما من معنى الحرف، وإنما يلزم بناء الاسم متى تضمَّن معنى الحرف، فأما إذا لم يتضمن معنى الحرف، لم يجب أن يُبنى.

قال: وعلى هذا قال أبو النجم[1]:

---

(١) الرجز كاملا:

يَا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومي وَاهْجَعِيْ

لا تلومي: من اللوم. واهجعى: من الهجوع وهو النوم.

معنى البيت: لا تلومى ونامي.

إعراب البيت: يا بنت عما: منادى مضاف، لا تلومى: جملة فعلية وفاعله الضمير البارز وهي الياء في لا تلومى، لا: ناهية، واهجعى: عطف على تلك الجملة.

الاستشهاد: بأن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم جاء بإبدال يا المتكلم ألفا على لغة يا غلاما.

لأبى النجم العجلى فى ديوانه ق ١٦/٣٤ ص ١٣٤ وروايته: يا ابنة عما وهو له فى النوادر ١٩ والكتاب ٣١٨/١ وشرح المفصل ١٢/٢ وابن الشجرى ٢٩٥/٢ والخزانة ٣٦٤/١ واللسان (عمم) ٣١١١/٤

يَا بِنْتَ عَمَّا.....

أي: على يا غُلامِ غُلام.

قال: ألا ترى أنك لو قُلت: يا لَزَيْدٍ وأنتَ تُحَدِّثُه لم يَجُز.

أي: لو كنت تُحَدِّثُه ثمَّ تستغيثُ به لم يجز اللامُ.

قال: و لم يلزم هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لَغَلاً تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد.

قال أبو علي: يقول: لو حذفت (يا) من هذا الموضع كما تحذف من (زيدٍ) إذا نودي فقيل (زيدُ) مكان (يا زيدُ) لالتبس لام الاستغاثة بلام الابتداء.

قال: ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه.

قال أبو بكر: لَزِمَ (يا) لِذَا المعنى، كما لَزِمَ (وا) للتَّفَجُّع.

قال: فَصارت كُلّ واحدة منهما تُعاقب صاحبتها.

قال أبو بكر: يعني أن اللام في (يا لَلْعَجَبَ، ويا لَبَكْرٍ) معاقبة للألف والهاء، ألا ترى أنك لا تقولُ: يا لَبَكْراه.

قال أبو بكر: إنّما فُتحَت اللام عندي في المدعو، لأن المدعو كان حكمه أن يكون اسمًا مكنيًّا، ولام الجرّ يُفتح مع المكنِيَّات ففتحت مع المدعُو كما فتحت مع المكنيات وكُسِرَت إذا كانت للمدعو إليه كما تكسرُ مع سائرِ المظهرات.

هذا بابُ النُّدْبَة

قال: واعلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع النُّدْبَة كما تذهبُ في الصلة. أي من قال: واغُلامِيَاهُ (وما أدراك ماهِيَهُ) في الوقف حذفه في الوصل، فقال: واغُلامِي الظَّريف، (وما أدراكَ ما هيَ نارٌ) وحذف هذه الهاء في الوصل إذا اتصل بما بعده كحذف ألف الوصل إذا اتصل ما هِيَ فيه بما قبله، لأن الهاء أُلحقت لِتُبَيِّنَ الحركة فإذا اتصل بشيء بعده قام المتصل به مقام الهاء، كما يقوم ما قبل همزة الوصل مقام الهمزة. وأنشد[1]: [الرجز]

فَهْيَ تُرَنِّي بِـــــأَبِي وَابْنِيـــــمَا

قال أبو العباس: فَهي تَرَنَّا يا أبا وابْنيمَا.

وزعم أن: يا أبا وابناما لا يجوز في هذه القصيدة للقافية ولو كان في غير هذا الشِّعر لجاز.

قال: وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك، مَجْراها في النُّدْبَة كمجراها في الخبر.

قال أبو علي: هذا مثل ألف مثنى إذا ندبت أو لم تَنْدِبْ، فمن قال في النداء: يا غُلامِ، فحذف الياء استدلالاً بالكسرة عليها لم يَجُز له أن يحذف ياء الإضافة من مثنى، لأن الكسرة لا تلحقُ الألف من مثنى فيدلُّ على الياء، فإذا لم يَجُز أن تلحق ما يدل على الياء لم يكُن من أن تلحق بالياء نفسها بُدّ وإذا أُلحِقَت الياءُ لم يَجُز فيها إلا الفتحُ، لأنها لا تخلو من أن تكون مفتوحةً أو موقوفةً، والوقف هنا لا يجوز لاجتماع الساكنين، فإذا لم يَجُز الوقفُ ثبت أن الجائز الوجه الآخر الذي هو الفتحُ.

قال: واعلم أنه إذا وافقت الياء السّاكنةُ ياء الإضافة في النداء لم يحذف.

قال أبو علي: من قال: يا غُلام فحذف ياء الإضافة، واستدل بالكسرة عليها، لم يَجُز له أن يحذف ياء الإضافة من (غُلامَيْن) إذا إضافهم إلى نفسه، ومن قاضٍ ومن قاضِيَيْن إذا أضافهم، ومن ناج، وإنما لم يَجُز له أن يحذف ياء الإضافة من هذه الأشياء كما حذفها من

---

(١) قال النحاس ٢٢٦/١: إنما أراد: وابني، و" ما " زائدة وصل بها كلامه، وإنما حكى ندبتها، وذلك أنها كانت تقول: وابني، وأدخلت "ما " زائدة، فحكى قول تلك المرأة، فقال: كانت تقول: هكذا.

غُلام، لأنه حيثُ حذف الياء من (غُلامِي) بقيت الكسرةُ، فدلت على الياء، وجاز حركة الميم بالكسرة، فأما (غُلامَيْن) وما أشبهه فإنه إذا حذف ياء الإضافة منه لم يَجُز تحريك الياء التي هي آخرُ هذه الكَلِم بالكسر، فيدل على الياء كما دَلَّت الكسرة في (يا غُلامِ) عليها وإذا لم يجز أن تُلحق ما يدل على الياء لم يكُن من أن تلحق الياء نفسها بُدّ، فإذا ألحقت لم يخلُ من أن تُسَكَّن أو تفتح، والسكون غير جائز فيه لالتقاء الساكنين فإذا لم يَجُز السكون فُتِحَ وأُدغِم الحرف المثلُ الذي قبله فيه فصار يا غُلامَيَّ، وهذه الياءاتُ على ضربين:

منه أصلٌ، ومنه زائدٌ، إلا أن كلا الضربين يجتمع في أن الكسر لا يجوز فيه.

فأما الأصلي فمثالُه الياء من (قاضي وناجي).

والزائدُ مثل الياء من (غُلامَيْن)، والياء من (قاضِيَيْن)، فإن أضفت (قاضِين أو قاضون) إلى نفسك وافق لفظ المرفوع والمنصوب المجموعين لفظ الواحد، وذلك قولك: هؤلاء قاضِيَّ، إذا أردت الجميع، وأصل هذا (قاضونَ)، فسقطت النُّون للإضافة، وبقيت الواو قبل ياء الإضافة ساكنة، فلما سُكنت وجب أن تُدغمها في الياء وإذا وجب إدغامها في الياء وجب قلبها ياءً فتصير (قاضِيَّ) كقولهم: (ريَّا) في مصدر (رَوَيْتُ)، فأما الجمع المنصوب والواحد فهما مثلُ الجمع المرفوع في اللفظ إلا أن المُدْغَم في ياء الإضافة فيهما مكان الواو في (قاضونَ)، والياء في الواحد مُخالفة للياء في الجمع، لأن الياء في الجمع زائدةٌ وفي الواحد لامُ الفعل.

قال: فذهبت كما تذهبُ في الألف واللام.

قال أبو علي: نحو مثنى القوم، فاللامُ تسقط هنا كما تسقط مع حرف النُّدْبة لأن كِلا الموضعين يجتمع فيه ساكنان.

قال: و لم يكن كالياء لأنه لا يدخلُها نصبٌ.

قال أبو علي: الذي لا يدخلها نصبٌ هو الألف، والذي يدخلها نصب هو الياءُ، فإذا ندبت ما هي فيه غير مضافٍ قلت: (واقاضِياهُ)، فتحركُ الياء بالفتحة، ولا تحذفها كما تحذف الألف من (وامُثَنَّاهُ) غيرً..... لا تتحرك البَتَّة، والياء تتحرك بالفتح.

قال: وتقول: واظَهْرَهُمُوه، وإنما جعلت الألف واوًا لتُفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: (واظَهْرَهُماهُ)، وإنما حذفت الحرف الأول لأنه لا ينجزِمُ حرفان كما حذفت الألف الأولى من قولك وامُثَنَّاهُ.

قال أبو علي: الهاءُ التي تلحق لعلامة المضمر المجرور الغائب، حكمها أن تلحقها واوٌ في الوصل مثل: لهو مالٌ، وعندهُو ثوبٌ، فأصل حرف اللين الذي يلحق هذه الهاء في الوصل واوٌ، وإنما تقلب ياءً إذا وقعت قبلها كسرة أو ياءٌ في مثل (بهِي داءٌ، وعَلَيْهِي ثوبٌ) لمكان الكسرة، والياء، والأصلُ الواو كما قلنا، والدليل على أن الياء يجوز أن يجعل مكانها الواوُ في مثل (بهِ وعليهِ) فيقال: (عَلَيْهُو، وبِهُو)، ولا يجوز أن يجعل مكان الواو ياء إذا لم ينكسر ما قبل الهاء ولم يقع قبلها ياء، لا يجوز (لَهِي مالٌ، ولا عِنْدَهِي ثوبٌ) فقد بان من هذا أن أصل حرف اللِّين الذي يلحق هنا الواوُ، إذ كل موضع جاز فيه الياءُ يجوز فيه الواو، وليس كُلّ موضع يجوز فيه الواو يجوز فيه الياء.

والمنصوب المضمر إذا كان للغائب المذكر في لحاق هذا الحرف اللين الساكن به مثل المجرور، وهذا الحرف اللين الذي ذكرنا لا يكون إلا ساكنًا، فإذا ألحقته علامة النُّدْبَة وجب أن يسقط، لأنه قبل العلامة وإذا سقط وجب أن يقلب ألف النُّدْبَة واوًا لتتبع الحركة التي قبلها، لأنها لو تركت ألفًا لزم أن يفتح ما قبلها، وإذا انفتح ما قبلها التبس الغائبُ بالغائبة، فالمحذوف من الساكنين في قولك (واظَهْرَهُوهُ)

هو الأول، وكذلك المحذوف من (واظَهْرَهاهُ) هو الألف الأولى التي للتأنيث، وإذا جمع المضمر المجرور الغائبُ المذكر ألحق الهاء حرفين (الميم والواو) كما تلحق الواحد المؤنث إذا جمع حرفان وذلك مثل لَهُمُو وَظَهْرَهُمُو إلا أن الواو قد تحذف في الوصل والوقف، كقوله: (هذه ظُهُورُهم فاعلم، وهذه ظُهورُهم).

والأصل أن تلحق هذه الواو وإن كانت قد تحذف استخفافًا الدليلُ على أنك إذا وصلت ما كان مثله، أعْني المنصوب بشيء ثبتت هذه الواو وذلك قولك: (أعْطَيْتُموهُ)، لما وصلته بالهاء لزم ثباتُ هذه الواو، فكذلك المضمر المجرور إذا وصلته بشيء ولزم أن تثبت هذه الواو فإذا نُدِبَ (ظَهْرُهم) وجب ثباتُ الواو اللاحقة مع الميم الهاء لِوَصْلك علامة الندبة به، وإذا وصل هذه العلامة التي هي للمضمرين الغائبين المذكورين وَجَب ثبات الواو فيه للصلة كما وجب ثباتها للصلة في نظيره، إلا أن الذي مَنَع من ثباتها في (ظَهْرُهُمُو) إذا

نُدبت اجتماع الساكنين وهما الواو وألف النُّدْبة، فسقط الساكن الأول الذي هو الواو، وثبَت الذي هو علامة الندبة كما يسقط من (مُثَنى) إذا ندبتَه غير مضاف الحرف الذي من نفس الكلمة وهو الألف المنقلب عن الياء، وإنما وجب حذف الأولى هنا من حيث وجب تحريك الأول إذا اجتمع الساكنان من كلمتين، فكذلك وَجب هنا حذف الأول لَمَّا لم يَجُز تحريك الساكن الأول، و لم يكونا من كلمة واحدة، فمذهب سيبويه في هذا كما قد رأيت أن الحرف الأول محذوف التقاء الساكنين، وتقول أيضًا في رجل يسمى (ضَرَبوا) لو ندبته (وا ضَرَبُوه)، حذفت الساكن الأول، وجعَلت علامة النُّدبة تابعة للحركة التي كانت قبل الحرف المحذوف كما قد فعلت ذلك في (واظَهْرَهُوه، واظَهْرَهُمُوهُ)، لئلا يلتبس الجمع بالتثنية في (ضَرَبُوا)، كما قد يلتبس الجمع بالاثنين في (واظَهْرَهُمُوه) والمذكّر بالمؤنّث في (واظَهرهموه).

وقد اعترض أبو العباس في هذا الموضع فقال: زعم أنه لو ندب غُلامي في قول من قال (يا عِبادِي فاتَّقونِ) لقال: (يا غُلامِيَاهُ) فحرك الياء لالتقاء الساكنين، و لم يحذفه، قال: فيَلزمه على هذا أن يقول: (واظَهْرَهُواه وواظَهرَهُمُواهُ، واضَرَبُواهُ) فتُحرك الساكن الأول لالتقاء الساكنين كما حرَّكته في (يا غُلامِياه) في قول من قال: (يا غُلامي).

قال أبو علي: والجواب عندي في ذلك أن الواو من (ظَهرهُو، وظهرهمو) ليست مثل الياء في (غلامي) وذلك أن هذه الواو لم تتحرك ألبتَّة، والياء من (غلامي) قد تتحرك في لغة من يسكِّنه لالتقاء الساكنين ألا ترى أن من يقول: يا غلامي، فيُسكّن هذه الياء وافق من يفتحاه في مثل (يا قاضِيّ، ويا مُثَنَّايَ) ولا يكون في لغته غير الفتح لالتقاء الساكنين، فكذلك لا يُنكر أن تحرك الياء من (يا غلامي) لالتقاء الساكنين إذ كانت هذه الياء قد تحرك لالتقاء الساكنين في غير هذا الموضع، ومع ذلك فأصل هذه الياء التي هي للمخاطَب الفتح، كما أن كاف المخاطب مفتوح إلا أن الحركة حُذفت من الياء لأنها حرف لين والحركة تُكره فيها، ألا ترى من يقول (حضْرَمَوْت) لا يحرك الياء من (مَعْدِي كَرِب)، فهذه الياء إذا فُتحت في (واغُلامِياه) فإنما تُرد إلى أصلها كما أن (مُدّ) إذا حرك رد إلى أصله لالتقاء الساكنين فضُمّ، فكذلك هذه الياء يُرَد في التقاء الساكنين إلى أصله وحركته التي كانت له، فأما (غُلامَهُو، ظُهْرَهُو، وظَهرهُمو) فليس للواو شيءٌ من ذلك حركة في الأصل، كما كانت لياء الإضافة، و لم تُحرك في موضع لالتقاء الساكنين ولا لغيره، كما

حُركت هذه الياء لالتقاء الساكنين ولغير التقائهما، فقد بانَ أن الواو في (ضَرَبَهُو) وما أشبهه ليست مثل الياء في (غلامي)، إذ كان أصل هذه الياء الحركة فإذ حُرّك لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى أصله وليس للواو في (ظهرهُو، وغلامَهُو) أصل في الحركة، ولا حركت في موضع، فيردّ إلى حركته في التقاء الساكنين كما رُدّت الياء، فحركتُهما إذًا لالتقائهما لا يجوز، وإذا لم تَجُز الحركة لالتقائهما فيه لم يكن إلا الحذف كما قال سيبويه.

فأما الواو في (ضَرَبُوا) فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء الساكنين في مثل: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة:٢٣٧] و ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة:١٧٥]، فليست هذه الحركة بحركة أصلية كما كانت الحركة في (يا غلامي) حركة واجبة للحرف في الأصل، بل إنما حُركت هذه الواو في التقاء الساكنين فقط ولم تحرك لغيره كما أن الياء من (غلامي) قد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل (لِيَ جيني)، فثبات الياء من (يا غلامِياه) في لغة من قال: (يا غلامي) في التقاء الساكنين أقوى من ثبات الواو في (ضَرَبوا) لِما قلنا من أنه قد يتحرك لالتقاء الساكنين إلا أن من حرَّك الواو في (ضربوا) لالتقاء الساكنين في مثل: قال، لَدا وجَدتُه منقطعًا.

قال: لأن ياء الإضافة عليه – أي على عمرٍو – تقع ولا تحذفها لأن عمرًا غير مُنادى.

قال أبو علي: قوله: ولا تحذفها أي لا تحذف الياء، لأن عَمْرًا غير منادى أي ليس عمرو بمنادى فيحذف منه الياء كما تحذف من الاسم المنادى.

نحو: يا غلام إنما هذا بمنزلة يا غلام غلامي، فغُلام الثاني غير مَدْعُوّ.

قال: وإنما تحكي الحالة الأولى قبل أن يكونا اسمين، فصارت الألفُ – أي ألف النُّدبة – تابعة لهما – أي لضربوا.

أي تَبِعَت ألف الندبة الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضَرَبوا وضَرَبا) إذا نَدَبْتَ، كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين نحو (غلامهُما وغلامَهُم).

قال: وإذا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين.

قال أبو علي: الدليل على أن ثلاثةً وثلاثين نصبٌ في النُّدبة من حيث كان اسما طويلا نصبُك الاسم الأول، فلو كان هذا مثل (يا زيد ويا عمرو) لَما كان إلا مضمومًا غير منوّن، فكونه منصوبًا منوّنًا يدل على أنه انتصب من حيث كان اسما طويلا.

قال: وقال: يا ضاربًا رجلا معرفة كقولك: يا ضاربُ.

قال أبو العباس: تعريف يا ضاربًا رجلا من وجهين:

إما أن يُسَمَّى به رجلا بعينه فيصير معرفة بالإشارة والقصد نحو يا رجُل.

قال: فصار بمنزلة الذي إذا قلت: هو الذي فَعَلَ.

قال أبو علي: لا يتِمّ قولك: يا خيْرًا بغير (منك) كما لا يتمُّ (الذي) بغير صلتِه.

قال: وأما قولك: يا أخا رجل، فلا يكون الأخ ها هنا إلا نكرة.

قال أبو العباس: لأنه ليس ها هُنا تنوينٌ ينوى به الانفصال كما قال في ضَارِب.

قال: ولا يكون الرجل ها هنا – أي إذا أضفت أخا إليه – بمنزلته إذا كان منادى.

أي: فقلت: يا رَجُلُ، لأنه ثم يدخله التنوين، أي إذا قلت: يا ضاربُ رَجُلٍ يدخله التنوينُ إذا أردت الانفصالَ، فتقولُ: يا ضارِبًا رجلاً، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما، أي جاز لك أن تريد بيا ضارِبًا رجلاً معنى الألف، وهو ها هُنا غير منادى أي (الرَّجُل) في (يا أخا رجلٍ).

obeikandl.com

هذا بابُ الحروف التي يُنَبَّه بها المدعو

قال: وقد يستعملون هذه التي هي لِلْمَدّ في موضع الألف.

قال أبو علي: إذا نادَيْتَ المقبل عليك بما تنادي به المتراخي البعيد نحو يا وهَيَا كان بمنزلة قولك: يا يا فُلان، للمقبل عليك توكيدًا في استعطافه وإن كنت قد استغْنَيْت عن دعائه بإقباله عليك.

قال: وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة في الشعر.

قال أبو علي: قوله: من النكرة، يريد ما كان غير علمٍ، مِمَّا يعرفُ في النداء بالإشارة إليه، وكان قبل النداء نكرة.

وقد اعترض أبو العباس في قوله: وقد يجوز حذف (يَا) من النكرة.

وقال: حذفُها من النكرة غيرُ جائز، والدّليلُ أن (جارِيَ)

غير نكرة أنها مُرخَّمة، والنكرة لا تُرَخَّم.

قال أبو علي: يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله: تحذف (يا) من النكرة ما كان غير عَلَم مِما يعرف بالنداء.

obeikandl.com

هذا بابُ ما جرى على حرف النّداء وصفًا له

قال: فالاختصاصُ أُجري هنا على حرف النداء كما أن التَّسوية... الفصل.

قال أبو بكر: كلُّ منادى مختص، وليس كل مختص منادى، كما أن كل استفهام تسويةٌ، وليس كل تسوية استفهامًا.

قال: وتقول: نَحْنُ العربَ أقْرَى الناس لِضيفٍ، فإنما أدْخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النِّداء محمولٌ عليه.

قال أبو علي: أي على فعل مضمر كما أن النداءَ على فعلٍ مضمر، إلا أن قولك (العَرَبَ) لم يُجْرِ منادى، كما أن أيتها العِصابة جَرَتْ منادى، فتَمْتَنِعُ (العرب) من دخول الألف واللام عليه.

قال: وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء وحدها.

قال أبو العباس: يعني (أيّ) في قولك: أيتُها العِصابة قال: يعني أجروه على الأصل أي على النداء.

قال: واعلم أنه لا يحسن لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إنِّي هذا أفْعَلُ.

قال أبو العباس: لأنه لا يعرف هذا واحدٌ قد عرفته قبل.

وأنشد[1]: [الطويل]

أَيا شَاعِرًا لا شَاعِرَ الْيَـــــوْمَ مِثْلَهُ

قال أبو العباس: يا لِغَيْرِ شاعر.

قال أبو علي: كما أن (يا) في قوله: (يا لعنةَ اللهِ) لغير اللَّعْنة،

كأنّه نبه غير قول شاعرًا بِيا، ثم نَصَبَ (شاعِرًا) على إضمار فِعل، كما نَصَبَ ما في هذا الباب للاختصاص، ولا يجوز أن يكون (شاعِرًا) نداءً منكورًا لأنه يريد واحدًا بعينه، فكأنه قال: أراكَ شاعِرًا، فهو يشبه الاختصاص في أنه على فعل مضمر وإن كان هذا منكورًا، وما اختص في هذا الباب معروفٌ.

---

(١) عجز البيت:

جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

هو للصلتان العبدي.

وأنشد[١]:

تَمَنَّـــــاني لِيَلْقـــــاني لَقِـــــيط أعـــــــــامِ لَـــــــــكَ.....

قال أبو علي: دَعاهُم لَهُم في قوله: أعَامِ لك، كما أنَّه دُعاء من دعاني.

قوله[٢]: [المديد]

يا لَبَكْـــــرٍ أيْنَ أيْنَ الْفِـــــــرَارُ

لأنفُسِهم.

قال: وقال في قول الشاعر[٣]: [الرجز]

---

(١) عجز البيت كاملا:

أعامِ لك بنَ صعصعةَ بنِ سعدِ

نسبه الأعلم لشريح بن الاحوص، ونسبه المبرد في الكامل إلى يزيد بن الصعق.

وقال النحاس ٢٢٩/١: هذا على التعجب لأنه دعاهم، أراد: عامر بن صعصعة، أي يا بـــني عـــامر فدعاهم متعجبا، وهو أيضا مرخم، و لم يوضع هذا البيت هنا للترخيم إنما وضع للدعاء به اياهم تعجبـــا منهم.

(٢) صدر البيت:

يا لَبَكْرٍ انْشِـــــــرُوا لي كُلَيْبا

هو للمهلهل بن ربيعة.

والمعنى – كما قال الأعلم في تحصيل عين الذّهب ٣١٩ –: "يا لبكر أدعوكم لأنفسكم مطالِبًا لكم بإنشار كُليب وإحيائه؛ وهذا منه استطالَةٌ ووعيدٌ؛ وكانوا قد قتلوا كُليبًا أخاه في أمر البَسوس".

والشّاهد فيه: إدخال لام الاستغاثة مفتوحةً على (بكر)؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجلـــه، وكانت أولى بالفتح؛ لوُقوع المنادى موقع الضّمير، ولام الجّر تُفتح مع الضّمائر.

انظر: الكتاب ٢١٥/٢، واللاّمات ٨١، والخصائص ٢٢٩/٣، والتّبصرة ٣٥٩/١، وتحصـــيل عـــين الذّهب ٣١٨، وشرح الرّضيّ ١٣٤/١، واللّسان (لوم) ٥٦١/١٢، ٥٦٣، والخزانة ١٦٢/٢.

(٣) قال السيرافي ٣٦١/١: أنه أراد: أنت هند بين خلب وكبد: يجعلها نكرة، وقد يجوز أن تقـــول بعد – مقبلا على من تحدثه –: هند هذه بين خلب وكبد.

وجعلها نكرة أحب إلي، لأنها إذا كانت نكرة فهي مخاطبة، كأنه قال: أنت هند من الهنود بين خلب وكبد. وقوله: يا هند؛ هو نداء لها وخطاب، وبعد هذا البيت خطاب لها أيضا. وهو إذا جعلها معرفـــة أخرجها عن أن تكون مخاطبة وحدث غيرها عنها. وبعد هذا البيت ما يشهد لهذا وهو قوله:

obeikandl.com

يا هِنْدُ هِنْدٌ بين خِلْبٍ وكَبِـــدْ

إنه أراد: أنتَ بين خِلْبٍ وكَبِدٍ، فجعلها نكرة، وقد يجوز أن يقول بعد النّداء مُقبلا على من يحدث: هِنْد هذه بين خِلْبٍ وكبدٍ فيكون معرفة.

قال أبو علي: تأويل الخليل أنه أراد أن قوله: (هِند) على ضربين من التقدير: يحتمل بأن تكون هند نكرة، وتكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: أنت هندٌ بين خِلْبٍ، فالمبتدأ الذي هو أنت محذوف، وخبره هِنْدٌ وجعلها نكرة، (وبَيْنَ) على هذا التقدير صِفَةٌ لِهند.

والضرب الآخر: أن يكون لَمَّا نادى، فقال: يا هِنْدُ، أقبل على من كان بحضرته (يُحدِّثه): هِندٌ بين خِلْبٍ وكَبِد، فَهِنْد على الوجه الثاني معرفة ليست بخبر مبتدأ محذوف، بل هي نفسها مبتدأ وخبرها (بَيْنَ).

قال أبو بكر: قوله: بينَ خِلْبٍ، إذا قدر المبتدأ محذوفًا وهندًا نكرة صفة لهِنْد، لأن هندًا حينئذ نكرة وهي خبرُ المبتدأ المحذوف (وبَيْنَ) على هذا الوجه الثاني الذي قاله الخليلُ خبرٌ ليس بصفة.

=

أسقاكِ غَيْثٌ هزم الرعد بَرِدْ
من الثريـــــا نبته غير جَحِدْ
فكل وَهْـــــد ومِتان يَطرِدْ

والخلب: حجاب القلب، أراد أن ذكرها علق بقلبه فكأنها حاصلة بين كبده وقلبه. والهزم: السحاب الذي لرعده صوت شديد. وأراد: أسقاك سحاب هرم الرعد، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامـــه. والبرد: الذي فيه برد.

وقوله: من الثريا، يريد: من المطر الذي يأتي عند سقوط الثريا، وهو نوء الثريا. والجحـــد: القصـــير الذي لا يطول. أراد أن النبت الذي يكون عن هذا المطر غير

جحد أي غير قصير. والوهد: منخفض من الأرض وجمعه وهاد، والمتان: جمع متن وهو ما علا مـــن الأرض. يعني أن المطر كثر حتى ملأ الوهاد، والمتان يطرد الماء عليه. يريد أن الماء غطى الأرض وهادهـــا ومتانها.

obeikandl.com

هذا بابُ الترخيم

قال: واعلم أن الترخيمَ لا يكون في مضاف إليه.

قال أبو بكر: لا يجوز أن يُرخَّم المضاف إليه، لأنك لا تُرَخِّم اسمًا قبل آخره وتمامِه، فإذا أتْمَمْتَه بالإضافة لم يجز ترخيمُ المضاف إليه لأنه غير منادى.

هذا بابُ ما أواخِرُ الأسماء فيه الهاء

قال: وأمّا الاسم العام فنحو قول العَجَّاج[1]: [الرجز]

جَارِيَ لا تَسْتَنْكِـــــرِي عَذِيرِي

قال أبو علي: المازني وأبو العباس لا يجيزان ترخيم (شاةٍ وَثُبَةٍ) ونحوهما إذا كانا نكرتين، كما لا يجيزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة، إنما يجيزان ترخيمَهما إذا أريد بهما المعرفة كقولك: (يَاثُبَةُ) ويُرَخِّمانه على أنه معرفةٌ.

قال: فإذا أرادوا أن تثبُتَ الحركة، أي في الحرف الذي قبل المحذوف.

---

(١) بعده:

سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وَحَذَرِي مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ

قائله: هو العجاج بن رؤبة يخاطب امرأته، وهو من الرجز.

اللغة: "لا تستنكري" لا تعديه أمرا منكرا "عذيري" بفتح العين وكسر الذال وسكون الياء، العـــذير: ما يعذر الإنسان في عمله، والمراد هنا: الحال التي يزاولها.

المعنى: يا جارية لا تنكري على تأهبي للسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش، وإشفاقي على بعيري، فالسعي وعلى كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان.

الإعراب: "جاري" منادى مرخم بحذف التاء؛ لأنه نكرة مقصـــودة، أي: يـــا جاريـــة "لا" ناهيـــة "تستنكري" مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل "عذيري" مفعول وياء المـــتكلم مضاف إليه "سيري" بدل تفصيل من عذيري "وإشفاقي" معطوف عليه، أو الواو بمعنى مع.

الشاهد: قوله "جاريَ" منادى مرخم بحذف التاء والتقدير: يا جارية، وحذف منه حـــرف النـــداء؛ وذلك ضرورة.

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٦٨/ ٢، وابن هشام ٢٦٨/ ٣، والمكـــودي ص١٣١، وسيبويه ٣٣٠/ ١.

قال: من قبل أن الهاء في الوصل في غير النِّداء تُبْدَل مكانها التاء فلما صارت الهاء.

قال أبو علي: ليس يُريد بقوله يبدلُ مكانها التاءُ أن التاء بدل من الهاء على أن العلامة التي تلحقُ التَّأنيث هي الهاء، ثم تبدلُ مكانها التاء لكن العلامة عنده التاء والهاء بدلٌ منها في الوقف، فقال على المجاز والاتساع في استعمال لفظِ البدَل: إن التاء بدلٌ من الهاء في الوصل.

قال: وسَمِعْنا الثِّقَة مِنَ العرب يقول: يا حَرْمَلَ، يريد: يا حَرْمَلَهْ، يعني في الوقف.

قال: لو لم يكن بعد حذف.

أي: حذف الحرف الزّائد.

قال: فإذا لحقته الزوائد لم تحذفه.

أي: لم تحذف ما هو من نَفْسِ الحرف مثل: حارِثَه، فإنك تقول في ترخيمه: يا حارِثَ.

قال: وتقول في حَيْوَةَ: يا حَيْوَ أقْبِلْ.

قال أبو علي: حَيْوَةُ حرف شَذَّ عن القياس، فأُجْرِي في الترخيم على ما جرى عليه قبل أن يُرَخَّمَ، فتقول يا حَيْوَ.

قال: وحذف حرفٍ لازم للاسم لا يتغيرُ في الوصلِ ولا يزولُ كما تتغيرُ هاء التَّأنيث.

قال أبو علي: وقوله: ولا يزول أي كما تزول تاءُ التأنيث، لأن كل اسم هي فيه قد تحذف منه إذا أُريد تذكيرُه أو جمعُه.

قال: لأنه أخَفُّ شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقص.

أي: لأنه إذا نقصَ لم يكن عندهم حذفًا، كأنه إذا حذف مزيدٌ وما أشبهه فللتَّخفيف.

obeikandi.com

هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي مِن نَفْسِ الاسْم

قال: وقع وما قبله.

أي: ما قبل الزائد.

قال: بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون.

يعني في مسلمين ومروان وما أشبه ذلك.

قال: فهو زائد.

أي: الواو في منصور.

قال: و لم يكن لازمًا لما قبله.

أي: لم تكن الواو من "منصور" والألف من "عَمّار" لازمًا لما قبله.

قال: لأنَّ ما بعده لَيْسَ.

أي: الراء.

قال: فلَمّا كانت حالُ هذه الزّيادةِ.

أي حال الزيادة في (منصور).

قال: حال تلك الزيادة.

أي: الزيادة في (مروان).

قال: وحُذِفَت الزيادة وما قبلها.

أي في مثل مروان.

obeikandl.com

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف

قال: ويَدُلُّكَ على أنَّها بمترلتها.

-أي الواو من قَنوَّر، والياء من هَبَيَّخ، وعِثْيَرٍ بمترلة الفاء مِنْ جعْفَر- أنَّ الألفَ الّتي تجيءُ لتُلْحقَ الثّلاثة بالأربعة مُنَوَّنة كما يُنَوَّنُ ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو مِعْزى.

قال أبو علي: معزَى مُلْحقٌ بدرهم وهِجْرع، يدُلُّ على ذلك لحاقُ التّنوين لها، ولو كان غيرَ مُلْحَقٍ وكانت للتّأنيث لم يُنَوَّن، فحكمُ ما يكون للإلحاق حكمُ الأصليّ، فالألف في (معزى) بمترلة الميم مِنْ (درهم) وإذا كانت الألف لغيرِ الإلحاق كانت بمترلة تاء التأنيث في أنّه يُعْتدُّ بها زائدًا.

قال: ومع ذلك أنَّ الزَّوائدَ تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة نحو: جِلْواخ، وجِرْيال.

قال أبو علي: يعني أنَّ المُلْحَق قد وقعت الزيادة بعده في (قِرْواح) وقبله في (حُطائِط)، كما وقعت بعد الأصل في (سِرْداح) وقبله (غُذافِر)

ومثل وقوع الزيادة قبل الملحق (قنوَّر)، و (هَبَيَّخ)، فنزَل الواوُ الأخيرة مِنْ (قنور) بمترلة الكاف مِنْ (فَدَوكس)، والياءُ الأخيرةُ مِنْ (هبيّخ) بمترلة الدّال مِنْ (سَمَيْدَع)، والواو الأولى والياءُ الأولى من (قنور) و (هبيخ) كُلُّهنَّ لِلْإلحاقِ.

قال: وتَقَدَّمُ قبل هذه الزيادة.

- أي: التي للإلحاق- الياء والواو زائدتين كما تقدم الحرف الذي أي: كما تقدم الياء والواو الحرفَ الأصليّ.

قال: فكَرِهوا أن يحذفوها — يعني الزيادة المُلْحَقة- إذ لم يحذفوا ما شَبَّهوها به، وما جَعَلوها بمترلته.

قال أبو علي: يُريدُ: لو حَذَفوا مِنْ (قَنوَّر) في التَّرخيم الواوَ كما حذفوا من (منصور) و (مروان) حرفين، لَلَزِمَ أنْ يُحْذفَ مِنْ (سَمَيْدَع)، فلَوْ حذفتها مع الرَّاء في (قنوّر) لحذفت الدّال والعينَ من (سميدع)، فلو حذفت ذَيْنِكَ مِنْ (سَمَيْدع) لحذفت الجيمَ والرّاءَ من (مهاجر) لأنها بمترلة الدّال والعَيْن مِنْ (سميدع)، فكَما لا تحذف هذا، كذلك لا يجوز حذف الواو الأخيرة والياء الأخيرة من (قنوّر) و (هبيّخ)، لأنهما بمترلة الدّال من (سميدع).

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ما هو من نفس الحرف:

قال: لكانت ساكنةً، أي: كانت كألف حمراء في السُّكون في قوله: وما كانت حَيَّةً – أي متحركة.

قال: ولو تحرَّك لصار بمنزلة حرف واحد من نفس الحرف –أي للإلحاق.

قال: ولجاء بناءٌ آخر.

أي: لو تحرك الحرف الذي قبل همزة (حمراء)، صارت للإلحاق، ولو صارت للإلحاق لجاء بناء آخر غير (فَعْلاء)، لأن (فَعْلاء) لا يكون شيءٌ على وزنه مُلْحَقًا أبدًا، ولو تحركت الألف من (حَمْراء)، صارت ياءً للإلحاق بمنزلة الياء في (درجايَة)، وانْكَسَرَ أوّل الحرف أو انْضَمَّ، فصَارَ بمَنزلة (عِلْباءَ وقُوبَاءَ)، إلاَّ أنَّ الياء في البناء الذي تَلْزمُه علامة التَّأنيث لا تنقلب همزة كما تنقلب في (عِلْباء) و (قُوباء) لوُقوعهما طرفًا بعد ألف زائدةٍ.

قال: ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم تَقُلْ: (سُعَيْلِيَة)

قال أبو علي: يقول: لو كان الحرف الساكن الذي قبل حرف التأنيث وهو الألف من (سِعْلاة) مع تاء تأنيث بمنزلة (حَمراء) في أن الحرفين للتأنيث، كما أن الحرفين في (حَمْراء) للتأنيث لقلت في التحقير: (سُعَيْلاة)، فردَدْتَ علامة التأنيث غير مغيّرة عما كان عليه قبل التحقير كما رددته في قولك: (حُمَيْراء) غير مُغيرة عمّا كان عليه في غير التحقير، فردُّك الألف في التصغير مُغيرًا عمّا كان عليه في التّكبير يدُل على أنّه ليس بعلامة تأنيث، وكما لا يكون تاءُ التأنيث مع شيء قبلها لاحقةً للتأنيث كذلك لا تكون الألف المقصورة مع شيء قبلها للتّأنيث، لأنها بمنزلة الهاء، وإذا لم يَجُزْ أن تكون التّاءُ مع الحرف الساكن الذي قبلها للتّأنيث، فما قبل ألف التأنيث إذا كان متحركًا أبْعد مِنْ أن يكون مع الألف للتّأنيث (فيَا بَرْدَرايا) أبعد من أن يكونَ مع ألف التأنيث للتأنيث من ألف (سِعْلاة) مع الهاء أن يكُونا له، لأنَّ الياءَ من (بَرْدَرايا) مُتحرّك، والألف من (سعلاة) ساكنٌ.

قال: لم تَحْذِف الألفَ كما لا تَحذفها إذا قُلْتَ: خُنْفُساويّ.

أي: لو كانت الألف في (حَوْلَايا) مع الياء التي قبلها للتأنيث لما وَجَبَ أن تحذف الألف إذا نسبْت إلى الاسْم، كما لم يَجبْ أنْ تحذف الألف التي قبل الهمزة في (حمراء)، بل كان يجب أن تقلبها واواً فتقول: (حَوْلاوِيّ) كما قُلْتَ: (حَمْراويّ).

هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزّائدتان

قال: فحَذفُ الواو والنُّون هاهُنا كحذفها في (مُسْلِمَيْن).

قال أبو علي: أيْ كما لا تحذف الميم في (مُسْلمين) اسم رجُل في الترخيم كذلك لا تحذفُ الألف مِنْ (مُصْطفى) ونحوه إذا رخَّمْتَه مَجْمُوعًا اسْم رَجُل لأن الميم أصْلٌ، كما أنَّ ألف (مصطفى) مُنْقلِبة عَمّا هو أصل.

obeikandl.com

هذا باب تَحَرَّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنّه لا يلتقي ساكنان

قال: ومن زعم أنَّ الرّاء الأولى في (مُحْمَرٍّ) زائدة كزيادة الياء والواو والألف فهو لا ينبغي له أن يحذفها.

قال أبو علي: أي لا ينبغي له أن يحذفها وإن كانت عنده زائدة كما يحذف الزائد مع الأصلي في (منصور).

قال: ولو جعلتَ هذا الحرفَ –أي الراء من مُحْمرّ– بمنزلة الألف والياء والواو لَثَبَتَ في التَّحْقير والجمع الذي يكون ثالثُه ألفًا.

قال: أبو بكر: يقول كان يلزم أن يقول: مُحَيْمِر، ومُحَامِر، فتثبُتُ الرّاءُ الأولى كما يَثْبُتُ حَرْفُ اللّين في قولِك: (دَنانير) إذا جَمَعْتَ، و (دُنَيْنِير) إذا صَغَّرْتَ.

قال: فإذا قَرُبَ منه هو –أي الحرف الذي منه الفتحة– كان أجدر أن تفتحه، وذلك (لَمْ يُضارّ).

قال أبو علي: قوله: (لم يُضارّ)، كان حقُّ الرّاء الآخر أنْ يُسَكَّنَ للجَزْم إلاَّ أنَّ السُّكونَ لَمْ تَجُزْ فيه لسُكُون الرّاء الأولى المُدْغَمَة في الثانية فلَمّا كان السُّكونُ للجَزْم يُؤدّي إلى اجتماع الساكنين، حُرِّكَ، ولّما حُرّك حُرِّك بالحركة المناسبة للألف وهي الفتحة، وإن كان بين الألف وبين الرّاء المُحَرَّكة بالحركة التي بالألف حرفٌ.

قال: فجرى عليها ما كان جاريًا على تلك، يريد بتلك: الرّاءَ المحذوفة لو ثبتت، و لم تكن حرف إعراب، وهي الأخيرة من إسْحارّ.

قال: فَعَلْتَ بهذه الرّاء ما كُنْتَ فاعلاً بالرّاء الأخيرة لو ثبتت الرّاء. أي الراءان في (إسْحارّ) –و لم تكن الأخيرة حرف إعراب، أي لو لم تكن الراء الأخيرة من (إسحارّ) حرف إعراب تعتقبُ عليها حركاتُه، وكان حرفًا مبْنِيا لَوَجَب حركتُه بالفتح لِقُرْبه من الألف التي منها الفتحةُ، كما وجب تحريك الرّاء الأخيرة من (لم يُضارَّ) بالفتح.

قال: وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت على فتحة انْطَلَقَ، ولَمْ يَلْدَهُ إذا جزموا اللام –أي اللام التي بعد الطاء–.

قال أبو علي: انْطَلَقَ أصلُه انْطَلْقْ، فخُفِّفت اللام التي هي عين الفعل المكسور كما يُخَفَّفُ في (فَخْذ)، فاجْتمع ساكنان القاف واللام التي هي عين الفعل، فحُرِّكت القاف التي هي لام الفعل بحركة الطاء التي هي أقرب الحركات إليه، وكذلك (لم يَلْدَهُ).

قال: فهذه كأين وكيف –أي (انطلق و لم يلده) –حركتهما حركة بناء، وليست حركة إعراب، كما أن حركة النون من (أيْنَ) والفاء من (كَيْفَ) حركة بناء، ولو كانت حركة اللام من (يلْد) حركة إعراب لكان ما وجب أن يفتح.

قال: كما أنك لو سَمَّيْتَ رَجُلاً سَلمَتَيْنِ قلت في الوقف يا سَلَمَهْ.

قال أبو علي: في رجل اسمه سَلَمَتَيْن لو رخمته لقلت: يا سَلَمَتَ أقبل على الإدارج، فإذا وقفت عليه قلت: يا سَلَمَهْ، فأبدلت من تاء التأنيث في الوقف هاء، لأن تاء التأنيث يوقف عليها بها.

وقوله: لأن الهاء لو أبْدلَ منها تاء لتُلْحقَ الثلاثة بالأربعة لم تُحَرِّك الميمَ، أي لو جعلت التاء في (سَلَمَتَين) إذا سميت به للإلحاق حكمه حكم الأصل، فكما لا يكون في الأبنية الأصلية كلمة على أربعة أحرف متحركات، كذلك لا يكون فيما كان مثله.

قال: وأمّا اثنا عشر إذا رخَّمْته حذَفْتَ عَشَرَ مع الألف، لأنَّ عشَر بمنزلة نون (مُسْلِمِينَ)، والألف بمنزلة الواو، وأمرُه في الإضافة والتحقير كأمر مُسْلِمين.

قال أبو علي: قوله: وأمره في الإضافة والتحقير كأمر مُسْلِمين، أي لو نسبت إليه لقلت: اثْنِيّ أو ثِنْوِيّ كما أنك تقول في النسب إلى مُسْلِمين: مُسْلِميّ، فتحذف الياء والنون كذلك الألف مع (عشر) من (اثنا عشر)، وتصغير اثني عشر، ثُنيا عشر، كما أن تحقير مُسْلِمِين مُسَيْلِمينَ، والموازنة بينهما أن التصغير في كل واحد لحق الاسم قبل التثنية.

هذا باب النفي بـ(لا)

قال أبو بكر: (لا رَجُلَ)، معربٌ يشبه المبني، كما أن (يا زيدُ) مبني يشبه المعرب، لأن كل اسم يقع في هذا الموضع مفرد معرفة يقع مرفوعا، فلذلك إذا عطفت على اللفظ في النداء رفعت، وإذا عطفت على الموضع نصبت، وإذا عطفت على (لا) لم يجز إلا أن تعطف عليها وعلى ما عمل فيها.

قال أبو علي: قول أبي بكر: المنفي بلا معرب يشبه المبني، الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلَ وغُلامًا، لا أبَ وابْنًا، فلو لم يكن منصوبًا لم يجز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ولو كان غير مبني لوجب تنوينه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب. وقوله: يا زَيْدُ، مبني يشبه المعرب.

الدليل على بنائه وأنه يجب أن يكون مبنيًا وقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنيا، وهو علامات الضمير.

والدليل على أنه يشبه المعرب أن تحريكه بهذه الحركة مطرد فيه كما أن ما يرتفع بالفعل والابتداء مطرد فيه أن يرتفع أبدًا.

قال: و (لا) و (ما)، تعمَلُ فيه في موضع ابتداء فلَمَّا خُولِفَ بها عن حال أخواتها خولف بلفظها.

قال أبو علي: قوله: خولف بها عن حال أخواتها، يريد: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وسائر أخواتها ك"ما"، و"ليس" لا يمتنع واحدة منها أن تعمل في معرفة، وإنما لم تعمل إلا في نكرة لأن الواحد يراد به الكثرة، والمعرفة لا تدل على أكثر من نفسها ومن الخلاف بين (لا) وغيرها من حروف النفي أن ما ينفى به لا موجب له، وما يُنفى بغيره قد يكون له موجب، ألا ترى أنه إذا قال: (لا رَجُلَ في الدّار) فقد نفى جميع النوع، وإيجاب هذا بعيد قريب من الممتنع.

قال: وذلك أنَّ (رُبَّ) إنما هي للعدَّة بمنزلة (كَمْ)، فخُولِف بلفظها حين خالَفَتْ أخواتِها.

قال أبو علي: الموافقة بين (رُبّ) وأخواتها أنها تخفض كما أنهن يخفضن والمخالفة بينهما في المعنى أن (رُبّ) لا تدخل إلا على نكرة دالة على أكثر من واحد لا يكون إلا كذلك، وأخواتها إنما يدخلن على الاسم الخاص، وإن دخل شيء منها على العام لم يمتنع أن يدخل على الخاص، (وربّ) لا تدخل إلا على الاسم العام الدال على أكثر من واحد لهذا المعنى الذي ذكرنا في (ربّ) لم تقع إلا صدرًا، لأن هذا المعنى إنما يكون في النفي، فأشبه (رُبّ) به النفي فوقع صدرا، كما يكون النفي صدرا، فهذه المخالفة بين (رُبّ) وأخواتها في المعنى.

وأما مخالفة (رُبّ) لهن في اللفظ فهو وقوعها أبدا صدرا، وأن حروف الخفض لا تقع صدرا، ولا حكمها أن تكون كذلك، لأنها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها، فحكم ما تضيفه أن يكون قبلهن في المعنى والمرتبة، وإن وقع حرف مبتدأ به في اللفظ كقولك: (بزيد مررتُ) فأما قوله: (ربّ) فقد تقدم ذكرنا السبب الموجب لوقوعها صدرًا.

فأما قول سيبويه: كما خولف بأيُّهم حين خالفت الذي، فالموافقة بين (أيٌّ) و (الذي) قد تكون موصولاً كما أن (الذي) موصول.

والمخالفة بينهما أن (أيٌّ) معرب، و (الذي) مبنيّ، و (أيّ) مخالفة (للذي) في المعنى، لأنه في كل المواضع يلزمها أن تكون بعضا من كل، وليس (الذي) كذلك، وكثير ممن تقدم من النحويين يقولون: إنّ (أيّ) إنما أعربت لأنها مضافة، والإضافة مما تمكن.

قال أبو بكر: ليس هذا القول بمطرد، لأن (كم) قد تكون مضافة في الخبر، في قولك: (كم رجلٍ في الدّار)، ومع ذلك فليس يكون إلا مبنيا، فلما اختلفا في المعنى خولف بينهما في اللفظ.

فقول سيبويه: وكما قالوا: يا أللهُ حينَ خالفت سائر ما فيه الألفُ واللام، وسترى نحو ذلك أيضًا.

أي: قطعوا الألف لما نودي الاسم وفيه الألف واللام لأن الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء لم تدخله الألف واللام، فلما نودي هذا الاسم وفيه الألف واللام قطعت ألفها تشبيها بألف الوصل، فأما لِمَ نودي وفيه الألف واللام؟ فقد يقال: إن الألف واللام صارتا عوضًا من الهمزة المحذوفة فيمن كان أصل الاسم عنده (إلاهًا).

قال: فجُعِلَتْ وما بعدها كخَمْسَةَ عَشَرَ في اللَّفْظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ابن أمَّ، فهي مثلُها في اللَّفْظ، وفي أنَّ الأوَّلَ عاملٌ في الآخر.

قال أبو علي: قول سيبويه: كخمسة عشر في اللفظ، أي (لا رَجُلَ) مثلُ (خمسةَ عَشَرَ)، في أن الأول مبني مع الثاني، كما أن الأول من خمسة عشر مبني مع الثاني، إلا أن (لا) مخالفة لخمسة لأن (لا) عملت فيما بعدها النصب، (وخمسة) لم تنصب (عشر).

وقوله: كما قالوا: (يا ابن أُمَّ) فهو مثلها في اللفظ، أي: لا رجلَ مثل (يا ابن أمَّ)، في أن (رجل) مفتوح، كما أن (ابنَ أمّ) مفتوح ومثلها أيضا في أن الأول الذي هو (ابن) عامل في الآخر، لأن المضاف يعمل في المضاف إليه، فالأول قد يعمل في الآخر في قولك: (يا ابنَ أمّ) وإن كان مبنيا معه، كما أن الأول من (لا رجلَ) عامل في الآخر.

ومما يوفق بين (يا ابنَ أمّ) و (لا رجلَ)، أن (رَجُلَ) حرك في حال البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، كما أن (ابن) من قولك: (يا ابن أمّ) حرك في البناء بالحركة التي كان يكون بها معربًا، ألا ترى أنك إذا لم تبن (ابنًا) مع الأم كان (ابن) منصوبًا، كما أنك لو لم تبن (رجل) مع (لا) كان منصوبًا، فجُعل حركتا هذين المبنيين في البناء الحركتين اللتين كانتا تكونان لهما لو كانا معربين، وهذا التوفيق الأخير قول أبي بكر.

قال: والذي يُبنى عليه في زمان أو مكان، ولكنك تُضْمِرُه، وإن شئتَ أظهرته.

قال أبو علي: يقول: الذي يُبنى على قولك: (هل من رجلٍ) هو في مكان والذي يُبْنى عليه (هَلْ مِن شيءٍ) هو في زمان، ونحو هذا من الأخبار ولا بد من أن تضمر خبرًا إذا قلت: (هل من رجل)، وكذلك إذا قلت (لا رجلَ)، لأن لا رجل، وهل من رجل في موضع المبتدأ، فكما لا تتم المبتدآت نحو: (ليسَ زَيْدٌ)، (وهَلْ عَمْرٌو) كلامًا إلا بالأخبار، كذلك لا يتم (هل من رجل) و (لا رجل) كلاما مفيدا حتى تجعل له خبرًا، والخبر قد يكون إما مضمرًا وإما مظهرًا، وإضماره في السوغ والحسن كإظهاره، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ [محمد:١٥] ونحوه.

هذا باب المنْفِيّ المضاف بلام الإضافة

قال: واعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: (لا غُلامَ لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثْلَ لَكَ.

قال أبو علي: يريد أن التنوين يسقط للإضافة لا للبناء.

قال: والدليل على ذلك قولُ العرب: لا أبَا لَك ولا غُلامَيْ لك.

قال أبو علي: يقول: دل حذف النون من المثنى أنه إنما حذف للإضافة ولو لم تكن الإضافة لثبتت النون كما ثبتت في (لا رجُلَيْنِ).

قال: لم يُغَيِّروا الأوّلَ عن حاله قبل أن يجيء به.

قال أبو علي: يقول: تُرك الأول على نصبه، فكأنه قال: يا تَيْمَ عَدِيٍّ و لم يعتد بالثاني.

قال: وإنّما فُعِل هذا في النَّفْي تخفيفًا، يريد أن النفي موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك، ألا ترى أن التنوين حذف من الاسم المنفي ب (لا)، كما حذف من المدعو المفرد المعرفة.

قال: فَكَما قَبُحَ أنْ تقولَ: لا مِثْلَ بِها زَيْدٍ (فتفصل)، قبح أن يقول: لا يَدَيْ بها لَك.

قال أبو علي: هذا عندي أقبح لاجتماع الفصل بـــ (بها وباللام).

قال: وكذلك إنْ لَمْ تَجْعَلْ (لك) خَبَرًا و لم تَفْصِلْ بينهما.

أي بين المنفي و (لك).

قال: وإنْ أظْهَرْتَ فَحَسَنٌ، أي إن أظهرت الخبر المضمر.

قال: ورُبَّما تركْتَها استغناءً، أي تركت قولك (لَكَ).

قال: لأنَّ المنفيَّ الذي قبله، أي قبل (لك).

قال: إذا جعلته كأنه اسم لم يُفْصَل بينه وبين المضاف إليه بشيء قَبُحَ.

قال أبو علي: قوله: لم يقصل بينه وبين المضاف إليه، صفة لقوله: (اسمٌ) بعد (كأنَّه)، وقوله: (قَبُحَ) جواب (إذا).

قال: وكذلك إنْ لم تجعل (لك) خبرًا و لم تفصل بينهما وإنْ شئت جئت بلك.

قال أبو علي: يقول: إذا أضمرت خبر قولك، (لا يَدَيْ بها لك)، كما تضمر إذا قلت: (لا بأس) ثم جئت (بلَكَ) بعد إضمار الخبر ثبتت النون في (لا مُسْلِمَي لك) وسقطت الألف من (لا أبا لك) ويصير (لك) للتبيين.

قال: وإنَّما اختير الوجه الذي ثبتت فيه النون في هذا الباب.

يعني (لا يدي بها لك)، إذا فَصَلْتَ.

قال: كما اخْتِير في (كم) إذا قلت: (كم بها).

قال أبو علي: يريد (كَمْ) في الخبر، والذي وفق بينهما أن (كم) في الخبر تجري مجرى عدد مضاف، فإذا فصل بينه وبين ما يضاف إليه اختير فيه النصب، وما لم يكن يختار فيه قبل الفصل، وهو تشبيهه في الخبر بالعدد المنون كراهة الفصل بين الجار والمجرور.

قال: ألا ترى أن قبح (كَمْ بها رَجُلٍ مُصابٍ) قبح (ربَّ فيها رَجُلٍ).

قال أبو علي: إذا قلت: (كم بها) فقد يكون كلامًا تامًا، لأن معناه رجال كثير بها في الخبر، وإذا قلت: (ربّ فيها رجلٍ) لم يكن كلامًا، كما أن (بزيد فيها) لا يكون كلامًا، فليس العبرة بما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه تمام الكلام ونقصانه عن التمام، إنما الذي يستقبح من أجله ذلك هو أن يفصل بين الاسمين بما ليس منهما، فإذا فصلت بكلام تام فقد فصلت بما ليس منهما، كما أنك إذا فصلت بكلام غير تام فقد فصلت بما ليس منهما، فالتام والناقص على هذا في القبح سواء.

قال: وإنما يُفْرقُ بين الذي يَحْسُن السكوت والذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا.

قال أبو علي: يعتبر تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال نحو: (فيها زيدٌ قائمًا)، فأما في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فالكلام التام وغير التام في القبح سواء.

قال: فإنّما اخْتُصَّت (لا) في النَّفي بهذا.

أي بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه.

قال: ولا يستعملون لا مَلْمَحَةً ولا مِذْكارًا.

قال أبو علي: (مَلامِحُ) جمع لمحة، و (مَذاكيرُ) جمع (ذَكر)، والذي جمع عليه هذان لا يستعمل في الكلام، كما أن تقدير لا مُسْلِمَيْ لك: لا مُسْلِمَيْكَ، وإن لم يستعمل (لا

مُسْلِمَيْك)، وقد استعمل بعض هذه الأسماء المبنية في الشعر بغير لام وذلك للضرورة وهو قولك[(١)]: [الوافر]

لا أبـــــــاكِ تُخَـــــــوِّفيني

قال: فإن شئت قلت: لا غُلامَيْن ولا جارتين لك، إذا جعلت (لك) خبرًا لهما، وهو قول أبي عمروٍ.

قال أبو علي: متى جعل (لَكَ) خبرًا لم يجز حذف النون وإضافة الاسم إلى الكاف في (لك)، من حيث لم يجز إضافة المخبر عنه إلى الخبر، لا تقول: (زيدٌ مُنْطَلِقٌ) إذا أخبرت عنه بالانطلاق، وإذا جعلت (لك) تبيينًا لم يكن من إضمار الخبر بدٌّ، لأن الكلام لا يتم (بلَكَ) على هذا، فتقدير المضمر إذا جعل (لك) تبيينًا في (لا رجلين لك) لا رجلين في مكان كذا،

---

(١) البيت كاملا:

أَبَـــا الْمَـــوْتِ الَّـــذِي لا بُـــدَّ أَنِّـــي مُـــــلاقٍ لا أَبَـــــاكَ تُخَـــــوِّفِينِي

لأبي حية النميري.

الشرح: قال ابن منظور: "أراد: تخوفيني، فحذف النون الأخيرة".

وقال الشيخ محمد محيي الدين في تعليقه على الأشموني ١/ ١٠٩: ".... وعلى هذا قرأ بعض القـــراء: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) فأذهب إحدى النونين استثقالا".

الإعراب: "أبالموت" الهمزة للاستفهام "بالموت" جار ومجرور متعلق بقوله: تخوفيني، "الـــذي" اســـم موصول نعت للموت، "لا" نافية للجنس، "بد" اسم لا، "أني" أن واسمها، "ملاق" خبر أن وأن واسمهـــا وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر "لا" و"لا" مـــع اسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد ضمير منصوب "بملاق"، "لا أباك" لا نافيـــة للجنس "أبا" اسم لا منصوب بالألف وأبا مضاف والضمير مضاف إليه وخبر لا محذوف والجملـــة لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو تخوفيني، و"تخوفيني" فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة للتخفيف، وياء المخاطبة فاعل والنون الموجودة للوقاية والياء بعـــد النون مفعول به.

الشاهد: في "لا أباك" حيث إن "أبا" وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، وإن "لا" لا تعمل في المعرفة.

مواضعه: ذكره ابن منظور في لسان العرب جـــ١٨ ص١٢، ومحب الدين مرتضي في تاج العـــروس جـــ١ ص٥، وابن مالك في التسهيل ص٦٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٥، وابن هشـــام في الشذور ص٣٤٣، والسيوطي في همعه ١/ ٤٥.

obeikandl.com

وكذلك إذا أضاف الاسم فقال: (لا رجلين ولا مسلمي لك)، احتاج إلى إضمار الخبر ولا بد من ذلك، لأن المضاف مع المضاف إليه لا يكون كلامًا تامًا.

قال: ألا ترى أنه لو جاز: (تَيْمُ تَيْمُ عدِيّ) لم يستقم لك إلا أن تقول: ذاهبون، فإذا قلت: لا أبا لك، فها هنا إضمار مكان.

قال أبو علي: شبه اللام في (لا أبا لك) (بتيم تيم عدي)، لأن اللام عنده مقحمة، كما أن تيم الثاني مقحم، والمضاف مع المضاف إليه لا يتمان كلامًا، وسواء كان بينهما شيء مقحم أو لم يكن (فتيم تيم عديّ)، (ولا أبا لك) في أنهما لا يستغيان عن الخبر، (كتيم عدي، ولا أبَ رجلٍ)، في أن كل واحد منهما لا يتم كلامًا حتى تضم إليه ما يكون خبرًا له.

قال: واعلم أن المنفيَّ الواحد إذا لم يَلِ (لَكَ) فإنما تذهب منه التنوين كما تذهب من آخر (خمسةَ عشر) لا كما تذهب من المضاف، الدليل على ذلك أن العرب تقول: (لا غلامين عندك).

قال أبو علي: يقول: إن التنوين لو سقط من الاسم المفرد للإضافة لا للبناء وجب أن يسقط النون من (لا غلامين عندك) لأن النون من التثنية تسقط في الإضافة كما سقط التنوين من الواحد فيها، ولو سقط التنوين في الواحد للإضافة لوجب أن يسقط النون في التثنية لها، فإن قيل: فهلا حذف النون في الاثنين للبناء كما حذف التنوين في الواحد له؟

فلأن النون ليس كالتنوين. "ألا تراهم قالوا: (الذين في الدار) فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا. و لم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حدّ التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام (و) فيما لا ينصرف؟ ".

قال: وتقول: لا رجلَ ولا امرأةَ يا فتى.

قال أبو علي: تكرير (لا) في قولك (لا رجل ولا امرأة) على ضربين:

أحدهما: لتأكيد النفي، وهذا لا يجوز معه إلا التنوين وهذه لا يبنى معها الاسم، ألا ترى أنها قد تدخل على الاسم الذي يراد به واحد دون جميع كقولك: (ليس زيدٌ عندك ولا عمروٌ). والنافية التي تبنى وما بعدها لا تدخل على واحد بعينه.

والضرب الآخر: أن تكون كالأولى فتبنى مع الثانية كما بنيتها.

هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية:

قال: فيصير المبني على الأول مؤخرًا، ويكون المُلْغى مُقَدَّمًا.

قال أبو علي: أي إن شئت قدرت إضمار الخبر قبل بمعروف، وإن شئت بعده.

وقال أبو علي: مما يعتبر به ما كان من هذه الحروف صلة مما كان تبيينًا أن ننظر إلى الفعل، فإن كان يتعدّى بحرف خفض فحرف الخفض مع الذي يخفض صلة، وإن كان الفعل لا يتعدى بحرف خفض فاتصل بمصدره فمصدره حرف خفض داخل على اسم لم يكن صلة، فقولك: (لا مُغيرًا على الأعداء) (على الأعداء) صلة (مُغير)، لأن الفعل يصل بعلى وقولك: (لك) في (سُقْيا لك)، تبيين، لأن الفعل منه يصل بغير حرف خفض، وكل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبيينا، لأن كل فعل متعد بحرف خفض فلك ألا تعديه، كما أن المتعدي بغير حرف لك ألا تعديه، فإذا لم تعدّه لم يصر حرف الخفض صلة له، وإذا لم يصر صلة صار تبيينًا، وعلى هذا أجاز الخليل: (لا آمرَ بمعروفٍ) فجعل (بمعروف) تبيينًا، فهذا على قول من قال: (أمرت)، ولم يعد الفعل ومن هنا جاز مثل قوله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف:٢٠]، فقدم (فيه) على الصلة، لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضا على قول من قال: (زَهِدْتُ)، ولم يعدّه، ولم يخبر فيم زهده.

وليس كل ما كان تبيينًا جائزًا أن يكون صلة، ألا ترى أن (لك) في معنى تبيين له، وليس بصلة؟!.

قال: لم تُنَوِّن لأنه يصير حينئذٍ.

قال أبو علي: يقول: يصير قولك "على الأعداء" إذا جعلته تبيينا بمنزلة "يوم الجمعة" في أنه لا يكون خبرًا (لمغير)، كما أن يوم الجمعة لا يكون خبرًا له.

هذا بابُ وصف المنفي

قال: وذلك قولك: لا ماءَ ماءً باردًا، ولا ماءً باردًا، ولا يكون باردًا إلاَّ مُنَوَّنًا لأنه وصفٌ ثانٍ.

قال أبو علي: لا يكون قولك: (باردًا) في قولك: (لا ماءً باردًا) إلا منونًا لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسما واحدا كما لم يكن (عاقلاً) في قولك: (لا غلامَ ظريفَ عاقلاً) إلا منونًا، لهذه العلة بعينها.

هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا مُنَوَّنًا

قال: ومِمَّا لا يكون الوصف فيه إلا منونًا قوله: لا ماءَ سماءٍ لك باردًا، ولا مِثْلَه عاقلاً، مِنْ قِبَلِ أنَّ المضاف لا يُجْعَل مع غيره بمنزلة خمسةَ عَشَرَ.

قال أبو علي: الاسم المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعلا بمنزلة اسم واحد من حيث لا تكون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، فليس انتصاب المضاف في باب النفي كانتصاب المفرد، لأن المفرد فيه مبني على الحركة التي كانت تكون للإعراب لو لم يُبْنَ، وانتصاب المضاف فيه انتصاب إعراب، ليس انتصاب بناء، لأنه لما لم يجز أن يبنى المضاف مع (لا) انتصب بها كما ينتصب (بإنَّ).

قال: وإنّما يذهب التنوين منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع، فمِنْ ثَمَّ صار وصفُه بمنزلته في غير هذا الموضع.

قال أبو علي: يقول: إنما يذهب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير باب النفي، يريد: أن التنوين لا يذهب من المضاف لبنائك إياه مع (لا)، إنما يذهب منه كما يذهب من المضاف للإضافة لأن المضاف لا يجوز أن يبنى مع (لا) كما يبنى المفرد، فيذهب التنوين للبناء.

وقوله: فَمِنْ ثَمَّ صار وصفُه بمنزلته في غير هذا الموضع.

أي: لم يجز في وصف المضاف أن يبنى معه، فيجعلا بمنزلة اسم واحد، كما جاز ذلك في المفرد، لكن وصف المضاف في باب النفي بمنزلته في غير باب النفي، لأنه لا يجوز أن يبنى مع المنفي المضاف كما يبنى مع المنفي المفرد.

قال: ألا ترى أنَّ هذا لو لم يكن مضافًا لم يكن إلا منوّنًا، كما يكون في غير باب النفي، وذلك قولك: (لا ضاربًا زيدًا لك ولا حسنًا وَجْهَ الأخ فيها).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن هذا الاسم مضافًا ولكن كان اسمًا طويلاً مضارعًا للمضاف لم يكن إلا منونًا في النفي كما يكون منونًا في غير باب النفي وهو النداء، فالاسم الطويل يكون منونًا في النفي كما كان منونًا في النداء، ولا يجوز حذف التنوين منه في النفي كما لم يجز ذلك في النداء، لأن التنوين فيه في كلا الموضعين بمنزلة حرف في وسط الاسم، فالاسم الطويل في باب النفي لا يجوز بناؤه مع (لا) كما لم يجز بناء المضاف مع (لا) وإذا لم يجز بناؤه مع (لا) لم يجز بناء صفته مع (لا)، كما لم يجز ذلك في المضاف.

ثم قال: فإذا كففْت التنوين وأضفت كان بمنزلته في غير هذا الباب، كما كان كذلك غير مضاف، فلمَّا صار التنوين إنّما يُكفُّ للإضافة جَرى على الأصل.

قال أبو علي: قوله: فإذا كففت التنوين وأضفت. أي إذا كففت التنوين من الاسم الطويل وأضفت فقلت في (لا ضاربًا زيدًا لك): (لا ضاربَ زيدٍ لك)، كان بمنزلته في غير هذا الباب، أي كان انتصاب الاسم فيه كانتصابه في غير باب النفي في أنه لا يبنى مع (لا) لكنه ينتصب انتصابًا صحيحًا و لم يكن يبنى، كذلك ينتصب انتصابًا صحيحًا غير مبني إذا أضيف، وأريد به التنوين، فهذا معنى قوله: كما كان كذلك غير مضاف.

وقوله: فَلَمَّا صار التَّنوينُ إنّما يُكَفُّ للإضافة جرى على الأصل.

أي: لما كنت تريد بكف الإضافة معنى التنوين، وإنما حذفت التنوين استخفافًا وأنت تريده، جرى على الأصل، أي جرى الاسم في باب النفي على ما كان يجري عليه والتنوين فيه من أنه لا يجوز أن يبنى وهو مضاف مع (لا) كما لم يجز أن يُبنى معها والتنوين في الكلام.

وأنشد لجرير[1]: [الكامل]

---

(١) صدر البيت:

يَا صَاحِبَيّ دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيرَا

على أنّ زائراً قيل منصوب على تقدير فعل أي: لا أرى كعشية اليوم زائراً. وإنما لم يجعل الكاف اسماً ل لا مضافاً إلى العشيّة ويكون زائراً عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ أو صفةً على طرز البيت الذي

لا كالعَشِيَّـــــــــةِ زائرًا ومَزُورًا

قال أبو علي: ليس قوله: (لا كالعشية زائرًا) مثل قولهم: (لا أحدَ كزيدٍ) ثم قلت: رجلاً، أي تجعل الصفة للمضمر على الموضع.

قال: كما حَمَلَ المِرْفَد على ذلك.

أي على لفظه ذلك في قوله: (فوق ذلك) أن يكون نصبه تمييزًا عن تمام الاسم.

قال: وإن شئت نصَبْتَه على ما نصبت عليه "لا مالَ له قليلاً ولا كثيرًا".

أي تجعل (قليلاً وكثيرًا) صفة للمال تحمله على اللفظ دون الموضع، فكذلك تجعل نصب (رَجُل) في قولك: (لا كزيد رجلاً)، والمحذوف من قوله: (لا كزيد رجلاً) (أحدٌ)، وما يصلح أن يقع موقعه، والتقدير: (لا أحدَ كزيدٍ).

قال أبو علي: إذا قلت: (لا رجلَ عندي ولا امرأة) فهو جواب لمن قال: (أرَجُلٌ عندك أم امرأة)، فاستفهم عن اثنين من النوع، ولم يعمّ سؤاله جميعهم، وإنما يعمل في الاسم متى كان واحدًا في معنى الجميع، وجوابًا عن كل واحد في معنى الجميع، فأما إذا كان جوابًا لواحد لم يعمل فيما بعدها ولم يبن مع الاسم.

قال: كما لا تُثَنّى في الأفعال التي هي بَدَلٌ منها.

قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال.

قال: وذلك قولهم: لا سواءٌ.

قوله: (لا سواءٌ) كأنه قال: (هذان لا سَواءٌ)، فعاقبت (لا) (هذان)، و (هذان) هما مما ارتفع عليه (سواءٌ).

قوله: حين (لا) مالٍ، جعل (لا مالٍ) اسمًا واحدًا، وأضاف إليه (حين). أنشد[1]: [البسيط]

=

قبله لأنّ الزّائر غير العشية فلما كان الثاني غير الأوّل لعدم صحّة الحمل جعلت لا نافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس.

انظر: الديوان ٢٨٤/١، والخزانة ٨٦/٤.

(١) صدر البيت:

وَقَدْ عَــلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ

قال: فإنّما هو (حينَ حينٍ) و (لا) بمنزلة (ما) إذا أُلغِيَتْ.

قال أبو علي: لا يجوز أن تكون (لا) في هذا البيت هي التي مع الاسم كشيء واحد، لأن ذلك محال، وذلك أنه إذا قال (علاكَ مَشيبٌ حينًا) فقد أثبت حينًا علاه فيه المشيب، وإذا قال: (لا حين)، فقد نفى كل حين مضى، فصار نافيًا لما أثبته ومناقضًا له.

قال: فكذلك هذه الصّفاتُ وما جعلته خبرًا للأسماء.

قال أبو علي: الصفات نحو (مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ)، وما جعلته خبرًا نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ.

قال: ومَن قال (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلا بالنصب.

قال أبو عثمان: الرفع عندي جيد، أقول: ألا غلامُ، وألا جاريةُ، وأقول: ألا رجلٌ أفضلُ منك.

قلت: من حجته أنه يقول يكون اللفظ على لفظ الخبر في معنى التمني وإن دخله معناه، كما أن (غَفَر الله لزيد)، لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء.

=

ما بالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ والدِّينِ

هو لجرير مطلع قصيدة في هجاء الفرزدق.

أنشده سيبويه شاهدًا على إلغاء (لا) وإضافة (حين) الأولى إلى (حين) الثانية، قال: فإنما هو حين حين، و (لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت.

انظر: ديوانه: ٥٨٦، وسيبويه ١ / ٣٥٨، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٢١٢، والخزانة ٢ / ٩٤.

obeikandl.com

هذا باب ما يكون الاستثناء بـ(إلا)

قال: و لم تشغل عنها قبل أن تلحقَ إلاَّ الفعلَ بغير هاء.

قال أبو علي: يقول: لم تشْغَل الفعلَ في قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ) باسم قبل أن تلحق (إلاَّ) فيه كما شغلته في قولك: (جاء القومُ إلا زيدًا)

بالقوم، فانتصب (زيدٌ)، لشغلك الفعل بالقومِ، و لم تشغل الفعل في قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ) باسم غير (زيد) فينتصب (زيدٌ).

قال: ولو كان هذا من قِبل الجماعة لَما قلتَ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور:٦].

قال أبو علي: كأنَّ قومًا من قدماء النحويين قالوا: إذا استثنينا من جميع نصبنا، سواء كان الاستثناء من منفيّ أو من موجب كقولك في المنفي: (ما أتاني القومُ إلاَّ زيدًا)، وفي الموجب: (أتاني القومُ إلا زيدًا)، فهم يسوون من قبل أن الاستثناء من جماعة بين المنفي والموجب، وبين ما يجوز أن يكون المستثنى فيه بدلاً مما قبله، وبين ما لا يجوز إذا كان المستثنى منه جماعة فقال: لو كان هذا هكذا لما جاز في هذه المسائل التي خرجها عليهم الرفعُ، وكأنهم قالوا أيضًا: إذا كان المستثنى منه واحدًا لم يكن في المستثنى إلا الرفع، فأراهم موضعًا المستثنى منه واحد والذي يجوز في المستثنى النصبُ وذلك قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدًا).

قال سيبويه في موضع آخر: امتنع رفع (زيد) في هذه المسألة لأن تقديرها (كُلُّهم قد قالوا ذاك إلاَّ زيدًا)، فليس العبرة في رفع الاسم المستثنى بعد النفي ونصبه الواحد والجميع، بل هو البدل واعتبار تمام الجملة.

قال: فأرادوا أن يجعلوا المستثنى منه بدلاً منه.

أي: من الظاهر لا من المضمر.

قال: لأنه هو المنفي (و) هذا وصفٌ أو خبرٌ.

أي الضمير المرتفع الذي يبدل منه في وصف أو خبر.

قال: وقد تكلموا بالآخَر.

أي بالبدل من الضمير المرفوع في الصفة أو في الخبر.

قال: وقد يجوز (ما أظنُّ أحدًا فيها إلا زيدٌ)، ولا أحدٌ منهم اتَّخَذْتُ عنده يدًا إلا زيدٌ)، وإن شئتَ رفعت (زيدًا) على قوله[1]: [المنسرح]

..... إلا كواكبُها

قال أبو علي: (زيدٌ) المرفوع بدل من الضمير الذي في (فيها)، (وزيدٌ) المجرور بدل من الضمير في الذي هو (الهاء) في (عنده).

قال: وقد تَكَلَّموا بالآخر لأنَّ معناه النفيُ إذا كان وصفًا لمنفيّ كما قالوا: (قد عرفت زيدًا أبو من هو)، لِما ذكرتُ لك، لأنَّ معناه معنى المُسْتَفهِمِ عنه.

قال أبو علي: التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيدًا أبو من هو)، و (ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ)، أن (زيدًا) في المسألة الأولى لم يقع بعد حرف الاستفهام فيحجز الحرف بين (عرفت) وبينه فلا يعمل فيه، لكنه لما كان مستفهمًا عنه في المعنى أجرى مجرى ما وقع بعد حرف الاستفهام، وكذلك (زيدٌ) في المسألة الثانية إنما كان حكمه أن يبدله من الاسم المنصوب، لكنه لما كان الضمير المرفوع في (يَقُول) في المعنى المنفي، وإن لم يكن هو بعينه منفيًا، أبدل منه (زيد) كما أجري المستفهم عنه، وإن وقع قبل حروف الاستفهام مجراه إذا وقع بعده، لأنه في المعنى مستفهم عنه.

قال: قال الخليلُ: ألا ترى أنّك تقول: (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدٌ) و (ما أظنُّه يقوله إلا زيدٌ)، فهذا يدُلُّك على أنك انْتَحَيْتَ على القولِ.

قال أبو علي: أراد أن يقوي بهذه المسألة الرفع في (ما رأيتُ أحدًا يقول ذاك إلا زيدٌ)، وإن جواز الرفع في باب (رأيتُ وظننتُ) ونحوه ليس كجوازه في باب (ضَرَبْتُ)، وإن كان في كل واحدة (من) المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه، (فأرى) في باب (رأيت) (وظننتُ)، موضعًا لا يجوز فيه النصب في المستثنى على البدل من الاسم المنصوب

---

(١) البيت كاملا:

فِـــي لَيْلَـــةٍ لا نَـــرَى بِهَـــا أَحَـــدًا يَحْكِـــــي عَلَيْنَـــــا إلا كَوَاكِبُهـــــا

الشاهد فيه أنه أبدل (كواكبها) من الضمير الذي في (يَحْكي) فالضـــمير في (يَحْكِـــي) يعـــود إلى (أحد).

من أبيات لعديّ بن زيد، وقيل: أحيحة بن الجلاح. راجع ملحقات ديوان عديّ ص ١٩٤، وديوان أحيحة ص ٦٢، والأصول ١/ ٢٩٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٥٥.

وذلك قولك: (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدٌ)، فالهاء في (رأيته) ضمير القصة والحديث، وهذه الهاء لا تقع في باب (ضَرَبْتُ)، إنما تضمر على شريطة التفسير فيما يدخل على المبتدأ والخبر (كظَنَنْتُ وكان) ونحوهما، وتفسرها الجمل التي تكون في موضع رفع أو نصب ولا تبدل منها، ولا توصف، فلذلك لم يجز أن يكون (زيدٌ) في قولك: (ما رأيتُهُ يقول ذاك إلا زيدٌ) بدلاً من الهاء، ولو أبدلته منه لأجزت فيه شيئين لا يجوزان فيه أعني البدل منه، وألا يجعل في موضع خبره جملة تفسرها، لأنك لو أبدلت (زيدًا) من الهاء لبقي الفعل بلا فاعل، أعني بالفعل (يقول)، فإن قلت: يكون فاعله الضمير الذي يضمر فيه ويرجع إلى الهاء، فذلك أيضا غير جائز لأنك لا تبينها بضميرها وبنفسها إنما تبين هذه الهاء، فأما رفع (زيد) في المسألة فهو (بيَقُولُ)، والجملة في موضع نصب لوقوعه في موقع المفعول الثاني (لرَأيْتُهُ)، ومعنى الكلام: (ما يقول ذلك إلا زيدٌ) فالنفي وإن وقع على (رأيته) في اللفظ فهو في المعنى (ليقول)، فلهذا جازت المسألة ولم يجز: (يقول ذاك إلا زيدًا) إذا لم يكن في أول الكلام نفي.

هذا بابُ ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم

قال أبو علي: هذا الموضع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (مِنْ رجُلٍ) في قولك: (ما أتاني من رجلٍ) رفعٌ، ولم يجعل الموضع لرجل وحده، لأنه كان يرتفع فيظهر فيه إعرابه، ويستغنى به عن أن يقال له موضع ولم يجعل أيضًا (لمنْ) وحدها موضعًا لأنها ليست مما يعرب ألبتة، فلما لم يجز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغن بأحدهما عن صاحبه، جعل الموضع لهما معًا، إذ لم يكن ثم رافع، وكذلك كل ما كان مثله.

قال: ومثل ذلك: ما أنت بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعْبَأ به.

قال أبو علي: تقدير (ما أنت بشيء إلا شيءٌ)، (ما أنت إلا شيءٌ) والباء لا تدخل إلا في النفي، فلو أبدلت (شيئًا) الذي هو بعد (إلاّ) من (شيء) الموصول بالباء فقلت: (ما أنت بشيء إلا شيءٍ) لصار تقديره (ما أنت إلا بشيءٍ) وإيجاب هذا يرجع في التقدير إلى (أنت بشيءٍ)، وهذه الباء لا تدخل في الإيجاب، فمن حيث لم يجز أن تقول في الإيجاب (أنت بشيءٍ)، لم يجز أن تبدل (شيء) بعد إلا من (شيءٍ) المجرور، فلما لم يجز أن تبدله من لفظه، أبدلته من موضعه إذ لم يكن في البدل قسم ثالث، ومعناه (أنت شيءٌ لا يُعْبَأ به) على ما تقدم.

قال: ألا ترى أنك تقول: (ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ) من قبل أنّه خُلْفٌ أن تُحْمَلَ المعرفةُ على مِنْ.

قال أبو علي: يقول: لأن (مِنْ) هنا لا يقع بعدها إلا اسم شائع كما أن (لا) هذه لا يقع بعدها إلا اسم شائع، (وعبدُ الله) وما أشبهه اسم مخصوص، فلم يجز حمله على (مِنْ)، لأن المخصوص لا يدل على أكثر من نفسه، فلذلك حملته على موضع (مِنْ) مع (رجُلٍ) (ولا) مع (رجل) كما حملت (شيئًا) في قولك: (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به) على الموضع.

قال: وتقول: (لا أحدَ رأيتُه إلا زيدٌ)، إذا بَنَيْتَ (رأيتُه) على الأوّل كأنّك قلت: (لا أحدَ مَرْئيٌّ)، وإن جعلْتَ (رأيتُه) صفةً، فكذلك كأنك قلت: (لا أحد مرئيٌّ)، وإن جعلت (رأيته) صفة، فكذلك كأنك قلت: (لا أحد مرئيًّا).

قال أبو علي: قوله (فكذلك)، أي فكذلك أيضًا تقول: (إلا زيدٌ)، وزيدٌ مرتفع على البدل من موضع (لا أحدَ)، فإذا جعلت (رأيته) صفة أضمرت خبرًا نحو (في الدار) وغيره.

قال: وتقول: (ما فيها إلا زيدٌ)، (وما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا)، فإنْ قَلَبْتَهُ فجعلْتَه يَلِي (أنَّ وما) في لغة أهل الحجاز قَبُحَ.

يريد (بما) التي في قولك: (ما فيها إلا زيدٌ).

قال: كأشياء تجوز في الكلام إذا طال.

قال أبو بكر: يعني أن الكلام لما طال بقولك: (ما علمت أن فيها إلا زيدًا) فطال بدخول (إلا) فيها، ولو قلبت فجعلت (إلا) تلي (أنَّ) لم يجز.

قال: فمَنْ أجاز هذا قال: (إنَّ أحدًا لا يقول هذا إلا زيدًا)، كما أنّه يقول على الجواز: (رأيتُ أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا)، يصيرُ هذا بمنزلة ما أعلم.

قال أبو علي: قوله: (هذا) إشارة إلى المسألة الأولى بمنزلة (ما أعلم أن أحدًا يقول ذاك)، كما صار هذا.

قال أبو علي: قوله: (هذا)، إشارة إلى المسألة الثانية، لأن قولك: (رأيت أحدًا لا يقول هذا)، بمنزلة (ما رأيت أحدًا يقول هذا).

قال: بمنزلة ما رأيتُ، حيث دخله معنى النَّفي، وإن شئت قلت: (إلا زيدًا)، يريد في المسألة الأولى، وهي قوله: (إنَّ أحدًا لا يقول ذاك إلا زيدًا)، ولا يجوز الرفع في المسألة الثانية إذا كانت (رأيتُ) من رؤية العين.

قال: فَحَمَلْتَه على (يقول) كما جاز: [المنسرح]

يَحْكِي عَلَيْنَـــــــا إلا كَوَاكِبُها

وليس هذا في القوّة.

أي ليس (إنَّ أحدًا، ورأيتُ أحدًا) كقولك: (لا أحد، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه) لأنك في قولك: (إنَّ أحدًا، ورأيت أحدًا)، تذكر أحدًا موجبًا، وإن رجعت بمعناه إلى النفي بعد (ولا أحدَ)، (وأقلُّ رجلٍ) يبتدئ بالنفي وما معناه النفي ابتداء.

قال: لأنَّ هذا الموضعَ إنّما ابْتُدِئَ أي الاسم "مع معنى النّفي، وهذا موضع إيجاب" أي قولك: (إنّ أحدًا) إيجاب، "وإنّما جيء بالنّفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء" أي المستثنى "أن يكون بدَلاً من الابتداء" أقلُّ رجلٍ ولا أحدَ".

قال: ولا يجوز أن يكون الاستثناء أوّلاً.

أي لو لم يكن في (أقلّ رجلٍ ولا أحدَ) معنى النفي لم يجز أن يبدل (زيدًا) منه كما لا يجوز: (كلُّ رجلٍ رأيته إلا زيدٌ) لما لم يكن في (كلّ) معنى نفي كما كان في (أقلّ ولا أحدَ).

قال: حيث صارت (أحدٌ) كأنها منفية.

قال أبو علي: يريد (أحَد) في قولك: (إنَّ أحدًا لا يقول ذاك).

obeikandl.com

هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مُبْدَلاً

قال أبو علي: يريد: يكون مستثنىً مبدلاً في غير هذا الباب، وهو الباب الذي قبله، فأما في هذا الباب فإنه يبين وجه النصب في الاستثناء لا البدل مما قبله.

قال: وعلى هذا: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فتنصب (زيدًا) على غير (رأيتُ).

قال أبو علي: أي لا على البَدَل من المنتصب برأيت.

قال: فكأنّه قال: (ليس فيها إلا حمارٌ)، وإن شئتَ جعلتَه إنسانَها.

قال أبو علي: يريد جعله إنسان ذلك الموضع، كما تقول: (عِتابُكَ السَّيْفُ) فتجعل العتاب السيفَ اتساعًا وليس به على الحقيقة.

قال: فجَعَلَهم أنيسَهُ.

أي أصداءُ القُبُور أنيسُهُ وليسوا بالأنيس.

قال: وإن شئت كان على الوجه الذي فَسَّرْتَه في الحمار أوّل مرّةٍ.

أي تجعل (أحدًا) تأكيدًا كأنك قلت: (ما فيها إلا حمارٌ).

obeikandl.com

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لَكِنْ

فَمِنْ ذلك قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود:٤٣].

قال أبو بكر: الباب الذي قبل هذا الباب جاز فيه الوجهان:

أن يكون منقطعًا، وأن يكون من جنس الأول.

وهذا الباب لا يجوز فيه إلا أن يكون منقطعًا.

قال أبو العباس: الفرق بين قوله عز وجل: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلا مَنْ رَحِمَ﴾ وقولك (ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ)، أن الحمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلتَ: (لا عاصمَ)، فعاصم فاعل، وقوله: ﴿إِلا مَنْ رَحِمَ﴾ مفعول، ولا يكون المفعول مردودًا على فاعل، أي بدلاً منه، وقوله: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ إِلا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج:٤٠]، لا يكون إلا منقطعًا، لأنه يرجع على قولك (بغير حق)، وكذلك قولك: (ما زاد إلا ما نَقَصَ)، (وما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ) لا يرجع على الأول، لأنك لو قلت: ما زاد إلا النقصان كان محالاً، وقوله: ﴿إِلا قَلِيلا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود:١١٦] لولا الخطّ لجاز فيه ما جاز في قوله: ﴿إِلا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس:٩٨] على قول أبي عمرو.

قال: ولولا (ما) لم يَجُز الفعل بعد (إلا).

يريد: (ما) في قولك: (إلا ما ضرَّ).

كما أنه لا يجوز بعد (ما أحْسَنَ) بغير (ما).

أي لا يجوز أن يقال: ما أحْسَنَ كَلَّمَ زيدًا حتى يقال: ما كَلَّمَ زيدًا.

قال أبو علي: فالِجٌ قبيلة، وناشِرَةٌ قبيلة أخرى، وليس يجوز أن يستثنى بعضها من بعض، وأنشد[1]: [البسيط]

---

(١) عجزه:

حمامةٌ في غُصونٍ ذات أَوْقالِ

لأبي قيس بن الأسلت في الخزانة ٤٠٦/٣

ولأبي قيس بن رفاعة في المفصل ١٢٥ وشرح المفصل ٨١/٣ وحاشية الأمير على المغني ١٣٧/١ (وقال البغدادي في الخزانة ٣٠٩/٣: لم يوجد في كتب الصحابة أبو قيس بن رفاعة، وإنما الموجود قيس بن رفاعة، وكونه لابن الأسلت هو ما ذكره أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات وهو في معرفة الأشعار أديب غير منازع، وقد نسبه الزمخشري في الأحاجي إلى الشماخ و لم أجده في ديوانه)

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْب مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

وزعموا أنَّ ناسًا من العرب ينصِبون هذا الذي في موضع الرَّفع.

أي: (غير) في البيت، فقال الخليل: هو كَنَصْبِ بعضِهم يومئذٍ:

قال أبو علي: من نصب (غيرًا) في هذا البيت، لم يكن موضع (أنْ) عنده في ما معنى (أن يَغْضَبَ عليّ) إلا الرفع، (وغيرُ) أيضًا إذا نُصِبَ فموضعه رفع، إلا أنه فتح لما أضيف إلى مبني، أعني (إذْ) في قولك: (يومئذٍ)، وإنما بُنِيَا لما أضيفا إلى مبني، لأن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه بعض ما يكون منه، كما يكتسي منه التعريف والتنكير.

ومن قال: "على حينَ عاتبْتُ" لم يقل: على حينَ أُعاتِبُ.

قال أبو العباس: لا تكون (إلا) وما بعدها وصفًا إلا حيث يجوز أن تكون فيه استثناء، وإذا كان (إلا) وصفًا في هذا الموضع جاز أن يكون أيضًا استثناء.

قال أبو علي: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: "لو كان فيهما إلا اللهُ لفَسَدَتا" لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه.

=

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٦٩/١ (وقال الأعلم بحاشيته: هو لرجل من كنانة)

والإنصاف ٢٨٧/١ وأمالي ابن الشجري ٦٩/١ و ٦٠١/٢ وشرح الكافية ٢٤٦/١ (صدره)

وفي بعضها " هتفت " بدلاً من " نطقت ".

الأوقال: جمع " وَقْل " وهو ثمر المُقْل، والمقل ثمر الدوم، والدوم شجر المقل.

معنى البيت. يقول: لم يمنع الشرب من الناقة غير أن نطقت حمامة في غصون شجر المقل.

إعراب البيت. الشرب: مفعول " لم يمنع "، غير رفع بفاعله، ويجوز بناؤه على الفتح، أن: مصدرية، نطقت: فعل، حمامة: فاعله، في غصون: في محل الرفع بصفة الفاعل، ذات: صفة " غصون ".

الاستشهاد: على أن قوله " غيرُ أن " يجوز بناؤه على الفتح لإضافته إلى الفعل ويجوز إعرابه كما تقدم، وبناؤه على طريق الاكتساب.

قال: ومثل ذلك: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء:٩٥] وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧].

قال أبو بكر: (غير) إنما صارت هذه للنكرة وإن أضيفت إلى المعرفة لقيام الإشاعة فيها، كأنك إذا قلت: (مَرَرْتُ برجلٍ غيرِك) جاز أن يكون التغاير بينهما في أشياء كثيرة تكاد لا تحصى فإذا وقعت موضعًا ارتفعت عنها فيه الإشاعة فاختص جاز أن يوصف بها المعارف، فقولك: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة لـ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وجاز ذلك وإن كان (الذين) معرفة، لأنه ليس هنا صنفان: الذين أنعَم عليهم بالإسلام والذين لم يُنْعِم به، وهم المغضوب عليهم، فلمّا تخصَّص (غير) هنا، وخرج من الإشاعة جاز أن يكون صفة (للذين أنعمت عليهم).

قال: وعلى هذا تصف المعارف (بغير)، إذا كان مثل هذا الاختصاص كقولك: (افعل) الحركة غير السكون، والزم الاجتماع غير الافتراق.

أنشد[1]: [الرمل]

إِنَّمَا يَجْـــــزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلْ

(غير الجمل) صفة للفتى.

الدليل على ذلك أنك لو وضعت "مِثْلَ" هنا، فقلت: (إنّما يجزي الفتى مثلُ الجمل) كان (مثل) صفة للفتى.

قال: ولا يَجُوز أن تقول: (ما أتاني إلا زيدٌ). وأنت تريد أن تجعل الكلامَ بمنزلة (مثل)، إنما يجوز ذلك صفة، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون).

---

(١) صدره:

فَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضًا فَاجْـــــزِهِ

من شعر لبيد.

حجة لرفع "غير " كأنه قال: الفتى الذي هو غير الجمل، أبدله من الفتى، ويروى: ليس الجمل.

انظر الديوان ١/٨٠، وخزانة الأدب ٩/٣٠٠، ونهاية الأرب ٧/٧٢.

قال أبو علي: (إلا) لا يكون وصفًا إلا في الموضع الذي يكون فيه استثناء، فلا يجوز أن تجعل قولك: (إلا زيدٌ) من قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ) صفة، لأن هذا الموضع لا يجوز فيه استثناء، وإنما يجري صفة بمنزلة (مثل) إذا جاز أن يقع استثناء.

وقوله: إنّما يجوز ذلك صفةً.

أي إنما يجوز أن تجعل (إلا) وصفًا إذا جرى على موصوف (كأجمعين).

قال: ولا يجوز (إلا أن يكونَ).

يعني قوله: (إلا الفَرْقَدان) لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه، أي لا يجوز أن يكون ارتفاع (الفَرْقَدان) على (يكونُ) التي في قولك: (إلا أن يكونَ)، لأن الموصول لا يحذف ويترك شيء من صلته، كما لا يحذف بعض الاسم ويترك بعضه.

obeikandl.com

هذا بابُ ما يُقَدَّم فيه المستثنى

وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ.

قال أبو علي: لو رفعت المستثنى إذا قدمته لأبدلت المستثنى منه من المستثنى، وهذا عكس ما عليه هذا الحد، لأنك إنما تبدل المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى.

قال: لأنَّ الاستثناء إنما حَدُّه أنْ تَدارَكَهُ بعدَ ما تنفي، فَتُبَدِّلَهُ.

أي تبدل المستثنى من الذي نفي عنه الفعل وهو (أحدٌ) من قولك: (ما أتاني أحدٌ).

قال: فلَمّا لم يكن وجهُ الكلام هذا – أي لا يكون مبدلاً منه – حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخَّرْتَ المستثنى.

قال أبو علي: قوله: حَمَلُوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخَّرْتَ المُستثنى أي حملوا الاسم المستثنى المقدَّم وهو (زيدٌ) في قولك: (ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ)، والوجه الجائز إذا أخرت المستثنى وهو (زيدٌ) النَّصْبُ، لأنه إذا أخر المستثنى فقيل: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) جاز في زيد النصب على الاستثناء، فلما قدّم المستثنى صار الوجه الذي كان جائزًا و لم يكن بالوجه لا يجوز غيره، كما أن الحال من النكرة لم تكن مستحسنة، فلما قدم الصفة التي تكون حالاً على الاسم صار ما كان غير مستحسن من حال النكرة الوجه، كراهة أن يجعل ما لا يوصف به وصفًا وهو (رجل) وما أشبهه في قولك (فيها قائمًا رجلٌ).

قال: فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٌ من زيدٍ، كان الرَّفعُ والجَرُّ جائزًا.

أي الرفع في قولك: (إلا أبوك)، والجر في قولك: (إلا عمروٌ).

قال أبو عثمان: النصب عندي الوجه، ويكون (خيرٌ من زيد) صفة (لأحد)، لأن المبدل منه لَغْوٌ، فلا يوصفُ، وقد أبدلت منه عمرًا، فلما نصبت عمرًا زال عنه الإبدال.

قول أبي عثمان: النصب عندي الوجه، يقول: إذا رفعت (أبوك) فأبدلته من أحد صار (أحد) المبدل منه لغوًا، فلا يحسن من بعد أن تصفه وهو ملغى، فإذا نصبت (إلا) كما تنصبه إذا كان مقدمًا لم يصر (أحدٌ) لغوًا، وإذا لم يصر لغوًا حسن أن تصفه.

قال: وحَسُنَ البَدَلُ، لأنّك قد شَغَلْتَ الرّافِعَ والجارّ، ثُمَّ أبدلْتَ من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك.

قال أبو علي: قوله: حَسُنَ البدلُ أي إبدال (أبوك، وعمروٌ) لأنك قد شغلت الرافع والجار، أي لم تقدم المستثنى قبل أن تشغل العامل، كقولك: (ما جاءني إلا أباك أحدٌ)، ولكنك شغلت العاملين، ثم جئت بما يكون بدلاً من الذي شغل به العامل وهو قولك (أبوك، وعمروٌ) فأبدلتهما من المرفوع والمجرور.

وقوله: ثُمَّ وَصَفْتَ بعد ذلك –أي وصفت المبدل منه–.

قال: وكذلك: (مَنْ لي إلا أبوك صديقًا) لأنَّك أخْلَيْتَ مِنَ الأب، ولم تُفْرِدْه لأنْ يعملَ كما يعملُ المبتدأ.

قال: وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ منك، وكذلك مَنْ لي إلا زيدًا صديقٌ.

وفي نسخة أخرى: مَنْ لي إلا زيدًا صديقًا، كرِهوا أن يُقَدِّمُوه وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلا نصبًا، كما كرِهوا أن يُقَدَّمَ قبل الاسم إلا نصبًا.

قال أبو علي: يقول: كرهوا أن يقدم الاسم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة المبدل منه إلا نصبًا، كما كرهوا أن يقدم المستثنى قبل الاسم المستثنى منه إلا نصبًا، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالاسم الواحد في بعض المواضع، وذلك إذا لم يُعرف الموصوف إلا بالصفة، كقولك: زيدٌ الطويل، إذا لم يتميز (زيد) من الزيدين إلا بالحِلْيَةِ.

قال: وحدَّثنا يونس أنَّ بعض الموثوق بهم يقولون: (مالي) إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلاً، أي من الأب.

أبو العباس لا يجيز: (مالي إلا أبوك أحدٌ). لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (أحدٌ) مبدلاً منه لا بدلاً.

هذا بابُ تثنية المستثنى

وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا.

قال أبو علي: لا يجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف، لأنه لا يرتفع فاعلان إلا على إشراك حرف العطف بينهما، فإذا أدخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعًا.

وأنشد[1]: [الرجز]

إلاّ رَسِيمُـــــــهُ وَإلاّ رَمَلُـــــهْ

قال أبو علي: الرسيم والرَّمَل توكيدان للعمل لأنهما ضربان منه.

---

(١) صدره:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاّ عَمَلُهْ

قال العيني: قائله راجز من الرّجّاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيبويه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "شيخك" هكذا يقرؤه الناس قديما وحديثا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنها "شنجك" بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، "رسيمه ورمله" ضربان من السير؛ فالرسيم: سير الجمل بدون سرعة، والرمل: السير بسرعة.

المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما: الرسيم والرمل.

الإعراب: "ما" نافية، "لك" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "من" حرف جر، "شيخك" مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه، "إلا" أداة استثناء ملغاة، "عمله" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، "رسيمه" بدل من عمل والضمير مضاف إليه، "وإلا" الواو حرف عطف، وإلا حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب، "رمله" معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في "إلا رسيمه وإلا رمله" حيث تكررت "إلا" في البدل والعطف و لم تُفِد غير مجرد التوكيد، وقد أُلغيت. "ما لك من شيخك إلا عمله". ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ٢ ص٢٨٩ رقم ٣٩٣٣: "يضرب للرجل حين يكبر؛ أي: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه" ا. هـ.

انظر: ابن الناظم ص١٢٥، وابن هشام ٢/ ٦٧، وابن عقيل ١/ ٣٤٠، وداود، والسندوبي، والأشموني ١/ ٢٣٢، والمكودي ص٧١، والسيوطي ص٦٣، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه جـ١ ص٣٧٤.

obeikandl.com

هذا باب (غَيْرٍ)

قال: فأمّا خُروجُه ممّا يَدْخُلُ فيه غيره (فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ)، فزيدٌ غيرُ الذين جاءوا، ولكنْ فيه معنى (إلاَّ)، فصار بمنزلة الاسم الذي بعْدَ إلاَّ.

قال أبو علي: قوله: (فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلا)، أي في الإعراب لا في المعنى، فأما في المعنى فالاسم المضاف إليه (غير) بمنزلة الاسم بعد (إلا) في قولك: (جاءني القومُ إلا زيدًا)، ألا ترى أن (زيدًا) بعد (إلا) خارج مما أدخل فيه غيره؟ كما أن الاسم المضاف إليه (غَيْر) خارج مما دخل فيه غيره؟، وغيره هو الغير الداخل فيما خرج منه (زيدٌ).

قال: وأمّا خُرُوجُه مِمّا دخل فيه غيره، (فما أتاني غيرُ زيدٍ).

قال أبو علي: يقول: خرج (غيرُ) مما دخل فيه غيره وهو (زيدٌ)، ويبين ذلك أن تقول: (ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ)، (فأحَدٌ) لم يأتك فهو خارج مما دخل فيه سواه، (وغير) بدل من (أحد)، (فغير) أيضًا لم يأتك كما أن الذي هو بدل منه لم يأتك، فقد وضح خروجه مما دخل فيه غيره والذي دخل فيما خرج منه غيره هو (زيد) المضاف غير المرفوع ألا ترى أن (زيدًا) المضاف قد أتاك، وغيره لم يأتك، فقد دخل إذًا (زيدٌ) فيما خرج منه غيره، وهو الغير الخارج مما دخل فيه (زيد).

قال: وقد يكون بمنزلة (مثل) ليس فيه معنى إلا.

قال أبو علي: تقول على هذا: (له عَلَيَّ درهمٌ غيرُ قيراطٍ ومَائَةٌ غيرُ درهمين)، فيكون المقرُّ به درهمًا ومائة، لأن (غير) هنا صفة كأنه قال: درهمٌ ليس بقيراط، ومائة ليست بدرهمين.

قال: ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيدًا تريد الاستثناء ولا تذكر (إلاَّ) لما كان إلا نَصْبًا.

قال أبو علي: قد أوضح بقوله: لَما كان إلا نصبًا أن المستثنى عنده ينتصب عند تمام الجملة التي قبله، كما أن الاسم في (ما صنعْتَ وزيدًا) ينتصب عن تمام الجملة التي قبله، إلا أن الاسم انتصب في كل واحد (من) الموضعين بتوسط حرف لمعنى.

قال: ولا يجوز أن يكون (غيرَ) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا)، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ، وإنّما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة (مثل) ويُجْزئ من الاستثناء.

قال أبو علي: الاسم الذي يبتدأ بعد إلا، نحو: (ما رأيت أحدًا إلا زيدٌ خيرٌ منه)، لا يجوز أن يبتدأ (غير)، فيجعل بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد (إلا)، فيقال: (ما رأيت أحدًا غيرُ زيدٍ خيرٌ منه).

وقوله: وإنّما أدخلوا فيه معنى الاستثناء.

قال أبو بكر: ليس يكون (غير) استثناء إلا في الموضع الذي يكون فيه صفة، ولا يكون صفة إلا في الموضع الذي يكون فيه الاستثناء.

قال: ألا ترى أنه لو قال: (أتاني غيرُ عَمْرٍو)، كان قد أخبر أنه لم يأته؟.

قال أبو علي: (غيرُ) في هذا الموضع لا يجوز أن يكون استثناء، لأنه ليس بوصف، لكنه إخبار بأن (عَمْرًا) لم يأته، وإنما الذي أتاه غير عمرو وليس عمرًا، وربما علم من قول القائل: أتاني غيرُ عمرو، أن عمرًا أيضًا قد أتى، وإن كان اللفظ لا يدل عليه ظاهرًا، فلما لم يكن (غيرُ) وصفًا لم يكن استثناء.

وقوله: وإن كان يستقيمُ أن يكون قد أتاه فقد يستغني به في مواضع من الاستثناء.

قوله: قد يستغني به في مواضع من الاستثناء، أي قد يستغني (بغير) الاستثناء في مواضع، وإن لم يكن (غير) في تلك المواضع صفة، كما يستغني بـــ (ما أتاني غيرُ زيدٍ)، عن (ما أتاني إلا زيدٌ).

وقوله: ولو قال قائل: ما أتاني غيرُ زيدٍ، يريد بها منزلة (مثل) لكان مُجْزِيًا من الاستثناء.

أي: قد يجزي (غير) في هذا الموضع من الاستثناء وإن لم يكن استثناء لأنه ليس بوصف، وإنما يكون استثناء في الموضع الذي يكون فيه وصفًا، كما يجزي الشيء من الشيء، وإن لم يكن إيّاه في حقيقة المعنى.

قال: فَلَمّا كان في موضع (إلا زيدٌ) وقد كان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

أي على موضع الاسم الذي كان يقع بعد (إلا)، فأما (إلا) فحرف لا موضع له.

هذا باب ما يحذف المستثنى منه استخفافاً

وذلك قولك: ليس غيرُ.

قال أبو إسحاق: (غير) عندي ليس بمبني على الغاية، لحذف المضاف إليه منه كما بني (قَبْلُ وبَعْدُ)، لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة.

قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون (كُلّ) أيضًا مبنيًا لحذف المضاف إليه منه في قولهم: (مررتُ بكلٍّ قائمًا) فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء، لكن (غير)، إن جاء مضمومًا فللإشمام.

قال: وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا.

قال أبو بكر: (ما) هنا مع ما بعدها بمنزلة المصدر، وهي في موضع نصب بما قبلها أي بتمام الجملة المستثنى منها.

قال: ألا ترى أنّك لو قلت (أتوني) ما حاشا زيدًا لم يكن كلامًا.

قال أبو علي: يقول فلا يكون (حاشا) إلا حرفًا إذ لو كان فعلاً لجاز أن يكون صلة لما، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أنْ والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف.

قال: وأمّا (أتاني القومُ سواك)، فزَعَم الخليلُ أنّ هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانك).

قال أبو علي: (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بمنزلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف، فتقول (جاءني الذي سواك، ومَنْ سواك)، كما تقول: (الذي عندك)، ووقوعها استثناء قولك: (أتاني القومُ سواك)، فهذا موضع استثناء، كقولك (أتاني القومُ إلا زيدًا، وإلا أباك).

هذا بابُ علامة المضمرين المرفوعين

قال: وكذلك هي لا تقع موقع الإضمار الذي في (فَعَلتْ)، لأنَّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة.

قال أبو علي: يقول: الإضمار الذي في (فَعَلَتْ) بمنزلة الإضمار الذي له علامة متصلة، فلا يقع موقعه الضمير المنفصل، لما يقع بعد سائر ماله علامة متصلة إذا أمكن وقوع المتصلة.

قال: فالمُؤنث يجري مجرى المذكر.

قال أبو علي: يعني في امتناع وقوع المنفصل موقع المتّصل فيه.

قال: لأنهم استغنوا بهذا، أي بالمتصل، فأسْقَطوا ذاك أي المنفصل.

أنشد[1]: [الطويل]

..... هـــا وذا لِيَـــا

قال أبو علي: إنما جاز الفصل بين هذا بالواو وبغيره مما فصل به بينهما لأنه ليس بصلة وموصول، فيمتنع الفصل بينهما، إنما هو للتنبيه فأين وقع جاز.

قال: وزعم أن مثل هذا، (أي ها اللهِ ذا) إنّما هو هذا.

قال أبو علي: تقدير (أي ها الله ذا)، إنما هو (نَعم والله هذا)، ففصل بين (ها) التي هي للتنبيه وبين (ذا) باسم الله عز وجل، وصار (ها) عوضًا من الواو الجارة في القسم فلم يجتمع معها كما لا يجتمع العوض والمعوض منه في الكلام.

---

(١) البيت كاملا:

ونحن اقتســمنا المــال نصــفين بيننــا فقلت لهــم: هــذا لهــا هــا وذا ليــا

نسب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومنهم الأعلم الشنتمري شارح شواهد ســيبويه، قــال البغدادي: لم أره في ديوان لبيد، والبيت في سيبويه ١ – ٣٧٩.

قال البغدادي في الخزانة ٥/٤٤٠: على أن الفصل بالواو بين ها وذا قليل والأصل: وهذا ليا.

نقل بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل عن صدر الأفاضل: إنما جاز تقديم ها على الــواو لأن ها تبنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك: ألا إن زيداً خــارج ألا وإن عمراً مقيم. اهـــ.

قال: وتقول: إنَّ إيّاك رأيتُ.

قال أبو علي: تقدير (إنَّ إيّاك رَأَيْتُ)، (إنه إيّاك رأيت) إنه إياك أي أن الحديث والقصة أياك رأيت، وكذلك (إنّ أفضلهم): إنّه أفضلُهم، فحذفت هذه الهاء، وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جائز في الشعر كقوله[1]: [الخفيف]

---

(١) هَذَا البَيْتُ للأعْشَى مَيْمُون بن قَيْس البَكْرِيّ، وَيُكْنَى: أَبَا بَصير.

قَالَ أَبُو عُبَيْد البَكْرِيّ: قَالَ ابْن دُرَيْد: العُشو من الشُّعَرَاء ثَمَانيَةٌ، وَتَتَبَّعْتُهُمْ أَنَا فَوَجَدْتُهُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ أَعْشَى، وَهُمْ: أَعْشَى بَنِي بَكْر، أَعْشَى بَنِي تَغْلب، أَعْشَى بَنِي رَبِيعَة، أَعْشَى هَمْدَان، أَعْشَى شَيْبَان، أَعْشَى بَاهِلَة، أَعْشَى بَنِي الحِرْمَاز، أَعْشَى عُكْل، أَعْشَى عَنْزَة، أَعْشَى طَرُود، أَعْشَى بَنِي أَسَدٍ، أَعْشَى بَنِي عُقَيْلٍ، أَعْشَى بَنِي مَالك، أَعْشَى بَنِي تَميم، أَعْشَى بَنِي سُلَيْم.

الشاهد فيه: إضْمَارُ القصَّة وَالحَديث فِي (إنَّ) ثُمَّ حَذَفَ ذَلكَ الضَّمير، فَكَأَنَّهُ قَالَ: إنَّهُ مَنْ لامَ فِي بَني بنْت حَسَّان، ثُمَّ حَذَفَ الضَّميرَ عَلَى هَذَا التَّرْتيب للضَّرُورَة، وَهَذَا إنَّمَا يَكُونُ فِي الشِّعْر، وَمثْله قَوْلُ الرَّاعِي: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ حَقُّ اليَوْمَ مِنْكُم إقَامَةٌ وَإنْ كَانَ سَرْعٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

أَرَادَ: فَلَوْ أَنَّهُ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّميرَ، وَقَالَ أُمَيَّة ابن أَبِي الصَّلْت: [الكامل]

وَلَكِنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

يُرِيدُ: وَلَكِنَّهُ، فَحَذَفَ. وَقَالَ آخَر: [الخفيف]

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

أَرَادَ: أَنَّهُ، فَحَذَفَ. وَمثْلُه قَوْل الآخَر: [الطويل]

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعميْ بَالِ

وَلَوْلا اعْتقَادُ حَذْف الضَّمير، مَا جَازَ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) شَرْطًا، وَالدَّليلُ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ جَزْمُه (أَلُمْهُ)، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْه (وَأَعْصه فِي الخُطُوب)، وَلَمْ يَكُنْ فِي (إنَّ) ضَميرٌ، لمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا؛ لأنَّ الشَّرْطَ لَهُ صَدْرُ الكَلام، فَلَوْ عَملَ فِيه عَاملٌ، خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا، وَصَارَ حَشْوًا، وَإذَا كَانَ ذَلكَ كَذَلكَ، بَطلَ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا.

معنى البيت: يَقُولُ: إنَّهُ مَنْ لامَني فِي تَوَلِّي هَؤُلاء القَوْم، وَالتَّعْوِيل عَلَيْهم فِي الخُطُوب، أَلُمْهُ وَأَعْصه فِي كُلِّ أَمْرٍ يُصيبني وَينْزِلُ بِي، وَيُرْوَى: [الخفيف]

مَنْ يَلُمْنِي عَلَى بَنِي بِنْتِ حَسَّان

فَلا شَاهدَ فِيه حينَئذٍ عَلَى هَذه الرِّوَايَة.

وَبَعْده: [الخفيف]

إنّ مَنْ لامَ في بـــني بنْـــت حَسَّـــا نَ أُلُمْـــهُ وأعْصِـــهِ في الخُطـــوبِ

ولو كان (إياك) منتصب بأن دون (رأيت) لوجب الضمير المنصوب بأنّ، ولا يكون إيّاك.

قال: وتقول: عجِبْتُ من ضربي إيّاك، فإن قلت: لِمَ وقد وَقَعَ الكافُ ها هنا من ضربيك، والهاء وأخواتُه، تقول: عجبت من ضربيك وضَرْبيه وضَرْبِيهم، فالعرب قد تكلم بهذا وليس بالكثير.

قال أبو علي: يقول: قد تكلم العرب بضَرْبِيكَ وما أشبهه، إلا أنه لما كان قليلاً لم يكن كالموضع الذي يقع المتصل، فيمتنع لقلة وقوعه، فيمتنع المنفصل من الوقوع فيه.

قال: ولَمْ تَسْتَحْكِمْ علاماتُ الإضمارِ التي لا يقع (إيّا) مواقعَها، كما استحكمت في الفعل، لا يقال: عجبت من ضَرْبِكَنِي، إن بدأت به قبل المتكلم.

قال أبو علي: قال أبو العباس: مِن ضَرْبِكِي، وفي الكتاب: مِن ضربِكَنِي.

قال أبو علي: فأبو العباس ذهب إلى أن ما قبل ياء الإضافة قد يكون مكسورًا ومذهب من قال: (مِن ضربكني) على ما في النسخة أن فتحة الكاف تدل على التذكير، فإذا كسرت زالت الدلالة عليها، فاجتلبت لها هذه النون لتسلم فتحتها كما اجتلبت في (ضَرَبَني) وفي (عَنّي) لتسلم الفتحة والسكون، وكلٌ مذهب.

قال: ولا مِنْ ظَرْ بِهِيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب.

أي لا يجوز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ولا الغائب على المخاطب.

قال: صارتْ إيّا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيءٌ من هذه الحروف.

قوله: لذلك: أي لأنّه لَمّا لم يستحكم صار فيه بمنزلة الموضع الذي لا يقع فيه المتصل.

قال: وتقول: أتَوْني ليسَ إيّاك.

=

إنَّ قَيْسًا قَـيْسَ الفعَـال أَبَـا الأشْـــ ـــعَث أَمْسَـتْ أَصْـدَاؤُهُ لِشَـعُوبِ

كُـلَّ عَـامَ يَمُـدُّنِي بِجَمُـومٍ عِنْـدَ وَضْـعِ العِنَـانِ أَوْ بِنَجِيـبِ

انظر: مغني اللبيب ٧٩٨/١، والكتاب لسيبويه ١٩١/١، وأصول النحو ٥٦/٢.

قال أبو العباس: لم يتصل الضمير هاهنا لأنّها في موضع (إلا)، فأشبهت الحروف و لم تجز لذلك.

قال: وامتناعُ التّاء يُقَوّي دخول (أنتَ) ها هنا.

أي لا يجوز أن تقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبَكَتَ، فتجعل التاء مكان (أنت).

قال: وتقول: قد جَرَّبْتُكَ فوجدتُكَ أنت أنت، فأنتَ الأولى مُبتدأة، والثانية مبنية عليها.

قال أبو علي: والجملة في موضع نصب.

قال: وتقول: أنت أنت تكررها كما تقول للرجل: أنتَ وتسكت على حدّ قوله: قال الناسُ زيدٌ.

قال أبو علي: يقول لا يكون (أنتَ) الثاني خبرًا، ولكنه يكون تأكيدًا والخبر مضمر، كما أنك إذا قلت: قال الناسُ زيدٌ، تضمر لزيد خبرًا.

قال: وعلى هذا الحَدّ تقول: قد جَرّبْتُ فَكُنْتَ، إذا كرَّرْتَها توكيدًا، وإن شئت قلت: قد جرّبتُكَ فكنت أنتَ، جعلْتَ أنتَ صفةً لأنّك قد تقول: قد جَرّبتُك فكُنْتَ، ثُمّ تسكُتُ.

قال أبو علي: إذا جعلت (أنت) الثاني تكريرًا لأنت الأول، و لم تجعله خبر مبتدأ، ثم أدخلت كان عليه لزمك أن تقول: (كُنْتَ) تكرير (كُنْتَ) ولا تذكر لاسم كان خبرًا، كما لم تذكر للمبتدأ الذي هو (أنتَ) خبرًا، لكن تضمر الخبر إذا أدخلت (كان) كما كنت تضمر قبل إدخالك إيّاها، وإن جعلت (أنْتَ) الثاني صفة و لم تجعله تكريرًا للأول، فأدخلت (كان) عليه لزمك أن تقول: (قد جَرَّبْتَ فكُنْتَ)، ولا تدخل على (أنت) الثانية (كان) لأنه صفة، كما لا تدخل في الطويل في قولك (زيدٌ الطويلُ منطلقٌ) فلا تقولُ، (كان زيدٌ كان الطويلُ) وإن شئت ذكرت (أنتَ) إذا كانت صفة بعد إدخالك (كان) فتقول: (كنت أنت)، وتضمر الخبر كما كنت تضمر في الابتداء والخبر في قولك: (قد جُرِّبْتَ فكنْتَ) مضمرٌ ذكرت (أنتَ) الذي هو صفة، أو لم تذكره.

ولا يجوز أن يكون (كنتَ) صفة للياء المضمرة في (كنت) الأولى لأنه جملة من فعل وفاعل نكرة، فليس يجوز وصف المعرفة بالنكرة.

هذا باب الإضمار في ما جرى مجرى الفعل

وذلك إنَّ:

قال: كما قَوِيَتْ في الفعل فهي مضارعة في ذلك للأسماء.

أي للمصادر في مثل قولك: عجبت من ضربي إيّاك.

قال: وأمّا (ما أتاني إلا أنت)، (وما رأيت إلا إيّاك) فلا يدخل على هذا مِنْ قِبَلِ أنّه لو أخّر (إلا) كان الكلامُ مُحالاً، ولو أسْقَطَ (إلا) كان الكلام منقلبَ المعنى.

أي: لو قلت: ما أتيتني إلا، لم يصح له معنى، ولو أسقطت منه (إلا) لانقلب الإيجاب نفيًا.

هذا باب إضمار المجرور

قال: ولكن (إضمار) المجرور علاماتُه كعلاماتِ المنصوب التي لا تقع مَوْقِعَهُنَّ (إيّا) إلا أنْ تُضيفَ إلى نفسِك نَحو: بِي، وعندي.

قال أبو العباس: هذا استثناء منقطع يعني بقوله: إلا أن تضيف إلى نفسك الضمير الذي لا ينفصل، فإذا لم ينفصل الضمير استوى فيه المجرور والمنصوب.

قال: كما لم يستحكم في (عجبت من ضربي إياك). ولا (في) كان إيّاهُ.

قال أبو علي: إنما كان الأحسن أن يقال: كان إيّاهُ، لأنّ (كان) داخل على المبتدأ وخبره. فالكناية عن اسمها وخبرها يجب أن تكون كالكناية عن المبتدأ وخبره، فكما أن كناية خبر المبتدأ منفصل، فكذلك يجب أن تكون كناية (كان) منفصلاً، ومَنْ وَصَلَه فلأنَّ (كان) كالفعل.

قال: وذلك قولك: حَسِبْتُنِي. وكذلك ما أشْبَهَ هذه الأفعالَ تكون حالُ علامةِ المُضْمَرين المنصوبين فيها إذا جَعَلْتَ فاعلِيهم أنفُسَهُمْ كحالِها إذا كان الفاعلُ غيرَ المنصوب.

قال أبو علي: يقول: يتصل الضمير في هذا الباب إذا كان الفاعل هو المفعول، كما يتصل إذا كان الفاعل أجنبيًا غير المفعول، تقول: (ظَنَنْتُني منطلقًا)، فتَصِلُ الضمير بالفعل كما تصله به إذا قلت: (ظَنَنْتَني).

قال: في قَطْنِي ومِنّي، فلم يكن لهم بُدٌّ مِنْ أن يجيئوا بحرفٍ لياء الإضافة مُتَحرّكٍ.

قال أبو العباس: النون التي في علامة المتكلم مثل قولك: (ضَرَبَنِي)، إنما جاءوا بها لأنها قد تكون زائدة في أواخر الأسماء وعَلَمًا لانصرافها ولما أرادوا أن يزيدوا حرفًا زادوا ما يزاد في غير هذا الموضع وكان أولى من غيره.

قال أبو علي: إنما قال: إن (قَطّ)، (ومِنْ) لو حرك الآخر منهما لأشبه (يَدًا وهَنًا)، لأن (يَدًا وهَنًا) على حرفين لنقصانهما، كما أن (قَطّ ومِنْ) على حرفين.

قال: في (مَعَ وَلَدُ)، فقد صار كأواخر هذه الأسماء، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يجعلوها بمنزلتها.

يقول: لم يجعلوا المتحرك الآخر مثل المسكّن الآخر في اختلاف النون له، إنما فعل ذلك بالمُسكّن، ألا تراهم قالوا: معي لَمّا كانت العين متحركة.

قال: لَمْ تُحَرّكْ واحدةٌ منهما لياء الإضافة، ويكون التحريكُ لازمًا لياء الإضافة.

قال أبو علي: معناه، ولا يكون التحريك لازمًا لياء الإضافة.

قال: ولو أضَفْتَ إلى الياء الكافَ التي تَجُرُّ بها لَقُلْتَ: (ما أنتَ كِي)، لأنّها مُتحركةٌ، كما أنَّ أواخرَ الأسماء مُتحرّكةٌ، وهي تجُرّ كما أنّ الاسْمَ يَجُرُّ.

قال أبو علي: يقول: لا تختلف النون لأنها متحركة كما أن العين من (مَعَ) متحركة، ولو قلت: (كَيْ) لكان خطأ لأن ياء الإضافة تكسر المتحركات قبلها ولا تفتحها.

قال أبو بكر: إنما جاز (أنتَ كِيْ) وكان الاسم على حرف واحد لأنه متصل بما بعده فأشبه الكاف في قولك: (ضربتُكَ).

وقوله: لأنّها تَجُرّ كما أن الأسماء تَجُرّ.

أي: يقال: ككما يُؤثفين فتكون مجرورة، ومثْل كَعَصْفٍ.

قال: وذلك لَوْلاكَ ولوْلايَ.

قال أبو علي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أنّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر[1]: [السريع]

---

(١) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة. زيادات ديوانه ص ٤٨٧، ونسب إلى العرجيّ، ولم أجده في ديوانه المطبوع، مع وجود قصيدة من وزن البيت وقافيته ص ١٧. وصدره:

أومت بعينيها من الهودج

لولاك هذا العـــــامَ لَمْ أحْجُجِ

قال: وإذا تأملت هذه الجيمية وجدت فيها غير لحن.

قال: وحكى لي أن أبا عمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب فلم يجده.

قال: فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحالُ كما كان (لَدُنْ) حالٌ مع (غُدْوَةَ).

قال أبو علي: يعني (لولا وعسى)، فإن المظهؤ بعد كل واحد منهما مرفوع والمضمر بخلافه.

قال: أمّا ما يَقْبُحُ أن يَشْرِكَهُ المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع.... وزعم الخليلُ أنّ هذا إنّما يقبح من قبل أنّ هذا الإضمار يُبْنى عليه الفعل.

قال أبو علي: قوله: يبنى عليه الفعل أن يُصاغ معه حتى يختلط زائدًا ويبلغ من التباس هذا الضمير بالفعل أن إعراب الفعل قد يجيء فيه بعد المضمر الفاعل، نحو يضربان، والإعراب في المعرب إنما يكون بعد تمامه متصلاً، لا فاصل بين الإعراب والمعرب.

قال: واسْتَقْبَحوا أن يَشْرِكَ المُظْهَرُ مُضْمَرًا يُغَيِّر الفعلَ فيه عن حاله إذ بَعُدَ شَبَهُه منه.

أي بَعُدَ شبه الفعل من الاسم.

قال: وإنّما حَسُنَتْ شَرِكَةُ المنصوب – أي شركة الظاهرِ المنصوبَ –.

لأنه لا يُغَيِّرُ الفعلَ فيه عن حاله.

قيل: ما في أنه يغير له الفعل بما يوجب امتناع عطف الظاهر المرفوع عليه.

=

وانظر شرح الجمل الموضع السابق والإنصاف ص ٦٩٣، وشرح المفصل ٣/ ١١٩، وشرح ديـوان أبي تمام ١/ ٣٠٠.

أومت: أشارت.

معنى البيت: أشارت الحبيبة من الهودج بأنه لولاك لم أحجج هذه السنة.

إعراب البيت. أومت: فعل فاعله ضمير مستتر للحبيبة، هذا العام: مفعول فيه، لم أحجج: جازم ومجزوم فاعله مستتر وهو جواب " لولا ".

الاستشهاد: بالبيتين على وقوع الضمير المجرور بعد " لولا " في قوله " لولاي " و " لولاك " وذلك خلاف اللغة الكثيرة، والكثيرة " لولا أنت ".

قلت: لأن هذا المضمر يسلب الفعل حركة لازمة إذا ضم إليه، فتصير علامة الضمير كأنه بعض حروف الفعل، ولا يعطف اسم على فعل، هذا فيما له علامة ظاهرة في اللفظ، فأما ما لا علامة له في اللفظ مثل اضْرِبْ وضَرَبَ فهو أبعد من يعطف عليه.

قال في التّاء في فَعَلْتُ ونحوه: حتى صار كأنه شيءٌ في كلمة لا يفارقُها كألف (أعْطَيْتُ).

قال أبو علي: إنما شبهه بألف (أعْطَيْتُ) لأنها ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها، كما أن التاء ليست من أصل الكلمة وهي ملازمة لها.

obeikandl.com

هذا بابُ ما تَرُدُّه علامةُ الإضمار إلى أصله

قال: ألا تراهم قالوا: يا لبَكْرٍ حين نادَوْهُ، لأنه قد عُلِمَ أنَّ تلك اللامَ لا تدخل هنا.

قال أبو علي: إنما لم تدخل لام الابتداء هنا، لأنها تدخل على الاسم المبتدأ المرفوع أو على غيره في باب (إنّ) والاسم المنادى في موضع نصب فلا يجوز أن تدخله هذه اللام.

قال أبو علي: قبح أن يؤكد المضمر المرفوع بنفسك حتى يؤكد بالضمير المنفصل من حيث قبح أن يعطف عليه الاسم حتى يؤكد بالضمير المنفصل، لأن نَفْسَكَ إذا أكَّدْتَ به اسمٌ، كما أن الذي تعطفه عليه بتوسط حروف اسمٌ.

قال: فإن قلتَ: فَعَلْتُم أجمعون حَسُنَ، لأنّ هذا يُعَمّ به.

يقول: (أجمعون) للإحاطة ويكون أبدًا تابعًا لا يزول عن الاتباع كما يزول (نفسُك)، فيكون مرة اسمًا غير تابع، ومرة تابعًا.

قال في التأكيد بنفسك: شَبَّهوها بالاسم الذي يَشْرِكُ المُضْمَرَ.

أي: شبهوه بالاسم الظاهر الذي يعطف على المضمر المرفوع فلم يعطف عليه إلا بتأكيد المضمر.

وقال في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المنفصل: فإنّه يَشْرِكُهُ المُظهرُ لأنّه يُشبه المُظْهَر.

قال أبو علي: شبهه بالمظهر أنه منفصل من الفعل، كما أن الظاهر منفصل منه، ولا يغير الفعل كما لا يغيره الظاهر.

قال: لأنَّ (أنا) بمنزلة المُظهَر، ألا ترى أنَّ المُظهر لا يَشْرِكُه.

قال أبو علي: أي يشرك المنفصل، يقول: أنا وعبدُ الله شريكان.

قال في عطف الظاهر على المضمر المجرور؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتَكلّم بها إلا مُعْتَمِدَةً على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين.

قال أبو علي: يقول لا يُتكلم بها إلا متصلة باسم أو بحرف، ولا تقع مفردة ألبتة، وهو في كلا الموضعين بمنزلة التنوين في أنه لا يفصل مما قبله.

قال أبو علي: فإن قال قائل: إن الظاهر بمنزلة التنوين أيضًا لأنه قد عاقبه كما عاقبه المضمر، فلم أجزْتَ العطفَ على الظاهر ومنَعْتَهُ في المضمر؟.

فالجواب: أن المضمر أشبه بالتنوين من المظهر لأنه لا ينفصل على حال، كما لا ينفصل التنوين، وقد حذف المضمر لشبهه بالتنوين حيث حذف التنوين ولم يحذف الظاهر، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦].

قال: وجاز: قُمْتَ أنتَ وزيدٌ، ولم يجُزْ: مَرَرْتُ بك أنتَ وزيدٍ، لأنَّ الفعلَ يستغني بالفاعل، والمضافُ لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين.

قال أبو علي: استغناء الفعل بالفاعل يؤكد أن التاء في (ذهبتُ) اسم، وإن كان قد صار كأنه من نفس الفعل، فقولك: (ذهبتُ)، كلام مستغنٍ والاستغناء به كالاستغناء (بذهب زيدٌ)، وهذا مما يفسر به من أنه اسمٌ يجوز العطف عليه بغير تأكيد، وحاجة الاسم إلى ما يتم به كلامًا مما يؤكد أن المضاف إليه بمنزلة التنوين، وأن الكلام لا يتم كما لا يتم بالتنوين، فالعطف على الأول غير مؤكد جائز للاستغناء وليس في الثاني كذلك لأنه بدل من التنوين، فكما يقبح بل لا يجوز العطف على التنوين كذلك يقبح على ما هو بمنزلته.

obeikandl.com

هذا بابُ ما يكون فيه أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتم وأنتن وهما وأنتما وصفاً

قال: اعلم أنَّ هذه الحروف كُلّها تكون وصفًا للمُضمَرِ المجرور والمرفوع والمنصوب، وذلك قولك: مَرَرْتُ بك أنتَ.

قال أبو بكر: لا يقع الاسم عندي في أول وهلة مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا إنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل.

قال أبو علي: إنما هذا هنا لأن لقائل أن يقول: كيف صار (أنت) وما أشبهه من علامات المضمرين المرفوعين صفات للمضمرين المنصوبين والمجرورين؟ فيقال: إن هذه الأسماء تكون للخطاب والغيبة في أوضاعها، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل، فتكون منصوبة ومرفوعة بها لا بأنفسها، فلا يمتنع على هذا أن يكون (أنتَ) وما أشبهه صفة للمجرور والمنصوب، ومن هنا قيل: (لَوْلايَ)، فوقع الياء موقع (أنا)، لأن الخطاب يجمعهما في الإخبار، وليس يقع الاسم في أول مرة رفعًا ولا غير ذلك.

وقال سيبويه في الوصف بأنت ونحوه: وليس وصفًا بمنزلة (الطويلِ) إذا قلت: (مررت بزيدٍ الطويلِ)، ولكنه بمنزلة (نفسه).

قال أبو علي: الفصل بين الوصف (بالطويل) وما كان مثله وبين (نفسه)، أن الصفات التي هي (الطويل) ونظائره حُلَى، والتأكيد قد يكون نفس المؤكد أو لفظه نحو (رأيت زيدًا زيدًا)، (ورأيت زيدًا نفسَه).

قال: واعلم أن هذه الحروفَ لا تكون وصفًا لِمُظْهَرٍ كراهيةَ أن يصِفوا المُظْهَرَ بالمُضْمَر، كما كرهوا أن يكون (أجمعون ونفسه) معطوفًا على النكرة.

قال أبو علي: يوفق بين (هو) و (أجمعين) الاشتراك في الاختصاص، لأن المضمر أخص من المظهر، كما أن (أجمعين) أخص من النكرات.

قال: وأمّا البدل فمُنْفَرِدٌ، كأنّك قلت: زيدًا رأيتُ، أو رأيتُ زيدًا، ثم قلت: إيّاه رأيتُ.

قال أبو علي: كأنه قد أشار هنا إلى أن البدل والمبدل منه هما جملتان وكلامًا، وكان أبو بكر يقول ذلك.

قال: واعلم أنه قبيح (مررت به وبزيد هما)، قال: ألا ترى أنه قبيح أن يقول: مررت بزيد وبه الطويلين؟!

قال أبو علي: قوله (هما) لا يكون صفة للظاهر، كما أن (الطويل) لا يكون صفة للمضمر.

قال أبو علي: مثّل الحال بالظرف لأنها فضلة كما أنه فضلة، والفصل لا يكون بالفضلات، إنما يكون بين مالا يستغنى عنه وهو الحديث والمحدّث عنه.

في الكتاب: "هو الحقّ، وإنّما فَصَلَ لأنّك إذا قُلْت: كان زيدٌ الطّويلَ، فقد يجوز أن تريد بالطويل نعتًا لزيد، فإذا جئت بهو علمت أنها متضمنة للخبر.

قال أبو علي: هذا الاعتلال للكوفيين، وعند أبي العباس أن الفصل إنما زيدَ ليؤذن أن الخبر معرفة.

قال أبو العباس: وهذا ينكسر من قولهم: (إن زيدًا هو العاقلُ)، لأن في ارتفاعه دليلاً أنه ليس بنعت.

قال أبو علي: لو كان هذا الاعتلال للفصل فصيحًا لوجب أن يزاد الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: ما رجلٌ هو خيرٌ منه، ليعلم أن (خيرًا منه) خبر لا وصف، لأن (خيرٌ منه) قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن (الظريفَ) في (كان زيدٌ الظريفُ) يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لا يقع بين النكرات.

قال: وإنّما فَصَل لِما لا بُدَّ له منه، ويُجْزئُ مِنْ (أيّا) كما تُجْزئُ منه الصفةُ لأنّك جئت بها توكيدًا.

قال أبو علي: المثال في مالا يجمع بينهما من الفصل والبدل (رأيتُه هو خيرًا) لا يجمع مع (هو) (إياه)، ومثال مالا يجمع فيه مع (هو إيّاه).

ومثال ما لا يجمع فيه بين الصفة والفصل: (رأيته هو خيرًا)، إن جعلت (هو) صفة استغنيت بها عن الفصل، وإن جعلته فصلاً استغنيت به عن الصفة.

قال: ولا يجوز (أظُنُّه هو هو أخاك) إذا جعلت إحداهما صفة والأخرى فصلاً، لأن كل واحدة تجزئ من أختها.

قال أبو العباس: هذا جائز على قبحه.

قال أبو علي: إنما جاز لأن كل واحدة منهما غير الأخرى.

قال: في قول قوم زعموا أن (هو) في مثل قولك: كان زيدٌ هو الظريفَ صفة، يدخل عليهم (إنْ كان زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ) و (إنْ كُنّا لَنَحْنُ الصّالِحين).

قال أبو علي: لم تدخل اللام على (زيدٍ) في هذا الموضع لأنه مرتفع (بكان)، وحكم هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلم تدخل عليه بعد كان، كما لم تدخل في (ضَرَبَ لزيدٌ).

قال: ومِنْ ذلك أيضًا "ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم".

قال أبو علي: وتقرأ أيضًا "ولا تحسبن" بالتاء، والقراءة الجيدة بالياء لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظننتُ) أن يكون الأول في المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى، و (الذين هم) فاعلو (يَحْسَبَنَّ)، فإذا قرئ بالتاء صار الذي المفعول الأول، و (خيرًا) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيرًا في المعنى، كما كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار بَخِلَ قبل قوله (الذين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يجز، ومن قرأ بالياء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه يبخلون الذي في الصلة، كما يضمره من قرأ بالتاء، لأنه يضمر "لا تحسبنَّ بُخْلَ الذين يبخلون خيرًا"، وحذف البخل بعد ذكر (يبخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ.

في الكتاب: واعلم أنها تكون في (إنّ) وأخواتها فَصْلاً وفي الابتداء يعني الفصل.

قال أبو بكر: هذا الفصل مخالف لما يكون عليه الباب، لأنه ذكر أنه لا يكون فصلاً إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وتأويل الآية في.........

على أنهم فيها مبتدأ وهو قوله: "لا جَرَمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرُون"، فقال: هم ابتداء.

قال أبو بكر: فلعله زيادة وقع في الكتاب:

قال: أوْ ما أشْبَهَ المعرفةَ مِمَّا طال فلم يدخل عليه الألف واللامُ.

قال أبو علي: شبهه بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أنَّ التعريف لا يدخل عليه كما لا يدخل على (زيد) ونحوه من الأعلام، ومن جهة المعنى أنه أخص من (رَجُل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه.

وأنشد[1]: [الوافر]

إذا ما المرءُ كـــــــان أبوه عَبْسٌ

وأنشد:

متى ما يُفِدْ كَسْبًا يكن كُلُّ كَسْبِهِ له مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَـــوْمٍ ومَأكَـــلُ

قال أبو علي: أي يكون هو كل كسبه، فأضمر فجعل فاعل (يكن)، ضمير الغائب دون قوله: (كُلُّ كَسْبِهِ)،وكل مبتدأ، وخبره (مَطْعَمٌ)، والجملة في موضع نصب.

قال: وأمّا (هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك)، فلا يكون (هو) وأخواتها فَصْلاً فيها.

قال أبو علي: الفصل لا يدخل في قولك: (هذا عبدُ الله خيرًا منك)، لأنه لو كان (خير) خبر المبتدأ لم يكن (هو) فصلاً بينهما حتى يدخل على المبتدأ فعل نحو (ظننتُ) فإذا لم يكن (هو) فصلاً بين المبتدأ وخبره، كان وقوعه هنا أبعد، لأن (خيرًا منه) مُستغنى عنه، وليس بخبر وهو منتصب على الحال، وما انتصب على الحال لم يكن إلا نكرة، والفصل لا يقع من النكرات، ألا ترى أنك لا تنصب المعرفة على الحال فيقع (هو) فصلاً بين الحال وبين ذي الحال، لا تقول: هذا زيدٌ القائمَ.

---

(١) عجزه:

فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ مِنَ الفَخَارِ

نسبه سيبويه لرجل من بني عبس.

الشاهد فيه أنه أضمر في (كان) اسمها، ورفع (أبوه) بالابتداءْ و (عبس) خبره والجملة في موضع خبر (كان). ويجوز أن يكون (أبوه) رفعا بـــ (كانّ) وينصب (عبسا) خبر كان. ويجوز أن يكون مرفوعـــاً بـــ (كان) مقدرة بعد (ما) و (كان) التي هي ظاهرة، تفسيرها. لأن (إذا) يطلب الفعل. وهـــذا هـــو الوجه عندي. ويجوز في (كان) غير ما ذكرتهْ ولكن الوجهين اللذين تقدما أجود من غيرهما.

يقول: إذا نُسب العربي إلى عبس، فحسبك بنسبته إلى عبس شرفاً ورفعة، ما تريد إلى الكلام، أي ما تطلب بعد شرفهْ وأدبه.

انظر: الكتاب ١/١٧١، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/٣٠١، والجمل في النحو ١/١٤٥.

هذا بابُ ما لا يكون هو وأخواتُه فيه فصلاً

وذلك قولُك: ما أظنُّ أحدًا هو خيرٌ منك، لم يجعلون فصلاً وقبلَه نكرةٌ، كما أنّه لا يكون وصفًا ولا بدلاً للنّكرة.

قال أبو علي: قوله: ولا بدلاً، فإنما يمتنع البدل من النكرة هنا لأنه لا يفيد شيئًا، بعد أن تقول: (ما ظننت رجلاً أباه خيرًا من فلان).

قال: وممَّا يُقَوّي تَرْكَ ذلك في النّكرة أنّه لا يستقيم (رجلٌ خيرٌ منك) (ولا أظنُّ رجلاً خيرًا منك).

قال أبو علي: (لا) النافية في (لا أظنُّ) لتحقيق النفي المتقدم وهو

الذي في قوله (لا يستقيم).

قال: تنفي وتجعله بمنزلة (أحدٍ)، فلمّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، (فالذي هو بمنزلة الابتداء قولك: أظُنُّ رجلاً خيرًا منك)، في الابتداء لَمْ يَجْرِ في النكرة مَجْرَى المعرفة لأنه قبيحٌ في الابتداء وفيما أُجْرِيَ مَجْراه مِن الواجب، فهذا يُقَوّي تَرْكَ الفَصْل.

قال أبو علي: إنما صار يقوي ترك الفصل لأن هذه الأشياء مما يخص المعرفة، ولا تكون في النكرة، وكذلك الفصل هو شيء تختص به المعرفة، ولا يكون في النكرة.

obeikandl.com

هذا بابُ (أيّ)

قال: وتقول: أيُّها تشاءُ لك، فتشاء صِلَةٌ

قال: فإن أضمرت الفاء جاز وجزمت (تشاءُ) ونصبت (أيَّها).

قال أبو علي: يريد الفاء التي تكون جوابًا للجزاء.

وقوله: جاز أي جاز في الشعر لا في الكلام كما أجازه في غير هذا الموضع في الشعر.

قال: حَدَّثنا هارون أنّ الكوفيين يقرأونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩]

قال أبو علي: (أيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجر البناء فيه وهو عند الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لنترعن من الذين تشايعوا لينظروا أيُّهم أشَدّ)، أي (أذَا أشدُّ أمْ ذا؟) فيقدِّرونها استفهامًا.

ولا يجعلون (لَنَنْزِعَنَّ) منعوتًا يُعَدّونَه إلى (مِنْ) كما تقول: (أَكَلْتُ مِنْ طعامِك)، أي طعامك، وكذلك ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾، أي لنترعن كلّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته.

قال: وزَعَمَ الخليلُ أنّ (أيُّهم) حِكايَةٌ، وأمّا يونُسُ فَزَعَمَ أنّه بمنزلة "أشهد أنّك لَرسولُ الله".

قال أبو علي: التوفيق بين المسألتين على قول يونس أنه لم يعد (أشهد) إلى (أنك)، كما لم يعد (اضرب) إلى (أيّ).

قال: فَلَمّا لَمْ تَصرفْ تَصَرُّفَ الفعلِ تُرِكَتْ على هذه الحال، يريد: تركت ساكنة الياء، و لم تقلب ألفًا كما قلب من باعَ وقال.

قال: وأمّا قولُ يونسَ: فلا يُشْبِهُهُ أشْهد أنّك لَزيدٌ، وسترى ذلك في باب (إنّ).

وإن قلت: (اضرب أيّهم) لا يشبه (إنّك لزيدٌ)، لأن لام الابتداء وتقديره أن يقع قبل (إنّ)، وإنما أخر إلى الخبر لئلا يجتمع مع (إنّ) في موضع واحد، وإذا كان التقدير باللام قبل (إنّ) حجز اللام الفعل أن يصل إلى (إنّ) وليس ذلك في (اضْرِبْ)، ومع ذلك فإنَّ

(اضْرِبْ) ليست من الأفعال التي تعلق، وإنما الذي يعلق من الأفعال ما يلغى، ونحو (عَلِمْتُ)، لأن الإلغاء فيه أشد من التعليق لأنها إذا ألغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا علقت عملت في موضع الجملة.

فأما (أشْهَدُ) فقد علق، لأنه قد شابه (عَلِمْتُ وظننْتُ) في أنه غير مؤثر، كما أن هذين وبابها غير مؤثرين وهو علم مثل (عَلِمْت)، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لَيَنْطَلِقَنَّ، ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [فصلت:٤٨] فكذلك تقول: أشْهَدُ لَيَنْطَلِقَنَّ.

قال: ومِنْ قولهما (اضربْ أيّ)، وغيرهما يقول: اضْرِبْ أيا أفْضَلُ.

قال أبو علي: قياسًا للمفرد على المضاف.

قال: ولَوْ جَعَلوا (أيّا) في الانفراد بمنزلته مُضافًا لكانوا خُلَقاء إذ كان بمنزلة الذي معرفةً لا يُنَوّن، لأنّ كل اسمٍ ليس يَتَمَكّنُ لا يدخُلُه التّنوينُ في المعرفة، ويدخله في النّكرة.

قال أبو علي: قوله (لا يُنَوَّنُ)، أي يُبْنى، مثل (قَبْلُ وبَعْدُ).

وقوله: كانوا خلقاء، معناه لكانوا خلقاء ألاّ ينوّنوا في الإفراد، لأن الاسم المفرد المبني لا يُنَوَّن في التعريف، ولكنهما أخلصاه لكل واحد منهما، يريد المتكلم والمخاطب.

obeikandl.com

هذا باب (أيّ) مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلاّ بصلة

قال: فإنْ أَخْرَجْتَ الفاءَ فَهُو كلامٌ في الاستفهام مُحالٌ في الإخبار.

قال أبو علي: لأنه يحتاج إلى صلة وخبر بعدهما في الخبر.

قال أبو العباس: كأن (إيّا) لما أُعرب أشبه الأسماء المتمكنة، فأنّث وثُنِّيَ وجُمِعَ، وإنما أقِرّ في التثنية والجمع والتأنيث على صورة واحدة، لأنه يستفهم به فأشبه (مَنْ).

هذا باب (أيّ) إذا كنت مستفهمًا بها عن نكرة

قال أبو علي: يريد أنها ليست كَمنْ، فإن (مَنْ) إذا وُصلت كان لفظ الواحد والاثنين والجميع كلفظ الواحد، تقول إذا رأيت رجلاً، أو رأيت رجلين: مَنْ يا فتى؟، وليست (أيّ) كذلك، لأنها في الوصل مثلها في الوقف.

قال: وإذا قال: رأيتُ امرأةً، قلت: أيّة يا فتى؟، وإنْ تَكَلَّم به مرفوعًا رفعتَ، لأنّك إنّما تستفهم عَمّا وضع المُتَكلم عليه كلامَه.

قال أبو العباس: إن شئت تركت الحكاية في باب (أيّ)، فرفعتَ واستأنفتَ على الابتداء والخبر، فقُلْتَ: (أيّ ياهذا)، لأنك إذا أظْهَرْتَ الخبرَ لكان تكون (أيّ مَنْ ذكرت)، (وأيّ هؤلاء).

قال: قلت: فإذا قال: رأيتُ عبدَ الله أو مررتُ بعبد الله، قال: يقول: مَنْ عبدُ اللهِ؟ وأيُّ عبدُ اللهِ؟ لا يكون إذا جئتَ بأيّ إلا الرّفْعُ.

قال أبو علي: هذا الموضع مما يخالف فيه (أيّ) (مَنْ)، وذلك أن الاسم العَلَم بعد (مَنْ) على ضَرْبَيْن: على الحكاية وعلى خبر المبتدأ، وليس في العَلَم بعد (أيّ) إلا الرفع، لا يجوز إذا قال: (رأيتُ زيدًا) أن تقول: أيُّ زيدًا؟ كما يجوز بعد (مَنْ)، (مَنْ زيدٌ، ومَنْ زيدًا)، وإنما قبح الحكاية بعد (أيّ) لظهور الإعراب فيه وامتناعه من الظهور في (مَنْ).

قال: اعلم أنّك تُثَنّي (مَنْ) إذا قلت: رأيتُ رجلين كما تُثَنّي (أيّا)، وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقول: مَنَيْنِ كما تقول: أيَّيْن، وأتاني رجلان فتقول: مَنانِ؟

قال أبو بكر: هذا كله موقوف.

قال أبو علي: وإنما كان موقوفًا لأنه لا يحرك إلا في الوصل، وإذا وصل وجب أن تسقط هذه العلامات، وإفراد مَنْ جواب المثنى والمجموع في الوصل.

قال: فإن قال: رأيتُ امرأتين، قلت: مَنَتَيْن، كما قالوا: أيَّتين إلاَّ أنَّ النُّونَ مَجزومةٌ.

قال أبو العباس: تسكّن النون في (مَنْتَيْن) كما كانت مسكنة في (مَنْ)، وإنما حركت في قولك: مَنَة؟ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا متحركًا.

قال أبو العباس: حركت النون من (مَنِي)، وثنّوا لأن حرف اللين إذا كان ساكنًا لم يكن ما قبله إلا متحركًا.

وقال أبو إسحاق: إنما أثبتت الزيادة في الوقف في (مَنُوا)، ليعلم المخاطب أنك تَسلُه عن الذي خاطبك به لا عن غيره.

قال: وأمّا (مَنْ) فَلا يُنَوَّنُ في الصِّلة، فجاء في الوَقفِ مُخالفًا أي مخالفًا لأيّ، لأنه قيل فيه: (مَنا، ومَنُوا)، و لم يقل مثل ذلك في (أيّ).

قال: وأمّا يونس فكان يَقيسُ (مَنَهْ) على أيّة، فيقول: (مَنَةٌ، ومَنَةً) في الوصل إذا قال: يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثَرَ ألاَّ يُغيّرها في الصلة، وهذا بعيدٌ، وإنّما يجوز ذا على قول شاعر قاله مَرَّةً لم يُسْمَعْ بعدُ، قال[1]: [الوافر]

---

(١) عجزه:

سَرَاةُ الْجنِّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامَا

لشمير بن الحارث الضبي في النوادر ١٢٣ والخزانة ١٦٧/٦(وأضاف: ويقال سمير، وينسب أيضا لتأبط شرا).

وهو في اللسان(حسد) ٨٦٨/٢ و(منن) ٤٢٨٠/٦(وسماه: شمر بن الحارث الضبي) وفي شرح المفصل ١٦/٤ سماه شمر ابن الحارث الطائي، وفي شرح الأشموني ٢/ ٣٩٥ " لتأبط شرا وقيل لشمر الغساني "، وقال العيني بحاشيته " قاله شمر بن الحارث الضبي وقيل جذع بن سنان الغساني ".

وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٢/١ والمقتضب ٣٠٦/٢ والخصائص ١٢٩/١ وشرح الكافية ٦٣/٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ وأوضح المسالك ٢٨٣/٤(صدره).

وفي بعضها: " منون قالوا: سراة الجن..... ".

عموا: أي انعموا.

معنى البيت: يقول: أتى قوم ناري بالليل فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: نحن الجن، فقلت: انعموا وقت ظلامكم أي وقت انتشاركم إذ الغالب انتشار الجن في الظلام.

إعراب البيت: ناري: مفعول " أتوا "، منون: مبتدأ، أنتم: خبره، والجن: خبر مبتدأ محذوف أي: نحن الجن، ظلاما: نصب على الظرف أو على التمييز.

أتَوْا ناري فَقُلْتُ مَنُـــــونَ أنتم؟

قال أبو علي: من أنّث فقال في الوصل (مَنَةٌ يا فَتى؟) لزمه أن يجمع للجميع فيقول: مَنُونَ، كما قال الشاعر.

قال أبو علي: (مَنُونَ أنتم) عندي مثل قول الشاعر(١):

سَبْسَـــــبًا وكَلْكَـــــــلا

أجراه في الوصل للضرورة مجراه في الوقف.

قال: وزَعَم يونس أنّه سمع أعرابيًا مَرّة يقول: (مَنُوا) في الوقف، ولكنْ يجعله كأيّ (ضَرَب مَن مَنًا) وهذا بعيد لا يتكلّمُ به.

قال أبو علي: وينبغي ألا يقول (مَنُو) في الوقف، ولكن يجعله (كأيّ)، أي فيقول: (مَنْ) في الوقف كما يقول (أيّ).

قال أبو علي: من قال: مَنُونَ أنتم، وضرب مَنٌ مَنًا، لزمه أن يقول في الوقف في جواب هذا رجلٌ ومررتُ برجلٍ: مَنْ؟ فلا يلحقه الواو ولا الياء في الوقف، ولا يقول: مَنُو وَمَنِي، وتلحقه في النصب ألفًا فتقول: مَنَا، كما تقول: أيّا.

قال: وإذا قال: رأيت امرأةً ورجلاً، فبدأت في المسألة بالمؤنّث قلت: (مَنْ وَمَنا)، لأنك تقول: مَنْ يا فتى في الصِّلة.

قال أبو علي: علامة التأنيث والتثنية والجمع تلحق (مَنْ) في الوقف دون الوصل في اللغة الشائعة، وإذا ذكر رجل وامرأة فبدأت بالمسألة عن المرأة قلت: (مَنْ ومَنا)، فأسقطت علامة التأنيث من قولك: (مَنْ) لوصلك بالمرأة بقولك (ومَنا)، فأثبت الألف لما وقفت

=

الاستشهاد: على أن في قوله " منون أنتم " شذوذين الأول: إلحاق الواو والنون بها في الوصل، والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة.

(١) قولُهم في الشعرِ للضرورةِ في نَصب (سَبْسَب وكَلْكَل): رأَيتُ سبسبّاً وكَلْكلاً ولا يجوزُ مثلُ هَذا في الكلامِ إلاّ أن يقولَ: رأيتُ سَبْسَبَّاً وكَلْكَلاً وإنَّما جازَ هَذا في الضرورةِ لأَنَّك كنتَ تقولُ في الوقفِ في الرفعِ والجرِّ: هَذا سَبْسَبٌّ ومررتُ بسَبْسَبٍّ فتثقلُ لتدلَّ علَى أَنَّهُ متحركُ الآخرِ في الوصلِ لأَنَّكَ إِذا ثقّلتَ لم يجزْ أَنْ يكونَ الحرفُ الآخرُإلاّ متحركاً ؛ لأنه لا يلتقي ساكنانِ قلَّما اضطرَ إِليه في الوصلِ أَجراهُ على حالهِ في الوقفِ وكذلكَ فُعلَ بهِ في القوافي المجرورةِ والمرفوعةِ في الوصلِ.

عليه، ولو بدأت بالسؤال عن الرجل، لأسقطت الألف من (مَنا)، كما أسقطت علامة التأنيث من (مَنَهْ) للوصل فقلت: (مَنْ ومَنَهْ).

obeikandl.com

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب

قال: واعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟

وكذلك الجر والرفع، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين.

قال أبو العباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما تحكي ليعلم السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، و لم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه.

قال أبو بكر: موضع (مَنْ) رفعٌ في القولين جميعًا.

قال: في قول قوم حكوا غير الأعلام قياسًا على الأعلام: فإذا قالوا: مَنْ عَمرًا، أو مَنْ أخُو زيد، رَفَعوا أخا زيد لأنّه قد انقطع من الأوّل بمَنِ الثاني الذي مع الأخ، فصار كأنّك قلت: مَنْ أخو زيدٍ، كما أنّك تقول: تَبًّا له وَوَيْلاً، وتَبًّا له، ووَيْلٌ له.

قال أبو علي: إذا ذكرت (له) بعد (وَيْل) قطعته من الأول وهو (تَبًّا) فرفعته، وإن لم تذكر (له) أجريته على قولك (تَبا)، فكذلك إذا ثَنَّيْتَ بمَنْ في قولك: (ومَنْ أخُو زيدٍ)، قطعت به عن الاسم الأول كما قطعت (وَيْل) من (تَبا) إذا ثَنَّيْتَ له.

قال: وإنْ أدْخَلْتَ الواوَ والفاءَ في (مَنْ)، فقُلْتَ: فَمَنْ، أوْ (ومَنْ)، لم يكن فيما بعدَه إلاّ الرّفْعُ.

قال أبو العباس: إذا أدْخَلْتَ حروف العطف استغنيتَ عن الحكاية لأن المسؤول يعلم أنك عاطف على كلامه، إذ العطف لا يبتدأ به، وإنما حَكى الاسم من حَكى لئلا يتوهم المسؤول أنه مبتدئٌ باستفهام عمَّن له مثل اسم المحدَّث عنه.

هذا بابُ إجرائهم (ذا) بمنزلة الذي

قال: ولو كان (ذا) بمنزلة (الذي) في ذا الموضعِ أَلْبَتَّةَ، لكان الوجهُ في: (ماذا رأيتَ) إذا أجابَ: (خيرٌ).

قال أبو علي: يقول: لو لم يكن (ماذا) على ضربين، مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي)، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) ألبتة، لكان الوجه إذا قيل له: ماذا رأيتَ؟ أن يقول له: خَيْرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له: ما الذي رأيْتَهُ، فقال: الذي رأيتُه خيرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء "ماذا أنزل ربكم قالوا خيرًا" فهذا لم يَجِىءْ على أن (ذا) بمنزلة (الذي)، وجاء في موضع "ماذا أنزل ربكم، قالوا أساطير الأولين"، فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التنزيل، وقال الشاعر(١): [الوافر]

دَعِي ماذا عَلِمْتِ سَأَتّقيـــــــــــه

قال: (فالذي) لا يجوز في ذا الموضع و (ما) لا يحسُنُ أن تُلْغَيَها.

أي: إذا قلت: (ماذا)، فجعلت (ذا) بمنزلة (الذي)، لم يجز أن تضع (الذي) موضع (ذا) بعد (ما).

قال: والنَّصْبُ في (ذا) الوجْهُ، لأنّه الجواب على كلام المخاطَب.

قال: وقد يجوز أن تقول إذا قال: مَن الذي رأيتَ؟: زيدًا، لأنّ هاهنا معنى فعل، ويجوز النَّصْبُ هاهنا كما جاز الرفع في الأوّل.

---

(١) عجزه: ولَكِنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني

قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة طويلة من الوافر.

قوله: (دعي) ؛ أي: اتركي ماذا علمت بكسر التاء، ورواية أبي إسحاق بالضم.

قوله: (ماذا) كلمة (ما) اسم جنس بمعنى شيء، أو موصول بمعنى الذي على خلاف فيه، وفيه الشاهد ؛ أي: دعي الذي علمت أو شيئا علمت.

قوله: (سأتقيه) ؛ أي: سأجتنبه.

قوله: (نبئيني) ؛ أي: أخبريني من النبأ، وهو الخبر، و (الباء) تتعلق به.

انظر: ابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ٥، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٨٤، والخزانة رقم ٤٤٤، وسيبويه ج١ ص٤٠٥.

قال أبو علي: قوله: كما جاز الرفع في الأول، يقول: النصب في جواب المجيب إذا قيل له: مَنْ الذي رأيتَ؟ فقال: زيدًا، في أنه غير الوجه مثل الرفع في جوابه إذا سُئِلَ: ماذا رأيت؟ وجعل (ما) مع (ذا) اسمًا واحدًا فقال: (خيرٌ)، فالوجه في جوابه إذا كان بمنزلة الذي (خَيْرٌ)، وإذا جعلا اسمًا واحدًا (خبرًا).

obeikandl.com

هذا بابُ ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرتَ أن تُثْبتَ رأيَه على ما ذكر أو تنكرَ أن يكون رأيُه على خلاف ما ذكره

قال أبو علي: موضع هذا الباب للإنكار، ثم ينقسم الإنكار إلى الشيء وإلى خلافه، فمثال إنكارك الشيء أن يقول قائل: ضُرِبَ الأميرُ، فتقول: آلأميراه؟!، مُنكرًا لضرب الأمير، فأما ما ينكر أن يكون على خلاف ما ذكر، فكقول الأعرابي: آأنا إيَّه؟! وقد سئل: أتخرج إن أخصبت البادية؟ منكرًا لسؤال السائل عن خروجه إذا أخصبت البادية، يريد أنّ ذلك مما لا يجب أن يَشُكَّ فيه السائل.

قال: فَتَحَرَّك كما تحرك في الألف واللامُ السّاكنُ مكسورًا.

قال أبو علي: يريد بقوله: (أزيدٌ نِيْهِ) فتحرك الساكن الأول بالكسر كما تحرك اللام إذا قلت: زيدٌ الطّويل بالكسر.

قال: وقد يقول لك الرّجلُ: أتعرف زيدًا؟ فتقول: أزَيْدَنيه، إمّا مُنْكرًا لرأيه أن يكون على مثل ذلك، (أيْ هو أحْمَلُ مِنْ أنْ أعرفَه)، وإمّا على خلاف المعرفة.

قال أبو علي: قوله: على خلاف المعرفة، أي أعرف زيدًا، فأنكرُ عليك سؤالَك إياي بما أعرفه.

قال: ألا ترى أنّك تقول إذا قال: ضربتُ عُمَرَ، قلتَ: أضربْتَ عُمَراهُ؟.

قال أبو علي: الفصل بين (أعُمَراه) وبين (أزيدنيه)، أن (عُمَر) لا يلحقه التنوين، وإذا لم يلحقه التنوين لم يُكسر، لأنه لا يلتقي فيه ساكنان، لكن حرف اللين للإنكار يتبع الحركة التي هي في اللام وهي الفتحة، فيصير ألفًا، وفي (أزيدنيه) لما حُرّك التنوين لا لالتقاء الساكنين بالكسر صارت العلامة ياءً لانكسار ما قبلها.

قال: وإنْ قال: أزَيدًا يا فتى؟ تركْتَ العلامةَ كما تركت علامة التّأنيث والجمع، وحرف اللين في (مَنا ومَني، ومَنُوا)، حين قلت: مَنْ يا فتى؟.

قال أبو العباس: للوصل في هذا علة لا تكون في الوقف، لأن الوقف خفيٌ والوصل يجيء فيه ما يقوم مقام العلامة من اتصاله بكلام آخر.

قال: وإذا قال: رأيتُ رجلاً وامرأةً، (فَمَنَهْ) قد مَنَعَتْ (مَنْ) مِنْ حروف اللين، فكذلك (يا فتى) هنا يَمْنَعُ.

قال أبو علي: يريد إذا قلت: أزيدًا يا فتى؟ فوَصَلْتَ وأنت مُنْكِرٌ، حذفت علامة الإنكار في الوصل، كما أنّك إذا استثنيت قول القائل: (رأيتُ رجلاً وامرأةً)، قلت: (مَنْ، ومَنَةٌ)، فحذفت حرف اللين للوصل.

قال: كما يمنع ما كان في كلام المسؤول العلامة من الأول.

قال أبو علي: منع قولك (عَمْرو) في قولك: أتيتُ زيدًا وعَمْرًا أن تلحق علامة الإنكار زيدًا لما كان زيدًا في صلة الكلام ودرجه، ولم ينكره آخرًا، فكذلك منع قولك: (يا فتى) أن تلحق (زيدًا) العلامة للإنكار في قولك: (أزيدًا يافتى)؟.

قال: ولا تدخل العلامة في (يافتى) لأنّه ليس من حديث المسؤول.

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال له: فإذا لم تدخل العلامة في قولك: (أزيدًا) من قولك: أزيدًا يا فتى؟ لأنه موصول (بيا فتى) كما لم تدخل (زيدًا) في قولك: (أزيدًا وعَمْرَنيه)، لأنّه موصول بقولك: (وعَمْرَنيه)، فأدخل العلامة في (يافتى) كما أدخلتها في (عمرو) من قولك: (وعَمْرنيه) لما كان آخر الكلام: ففصل سيبويه بين (عَمْرو) وبين (يافتى)، بأن قال: قولك يافتى ليس من حديث المسؤول فتدخل عليه العلامة، وإنما تدخل العلامة فيما كان من حديث المسؤول مُنكرًا أو مُتعجّبًا، فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تدخل فيه العلامة، ألا ترى أن قولك: (وعَمْرَنيه) من حديث المسؤول، والمسؤول هو المخبر آنفًا بقولك: (ضربتُ زيدًا وعمرًا)، هو إذا حدّث مخبرٌ، فإذا سُئِل مُنكرًا عليه، أو مُسترشدًا منه فمسؤول بعد إخباره.

قال: فصار هذا بمنزلة (الطويلِ)، حين مَنَع العلامة (زيدًا) كما مَنَعَ (مَنْ) ما ذكرتُ لك، وهو قول العرب.

قال أبو علي: قوله: فصار هذا بمنزلة (الطويل)، أي قولك (يافتى) في أن منع (زيدًا) علامة الإنكار بمنزلة (الطّويل) في أن منع (زيدًا) العلامة في قولك: (أزيدًا الطويلاه)، إلا أن الفرق بين (يا فتى) وبين (الطويل) أن (الطويل) من حديث المسؤول عنه، (ويا فتى) ليس كذلك.

وقوله: ما منع (مَنْ) ما ذكرت لك، (فَمَنْ) في موضع نصب، لأنّها مفعولة (وما) في موضع رفع لأنها فاعله، أي: مَنَعَ يا فتى زيدًا أن تلحقه العلامة في الإنكار للوصل، كما

منع (مَنْ) قولك (وَمَنَهْ) حرف اللين اللاحقة في الوصل، وهو الذي ذكره، فقال: فَمَنَهْ قد منعت من حرف اللين، وقد شرحناه أيضًا فيما تقدم من تفسير لفظ هذا الفصل.

قال: ومِمَّا زادوا به الهاء بَيَانًا قولُهم: أضْرِبُهْ، وفي نسخة أخرى أضْرِبْهُ، فمن قال: أضربُهْ ألقى حركة الهاء على الباء.

أنشد[1]: [الرجز]

مِنْ عَنَزي سَبَّني لَـــمْ أضْرِبُـــــهْ

والوجه إسكان الباء لتكون الهاء للبيان ولا تكون للضمير، لأنع على أنه للبيان وضعُه.

قال: كما فُعِل ذلك في (مَنْ عبدَ اللهِ) أي إذا حكاه بَعد (مَنْ) على اللفظ.

قال: وإذا قال: ضَرَبْتُهُ فقلتَ: أَقُلْتَ ضَرَبْتُهُ لَمْ تُلْحِق الزيادة.

قال أبو علي: إنما تدخل علامة الإنكار فيما يكون من كلام المسؤول أو يكون على معنى كلامه أيضًا، وإن لم يكن نفس لفظه كقولك: (آنا إنِيهْ)، جوابًا لقوله: (أَتَخْرُجُ إنْ أخصبت البادية؟) فأما إذا خلا من هذين لم تدخل العلامة كما لم تدخل العلامة في (يا فتى) من قولك: أزيدًا يا فتى.

---

(١) قبله:

عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ

هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم – وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص٢٨٧).

العنزي: نسبة الى عنزة وهى قبيلة من ربيعة بن نزار وهى عنزة بن اسد ابن ربيعة وزياد الاعجم قائل هذا البيت احد بنى عبد القين.

والاستشهاد بالبيت في قوله (لم أضربه) حيث نقل حركة الهاء الى الباء ليكون ابين لها في الوقف وذلك من قبيل ان الهاء الساكنة خفية فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك اخفى لها قال أبو سعيد السيرافى: (انما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا لانهم إذا وقفوا اسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم – وهم بنو عدى – لما اجتمع الساكنان في الوقف وارادوا ان يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الاول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا: لم يقم الرجل وذهبت الهندات) اهـ.

قال أبو العباس: وقد قيل في مثل هذا إنه يجوز فيه الإنكار، كأنك أنكرت أن يكون ممن تكلم بهذا، فيقال لمن قاله: إنما يحكى كلامه لفظًا أو معنى وأنت إذا قلت: (أقلتَ؟) فليس (قلت) من كلامك، فهذا خطأ فلا تقله.

obeikandl.com

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

قال: في قول الخليل في (لَنْ): إنّها (لا أنْ)، كما قالوا: (ويْلِمِّه)، وكما قالوا يَوْمَئذٍ.

قال أبو علي: أصل وَيْلِمّه: ويلٌ لأمّه، فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه)، والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (وَيل)، كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الإضافة، لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة.

وأصل (إذْ) أن تضاف إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وقد تحذف منها الجملة التي تضاف إليها، فإذا حذفت الجملة منها عوض منها التنوين، وإذا عوض التنوين التقى ساكنان الذال والتنوين وإذا اجتمعا وجب أن يكسر الأول، فإذا كسر صار (يَومئذ). فأما قولهم: (إذْ ذاك) فإشارة إلى حديث ماض، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوفًا، كأنه قال: (يَومَ إذ ذاك كائنٌ) أو واقع ونحو هذا.

قال: ولو كانت على ما يقول الخليلُ لما قلت: أمّا زيدٌ فَلَنْ أضْرِبَ لأنَّ هذا اسمٌ والفعلُ صلةٌ.

قال أبو علي: لو كان (لَنْ) على ما يقول الخليل إنما هو (لا أنْ)، لما جاز أن تقول: (زيدًا أن أضربَ)، فتنصب (زيدًا) بأضربُ، لأنه في صلة (أنْ)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد.

قال: وصارت بدلاً من اللفظ بأنْ، كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم.

قال أبو علي: لأن اللام وأنْ لم يجتمعا كما لم تجتمع (يا) مع اللهم والفعل مع إيّاك وزيدًا ونحو ذلك.

قال: لم يذكروا إلا أحد الحرفين إذ كان نفيًا لما معه حرف لم يعمل فيه شيءٌ ليُضارِعَه، يعني يَفْعَلُ والحرف الذي معه السِّينُ لم يعمل فيه شيئًا، أي في يَفْعَلُ.

قال أبو علي: ليضارعه، أي ليضارع النّفيُ الإيجابَ، لأنّ في إيجاب (ما كان لِيَفْعَلُ) حرفًا في الفعل لم يعمل فيه وهو السّين وسوف، وكذلك نفي حرف لم يعمل في الفعل، وهو اللام في لِيَفْعَل، ألا ترى أن هذه اللام لم تعمل في الفعل، كما أن السين في سَيَفْعَلُ لم تعمل في (يَفْعَلُ)، فهذا هو المضارعة بين الإيجاب والنفي.

قال: في إضمار الجازم: وقد أضمره الشاعرُ، شَبَّهَهُ بإضمار (رُبَّ) وواو القسم في كلام بعضهم.

قال أبو علي: (ربّ) لم تضمر، وقولهم: (وبَلَدٍ)، (ودَوِّيّةٍ)، الواو فيه عوض من (ربّ)، إلا أن من قال: (اللهِ) قد أضمر الخافض لا محالة وإذا جاء إضمار الخافض في بعض الصور لم يلزم إضمار الجازم وإن كان (الجازم) في الفعل نظير الجار في الاسم، لأن ما يعمل في الفعل أقل مما يعمل في الاسم.

قال: الموجب للرفع في هذه الأفعال وقوعها موقع الاسم مجرورًا كان الاسم أو مرفوعًا أو منصوبًا، وإنما لم تعرب في هذه المواضع بإعراب ما قبلها من الأسماء، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

قال: وَمِنْ ذلك أيضًا: هَلاَّ يقول ذاك زيدٌ، (فيقولُ) في موضعِ ابْتِداءٍ، (وهَلاَّ) لا يعمل في اسم ولا فعل.

قال أبو علي: (هلاّ) من الحروف التي يقع الفعل بعدها، فإذا وقع بعدها اسم نحو (هلاّ زيدٌ يقول ذاك)، ارتفع (زيدٌ) بفعل مضمر يفسر (يَقولُ)، فيقول القائل: كيف ارتفع الفعل بعده، لوقوعه موقع الاسم، والاسم ليس بعده؟!.

والجواب: إنه وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه ما ذكرنا، فإن الحرف غير عامل في فعل ولا اسم، وما لم يختص بالعمل في واحد منهما من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعًا بعده، وإن صار بعض الحروف مع أحد الضربين من الاسم أو الفعل بعده أكثر.

قال: ومِنْ ذلك أيضًا: كِدْتُ أفْعَلُ ذاك، وكَرِبَ يَفْرَغُ.

قال أبو علي: التقدير في (أفْعَلُ)، الواقع بعد (كدْتُ) إنه في موضع اسم منصوب، كما أنه في (كُنْتُ) في موضع اسم منصوب، فالموضع موضع اسم في المعنى، وإن لم يقع

الاسم فيه في الاستعمال، ولو وقع اسم فيه لم يكن إلا منصوبًا كما انتصب أبؤسًا في[1]: (عسى الغُـــوَيْرُ أبُـــــــؤْسًا).

(وكِدْتُ) ونحو مما يقع بعده الفعل أكثر، كما أن (هَلاّ) كذلك.

قال: كأنّك قلت: كدْتُ فاعلاً، ووَضَعْتَ (أفْعَلُ) مَوْضِعَ فاعِلٍ، ونظيرُ هذا في العربية كثير، وستراه إن شاء الله تعالى، ألَا ترى أنك تقول: بَلَغَني أنَّ زيدًا جاء، (فأنَّ زيدًا جاء) اسمٌ وتقول في التَّعَجُّبِ: ما أحْسَنَ زيدًا.

قال أبو علي: هذه مواضع قد استغني فيها بشيء عن شيء وأقيم فيها شيء مقام شيء، ولم يستعمل الشيء الذي استغني عنه استعمال المُستغنى به، ألا ترى أن (أنّ) في قولك: (لَوْ أنَّ زيدًا جاء)، بمنزلة (لَمْ يَجِيءْ زيدٌ)، وقائم مقامه؟ ولم يستعمل (لم يجيء زيدًا؟)، كما أن (أفْعَلُ) في (كِدْتُ أفْعَلُ) واقع موقع فاعل وإن لم يستعمل الفاعل هناك استغناء عنه بيفعل؟. (وأحْسَنَ) في (ما أحسن زيدًا) فعل واقع موقعه الاسم، ولم يستعمل الاسم هنا، ألا ترى أنه لا يقال في التعجب: (ما مُحْسِنٌ زيدًا) فالدليل على أن (أحْسَنَ) فعل وقع موقعًا يجوز أن يقع فيه الاسم أنه في موضع خبر اسم مبتدأ وهو (ما)، وخبر المبتدأ قد يقع اسمًا ويقع فعلاً، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعل، كما أن (يَفْعَلُ) في قولك: (كاد يَفْعَلُ)، واقع موقع فاعل، ولم يقع فاعل موقعه.

قال: ومنه جعل يقول ذاك.

قال أبو علي: أي من نظائر (كاد) قولك: قد جَعَلَ يقول، ويقول واقع موقع اسم، ولم يستعمل الاسم فيه، كأن التقدير: (جعل زيدٌ قائلاً)، ولكنه لا يقع قائلاً بعد (جَعَلَ)، كما لم يقع الاسم بعد (هلاَّ)، ومثل (كادَ تقولُ): (طَفِقَ يقولُ)، في أن لا يستعمل بعدها الاسم.

قال: فَلَمَّا كان المعنى فيهن هذا، تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره.

أي: لئلا يكون ما معناه (أن يَفْعَلَ)، كما معناه غير ذلك.

---

(١) يضرب مثلا للرجل يخبر بالشر، فيتّهم به. والغوير: تصغير غار. وأصله أن جماعة حذروا عـــدوا لهم، فاستكنوا منه في غار، فقال بعضهم: (عسى الغوير أبؤسا) أي لعل البلاء يجيء من قِبل الغار، فكان كذلك، احتال العدو حتى دخل عليهم مِن وَهْي في قفا الغار، فأسروهم.

انظر: الأمثال العربية ١٤٦/١، ومجمع الأمثال ١١٧/٢، وزهر الأكم ١٨٨/١.

قال: فَمِنْ ثَمَّ مُنِعَ الأسماء.

أي من الأسماء من الوقوع بعدها.

أنشد[١]: [البسيط]

ارْدُدْ حمـــارَك لا تُنْـــزَعْ سَـــوِيَّتُهُ إذن يُـــــــــــــــرَدُّ.....

قال أبو بكر: كأنه أجاب من قال: لا أفعل ذاك، أي لا أرْدُدْ حماري فقال: إذن يُرَدّ.

قال: ولو قلت: (واللهِ إذنْ أفعَلَ)، تريد أن تخبر أنك فاعلٌ، لم يجز كما لا يجوز واللهِ أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعلٌ، فَقَبُحَ هذا، يَدُلُّك على أنّ الكلام معتمد على اليمين.

قال أبو علي: قُبْح جواز الإيجاب هنا يدل على أنّ النصب لا يكون في الفعل (بإذنْ)، وأنه معتمد على التمييز، ويراد به النفي إذْ كان للإيجاب لا يكون هنا.

قال أبو علي: إنما حذفت (لا) من قولك: واللهِ أفْعَلُ ونحوه في هذا الموضع، لأن النفي فيه لا يلتبس بالإيجاب، لأنه لو كان الفعل موجبًا باليمين للزمه اللام والنون، فتقول: لَأَفْعَلَنَّ واللام وحدها في لغة ليست بالأكثر حكاها سيبويه.

قال: فإذا لم يلزمه ذلك عُلِمَ أنّه نفيٌ.

وأنشد[٢]: [الطويل]

---

(١) باقي البيت:... وقيد العير مكروب

هو لعبد الله بن عَنَمَةَ الضّبّيّ.

والشّاهدُ فيه: (إذن يُرَدَّ) حيث نصب ما بعد (إذن)؛ لأنّها مصدرة في الجواب؛ كأنّه قال: لا أردّه، فقال في الجواب: إذن يردّ.

وأجاز الأعلَم رفع (يردّ) على إلغائها، وتقدير الفعل واقعًا للحال، والشّارح ذكر كلا الوجهين في الإعراب.

انظر: المفضّليّات ٣٨٣، والكتاب ١٤/٣، والأصمعيّات ٢٢٨، والمقتضب ١٠/٢، والأصول ١٤٨/٢، والصّاحبيّ ١٩٨، وشرح المفصّل ١٦/٧، وشرح الرّضيّ ٢٣٨/٢، ورصف المباني ١٥٢، والخزانة ٤٦٢/٨.

(٢) من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن، صاحب عزة، في مدح عبد العزيز بن مروان واللام في قوله: لئن عاد واقعة في جواب القسم في قوله قبل هذا البيت:

حلفت برب الراقصات إلى منى بغور الغبا في نصها وذميلها

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لا أُقِيلُهَا

قال أبو علي: لم يعمل (إذَنْ) في (لا أقيلها)، لأنّ الفعل معتمد على اليمين كأنه قال: واللهِ لئنْ عاد لي وأمكنني لا أقيلُها، فلا أقيلُها معتمد على اليمين.

قال: وإن شئْتَ رَفَعْتَ على قول مَنْ ألغى.

أي على قول من ألغى إذا جعلها بين الواو والفعل أو الفاء والفعل كقوله عز وجل: ﴿فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣].

قال: فَلَمّا قَبُحَ ذلك جُعِلَتْ بمنزلة هَلْ وكأنَّما وأشباههما.

أي في أنه لم يعمل، كما أنّ (هَلْ) (وكأنما) لا يعملان، وذلك لَمّا فَصَل بين (إذَنْ) والفعل بالاسم.

قال في (إذَنْ): لو كان بمنزلة اللام (و) حتى لأضْمَرْتَها.

يعني أن إذا قلت: عبدُ الله إذَنْ يَأتِيَكَ، فكان ينبغي له أن ينصب (إذَنْ يَأتِيَكَ)، لأن المعنى واحد.

يريد: (إذن يأتيَكَ) من قولك: عبدُ الله إذَنْ يأتيَكَ.

يقول: لو كان النصب بعدها بإضمار (أنْ)، لكنت تنصب بها إذا كان ما بعدها معتمدًا على ما قبلها كما تنصب إذا لم يكن ما بعدها معتدًا إلا عليها نحو: (إذَنْ يَأتِيَكَ) في الجواب.

=

والشاهد عدم إعمال (إذن) فيه لأنها لم تتصدر جملتها.

انظر: ديوانه ص ٣٠٥. وكتاب سيبويه ١٥/٣ والجُمل للزجاجي ص ١٩٥ وشرح اللمع لابن برهان ٣٤٥/٢ وشرح المفصل ١٣/٩ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩ والمغني ص ٣٠ والعيني ٣٨٢/٤ والتصريح ٢٣٤/٢ والهمع ٧/٢ والأشموني ٢٨٨/٣.

هذا بابُ (حَتَّى)

قال أبو علي: (حَتّى) ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)، والتي ينتصب الفعل بعدها هي العاملة في الاسم الجرّ، و (أنْ) المضمرة والفعل المنتصب في موضع اسم مجرور كما أنّ (أكْرِمَكَ) من قولك: جئتُ لأكرِمَكَ، مع (أنْ) المضمرة في موضع اسم مجرور، (وحتى وأنْ) المضمرة والفعل المنتصب كله في موضع نصب، كما أن (يَزيدَ) من قولك: (مَرَرْتُ بيَزيدَ) في موضع نصب.

قال: وأمّا الوجه الآخر فأن يكونَ السَّيْرُ قد كان، والدخولُ لم يكن، وذلك إذا جاءت مثلَ (كَيْ) التي فيها إضمارُ (أنْ)، وفي معناها وذلك قولك: كَلَّمْتُكَ حتى تأمر لي بشيءٍ.

قال أبو علي: إنّما مَثَّلَه بكَيْ لِيُرِي أنّ الأوّل سَبَبٌ للثاني، ألا ترى أنّ الكلام سَبَبٌ للأمر بالشيء؟!.

قال: فحَتّى صارت هنا بمنزلة (إذا) وما أشْبَهَها.

أي في أنه لا يعمل في الفعل، كما أن (إذا) لا تعمل في الفعل ولا في الاسم.

قال أبو علي: الفعل في وجهي الرفع في (حتّى) للحال وله ارتفع، إلا أن السبب في الوجه الأول متصل بالمسبّب وبينهما في الثاني مهملة، والفصل بين الرفع والنصب بعد (حتّى) أن الفعل إذا رفع بعدها فالكلام جملتان، وإذا نصب فالكلام جملة واحدة وكان موضع (حتى) وما تعمل فيه نصبًا، كما أن موضع (يزيد) بعد (مَرَرْتُ) موضع نصب، لأن قولك: (مررتُ) جملة تامة، كما أن (مررتُ) جملة تامة بعدها منصوب، وإذا رفعت الفعل بعد (حتّى) لم يكن لحتى موضع، كما أنك إذا قلت: ذَهَبَ زيدٌ وقَعَدَ عَمْرٌو لم يكن لذَهَبَ زيدٌ، ولا الجملة التي بعدها موضع، إنما هي جملة منقطعة من جملة، فقوله[1]: [الطويل]

---

(١) البيت كاملا:

فَوَاعَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كأنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

البيت للفرزدق، ديوانه ٥١٨.

=

قال البغدادي ٢٢٧/٢ في شرح أبيات المغني: على أن حتى فيه ابتدائية، قال سيبويه في باب حتى بعد ما أنشده: فحتى ههنا بمنزلة إذا، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء. انتهى. قال أبو علي في " المسائل البصريات " وهي مسائل أملاها في جامع اليصرة: " حتى " ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، والثالث: أن تكون داخلة على الجمل. وينصرف الكلام الذي بعدها إلى الابتداء كأما وإذا، ونحوهما في ذلك نحو قوله: " فياعجبا حتى كليب تسبني " لا تخلو من أن تكون عاطفة أو جارة أو ابتدائية، فلا يجوز أن تكون عاطفة، ألا ترى لا يحسن: عجبا وزيد منطلق، لأنك لا تشرك زيدا في النداء، ولا تدخله أيضا في الحديث الأول، لأنه ليس من شكله، ومخالف له في جنسه، لأن النداء ليس بخبر وقد روعي في باب عطف الجمل من التشاكل والتشابه مالا خفاء به، فإذا لم يكن من شكله لم ينعطف عليه، وإذا لم ينعطف عليه كان كأنه قال مبتدئا: وزيد منطلق، وهذا غير سائغ، ويدلك على أنها ليست العاطفة دخول حرف العطف عليها في قوله:

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

وحرف العطف لا يدخل على مثله، فإذا كان كذلك علمت أنها بمنزلة قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت:١٧] في أن حرف العطف دخل على حرف يصرف الكلام إلى ابتداء. فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون الجارة، وتكون الجملة في موضع جر ؟ قلنا: ذلك خطأ من غير وجه، ألا ترى أن الجمل إنما يحكم لها بمواضع من الإعراب إذا وقعت في مواضع المفردة صفات لها أو أخبارا أو أحوالا ؟ وليس هذا من مواضع المفردة، ألا ترى أن حتى الجارة لم تضف إلى مضمر نحو: حتاك وحتاه، حيث لم تتمكن تمكن إلى ؟ كما لم تضف الكاف إلى المضمر، نحو: كك وكي ؟ فإذا لم تضف إلى المضمر الذي هو اسم ولم يتعد عملها الأسماء المظهرة كانت من أن تعمل في الجمل أبعد، لأن الاتساع في إقامة الجملة مقام المفرد أشد منه في إقامة المضمر مقام المظهر، ألا ترى أن عامة المواضع يقوم المضمر فيها مقام المظهر، ولا تقوم الجمل فيها جمع مقام المفرد، بل في مواضع أقل من ذلك ؟ مع هذا فإنك لو حكمت في موضع الجملة بالجر لمكان حتى للزمك تعليق حرف الجر، وحروف الجر لا تعلق، ألا ترى أنك لا تجد حرفا من حروف الجر في موضع داخلا على جملة كائنة في موضع جر.

وقال أبو عثمان: فإن قلت: إني أجد معنى حتى في هذه المواضع: أن ما بعدها مما قبلها ومتعلق به، فهلا دل اجتماعهما في المعنى على أنهما حرف واحد؛ قيل: ليس اجتماع الحرفين في معنى واحد مما يوجب أن يكون أحدهما الآخر، بل لا ينكر أن يجتمع حرفان في معنى نحو: بل ولكن، ألا ترى أنك تستدرك بهما جميعا، ونحو: بل وأم المنقطعة، ألا ترى أنك تضرب بهما جميعا، ونحو: لا ولن، فإنك تنفي بهما جميعا، ونحو: هل وهمزة الاستفهام، فإذا كان كذلك؛ علمت أن الحكم بأن الجملة بعد حتى مجرورة من فاحش الخطأ، وما تدفعه الأصول، ولا يوجه عليه شاهد، فاعرف خطأه، على أنه لو كانت الجملة التي تقع بعد حتى في موضع جر لوجب أن لا تقع الأفعال المرتفعة بعدها، بل كان يضمر بعدها

..... حَتّى كُلَيْبٌ تسُبُّني

جملة منقطعة عن الأول، وليس كذلك (حتى) إذا جررت الاسم بها، لأنك إذا جررته كان الجار مع المجرور في موضع نصب كقولك: سِرْتُ حتّى مَطْلَعِ سُهَيْلٍ.

قال: والرَّفْعُ ها هنا في الوجهين جميعًا كالرّفع في الاسم. قال الفرزدق:

حتى كليبٌ.....

قال أبو علي: ارتفع الفعل بعد حتى من حيث ارتفع الاسم لأن حتى لو كانت الجارة، و لم تكن التي هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء لانتصب الفعل بعدها كما ينجرّ الاسم بعدها، و لم يرتفع، ويدلك على (حتى) أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه يفعل ذلك.

قال أبو علي: لو كانت الجارّة للاسم لوجب أن يفتح (أنّ) بعدها لأن تلك لا تدخل إلا على اسم، وأن مع صلته اسم.

قال: وإذا قلت: لقد ضُرِبَ أمْس حتَّى لا يستطيعُ أن يتَحَرّكَ اليوم، فليس كقولك: سِرْتُ فأدْخُلُها، إذا لم تُرِدْ أن تجعلَ الدّخولَ السّاعةَ، لأنَّ السَّيْرَ والدُّخولَ جميعًا وَقَعا فيما مضى وكذلك: مَرِضَ حتى لا يَرْجُونَهُ، أي حتى إنه الآن لا يَرْجُونَه.

قال أبو علي: مثَّلَ (حتّى) إذا كان الفعل بعدها مرتفعًا متصلاً بالفاء، ثم قال: إذا قلت: سِرْتُ فأدخلُها، فعطفت أفْعَلُ على فَعَلْتُ، وأنت تريد أن الفعلين جميعًا قد مضيا، فلا يجوز أن تشبه (حتى) إذا رفعت الفعل بعدها وكان متصلاً بالفعل بالفاء إذا كان الفعلان فيه قد نُصِبا، وإنما شبهه بالفاء للاتصال فقط.

قال: وليس بَيْنَ حَتَّى في الاتصال وبَيْنَهُ في الانفصال فَرْقٌ.

يريد في وجهي الرفع.

=

" أن " فينصب الفعل بها، ويكون أن مع الفعل في موضع جر، فوقوع الفعل المرفوع بعدها إذا أريد به الحال، واشتهار ذلك وكثرته، مما يدلك ويبصرك فساد هذا القول. انتهى كلام أبي علي، بحذف ما يستغنى عنه من النظائر.

قال: وإنّما اتّصالُه في أنّه كان فيما مَضى، وإلا فَلأنّه لَيْسَ يُفارِقُ موضعه الآخر في شيء إذا رفعتَ.

قال أبو علي: يجب أن يُفهم من قوله: وإنما اتصاله... إلى آخر الباب أن الفعل المرتفع بعد (حتى) في وجهي الرفع جميعًا للحال لا يختلفان في ذلك، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني، وفي الآخر غير متصل.

obeikandl.com

هذا بابُ الرَّفع فيما اتَّصَلَ بالأول كاتصاله بالفاء

أي بالفعل الذي قبل (حتى) في قولك: سِرْتُ حتى أدخُلُها وما انتصب لأنه غايةٌ.

قال أبو علي: إذا بلغ الغاية جاز أن يتوغلها وأن يقف عندها.

قال: ومن زعم أنَّ النّصبَ يكون في ذا، أي في (أرى زيدًا سار حتى يدخلُها)، لأنَّ المتكلم ليس بمُتَيَقِّنٍ، فإنَّه يدخلُ عليه (سَارَ زيدٌ حَتَّى يدخُلُها فيما بَلَغني لا أدري).

قال أبو علي: أدخل عليهم هذه المسألة لإجماعهم على رفعها بتيقن فقد بان أن النصب ليس يكون فيما بعد (حتى) من أجل زوال التيقُّن، إذ قد رفعوا ما بعدها حيث لم يتيقنوا.

قال: وتقول: كنتُ سِرْتُ حتّى أدخُلُها إذا لم تجعل الدُّخولَ غايةً.

قال أبو علي: من زعم أن الرفع لا يجوز في كُنْتُ سِرْتُ حتى أدخُلُها، لأن القلب لا يجوز فيه دخل عليه: قد سِرْتُ حتى أدخُلُها، ولزمه أن لا يجيز في الفعل بعد (حتى) في قولك: (سِرْتُ حتى أدخُلُها) إلا النصب، لأن القلب لا يجوز في هذه المسألة بإجماع من العرب ألبتة، لا يجوز: (سِرْتُ حتى أدخُلُها قَدْ) (ولا سِرْتُ حتى أدخُلُها) فقد بان أنَّ القلب في هذا ليس يكون النصب من أجله.

قال: وتقول: قَلَّما سِرْت حتى أدخُلُها، إذا عنيْتَ غيرَ سَيْرٍ، وكذلك أقلُّ ما سِرْتُ حتى أدخُلَها.

قال أبو علي: قوله: قَلَّما سِرْتُ حتّى أدْخُلُها على ضَرْبَيْن:

إن أردت (قلَّما سِرْتُ حتى أدخلُها) سرتُ قليلاً جاز الرفع في الفعل بعد (حتى).

وإن أردت بقلَّما نفي السير أصلاً حتى كأنك قلت: (ما سِرْتُ) لم يجز الرفع أصلاً، كما أنّك إذا قلت: ما سِرْت حَتّى أدخلها لم يجز الرفع في الفعل بعد (حتى).

وأقلُّ ما سِرْتُ بمنزلة قلّما سِرْتُ في النفي، فكما أنه لا يجوز الرفع في الفعل بعد (حتى) في قولك: قلّما سرتُ حتّى أدخلَها كما لم يجز في: ما سِرْتُ حتّى أدخلَها، كذلك لا يجوز الرفع في الفعل بعد حتّى في قولك: أقلُّ ما سِرْتُ حتّى أدخلَها، وإنما لم يجز الرفع في الفعل بعد (حتى) إذا نفيت الفعل الذي قبل (حتى) لأن الفعل الذي بعد (حتى) إذا رفع كان سببه الموجب له الفعل الذي قبله، فإذا بقي الفعل الذي هو السبب لم يكن المتولد

عنه، فإذا رفع الفعل بعد (حتى) فهو للحال، ومن أجل ذلك ارتفع، فإذا نفي السبب الكائن عنه لم يكن ولم يتولد، فاستحال أن يرتفع وهو معدوم على الحال، فإذا لم يجز رفعه، لأنه ليس في الحال لنفي السبب صار (حتى) بمعنى إلى في أنه غاية، وانتصب الفعل بعده على إضمار (أنْ)، وصار الفعل المنتصب مع (أنْ) المضمرة الناصبة للفعل في موضع اسم مجرور، وصار (حتى) مع الاسم المجرور بعدها في موضع اسم منصوب.

والدليل على أن (قَلَّما) نفي بمنزلة (ما) النافية نصبك الفعل بعدها بعد الفاء في قولك: قَلَّما سِرْتُ فأدْخُلَها.

فإن قيل: أليس علتُك في بطلان الرفع بعد (حتَّى) إذا نفيت السَّير زوال السبب المؤدي إلى الحال، فهلا أبطلت النصب أيضًا فيه،

ولم يجز لزوال السبب المؤدي إلى الغاية إذا نفيت؟! قلت: النفي يدخل على الإيجاب، والإيجاب قبله، وإنما أثبت الغاية في النفي من حيث أثبته في الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت: سرتُ إلى البصرة، فقد أثبت غاية فإن نفيت السير أدخلت النفي على الإيجاب المثبت فيه الغاية فقلت: ما سِرت إلى البصرة، فالغاية نَفَيْتَ السَّيْرَ أو أوْجَبْتَهُ ثابِتَةٌ، والحالُ إذا نفيْتَ السببَ الموجبَ لها لم تكنْ.

قال: وتقول: إنّما سِرْتُ حتَّى أدخلَها، إذا كنتَ مُحْتَقِرًا لِسَيْرِكَ الذي أدَّى (إلى) الدخول.

قال أبو العباس: ليس شيء أقرب إلى النفي من القلة، فلذلك أجرى الاحتقار مجرى النفي، فنصب الفعل بعده كما ينصب بعد النفي.

قال: وتقول: كان سَيْرِي أمْس، فإذا أنا أدخُلُها لم يَجُزْ.

قال أبو علي: إذا نصبت الفعل بعد (حتّى) في قولك: كان سيري أمس حتى أدخلَها، كان جيدًا، لأن (حتى أدخلها) خبر كان، وهو في موضع نصب المعنى: كان سيري إلى دخولها وجعلت (أمْسِ) ظرفًا غير مستقر، فإن رفعت الفعل بعد (حتى) على هذا لم يجز، لأنه لا يكون في الكلام لكان خبر، ألا ترى أن قولك: فأدخلها من قولك: كان سَيْري فأدخلُها لا يكون خبرًا لكان، ولو جعلت أمْسِ مستقرًا جاز في قولك: كان سَيْري أمْسِ حتى أدخُلُها الرفع، ولو جعلت (كان) التي بمعنى (وقعَ)، وأمس غير مستقر لجاز الرفع في

قولك: حتى أدخلُها، لأن (كان سَيْري) على هذا جملة تامة، كما أن (سِرْتُ) كذلك، فكما جاز الرفع بعد (سِرْتُ)، فكذلك يجوز بعد (كان) التي بمعنى وقع.

قال: واعْلم أنَّ ما بعدَ حَتّى لا يَشْرَكُ الفِعْلَ الذي قبلَ حَتّى في موضعه كشَرِكَةِ الفعلِ الآخر الأوّل إذا قُلْتَ: لم أجىءْ فأقُلْ ولو كان ذلك لاستحال (كان سيري أمس شديدًا حتى أدْخُلُ) ولكنَّها تجيءُ كما يجيءُ ما بعْدَ إذا وبعدُ حرف الابتداء، وكذلك هي أيضًا بعد الفاء إذا قلتَ: ما أحْسَنَ ما سِرْتُ فأدخُلُها.

قال أبو علي: هي كناية عن قوله (فأدخُلُها).

قال أبو علي: يريد أنَّ حتّى هنا لا تشرك ما بعدها فيما قبلها كما تشرك حروف العطف فيما قبلها.

وقوله: ولو كان كذلك، أي لو أشركتْ كما تشرك حروف العطف فيما قبلها لاستحال رفع (أدْخُلُ) في قولك (كان سيري أمس شديدًا حتى أدخلُ) وإنما كان يستحيل هذا لأنها لو أشركت كما تشرك الواو لما جاز أن يعطف بها الفعل على الاسم، لكنك كنت تضمر أنْ بعدها، ليصير الفعل معها في تأويل الاسم ويصير أنْ والفعل في موضع رفع للعطف على سَيْري.

قال: فإن قُلْتَ: كان سَيْري أمس حتى أدخلُها تجعل أمْسِ مستقرًا جاز الرّفْعُ، لأنّه استغنى فصار كَسِرْتُ.

قال: لأنَّ سِرْتُ جملة تامّةٌ، كما أنَّ قولَه (كان سيري أمسِ) جملة تامة.

قال: واعلم أنَّ الفعلَ إذا كان غيرَ واجبٍ لم يكن إلا النَّصْبُ مِن قبل أنه إذا لم يكن واجبًا رَجَعَتْ حَتّى إلى أنْ وكَيْ.

قوله: (كان سيري أمس) كُلُّه غيرُ واجب، أي إذا كان منفيًّا مثل قولك: ما سِرْتُ حتى أدخلَها.

قال: وتقول: أيُّهم سارَ حتى يدخلُها، لأنَّك قد زعمتَ أنَّه كان سيْرٌ ودخولٌ وإنَّما سألتَ عن الفاعل.

قال أبو علي: كأن قائلاً قال له: لم رفعْتَ الفعل بعد (حتّى) والكلام استفهام غير واجب؟ وقد قلت: إن الفعل بعد (حتى) إنما يرفع إذا كان الكلام واجبًا؟! فقال: الفعل ها

هنا موجب غير مُستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن فاعل الفعل لا عن الفعل، ألا ترى أنك لو قلت: أيْن الذي سار حتى يدخلُها؟ وقد دخَلَها، لَجازَ أنْ يقَعَ الفعلُ الماضي الواجب مع استفهامك عن الفاعل، لأن الفعل واجب غير مُسْتَفْهم عنه.

وقوله: لَجازَ هذا الذي يكون لِما قد وقَعَ، أي جاز أن يقع الفعل الماضي في هذا الموضع لأن الاستفهام عن الفاعل.

وقوله: لِما قد وَقَعَ صِلَة، ليكون الذي هو صلة (الذي).

وقوله: لأنَّ الفعلَ ثمَّ واقِعٌ، أي في قولك: أيُّهم سارَ حتّى يدخلُها وأين الذي سار حتى يدخلُها، الفعل واقع وإن كان الفاعل مستفهمًا عنه.

قال: وليسَ بمنزلة قَلَّ ما سِرْتُ، إذا كان نافيًا لِكثر ما، ألا ترى أنّه لو قال: قَلَّما سِرْتُ فدخلتُها، وهو يريد أن يجعلها واجبة أي يجعل قوله (فأدخلُها)، أو (حتى أدخلُها) واجبة، خارجة من معنى (قَلَّما) أي إذا كانت نافية بالجملة لم يستقم إلا أن تقول: قَلَّما سِرْتُ حتى دخلتُ، أي لم أسِرْ ولكنّي دخلْتُ، فإنّما تَرْفعُ بحتى في الواجب.

أي وليس (قَلَّما) إذا كان نفي كثر ما بواجب فترفع بعده، ويكونُ ما بعدها مبتدأ منفصلاً من الأوّل كان مع الأوّل، أي كان المنفصل المرفوع بعد (حتّى) فيما مضى أو الآن.

قال: وتقول: أسِرْتَ حتى تدخلَها نصْبٌ لأنّك لم تثبتْ سَيْرًا تَزْعُمُ أنّه قد كان معه دخولٌ وأبو الحسن يجوّز الرّفْعَ لأنّك لو قلت: سِرْتُ فإذا أنت داخلٌ جاز.

قال أبو علي: قد تقدم رد أبي العباس عليه، وإن السبب إذا لم يكن، لم يوجد المتولد عنه.

هذا بابُ ما يكون العملُ فيه من اثنين

وذلك قولك: سرت حتى يدخلَها زيدٌ، إذا كان دخول زيد لم يُؤَدِّه سَيْرُك، ولكنّك لو قلت: سرتُ حتى يدخلُها ثقَلي أو بدني رَفَعْتَ، لأنّك جعلْت دخولَ ثقَلِكَ يُؤدّيه سَيْرُكَ، وبَدَنُكَ لم يكن دُخولُه إلاّ بِسَيْرِكَ، وبَلَغَنا أنَّ مُجاهِدًا قَرَأَ "وزُلْزلوا حتى يقولُ الرّسولُ"، وهي قراءة أهل الحجاز.

قال أبو علي: تأويل ذلك والله أعلم أنهم لما أنْ كان (زُلزِلوا) سببًا لقول الرسول كما صار السّير سببًا لدخول البدن والثّقل، ومن قرأ "وزُلزلوا حتى يقولُ الرّسولُ" جعله بمنزلة سِرْتُ حتى يدخلُها زيدٌ، وسِرْتُ حتى تَطلع الشمسُ فلم يجعل قول الرسول سببًا لزلزلوا، كما لم يجعل سيره سببًا لطلوع الشمس، ولكن جعل قول الرسول غاية، كأنه على التقدير: وزُلزِلوا إلى أنْ قال الرسولُ، كما جعل طلوع الشمس غاية لسيره حتى يدخلَها زيدٌ، أي قبل أن يقطعه على قولك: حتّى أدخُلَها فلما عطفته عليه لم يجز غيره.

قال: وصارَت إعادتُك حتّى كإعادتِكَ له في تبا لهُ، وويلٌ لك، منْ عمرًا ومنْ أخو زيدٍ؟!.

قال أبو علي: يقول: لما أعدت (له) بعد (ويل) ابتدأته، وقطعته مرتبًا، وكذلك لما أعدت (مَنْ) ثانية بعد عمرو محكيًا قطعته منه رفعته.

قال: وإنّما كانتْ (أدْخُلُها) حائلةً بين (حتّى)، يريد (أدخُلُها) من قولك في المسألة (سِرْتُ حتّى أدخُلَها وتطْلُعُ الشَّمْسُ).

قالوا: بين أن تنصب لأن (حتى) لا تنصب إلا ما يليها.

أي: قولك وتطلعُ الشمس لم تل (حتّى) فيجوز أن تنصبه.

في الكتاب: قال أبو الحسن: أنا أزعم أنّ هذه التي ترفع ما بعدها ليست حتى التي تنصب ما بعدها.

قال أبو علي: هكذا قول الخليل وسيبويه إن التي ينصب بعدها الفعل هي التي تخفض الاسم، والتي يُرفع الفعل بعدها هي بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

قال: ويَحْسُنُ أنْ تقولَ: سِرْتُ حتّى تطلُعَ الشَّمْسُ، وحتّى أدْخُلَها كما تقول: سِرْتُ إلى يوم الجمعة وحتّى أدخُلُها.

قال أبو علي: جعل الفعل المنصوب بعد (حتّى) بمنزلة اسم لأن أنْ مضمرة، ألا ترى أنه مثَّلَهُ باسم فقال: كما يجوز أن تقول: سِرْتُ إلى يومِ الجُمُعةِ.

قال: قال امْرُؤ القَيْسِ(١): [الطويل]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فهذه الآخرة هي التي تَرْفَعُ.

قوله: هي التي ترفع، يريد التي يرتفع الفعل بعدها، كما يرتفع الاسم في قولك: حتّى كُلَيْبٌ، لأنه بمنزلة حرف من حروف الابتداء.

قال: وإنْ نَصَبْتَ وقد رَفَعْتَ فعلَك فهو مُحالٌ.

أي لأنك لا تعطف بمنصوب على مرفوع.

---

(١) لامرئ القيس في ديوانه ق ١٦/٩ ص ٩٣ (وروايته: مطوت بهم حتى تكل مطيُّهم)
وله في الكتاب ٤١٧/١ و ٢٠٣/٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٨ و ٢٥٥ (عجزه) وشرح المفصل ١٩/٨ والمغني ١١٤/١ وشرح الأشموني ١٠٢/٢
وبلا نسبة في المقتضب ٤٠/٢.
الشَّاهد فيه: أَنَّ (حَتَّى) هُنَا لَيْسَتْ عَاطِفَةً، لدُخُول حَرْف العَطْف عَلَيْهَا؛ لأنَّ حُرُوفَ العَطْفِ لا يَدْخُلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْض؛ لأنَّ ذَلكَ يُوجِبُ خُرُوجَ أَحَدهمَا عَنْ مَعْنَى العَطْف.
فَلا يَجُوزُ جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو؛ لأَنَّهُ لا يَخْلو أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا هِيَ العَاطِفَةُ، فَأَيَّتُهُمَا ثَبَتَ لَهَا الحُكْمُ، اسْتُغْنِي بِهَا عَنِ الأُخْرَى.
اللغة: (السُّرَى): سَيْرُ اللَّيْلِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ: سَرَى وَأَسْرَى.
قَالَ النَّابِغَةُ: [البسيط]

أَسْرَتْ عَلَيْهِ منَ الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ

فَقَوْلُهُ: سَارِيَةٌ، هُوَ مِنْ سَرَى، وَقُرِئَ باللُّغَتَيْنِ: أَنْ اسْرِ، وَأَنْ أَسْرِ.
وَقَوْلُهُ: (تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ)، يَعْنِي: تَعْيَ إِبِلُهُمْ. وَالمَطِيُّ: جَمْعُ مَطِيَّةٍ، وَكَانُوا يَرْكَبُونَ الإِبِلِ، وَيَقُودُونَ الخَيْلَ إِلَى وَقْتِ الحَاجَةِ لَهَا.
وَيُرْوَى: (حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ)، وَهُوَ اسْمٌ وَاحِدٌ يُؤَدِّي عَن الجَمْعِ؛ لأَنَّ فَعِيلا لَيْسَ مِمَّا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ الوَاحِدُ إِلا عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ، نَحْوَ: العَبِيد وَالكَلِيبِ، وَلا يَكَادُ يَقَعُ مَعَ قِلَّتِهِ إِلا فِي جَمْعِ فَعْلٍ، لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ فِي الكَلامِ.
وَالجِيَادُ: الخَيْلُ، وَاحِدُهَا جَوَادٌ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ جَوَادٌ، وَقَوْمٌ جُودٌ. وَقَوْلُهُ: (مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانٍ)؛ لإِفْرَاطِ الإِعْيَاءِ.
وَيُرْوَى: حَتَّى تَكِلَّ جِيَادُهُمْ وَحَتَّى المُصَلِّي. وَيُرْوَى: مَطَوْتُ بِهِمْ.

هذا بابُ الفاء

قال أبو علي: الفصل بين قولك: (لا تأتيني فتُحَدِّثُني) إذا أشركته مع الفعل الأول أو حملته على أنه خبر مبتدأ، وبين قولك (ما تأتيني فتُحدّثَني) أنك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة وإذا رَفَعْت فالكلام جملتان، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما تأتيني فتحدّثُني) فكأنك قلت: لم يكن إتيان فحديث، وإذا رفعت نفيت كل واحدة من الجملتين على حدة، إلا أن الجملة الثانية إذا جعلتها خبرًا لمبتدأ محذوف كان جملة من مبتدأ وخبر والخبر فعل وفاعل إذا أشركته مع الأول كان جملة من فعل وفاعل.

قال: كما لا يَقَعُ معنى الاستثناء في (لا يكونُ) ونحوِها إلا أنْ تُضْمِرَ.

أي تضمر ما يكون المستثنى خبره، كقولك: أتاني القومُ لا يكونُ زيدًا، أضمرت بعضهم لأن التقدير: لا يكونُ بعضُهم زيدًا.

قال: ونَظِيرُ جَعْلِهم لَمْ آتِكَ، ولا آتِيكَ وما أشْبَهَهُ بمنزلة الاسم في النّيَّةِ حتّى كأنّهم قالوا: لَمْ يَكُ إتْيانٌ، إنشادُ بعض العربِ قولَ الفرزدق[1]: [الطويل]

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

قال أبو علي: يقول: إنك إذا قلت: ما تأتينا فكأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، كما أن الشاعر لَمَّا قال: لَيْسُوا مُصْلِحِينَ فكأنه قد قال: ليسوا بمصلحين، ومعنى ليسوا مصلحين كمعنى ليسوا بمصلحين، كما أن معنى (ما تأتيني) معنى لم يكن منك إتيانٌ ولو قال قائل: إن دلالة الفعل على مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثَّلَه به، لكان عندي هو

---

(١) نون (مصلحين) لأنه أراد معنى (يصلحون)، وواحد المشائيم (مشؤوم) يقول: هؤلاء القوم قد شأموا هذه العشيرة فغراب العشيرة لا ينعب إلا بالبين، أي بالفراق، وقد يتركون تنوين هذا، إذا احتاجوا إليه في الشعر.

البيت للأخوص الرياحي في: كتاب سيبويه: ١٦٥/١، ٣٠٦، والحيوان: ٤٣١/٣، والإنصاف: ١٨٠/١، وشرح المفصل:٥٢/٢، وخزانة الأدب: ١٤٨/٤، وينسب إلى الفرزدق في: كتاب سيبويه: ٢٩/٣، وليس في شرح ديوانه وبلا نسبة في: الخصائص: ٣٥٤/٢، وأسرار العربية: ١٤٨، ومغني اللبيب: ٦٢٢، وشرح الأشموني: ٢٣٥/٢.

القول، ألا ترى أن الفعل يدل على مصدره في مثل قولك: مَنْ كَذَبَ كان شَرا له، "ولا تحْسَبَنَّ الذين يَبْخلون"، والمصدر أيضًا يدل على فعله في مثل سُقْيًا وما أشبهه وفي مثل[1]:

---

(١) صدر البيت:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُـــوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ

هَذَا البَيْتُ لِعَبْد مَنَاف بْن رِبْعِيّ الهُذَلِيّ.

الشَّاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (الجَمَّالَةُ)، وَهُوَ جَمْعُ جَمَّالٍ، كَمَا يُقَالُ: بَقَّالٌ وَبَقَّالَةٌ وَحَمَّارَةٌ، فَالتَّـــاءُ دَخَلَـــتْ للفَرْق بَيْنَ الوَاحِد وَالجَمْع.

المَعْنَى: وَصَفَ قَوْمًا هُزِمُوا حَتَّى إِذَا أُدْخِلُوا فِي قُتَائِدَة، قَالَ ذَلِكَ الأصْمَعِيّ.

وَجَعَلَ المُنْهَزِمِينَ كَالشُّرُد، وَاحِدُهُمْ: شَرِيدٌ؛ كَطَرِيقٍ وَطُرُق، وَقَدِيمٍ وَقُدُمٍ، وَإِذَا كَانُوا شُرُدًا فَكَيْـــفَ بِهِمْ إِذَا طُرِدُوا؟ ذَلِكَ أَشَدُّ لِنفَارِهَا؛ فَلِذَلِكَ خَصَّ الشُّرُدَ بِالذِّكْرِ مِنْ غَيْرِهَا. و(الشَّلُ): الطَّرْدُ.

الإعراب: فِي جَوَاب (إِذَا) ثَلاثَةُ أَقْوَال:

الأوَّلُ: أَنَّ جَوَابَهَا مَحْذُوفٌ، وَلَهُ نَظَائِرُ فِي التَّنْزِيلِ وَأَشْعَارِ العَرَب؛ لأنَّ فِي حَذْف الجَوَاب من هَـــذَا المَوْضِعِ وَشِبْهِهِ ضَرْبًا مِنَ المُبَالَغَة، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ بَلَغُوا أَمَلَهُمْ، وَأَدْرَكُوا مَا أَحَبُّـــوا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنَّ الجَوَابَ فِي قَوْله: (شَلا)، وَغَنِيَ بِذِكْرِ المَصْدَرِ عَنْ ذِكْرِ الفِعْلِ لِدَلالَته عَلَيْه.

وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ (الشَّلَّ) إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ إِدْخَالِهِمْ فِي قُتَائِدَةٍ، وَهَذَا الرَّأْيُ يُوجِبُ أَنْ يَكُـــونَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ: قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَهُوَ أَنَّ (إِذَا) زَائِدَة؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ لَهَـــا بِجَـــوَابٍ، وَالتَّقْـــدِيرُ: حَتَّـــى أَسْلَكُوهُمْ.

وَهُوَ أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ (إِذَا) اسْمٌ وَالأسْمَاءُ تَبْعُدُ زِيَادَتُهَا.

فَقَوْلُهُ: (شَلا) عَلَى مَنْ جَعَلَهُ جَوَابًا لا مَوْضِعَ لَهُ مِن الإعْرَاب، إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ مَحْضٌ، أَكَّـــدَ فِعْلَـــهُ المُضْمَرُ الَّذِي هُوَ الجَوَابُ.

وَعَلَى القَوْلَيْنِ البَاقِيَيْنِ، هُوَ مَصْدَرٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الإعْرَاب؛ لأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الحَال، وَلَكَ فِي هَذِهِ الحَالِ وَجْهَان:

إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا مِنَ الضَّمِيرِ الفَاعِلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَالِّينَ.

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا مِنَ الضَّمِيرِ المَفْعُول، كَأَنَّهُ قَالَ: مَشْلُولِينَ.

وَالأقْيَسُ كَوْنُهَا حَالا مِنَ الضَّمِيرِ الفَاعِلِ؛ لِقَوْلِه: (كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ)، فَشَبَّهَ الشَّلَّ بِشَلِّ الجَمَّالَةِ الإِبِلَ الشُّرُدَ؛ وَهُمْ الطَّارِدُونَ، وَإِذَا كَانَ حَالا مِن الضَّمِيرِ المَفْعُولِ؛ وَجَبَ أَنْ تَقُولَ: كَمَا تُطْرَدُ الإِبِلُ الشُّـــرُدُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لأنَّ العَرَبَ قَدْ تُوقِعُ التَّشْبِيهَ عَلَى شَيْءٍ وَالمُرَادُ غَيْرُهُ.

شَـــلا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

المصدر ها هنا دل على الفعل فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه وقد خطَّأ أبو العباس أبا عُبَيْدةَ فيما أخبرنا أبو بكر عنه في تأوله هذا البيت على أن إذا محذوف الجواب، وفي تأويله إياه في موضع آخر على أن إذا زيدٌ، وقال: كل واحد من تأويل أبي عبيدة مناقض للآخر، والقول ما قلنا من أن المصدر قام مقام الفعل الذي هو جواب إذا، وكأن سيبويه أراد بتمثيله ذلك بهذه الأبيات التي ينشدها في غير هذا الموضع على جهة الغلط أنه إذا جاز مثل هذا مما هو كالغلط، فما يكون فيه الفعل دالاً على المصدر أجوز، هذا وجه التشبيه عندي.

قال: في قوله: ما تأتيني فتُحدّثني: فإن تُحَدِّثَ في اللفظ مرفوعةٌ بيَكُنْ، لأنّ المعنى: لم يكنْ إتيانٌ فيكون حديثٌ.

قال أبو علي: يستنبط من قوله: فإنَّ تُحدّث في اللفظ مرفوعة بيكن ما قلناه من أنّك إذا نصبت فتقدير الكلام جملة واحدة على خلاف تقديره إذا رفعت.

قال: فمثل النصب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦] ومثلُ الرَّفْع قولُه تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٥-٣٦].

قال أبو علي: تأويل هذه الآية: لا ينطقون ولا يعتذرون، كما أن معنى ما تأتينا فتُحَدّثُنا: ما تأتينا وما تحدثُنا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي، وقد يُسأل عن هذه الآية فيُقال: كيف جاز لا ينطقون مع يعتذرون وقد نُفي عُذْرُهم، والاعتذار نُطْقٌ؟ فهذا على أحد تأويلي سيبويه لا يلزم هذا السؤال، لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل

= وَالكَافُ فِي قَوْلِه: (كَمَا) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ للشَّلِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: شَلا مِثْلَ شَلِّ الجَمَّالَة.

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦١/٢، والاشتقاق ٢٤٦/١، والصاحبي في فقه اللغة ٣٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٢٩٩/٦، وتاج العروس للزبيدي مادة شجرد ٢٤٨/٨، ومادة قترد ٨/٩، ولسان العرب مادة شرد ٢٦٣/٣، ومادة سلك ٢٤٤/١٠ومادة جمل ١٢٣/١١، وهمع الهوامع ١٨٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩٣/٣، ١٩٩، وخزانة الأدب ٣٧/٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١١/١، وشرح أدب الكاتب ١١٤/١.

الثاني قد شرك، وهذا السؤال إنما يلزم إذا كان لم يَشْرِكْ الفعلُ الثاني الأول، وجُعل الثاني منقطعًا من الأول، وخبرُ المبتدأ محذوفٌ، كأنه في التقدير: ولا ينطقون، ولا يُؤذن لهم فهم يعتذرون، فالتأويل الأول أسوغ لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه.

ولو حملت الآية على الوجه الثاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كَلا نُطْقَ، وصار هذا كقولك: تَكَلَّمْتَ و لم تتكلّمْ إذا لم يأتِ بكلامٍ جَيّد.

وقال في عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف: فإذا أردت أنْ تجعل هذه الأفعال أمرًا أدخلت اللام، وذلك قولُك: ائته فَلْيُحَدِّثْكَ وفيُحدّثَكَ إذا أردْتَ المُجازاةَ، ولو جاز الجزمُ في ائْتِني فأحدِّثَكَ ونَحوها لَجاز تحدّثْني تُريدُ به الأمرَ.

قال أبو علي: إنما لزم هذا لأنّك إذا قلت: ائتني فأحدّثْكَ فلا جازم في الكلام عطفت عليه (أحدّثْك) وجزمته به، كما أنك إذا قلت: (تُحدِّثُني) مبتدئًا فلا جازم له، فلو جاز جزمه في العطف ولا جازم له لجاز جزمه في الابتداء، وإذا لم يكن له جازم فكما لم يجز في الابتداء جزمه ولا جازم، كذلك لا يجوز في العطف جزمه ولا جازم.

قال: وتقول: أَلَسْتَ قد أَتَيْتَنا فتُحدِّثَنا إذا جَعَلْتَه جوابًا، و لم تجعل الحديثَ وقع إلا بالإتيان، وإذا أردت فتحدِّثُنا رَفَعْتَ.

قال أبو علي: أي إن أردت بقولك فتُحدّثُنا حَدِّثْنا فوضعْتَ المضارع موضع الماضي رفعْتَ.

قال: وتقول: حَسِبْتُه شَتَمَني فأثِبَ عليه إذا لم يكن الوثوبُ واقعًا.

قال أبو علي: العمدة في نصب ما بعد الفاء أن يكون ما قبله غير واجب فلذلك جاز حَسِبْتُهُ شَتَمَني فأثِبَ عليه.

قال: وقال عَزّ وجَلَّ: ﴿فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢] فارتفع لأنه لم يُخبر عن المَلكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون ليجعلا كُفره سببًا لِتَعَلُّم غيره ولكنّه على كفروا فيتعلمون.

قال: ومثْله "كن فيكون" كأنّه قال: إنّما أمرنا ذاك فيكون.

قال أبو علي: يعني (كفروا) من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [البقرة:١٠٢]، فقوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) معطوف على (كفروا) وإن كان

(كفروا) ماضيًا (ويتعلمون) مضارعًا، لأن (كفروا) وإن كان ماضيًا فهو في موضع فعل مرفوع ولو حمل على الابتداء والقطع على (فلا تكفر فهم يتعلمون) كان حسنًا، ولا يجوز أن يكون جوابًا لتكفرْ، لأنه لو كان كذلك لكان لا تكفر فيتعلمون.

وقال قائل أظنه أبا العباس: (فيتعلمون) معطوف على قوله: يُعلِّمون فيَتَعَلَّمون.

وردّ أبو إسحاق عليه هذا بأنْ زعم أنّه لو كان كذلك لكان فيُعَلِّمون منهم، وأن التثنية بعد فيتعلَّمون دلت على أن يتَعَلَّمون ليس بمعطوف على يُعَلِّمون، إذ لو كان العطف على يُعَلِّمون لكان موضع التثنية جمع.

قال أبو إسحاق: واستحسن أن يكون معطوفًا على يُعَلِّمونَ، كأنه على يُعَلِّمونَ فيتَعَلَّمون منهما.

قال: وقد يجوز النَّصْبُ في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُهُ في الاضطرار مِنْ حيثُ انتصبَ في غير الواجب، وذلك أنّك تجعلُ (أن) العاملةَ، فَمِمَّا نُصِبَ في الشّعْرِ اضطرارًا قولُه[1]: [الوافر]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي.....

قال أبو علي: دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت تأتيني، فقد دل على (يكون منك إتيانٌ)، كما أنك إذا قلت: (لا

---

(١) البيت كاملا:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

هَذَا البَيْتُ للمُغِيرَة بْن حَبْنَاء.

الشاهدُ فيه: نَصْبُ (فَأَسْتَرِيحَا) بِإِضْمَارِ (أَنْ) ضَرُورَةً، وَهُوَ خَبَرٌ وَاجِبٌ.

وَيُرْوَى: لأَسْتَرِيحَا، وَلا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِه الرِّوَايَة، وَمَعْنَى البَيْتِ مَفْهُومٌ، وَمِثْلُهُ للأَعْشَى: [الطويل]

وَثُمَّتَ لا تَحْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلَهُ فَيُعْقِبَا

وَمِثْلُهُ لطرفَة: [الطويل]

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

انظر: الكتاب ٣٩/٣، ٩٢، والمقتضب ٢٤/٢، والأصول ٤٧١/٣، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٤١، والمحتسب ١٩٧/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٤٢٧/١، وشرح المفصّل ٥٥/٧، وضرائرُ الشّعر ٢٨٤، وشعرُه – ضمن شعراء أمويّون – ٨٣/٣.

تأتيني) فقد دل على (لا يكون منك)، فالإيجاب والنفي وما أشبهه ممّا كان غيرَ واجبٍ هو الذي عليه الاستعمال، ووُجد كذلك بالاستقراء فَنَصْبُ الفعلِ بإضمار في الفاء بعد الفعل الموجَبِ شاذّ عن الاستعمال مطّرِدٌ في القياس لا يجيءُ إلا في شِعْرٍ.

ونَصبُه في الفاء والواو وما أشبههما من الحروف التي تُضمَرُ (أنْ) بعدها في النّفي مُطّرِدٌ في الاستعمال والقياس جميعًا.

قال: وسألتُه عن "ألم تر أن الله أنزلَ من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرة"، فقال: هذا واجب وهو تنبيه ليس بنفي فيُحْمَلَ عليه (فتُصبحُ)، ألا ترى أنَّ اخضرارَ الأرض ليس سببُها رؤيَتَكَ؟!.

قال: وإنّما خالف الواجبُ النّفي لأنك تنقُضُ النّفيَ إذا نَصَبْتَ وتُغَيّرُ المعنى، يعني أنّك تنفي الحديثَ وتوجِبُ الإتيانَ، تقول: ما أتيتني قَطُّ فتُحدِّثَني إلا بالشَّرِّ فقد نَقَضْتَ نَفي الإتيان، وزعمْتَ أنّه قد كان.

قال أبو علي: يذكرُ في هذا الموضع أشياء مُختصٌّ بها النّفي ولايكون في الإيجاب، فلا يُستنكر أيضًا أنْ يُنْتَصَبَ الفعلُ بعد الفاء بإضمار (أنْ) في النّفي، ولا يُنْتَصَبُ في الإيجاب.

فقوله: وإنّما خالف الواجبُ النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت.

أي: إنما خالف الواجب النفي في أنْ لم يَحْسُنْ انتصابُ الفعلِ بعد الفاء بإضمارٍ في الواجب، وحَسُنَ انتصابُه في النّفي لأنّك تنقُضُ النفي أي لأنك قد تنقض في النفي معنى النفي حتى يَؤولَ إلى الإيجاب إذا نصبْتَ بعد الفاء.

قوله: ويُغيِّرُ المعنى، معنى أنك تنفي الحديث فتوجب الإتيان، أي بغير النفي المعنى معنى نفيُك الحديثَ، فمعنى نفيُك الحديثَ بَدَلٌ من المعنى والنّفيُ هو المغير للمعنى، والمعنى مفعول به، وفائدةُ هذا الكلام أنّ النفي يُغَيّرُ معنى الكلام، فيصيرُ المنفيُّ موجَبًا، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما أتيتني قطُّ فتُحدّثَني إلاّ بالشَّر، فقد نَفَيْتَ الإتيان في اللفظ وأوجَبْتَه في المعنى، لأنَّ المعنى أنّك تأتيه فتُحَدِّثُه بالشَّرِّ.

قال: وتقول: ائتني فأحَدِّثَك، فليس هذا من الأمر الأول في شيءٍ.

قال أبو علي: قولُه: فليس هذا من الأمر الأول في شيء، أي إذا قال: ائتني فأحدثك، فكأنه قال: لِيَكُنْ إتيانٌ فحديثٌ، وليس هذا كالمسائل التي قَدَّمها في أنَّ معنى النفي قد آل فيها إلى الإيجاب.

قال في الإيجاب نحو: سوف تأتينا فتُحدثُنا، فلم يحتاجوا إلى (أنْ) لِما ذكَرْتُ لك، ولأنَّ تلك المعاني لا تقع ها هنا.

قال أبو علي: أي المعاني التي بها النفي، ولو كانت الفاءُ والواوُ وأوْ يَنْصِبْنَ لأدخَلْت عليها الفاءَ والواوَ للعطف، ولكنّها كحتّى في الإضمار والبدل.

قال أبو علي: الفاء والواو، وأو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أنْ)، كما أن ما بعد (حتّى) في الغاية، واللام في النفي موضع إضمار (أنْ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أنْ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أنْ)، ألا ترى أن (أنْ) لا تظهر معهم كما لا تظهر معها، لا تقول: ما تأتيني فأنْ تُحدثَني، كما تقول: "ما كان زيدٌ لأن يفعلَ إذا أراد ليفعل، فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أن (أنْ ولن) ناصبان له، قيل له: لو كُنَّ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن، كما يدخلان على (أن ولن)، فتقول: ما تأتيني فتُحدثني وتشتُمَني، كما تقول: يُعجبني أن تقومَ وأن تجلس، ولنْ يقوم ولن يذهبَ وامتناعُ دخول حرف العطف على هذه الحروف إذا انتصب الفعل بعدها دليلٌ على أنها ليست الناصبةُ للفعلِ، إذ كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، ألا ترى أنَّ الواو في القَسَم لَمّا لم تكن حرفَ عطف، وكانت بدلاً من الباء الجارّة، دخلت حروف العطف عليها، وذلك قولُك: والله لأكرمنّك، ووالله لأعطينَّك، وكذلك (ثُمَّ) وسائرُ حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القسم ولو كانت الفاء والواو التي ينتصب الفعل بعدها غير العاطفة لدخلها حروف العطف كما دخلت على واو القسم لَمّا لم تكن حرفَ عطف، وحُكِيَ أنَّ أبا عمر الجَرمي كان يذهب إلى أنّ الفاء وسائر حروف العطف هي الناصبة للفعل بمنزلة (أنْ)، وهذا القولُ يَفْسُدُ بهذه الحُجَجِ التي قَدَّمْنا هنا، والله أعلمُ.

هذا بابُ الواو

قال: وإن شئت جَزَمْت على النهي في غير هذا الموضع، إذا أردت أن تنهاه عن الثاني كما تنهاه عن الأوّل، قال جرير(١): [الطويل]

ولا تَشْتِم المـــــولى وتبْلُغْ أذاتَه

قال أبو علي: نهاه عن الشَّتْم وبُلوغ الأذى معًا.

وأنشد(٢): [الطويل]

---

(١) عجزه:

فإنَّكَ إنْ تفعــلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

التسفيه: نسبة أحد إلى السفاهة.

يعني لا تشتم مولاك كيلا يؤذيك فإن فعلت ذلك تكن سفيهًا.

إعراب البيت: المولى: مفعول " لا تشتم "، قوله " تبلغ ": مجزوم معطوف على النــهي، تســفه:... مجزوم بجواب الشرط، قوله وتجهل: عطف عليه، والشرط مع جوابه في موضع خــبر " إن "، واسمهــا الكاف.

الاستشهاد: على أن قوله " وتبلغ أذاته " يجوز أن يكون منصوبًا على تقدير أن الواو للجمع، ويجوز أن يكون مجزومًا عطفًا على النهي.

انظر: الخزانة ٤٧٥/١٠، واللسان (أذى) ٢٧/١٤.

(٢) البيت كاملا:

فَتَلْــــتُ بِعَبْــــدِ اللهِ خَيْــــرَ لِدَاتِــــهِ ذُوَءَابًــا فَلَــمْ أَفْخَــر بِــذَاكَ وَأَجْزَعَــا

هو لدريد بن الصِّمَّة.

و(اللِّدة)- بكسر اللام- تربك الّذي وُلد معك.

ومعنى البيت: لقد أخذتُ بثأر أخي عبد الله فقتلتُ تِربه الّذي قتله؛ وهو ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب.

والشّاهد فيه: (ذؤاب بن أسماء بن زيد) حيث حذف التّنوين من(ذؤاب)و(زيد) لإضافة كلٍّ منــهما إلى ابن؛ وأمّا حذف التّنوين من(أسماء) فلكونه لا ينصرف.

انظر: الكتاب ٤٣/٣، والأصمعيّات١١١، والشّعر والشّعراء ٥٠٦، والاشــتقاق ٢٩٢، والتّبصــرة ٤٠١/١، وأمالي ابن الشّجريّ ١٤٨/٢، وشرح ملحة الإعراب ٨٤، وسرح العيون ٣٦٥، والخزانــة ٣٠/٧، والدّيوان ٢٧.

فلم أفْخَرْ بـــــذاك وأجْـــــزَعا

أي: أجمعُ بينهما ولو كان (أجْزَع) على حِيالِه لكان (وأجزَعُ).

قال: وتقول: لا يَسَعُني شيءٌ ويعجزَ عنك.

قال أبو علي: معنى ذلك لا يجتمع ألاَّ يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك.

قال: ومِن النَّصْب في هذا الباب قولُه عزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢] وقد قرأها بعضُهم "ويعلمِ الصابرين".

قال أبو علي: مَنْ نَصَبَ "ويعْلَمَ الصابرين" فالمعنى: أمْ حَسِبْتُم أنْ تدخلوا الجنَّة ولَمّا يجتمع العلمُ بالمجاهدين والعلم بالصابرين فتقديرُ الكلام جُملة واحدة، ومَنْ جَزم فالتَّقديرُ جملتان.

قال: وقال تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام:٢٧] فالرّفعُ على وجهين:

فأحدُهما: أن يشْرَكَ الآخرُ الأوّل، أي يدخلُ كلُّه في التَّمنّي.

والآخر: على قولك: دَعْني ولا أعودُ، أي فإنّي مِمَنْ لا يعودُ فإنّما يسأل التّرْكَ، وقد أوْجب على نفسه ألاَّ عودةَ له ألبَتّةَ تُرِكَ أو لم يُترَك، ولم يُرِدْ أن يسأل أن يجتمع له التّركُ وألا يعود وأمّا عبدُ الله بنُ أبي إسحاق فإنه كان ينصب هذه الآية.

قال أبو علي: الرّفع عندي في "نكونُ من المؤمنين" على قولك: دعني ولا أعودُ، كأنّه أقوى منه في الوجه الأول، وذلك أنهم على هذا التأويل إنما يتمنون الرّدّ، وقد صدّقوا بآيات الله، والإيمان به لما ظهر لهم من أعلام القيامة، والآياتُ التي ترتفع معها الشُّبَه، فهم يتمنون الرّدّ ويحرُون أنهم لا يُكذّبون ألبتة، وليس يتمنون أن يعرفوا الآيات وأن لا يُكَذّبوا، إنما يتمنون الرّدّ والرُّجوع فقط.

ومَنْ نَصب فالنصبُ في المعنى كالرفع في الوجه الأول، والذي وَفَّقَ بينهما أن الثاني المنصوب داخلٌ في التمني كما كان المرفوع في الوجه الأول الذي قدمه سيبويه داخلاً فيه، وهو في التمثيل ياليتنا يكون لنا رَدّ وامتناع من التكذيب وكون من المؤمنين، فهذا موافقٌ للوجه الأول مِن وجهي الرّفع في المعنى، مُخالف له في اللفظ، لأنّك إذا نصبتَه فالكلامُ جملةٌ واحدة، وإذا رفعت لم يكن الكلام بجملة واحدة.

قال أبو علي: المعنى في البيت[١]: [الطويل]

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤول

وتقدير الكلام غَضَبُ صاحبي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه، لأنّ الغضب لا يُقال، فإذا رفعتَ (يغْضَبُ) كان معطوفًا على (ليس) الذي في الصّلة، كأنّك قلت: ما أنا للشيء الذي يغضب منه صاحبي بِقَؤولٍ.

(١) البيت لكعب الغنوي

في قوله: (يَغْضَبُ) ضربان: إن جعلتها داخلة في الصلة، كانت مرفوعة؛ لأنَّه لا شيء يُحمل عليه فيُنصب، فإذا عطف لم يُخرجْها من الصلة وحَمل الكلام على المعنى، كأنَّه قال: وما أنا للذي لا ينفعني ويَغْضَبُ منه صاحبي بقَؤُول.

فإذا دَخلَ (يَغضبُ) في الصلة، عُطف المضارع على اسم الفاعل، وكُلٌّ واحدٍ من المضارع واسم الفاعل يُعطف على الآخر لِتَشَابُههما؛ قال: [الرجز]

بَاتَ يُعَشِّيها بعضْبٍ بَاتِرِ يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجَائِرِ

وموضع المضارع الذي هو (يغضبُ) في البيت، نَصبٌ للعطف على خبر (ليس)، والضمير الذي هو (منه) يعود على اسم (ليس)، والمقول حينئذٍ هو الشيء، والقول يقع عليه لعمومه، واحتماله أن يكون القول وغيره، وليس كالغضب.

فإذا أُخْرِجَ (يَغْضَبُ) من الصلة، أَضْمَرَ (أنْ) لعَطْفِه إيَّاها على الشيء، كأنَّه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي، ولغَضَبَ صاحبي بقؤول؛ فالغضب لا يُقال، ولكن التقدير: ولِقول غَضب صاحبي؛ فتُضيف القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب، كما تقول: ضَرْبُ التَّلَفِ؛ فتُضيف الضَّرْبَ إلى ما يَحدثُ عنه.

انظر: الخزانة ٨/٥٧٠، ولباب الآداب ١/١٤٣، وشرح الأبيات المشكلة ١/٢٥٩.

هذا باب (أوْ)

قال: واعلم أنَّ معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أنْ) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل.

قال أبو علي: قولُه: على غير معنى التمثيل، يريد أن التمثيل لِيَكُنْ لزومُ الإعطاء، والمعنى لألزَمَنَّك إلا أن تعطيَني، فالمعنى على غير التَّمثيل، لأنَّ في لَأَلْزَمَنَّك إلا أن تعطيَني إيذانٌ بالملازمة إلا أن يُعْطِيه، وفي لِيَكُنْ لزومٌ إو إعْطاءٌ إعْلامٌ أنَّ أحدَ الأمرين واقعٌ لا بُدَّ منه، لكنْ لم يُنصَّ على الواقع منهما، فقد بان مُخالفةُ التَّمْثيلِ للمعنى.

قال: وتقول: الْزَمْهُ أو يَتَّقيكَ بحقِّك، واضْرِبْهُ أو يَسْتقيمَ.

وقال زياد[1]: [الوافر]

كَسَرْتُ كُعُـــوبَها أو تَسْتقيما

معناه إلاَّ أن تستقيما، وإنْ شئتَ رَفَعْتَ في الأمر على الابتداء لأنَّه لا سبيل إلى الإشراك.

قال أبو علي: في الغَلَطِ إنَّ سيبويه أراد بقوله: لا سبيلَ إلى الإشراكِ أن (يستقيم) لا يجوز أن يُعطف على (كسرتُ) لأنَّ (يستقيم) مضارع، و (كسرتُ) ماضٍ، قال: وهذا غَلَطٌ، لأنَّ العطفَ في هذا الموضع حسنٌ، لأنَّ ما بعدَ إذا وإنْ كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يَحْسُنُ عطفُ المضارع عليه إذْ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل، كما

---

(١) صدره:

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَـــاةَ قومٍ

هو لزياد الأعجم.

و (غمزتُ): ليّنت. و (القناة): الرّمح. و (الكعب): هو النّاشز في أطراف الأنابيب.

والشّاهدُ فيه: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارِع بـــ(أن) المضمَرة وُجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (كي).

والنُّحاة يستشهدون بها على أنّ (أو) بمعنى (إلا أَنْ)؛ وهو الصّحيح.

انظر: الكتاب ٤٨/٣، والمقتَضَب ٢٩/٢، والإيضاح ٢٤٧، والأزهيّة ١٢٢، والتّبصـــرة ٣٩٨/١، وأمالي ابن الشّجريّ ٧٨/٣، وشرح المفصّل ١٥/٥، والمقـــرّب ٢٦٣/١، وشـــرح الكافيـــة الشّـــافية ١٥٤٠/٣، وابن النّاظم ٦٧٤، والدّيوان ١٠١ –وفيه (أو تستقيمْ) بدل (أو تستقيما) –.

حَسُنَ عطفُ الماضي على المستقبل إذْ كان في معنى المُضيِّ، وذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١-٢].

قال أبو علي: وهذا الاعتراضُ الذي حكيْناه شبيهٌ بالمغالطة لأنّه لم يقُل إنّ الإشراكَ لا يجوزُ في (أو يْستقيما)، إنّما قال: لا يجوزُ الإشراك في الأمر، وإشراكُ المضارع في الأمر يستحيلُ بلا شَكّ لأنّك تعطفُ فيه معربًا على مَبْنِيّ.

وقد ذُكِرَ فيما تَقدّم أنّه لو جاز ذلك لجاز أن تقول: تُحدّثُني، يريد الأمرَ، ويستقيمُ يريدُ به ليستَقيمْ، وقد كتبنا شرحَ ذلك في الفاء.

"ولولا رجالٌ" أي لوْلا رجالٌ، ولولا مَساءَتُكَ لفعلْتُ كذا، مِمّا يَتَضَمَّنُه البيتُ الثاني، وقد كُفَّ عن خبره.

قال: وسألتُ الخليل عن قول الأعشى[1]: [البسيط]

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزِلُونَ فإنّا مَعْشَر نَزُلُ

قال أبو علي: جعل الخبر كأنّه وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟، وإنّما جاز أنْ ينوي بالجزاء الاستفهامَ، لأنّه غيرُ واجب، كما أنَّ الجزاء غيرُ واجب، وأنَّ الاستفهام قد يُجابُ كما يُجاب الشَّرْطُ.

قال: وأمّا يونسُ فقال: أرْفَعُه على الابتداء كأنّه: أوْ أنتم تنزلون وقولُ يونسَ أسهلُ.

قال أبو الحسن: إنّما كان قولُه أسهلَ، لأنَّ الجزاءَ لا يقعُ موقع الاستفهام وإنّما تقع حروفُ الاستفهام مواقعَ حروف الجزاء، فيُجازى بها، نحو: (أين) في قوله: أين تَسْلُكُ بنا العُداةُ تَجِدْنا.

وحروفُ الجزاء لا يُسْتَفْهمُ بها.

قال: والإشراكُ على هذا التَّوَهُّم بعيدٌ.

أي على وضع الجزاء موضع الاستفهام، كبُعْد، (ولا سابقٍ شيئًا) ألا ترى أنْ لو كان هذا هكذا لكان في الفاء والواو.

---

(١) انظر: ديوانه ص ٦٣، والكتاب ٣/ ٥١، والمحتسب ١/ ١٩٥، والجمل المنسوب للخليل ص ١٩٣، وشرح جمل الزجاجى ١/ ٤٥٦، والبحر ٣/ ٣٣٦، والمغنى ص ٧٧٣، وشرح أبياته ٨/ ١٠٣، والهمع ٢/ ٦٠، والخزانة ٨/ ٥٥٢.

أي لكان النَّصْبُ في الفاء والواو بعد الإيجاب على تقدير أنّك تَكَلَّمْتَ بالاسم قبلَه، كأنّك قلت في (هو يَاتِينا)، هو يكون منه إتيانٌ فَحديثٌ، فكُنْتَ تنصبُ بعد الإيجاب كما تنصب بعد النّفي وإنّما قُدِّرَ هذا التَّقديرُ في النّفي دون الإيجاب إلا في الضرورة فلا يجبُ أن يُقاس عليه غَيْرُهُ.

قال: وإنّما تَوهَّمَ هذا فيما خالف معناه التَّمْثيلَ، يعني مثل قولك: لا تأته فيشْتُمَكَ.

قال أبو علي: هذا مثالٌ لِما خالف المعنى منه التَّمْثيلَ.

obeikandl.com

هذا بابُ إشراك الفعل في (أنْ)، وانقطاعِ الآخِرِ مِنَ الأوّل

قال: يريدُ أنْ يُحْكِمه فَيُعْجِمُهُ.

قال أبو علي: هذا لا يكونُ إلا على الانقطاع، لأنَّ هاتين الإرادتين مُحالٌ أنْ تجتمعا.

قال: وتقول: واللهِ ما أعْدُو أنْ جالسْتُكَ، أي إنْ كُنْتُ فعلتُ ذلك، أي مُحالٌ ما أجاوِزُ مُجالستَك فيما مضى.

قال أبو علي: يقولُ ما أعْدو في حالي هذه مُجالستَكَ فيما مضى كأنّك جالسْتَهُ، ثمَّ أخْبَرَ أنّه لم يُجالسْ غيرَه.

قال: ومِمَّا جاء منقطعًا قول الشاعر(١): [الطويل]

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى ... قضيَّتَهُ ألا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

---

(١) قال صاحب الخزانة: "البيت من قصيدة عدهّا تسعة عشر بيتا لأبي اللحام التغلبي أو ردها أبو عمرو الشيباني في أشعار تغلب له، وانتخبها أبو تمام، فأورد منها خمسة أبيات في مختار شعر القبائل، وهذا أولها:

عمرت وأطولت التفكر خاليا ... وساءلت حتى كاد عمري ينفد

الحكم: الحاكم. يجور: من الجور. يقصد: أي يعدل.

يعني الواجب على هذا الحاكم أن يعدل ولا يظلم.

إعراب البيت. على الحكم: خبر مبتدأ مقدم، أن لا يجور: في تقدير مفرد هو المبتدأ، قوله: " إذا قضى ": جملة ظرفية اعترضت، قضيته، نصب بالمصدر.

الشاهد فيه في رفع (يقصدُ) وأنه لم يعطفه على (يجور). كأنه قال بعد قوله: عليه أن لا يجور: ويقصدُ، يخبر بأنه يفعله، وهو لفظ الإخبار. ويحتمل أمرين: يحتمل أن يكون بمعنى الأمرْ وهو في لفظ الخبر، ويحتمل أن يخبر به على طريق أنه ينبغي أن يكون بهذا الوصف. زعم أنه طلب العلم بالأشياءْ والوقوف على حقيقتها، واستعمل فكرهْ وسأل العلماء عما لا يعرف حتى يعرف.

لا أستكينَ: لا أذلْ ولا أخضع، ولا أتبلد: لا أتحير إذا نزلت بي شدة، من أجل أني لا أعرف جهة الخلاص فيها. على الحَكم: أي المرضيّ بحكمه، المأتيّ: المقصود إليه.

ولا يجوز أن يعطف (يقصد) على (يجور) لو كانت القصيدة منصوبة، من جهة المعنى لأن قوله (عليه أن لا يجور) معناه عليه ترك الجَوْر، ولا يجوز أن يقول: عليه ترك القصد. والمعنى واضح.

انظر: سيبويه ١: ٤٣١ الخزانة ٣: ٦١٣ — ٦١٥، وشرح شواهد المغني: ٢٦٣.

قال أبو علي: الإشراك هاهنا بعيدٌ كبُعده في "يريد أنْ يحكمَهُ فيُعجمُه"، لأنّه ليس يريد ألاّ يجورَ ولا يقصدُ، لوْ وَصَفَهُ بهذه الصّفة لَوَصَفَه بالتَّرَيُّثِ والبلادةِ، كقولهم: ما يُحْلي وما يُمِرُّ. وإنما يريد أنْ لا يجورَ، ولكنّه يَقْصِدُ ويعدِلُ.

قال: فالابتداءُ في هذا أسْبَقُ وأعرفُ لأنها بمنزلة قولك.

أي لأنّ هذه اللفظةَ التي في معنى الابتداء.

obeikandl.com

هذا باب الجزاء

قال: ومِمّا يُجازَى به من الظُّروف: أيُّ حين.

قال أبو علي: (أي) اسمٌ ممّا تُضيفُه إليه إنْ ظرفًا فظرفٌ، وإنْ اسمًا فاسمٌ.

قال: وإنّما مَنَعَ (حيثُ) أنْ يُجازى بها أنّك تقول:

قال أبو علي: (حيثُ) ظرفٌ من المكان شُبِّهَ (بحين) مِنْ ظرفِ الزَّمانِ فأضِيفَ إلى الجُمَل كما أضيفَ (حين).

(وإذْ) ظرفٌ من الزَّمان، يُضاف إلى الجُمل، وكل واحد من "حيثُ وإذْ وإذا" أضيفَ إلى الجُمل صار موضعُ الجملة جَرًّا بالإضافة فإذا وقع الفعل بعدهما وقع في موضع اسمٍ مجرور، والفعلُ متى وقع موقع اسمٍ لم يجز فيه إلا الرفعُ.

فلو جُوزِيَ بحيثُ وإذْ، ولم يضُمَّ إليهما (ما) لم تجز المجازاةُ بهما لأنّك إذا جازيت جزمْتَ، وهذا موضعٌ لا يكون فيه الفعلُ إلا مرتفعًا، لوقوعه موقع الاسمِ، فلمّا امْتَنَعَتْ المجازاةُ بهما لما ذكرنا، ضُمَّ إليهما (ما) الكافَّةُ فمنعتهما الإضافةَ، كما أنّك ضَمَمْتَها إلى سائرِ الحروف، والأسماء الجارّة فكَفَفْتَها عن الإضافة كقوله: (بعْدَ ما أفْنانُ رأسِك)، وكقوله: وقول الشاعر[1]: [الطويل]

وإنّا لِمَنْ نَضْـــــــــربُ الكَبْشَ

قال: وأمّا قولُ النّحويين: يُجازى بكُلِّ شيءٍ يُسْتَفْهَمُ به، فلا يستقيمُ، مِن قبل أنّك تُجازي بإنْ وبحَيْثُما وإذْ ما.

قال أبو علي: يُريد قولَ النّحويين لا يُجازى إلاّ بما يُسْتفهَمُ به لا يستقيمُ.

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

على صدره تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

البيت لأبي حيّة النّميريّ. شعره ص ١٤٤.

أنشد ابن هشام البيت شاهدا على كفّ «من» بما، ثم قال: «قاله ابن الشجريّ، والظاهر أن «مـــا» مصدريّة، وأن المعنى مثله فى خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ وقوله: ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضّنين من البخل فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة» المغنى ص ٣١١.

انظر: الحلبيات ص ٢٠٠، والشعر ص ٣٩٢.

قال أبو إسحاق: وأبو العباس ردّ على سيبويه هذا، وَوَهِمَ عليه فيما أراد به.

قال: ليس الفعلُ في الجزاء بصلَةٍ لما قبلَه، كما ليس في الاستفهام بصلة لما قبله.

قال أبو علي: الدليلُ على أنّ الفعلَ في كلا الموضعين ليس بصلة لما قبله لأنّك تقول: مَنْ يَقْدُمُ، وما يأتيني، فيكونُ الكلامُ في كلا الموضعين تاما مستغنى عليه، ولو كانا صلتين لما قبلهما لم يَتمّ الكلامُ، كما أنّك إذا قلتَ: مَنْ يقومُ، فجعلت (مَنْ) (كالذي) لَمْ يَتمّ الكلامُ، فلو كان الفعلُ في المجازاة صلةً لما قبلَه، لم يتمّ الكلامُ في قولك: مَنْ يأتني آته، كما لا يَتمُّ في قولك: الذي إنْ يأتني آته حتّى يقول مَنْ يقومُ حَسَنٌ، أوْ في الدّار وما أشبه ذلك، وكذلك لو كان الفعلُ في المجازاة صلةً لما قبله لم يتمّ الكلامُ في قولك: مَنْ يأتني آته، كما لا يتم في قولك: الذي يأتني آته حتى يقولَ حسنٌ أو منطلقٌ وما أشبه ذلك من الأخبار.

قال: وسألت الخليل عن (مهما) فقال: هي (ما) أدخلت عليها (ما) لغوا بمنزلة (ما) مع (متى) إذا قلت: متى ما تأتني آتك.

قال أبو علي: لَمّا استُعْمِلَ (ما) في الجزاء كما استُعْمل في الاستفهام فجُوزِيَ به، كما استُفْهِمَ به ضُمَّ إليها في الجزاء، كما ضُمَّ إلى (أيّ) في قوله عزّ وجلَّ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُو﴾ [الإسراء:١١٠] إلاّ أنَّ (ما) لَمَّا ضُمَّ إليها (ما) الزائدةُ قُلِبَتْ ألفُها هاءً لتقارُب المخرجين، وكراهة اجتماع اللفظين.

قال: وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مُسْتكرَهةٌ، وليست من حروف الجزاء ومَخرجُها على الجزاء لأنَّ معناها: على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ.

قال أبو العباس: إنّما جُوزِيَ مِنْ حروف الاستفهام بما كان منه يَقَعُ على المعرفة والنكرة، نحو: إنْ يأتني زيدٌ أعْطه، وإنْ يأتني رجلٌ أعطه، وأمّا (كيفَ) فحقُّ جوابها النَّكرة تقول: كيف زيدٌ؟ فيُقال: صالحٌ، ولا يقال: الصّالحُ، وكذلك (كم)، لم يُجازَ بها، لأنّ جوابَها لا يكون إلا نكرةً.

قال: وسألته عن (إذا) ما مَنَعَهم أن يُجازوا بها، فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذْ؛ إذا قلت: أتذكّرُ إذْ تقول؟.

قال أبو علي: ما بعد إذا مُعَيّن معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيّن ولا كائنٍ لا محالة كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] و﴿إِذَا السَّمَاءُ

انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار:١] وأيضًا فإنَّ الذي منع من المجازاة بإذا أنّه يُضافُ إلى الجُمل التي هي من الفعل والفاعل كقولك: إذا يقوم زيدٌ، فالجملة بعده في موضع جرّ بالإضافة، فالفعل إذنْ بعدَه في موضع اسمٍ فلا يجوز أن يُجزَمَ، كما لا يجوز أن يُجزم بعد (حيثُ وإذْ) حتّى تُكفّا بما عن الإضافة؛ فلمْ يُجازَ به في الكلام لذلك، وكان قياسُ الشاعر إذا اضطُرَّ فجازى به أن يكفّهُ عن الإضافة كما كَفَّ (حيثُ وإذْ) إذا جوزي بهما عنها، إلا أنَّ الشاعر إذا ارتكب الضرورةَ استجار كثيرًا بما لا يجوز في الكلام على نحو ما مضى في أوّل الكتاب.

قال: والفعل في (إذا) بمنزلته في الحين، كأنك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه.

قال أبو علي: يريد أنّ (إذا) إذا أضيف اختصّ كما أنّ الحينَ إذا أضيف اختصّ، وإذا اختصّ بَعُدَ من المجازاة.

قال أبو علي: قوله: (فنُضارِبِ) مُنجزمٌ لعطفه على فعلٍ في موضع جزمٍ وهو قوله: (كان)، لأنه جواب الشّرط الذي هو يَضربْ وبانجزام (نُضارِب) أسنِدَ للنّا على أنه جازى بإذا.

قال: وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، فقال: هذا مُعَلّقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا ها هنا في موضع قنطوا كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل.

قال: ونظيره "سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون" بمنزلة أمْ صَمَتُّمْ.

قال أبو علي: لَمّا كان (إذا) مثل الفاء في أنّها تُتْبع الثاني الأول كما يُتبع الفاءُ، وأنها تدخل على جملة من مبتدأ وخبر، كما أن الفاء كذلك لم يُحتجْ مع (إذا) إلى الفاء.

قال: ومِمّا يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيءُ مُبتدأة كما أن الفاء لا تجيءُ مبتدأة.

قال أبو علي: قوله: ومما يجعلها أي مما يجعل (إذا) هذه بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة، وإنما تجيء بعد كلامٍ كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، كما أنّ الفاءَ لا تجيءُ مبتدأة في اللفظ، إنّما يُذكَرُ ما تُتْبَعُ به، فإذا هذه هي التي للمفاجأة، ولو كانت التي هي ظرفٌ من الزّمان لم يُحْتَجْ إلى وقوعها هنا، لأنّ تلك لا يكون بعدها إلا الفعل، والجملة التي هي فعلٌ وفاعلٌ إذا وقعت في جواب الشّرط اتّصل به غيرُ محتاجٍ إلى ما يربطُه بالشّرط، ألا ترى أنَّ الفاءَ إنّما تقعُ في الجزاء إذا كان الجزاءُ جملةً من مبتدأ وخبر،

فإذا كان من فعل وفاعلٍ ارتبط بالأوّل، و لم يُحتَجْ في الارتباط به إلى الفاء، وكذلك الجملة الواقعة بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦] جملة من مبتدأ وخبر، فلَوْ كانت إذا هذه التي هي ظرفٌ من الزّمان لَمْ يَحْتجْ إلى وقوعها هنا، فإن قيل: إنَّ تلك قد يقع المبتدأ بعدها كما يقع بعد التي للمفاجأة قبل الاسم إذا وقع مرتفعًا بعد تلك نحوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] لَمْ يُقَدَّرْ ارتفاعُه على الابتداء إنّما يُقدَّرُ ارتفاعُه على فعلٍ مُضمرٍ يُفَسِّرُه ما بعدَه، كما أنّك لو قلت في ضرورة الشّعر: لَمْ زيدٌ يَقُمْ، وهَلاَّ زيدٌ يقومُ، لم يُقدّر ارتفاعُ (زيد) ونحوه في هذا على الابتداء، لكنّك تُقدّرُ ارتفاعَهُ على فعلٍ مُضْمَرٍ الظّاهرُ يُفَسِّرُه، وليس الاسم في الّتي للمفاجأة كذلك إنّما يرتفع بالابتداء عند مَنْ يرتفع عنده (في الدّار زيدٌ) بالابتداء، وبالظّرْف عند مَنْ يرتفع عنده (في الدار زيدٌ) بالظّرف، مع أنّ (إذا) التي هي ظرفٌ منَ الزمان حكمُها أنْ تقعَ مُبتدأةً لما فيها من معنى الجزاء، وحُكْمُ ما يقعُ جوابًا للشّرْط ألاّ يكونَ ممّا يَقعُ مبتدأ، إنّما حكمُهُ أنْ يكونَ تابعًا لشيءٍ كالفاءِ، فبهذا يُسْتَدَلُّ على أنَّ (إذا) هذه هي الَتي للمفاجأة.

قال: وزعم أنّه لا يحسُنُ في الكلام (إن تأتِني لأفعلَنَّ)، منْ قِبَل أنَّ (لأفعلنَّ) تجيءُ مُبتدأةً، ألا ترى أنّ الرجلَ يقولُ: لأفعلنَّ كذا وكذا، فإنْ قُلْتَ: إنْ أتيْتَني لأكرمنّك، وإنْ لم تأتِني لأغُمَّنَكَ جاز لأنّه في معنى لإنْ أتيتني لأكرمنّك، وإن لم تأتني لأغُمَّنَّك. فلا بدّ منْ هذه اللاّم مُضْمَرَةً، (يعني اللامَ الدّاخلة على هذا الشَّرْط) أو مُظهرة لأنّها لليمين، كأنّك قُلتَ: والله لإن أتَيتني لأكرمنّك.

قال أبو علي: قولُه: لأنّها لليمين، أي دخَلَتْ منْ أجلِ اليمين، لا أنّها هي التي يعتمدُ عليها القَسَمُ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ﴾ [المائدة:٧٣]، وقال: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم:٤٦].

قال: فإن قلت: لإن تفعلْ لأفعلَنَّ، قَبُحَ، لأنّ لأفْعلنَّ على أوّل الكلام.

قال أبو علي: يعني قولُه: على أوّل، أي تقديرُه أن يقع قبلُ لأنْ ويكون مبتدأ.

قال: ولا يحْسُنُ (إنْ تأتِني آتِيكَ) مِنْ قِبَلِ أنَّ (إنْ) هي العاملةُ، وقد جاء في الشّعر[1]: [الرجز]

---

(١) صدر البيت:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَـــــابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخـــــوك تُصْرَعُ

قال أبو علي: قوله: (يُصْرَعْ) ليس بجواب للشّرط، لو كان جوابًا له لكان مُنْجزِمًا، وإنّما النّية فيه التّقديمُ، كأنّه قال: إنّك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعْ، فاجتزأ بقوله: يُصْرَعُ المرفوع عن أن يذكر (يُصْرَعْ) مجزومًا جوابًا للشّرط فأضْمَرَ، كما اجْتزأ بقوله[1]: [البسيط]

والمرءُ عند الرُّشـــا إنْ يَلْقَها ذِيبُ

عنْ أن يذكرَ لقوله (إنْ يلقَها) جوابًا، فأضمره كما أضمر في البيت الأوّل، وكما أضمر في قوله: "أنت ظالمٌ إنْ فعلت" الجوابَ لتَقديمِ "أنت ظالمٌ" عليه والاجتزاءُ عن الجوابِ به.

=

قائله: هو عمرو بن خثارم البجلي، وأنشد في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بين حابس ليحكم بينهما وذلك قبل إسلامه، وهـــو مـــن الرجز.

الإعراب: "يا" حرف نداء "أقرع" منادى مبني على الضم في محل نصب "بن" نعت لأقرع بمراعـــاة محله "حابس" مضاف إليه "يا أقرع" توكيد للنداء الأول "إنك" حرف توكيد ونصب والكـــاف اسمـــه "إن" شرطية "يصرع" فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط "أخوك" نائب فاعل والكاف مضـــاف إليه "تصرع" فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ونائب الفعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد: قوله: "إن يصرع... تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وفعـــل الشـــرط مضارع.

انظر: الأشموني ٥٨٦/ ٣، وابن عقيل ٢٧٩/ ٢ن وابن الناظم، والســـيوطي ص١١٧، والمكـــودي ص١٤٨، والسيوطي في الهمع ٦١/ ٢، وسيبويه ٤٣٦/ ١، والشاهد رقم ٩٩٠ في الخزانة.

(١) صدر البيت:

هَذَا سُرَاقَةُ للقُـــــــرآنِ يَدْرُسُهُ

من شواهد سيبويه ١/ ٤٣٧. لم أعثر على من نسبه إلى قائل.

الرشا: جمع رشوة.

وتقدير البيت عند سيبويه: والمرء عند الرشا ذئب إن يلقها.

وتقديره عند أبي العباس المبرد: والمرء عند الرشا إن يلقها فهو ذئب.

انظر: "أمالي الشجري ١/ ٣٣٩، الخزانـــة ١/ ٢٢٧، ٢/ ٢٨٣، ٣/ ٥٧٢، ٦٤٩، ٤/ ٧٠، همـــع الهوامع ٢/ ٣٣ شرح شواهد المغني ٢٠٠".

هذا بابُ ما يكون فيه الأسماءُ التي يُجازى بها بمنزلة الذي

قال أبو علي: (مَنْ) إذا جازيْتَ بها كان بمنزلة (إنْ)، ولا يجوزُ أنْ تقولَ: (كان إن يأتني آته)، لأنَّ الفعلَ لا يرتفع به (إنْ) وما بعدَه، فكذلك لا يرتفع به (مَنْ) وأخواتها إذا كُنَّ بمعنى (إنْ)، وإذا لم يَجُزْ أنْ يرتفعَ (إنْ ومَنْ) وما أشْبَهه من الفعل خلا الفعل من الفاعل فلم يَجُزْ.

وحُكمُ (إنْ) في أنّه لا يجوزُ أنْ يعملَ في مَنْ، وأنْ ينقطعَ منه حكمُ (كان)، وقال تعالى: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا﴾ [طه:٨٩]، وليس هذا، أي قولُ الشّاعر(١): [الطويل]

فلو أن حُـــقَّ اليـــــومَ...

قَوِيّ في الكلام كقُوَّة ألا تقولُ.

قال أبو العباس: يعني إنّ (حُقَّ اليومَ) لا يَقوى في الكلام كقُوة (إنْ) إذا خُفِّضَتْ فَوَلِيَت الفعلَ، وكانت (لا) في الكلام لا تصير عوضًا من الإضمار، (وإنْ) مُخفّفة، والمُثقّلة لا يُضمَرُ فيها إلاّ اضطرارًا.

قال سيبويه: فمِنْ ذلك: أتَذْكُرُ إذْ مَنْ يأتينا نأتيه.

قال أبو العباس: غَلِطَ سيبويه في هذا الباب، ووافقَه عليه أبو إسحاق الزّياديّ.

قال أبو علي: ذهب أبو العباس والزّيادي إلى أنّ الجزاءَ لا يمتنعُ بعد هذه الحروف كما امتنع بعد (إنّ وكان)، لأنّ (إنّ وكان) يختصّان بالدّخول على الأسماء والعمل فيها،

---

(١) البيت كاملا:

فَلَــوْ أَنَّ حَــقُّ اليَــوْمَ مِــنْكُم إِقَامَــةٌ وَإِنْ كَانَ سَــرْعٌ قَــدْ مَضَــى فَتَسَــرَّعَا

من شعر الراعي النمري.

الشاهد على أنه حذف اسم (أنّ) وهو ضمير الأمْرْ والشأن، وتقديره: فلو أنه حقَّ اليومَ منكم إقامة. والحمول: الإبل التي عليها الهوادج التي فيها النساء، و (صبابة) مصدر منصوب مفعول لــه، وزالــوا: ابتدروا الرحيلْ وزالوا عن الموضع الذي كانوا فيه مقيمين.

انظر: خزانة الأدب ٤٧٧/١٠، والــديوان ١٣٢/١، والإنصــاف ١٨٠/١، والكتــاب ١٩١/١، والمخكم والمحيط الأعظم ٤٨٢/١.

فلا مَدْخَلَ لدخولهما في الأفعال وفيما يعملُ فيها ولا يدخلان على ما كان من الأسماء قائمًا مقام الحروف العاملة في الأفعال، كما لا تدخل على الحروف أنفسِها.

وأمّا (إذْ) فليس كذلك، لأنّه لا يختصّ بالدّخول على الأسماء والعمل فيها دون الأفعال كما كان ذلك في (إنْ وكان)، ألا ترى أنّك تقول: (كان هذا إذْ قام زيدٌ، وإذْ زيدٌ منطلقٌ)، فلا يمتنع من الدّخول على واحدةٍ منهما، وإلى هذا ذهب أبو العبّاس.

فأمّا في قوله: (وما مَنْ يأتينا فنحن نأتيه)، فإنْ كانت الحِجازيّة لم يجز الجزاءُ بعدَها ألبتة كما لم يجز بعد ليس، (وكان) لأنّها لا تدخلُ إلاّ على الأسماء كما أنَّ (ليسَ) لا تدخلُ إلاّ على الأسماء لأنّ (ما) ليس بفعلٍ، فلا يُضمَر فيه كما يُضمَرُ في (ليس) المرفوع. وإنْ كانتِ التَّميميّة، جاز الجزاءُ بعدها لأنّها لا تمتنع مِن الدّخول على الأفعال في مثلِ قولك: ما يقومُ زيدٌ، فهذه (الاسمُ والفِعل جميعًا)، كما لا تمتنِعُ ألفُ الاستفهام مِن الدّخول عليهما.

قال: وتقول: (أتذكُرُ إذْ نحنُ مَنْ يأتِنا نأتِه)، فنحنُ فَصَلتْ بين إذْ ومَنْ كما فَصَلَ الاسمُ في كانَ بين كان وَمَنْ.

قال أبو علي: نَزَّلَ (إذْ) منزلةَ (كانَ وإنَّ) في أنَّ الجزاءَ لا يكون بعدَه كما لا يكون بعدهما، فإذا فُصِلَ بين (إنّ وكان) باسمٍ جاز أن يقعَ الجزاءُ بعد الاسم الذي يرتفعُ أو ينتصِبُ (بإنَّ وكان)، فكذلك إذا فُصِلَ باسمٍ بين (إذْ) والجزاء جازَ وقوعُ الجزاء بعد الاسمِ الفاصلِ بين الجزاء وإذْ، كما جاز ذلك في (إنَّ وكان).

قال: وإذْ وأشباهُها لا يقعن هذه المواقع، ولا يكون الكلامُ بعدها إلا مبتدأ.

أي لا يكون لغوًا ولا زائدًا ولا بمنزلة ما ليس في الكلام.

قال: وسَمِعْناهم يُنشِدون(١): [الطويل]

---

(١) من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وهو من قصيدة للعجير السلولي، وهي طويلة تتضمن قصة جرت له مع ابنة عم له كان يهواها ولكنها اختارت غيره حين خيرت، وهي في خزانة الأدب.

الشاهد فيه أنه رفع (أنفعُ) في موضع الجواب، وإنما رفعه لأنه قدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملك الضَّر.

والمستلحَم. وأصله في الحرب: وهو الذي أحيط به فأُثخن فلم يمكنه أن يبرح. أراد: ورب مستلحم قد صكه خصمه بحجة. وبنو عمهْ وأنصاره أذلاء لم يكن

وما ذاك أنْ كان ابنَ عمّي ولا أخي ولكنْ متى ما أمْلِكِ الضَّرَّ أنْفَعُ

والقوافي مرفوعةٌ، كأنّه قال: أنْفَعُ متى ما أملِكُ الضُّرَّ، ويكونُ (أملكْ) على متى.

قال أبو علي: يقول: (أملكْ) منجزم بمتى، و (أنْفعُ) النّيّة به التّقديم كأنّه قال: ولكنْ أنا أنْفعُ متى ما أملكُ أنفعُ، وهذا مثلُ قوله:

إنّك إنْ يُصْرَعْ أخـــــوك تصرعُ

قال: وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَامٌ لَكَ﴾ [الواقعة:٩٠-٩١]. فإنّما هو كقولك: أمّا غَدًا فلك ذاك، حَسُنَتْ لأنّها لم يُجزَمْ بها كما حَسُنَتْ في قوله: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ.

قال أبو بكر: يعني أنَّ الفاءَ في (فَسلامٌ)، دخلتْ من أجل (أمّا)، لا من أجل (إنْ) كما دخلت في قولك: أمّا غدًا فلك ذاك.

قال أبو علي: قولُه: وحسُنَتْ لأنّه لم يُجزَمْ بها كما حَسُنَتْ في قوله: (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ)، أي حَسُنَ ألاّ يأتي لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ جوابٌ في اللفظ لأنه غير منجزم، كما أن قولك: أنت ظالمٌ قد دلَّ متقدّمًا على الجملة التي تكون جوابًا للشّرط، فكذلك قوله تعالى.

=

فيهم من يعينه، نيل منه ما كان يمنعه.

رددت له ما أفرط القول: يريد أنه قد فرط منه قول غلط فيه، فوقع في أمر من المكروه لا يستطيع دفعه. ويروى: (أفرط القولَ) بالنصب. أراد أنه قدم قولاً خطأ.

ورأيته في موضع آخر مرفوعاً، يريد: الذي أفرطه القول، أي قدمه، ويكون الضمير الذي يعود إلى (ما) محذوفاً، تقديره: أفرطه القولُ.

واقتافه: أخذه عينْ ولَقَنَهُ، يعني أنه لقّنه حجتَه.

واقتافه: تتبعه، تقول: قفت الشيء واقتفته إذا اتبعته. وهو أضرع: أي ذليل. وما فعلت ذلك لأنه ابن عميْ ولا أخي، يريد: ْ وما كان نصري له لأنْ كان ابنَ عميْ ولا أخي. وقوله: متى ما أملك الضر، يريد متى ما أملك دفع الضر أنفع، فحذف المضافْ وأقام المضاف إليه مقامه.

وأمّا مع ما اتّصل به يَدُلُّ على الجملة التي تكون جوابًا، كما دَلَّ أنت ظالمٌ عليه، كأنّك قلت: مهما يكنْ من شيءٍ فسلامٌ لك إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك، إلاّ أنّك استغنيت عنه للدّلالة عليه بما تقدَّم و لم يكن الشّرطُ مُنجزِمًا.

في الكتاب: وأبو الحسن يراه جوابًا لهما جميعًا، ولا يُجيزُ ذلك.

أي لا يُجيزُ حذفَ الفاء إذا جَزَمَ لأنّه لا يخْلُصُ الجوابُ للجزاء.

قال أبو علي: قولُ ابي الحسن في المعنى يرجعُ إلى تقدير سيبويهِ لأنّ الفاءَ إذا صار جوابًا، لأنّ (أمّا) لا بُدّ لها في الكلام من جوابٍ و"إنْ" قد يُحْذَفُ جوابُها في الكلامِ مثلَ قولِك: أنت ظالمٌ إنْ فعلْتَ، فكان قولُه: أراه جوابًا لهما جميعًا، أي إنَّ الفاءَ جوابٌ لأمّا، وأمّا مع الفاء جوابٌ لإنْ، ولا يجيز ذلك إذا جزم كأنّه قال: أمّا إنْ يكن من أصحاب اليمين فسلامٌ لك، لم يُجزه، لأنّه قد جزم الفعل و لم يأت له بجوابٍ مجزومٍ، وهذا لا يجوز في الكلام، إنّما يجوزُ في ضرورة الشعر.

والفاءُ لا يجوزُ أنْ تكون جوابًا للفعل المجزوم، لأنّك لو جعلتها جوابَه لم تأتِ لأمّا بجوابٍ، وهذا قبيحٌ في الكلام غيرُ جائز فيه، فإذا لم يُجزَم الفعلُ الذي هو شرطٌ فقُلْتَ: أمّا إنْ كانَ من أصحاب اليمين فسلامٌ، كان حسنًا، وصار (أمّا) مع ما يتّصلُ به جوابًا لإنْ، إذْ لم يجيءْ شرطُها.

هذا بابٌ إذا ألزمْت فيه الأسماءَ التي يُجازى بها حروفَ الجر لم تُغَيّرْها عن الجزاء

وذلك: على أيّ دابّة أحمل أركبْهُن وبِمَنْ تُؤْخَذْ أؤْخَذْ به، هذا قولُ يونس والخليل جميعًا، فحروفُ الجَرِّ لم يُغيِّرْها عن حال الجزاء كما لم يغيرها عن الاستفهام، وذلك لأنّ الفعلَ إنّما يصلُ إلى الاسم بالباء ونحوِها، والفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبلَه حرفُ جر ولا بعدَه.

قال أبو علي: الفعلُ الذي قبلَه حرفُ جر يَصِلُ به إلى الاسم نحوُ: بزيدٍ مررتُ، والفعلُ الذي يصلُ بإضافةٍ كالفعلِ الذي يصلُ لا بإضافةٍ، لأنَّ الفعلَ يصلُ بالجرّ إلى الاسم، كما يصلُ غيرَه رافعًا وناصبًا.

قال أبو علي: (غيرُهُ) أي غيرُ هذا الفعلِ ناصبًا في قولك: (ضربْتُ زيدًا)، ورافعًا في مثل (قام زيدٌ)، فالجرّ هنا نظيرُ النّصب في غيرِه.

قال أبو علي: المُوازَنة هنا بين الفعل الذي يصل بحرف جرّ وبين الفعل الذي يصل بلا حرفٍ، لأنّ كُلَّ واحدٍ من المجرور والمنصوب بعد تمام الكلام والمجرور في موضع نصب فهو كالمنصوبِ وإنْ كان جَرًّا.

قال: فإنْ قُلْتَ: بمَنْ تَمُرُّ به أمُرُّ، وعلى أيِّهم تَنْزِلُ عليه أنزلُ، وبما تأتيني به آتيك، رَفَعْتَ، لأنّ الفعلَ إنّما أوْصَلْتَه إلى الهاء بالباءِ الثانية، والباءُ الأولى للفعل الآخِرِ، فتُغيّر عن حال الجزاءِ كما تُغيّر عن حال الاستفهام.

قال أبو علي: إنّ الباءَ في (بمَنْ) لأمُرُّ، كأنّك قلت: (أمرُّ بمن تَمُرُّ به)، وكانت الأولى في الجزاء للفعل الأول، وفي قولك (بمن تمر به أمرُّ) لا تكون إلاّ للفعلِ الآخِرِ، لأنّك لوْ جعلْتَه للأوّل كان مُحالاً وذاك أنّ الفعلَ قد يُضافُ بحرفَيْ خفضٍ، وهذا لا يكونُ. وممّا يدُلُّ على أنَّ الجزاءَ لا يكون في قولك: بمَنْ تَمُرُّ به أمُرُّ أنَّ التقديرَ بقولك: (أمُرُّ)، وإنْ كان مُؤَخَّرًا في اللفظ التَّقَدُّمُ كأنّك قلت: أمُرُّ بمن تمرُّ به، فَمَنْ مُتعلِّقٌ بأمُرُّ الذي قبله والجزاءُ لا يكون متعلقًا بما قبله، إنّما يكون منقطعًا منه، كما أنَّ حروفَ الخفض في قولك: بمَنْ تَمُرُّ في الجزاء للفعل الأوّل، فكذلك في الاستفهام في قولك: بِمَنْ تَمُرُّ لهذا الفعل.

فإذا قلتَ: تَمُرُّ به، لم يكنْ بُدٌّ مِنْ أنْ تكون هذه الباءُ الأولى لغَيْر (تَمُرُّ)، كما كانت في الجزاء كذلك، لأنَّ الاستفهامَ ينفصِلُ مِمّا قبلَه انفصالَ الجزاءِ مِمّا قبلَه.

قال: فصارت بمنزلة الذي، لأنّك أدْخلت الباءَ.

يريد الباء الثانية في اللفظ، وهي التي في (به) للفعل، حين أوْصَلْتَ الفعل الذي يلي الاسم بالباء الثانية إلى الهاء، فصارتْ الأولى، يريد: الباء الأولى.

قال: وقد يجوز أنْ تقول: بِمَنْ تَمُرُّ أمْرُرُ، وعلى مَنْ تنزلُ أنزلُ إذا أردْت معنى عليه، وبه.

وفي كتاب القاضي: وقد يجوز أن تقول: بمَنْ تَمُرُّ أمُرُّ، وعلى مَنْ تنزلُ أنزلُ، إذا أردتَ معنى (عليه وبه)، وليس بحَدِّ الكلام.

قال أبو علي: يجوز الجزمُ في (أنزلُ)، على أن يكون (على) للفعل الأوّل الذي هو شرطٌ، والفعلُ الثاني الذي هو جوابٌ قد حُذِفَ حرفُ الخفضِ منه، لدلالة الفعل الأوّل عليه، وليس هذا بالقويّ، وهو يذكُرُه بعد هذا.

والذي في نُسْخة القاضي على أن يُحْذَفَ من الصِّلة، وحذفُ حرف الخفضِ وما يتّصلُ به مِن الضّميرِ يَصِحُّ مِن الصِّلَة، وإنّما يُقَدّرُ اتّصالُ الفعلِ بالهاءِ، ثم تُحْذَفُ الهاءُ، فكأنّك إذا قلت: على مَنْ تنزلُ أنزلُ، قلت: أنزلُ على مَنْ تنزلُ عليه، فحذفتَ عليه، فوُصِلَ الفعلُ، وصار بمنزلته، فحُذفت الهاء من الصّلة.

قال: وليس بحَدّ الكلام، وفيه ضَعْفٌ، ومثل ذلك قولُ الشاعر[1]: [الرجز]

---

(١) قال الدماميني في شرح المغني ١٩٢/١: أي: إن لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه، وزاد على قبل الموصول تعويضاً عن على المحذوفة قاله ابن جني، وقيل: المراد إن لم يجد شيئاً وتم الكلام.ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل؟ فعلى ليست بزائدة بل هي متعلقة بيتكل المؤخر، ومن استفهامية، وفي "الكشاف" عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١] ما نصه فإن قلت: كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام، ألا ترى إلى قولك أعلى زيد مررت، ولا تقول على أزيد مررت قلت: ليس معنى التتضمين أن الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف، وإنما معناه أن الأصل أمن فحذف حرف الاستفهام، واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل، والأصل أهل.

إنَّ الكَـــــرِيمَ – وَأَبِيكَ – يَعْتَمِــلْ
إِنْ لَمْ يَجِدْ – يَوْمًا – عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

يريدُ يَتَّكِلُ عليه، ولكنّه حذَفَ وهذا قول الخليل.

قال أبو العبّاس: (على) الأولى على هذا لا معنى لها، وإنّما المعنى إنْ لم يجدْ شيئًا، ثم ابتدأ مُسْتفهمًا (على مَنْ يَتَّكِلُ).

قال: في الاستفهام نحو: غُلامَ مَنْ تضرِبُ؟ ألا ترى أنَّ كينونةَ الفعلِ غَيْرَ وَصْلٍ ثابِتَةٌ.

قال أبو علي: يعني أنّ الفعل في الاستفهام ليس بصلة، كما أنّ الفعل في الجزاء غير صلة.

قال أبو علي: قد تقدّم قبل هذا الباب أنّ العوامل التي تختصُّ بالدُّخول على الأسماء لا تكون المجازاةُ قبلها، لأنّها من المواضع التي لا يقع فيها (إنْ) وحيث لا يجوز وقوع (إنْ) لا تجوز المجازاةُ، فلا يجوز أن تقول: (إنْ مَنْ يأتني آته) مِنْ حيثُ لا يجوزُ (أنَّ إنْ تأتني آتِك)، وحروف الجر ممّا تدخل على الأسماء فتعملُ فيها، ولا يجوز وقوعُ (إنْ) بعدها، كما لا يجوز وقوعها بعد (أنّ وكان) لا يجوز إنْ تأتني آتك، كما لا يجوز ذلك في (أنّ)، إلاّ أنَّ الأسماء التي يُجازى بها إذا دخَلَ عليها حروفُ الجرّ لم تُخرجْها مَنْ أنْ تكون جزاء كما تُخرجُها (أنّ وكان) إذا دخلتا عليها مِنَ الجزاء.

فإنْ قيل: ولِمَ ذلك؟ فالجوابُ أنَّ الضّرورةَ أدّت إلى أنْ يُجازَى بهذه الأسماء مع دخول الجارّ عليها، وذاك أنّ حروف الجرّ لا تخلو في الاسم الذي يُجازى مِنْ ثلاثة مواضِعَ، إنّما تتقدّمُ الاسمَ الذي يُجازَى به مع حروف الجرّ على الفعل الذي يُوصِلُه الحرف إلى الاسم، كقولك: (بِمَنْ تَمْرُرُ)، وإمّا أنْ تُؤَخِّرَ الاسمَ مع الحرفِ وتُقَدِّمَ الفعلَ الذي هو شرطٌ، فتقول: تَمْرُرْ بِمَنْ؟ وإمّا أن تُقدّم الاسم الذي يُجازى به مُعَرّى من الحروف، وتؤخرَ الفعلَ، وتجعلَ الحرف يلي الفعلَ مُعَلّقًا، كقولك: مَنْ تَمرُرْ به، فَيَبْطُلُ أنْ

=

هو غير منسوب في المقاييس: (٤/ ١٤٥) واللسان (عمل). والكتـــاب ٣/ ٨١، والبصـــريات ص ٥٩٢، والعسكريات ص ١٩٠، والخصائص ٢/ ٣٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومجالس العلماء ص ٨٢، والارتشاف ٢/ ٤٥٤، والمغنى ص ١٤٤، وشرح أبياته ٣/ ٢٤١، والخزانة ١٠/ ١٤٣، وغـــير ذلـــك كثير. وقوله: «يعتمل» أى يعمل لنفسه ويحترف لإقامة عيشه.

تُؤَخِّرَ الاسمَ الذي يُجازَى به مع الحرف، وتُقَدّمُ الفعلَ مِنْ جهاتٍ منها: أنّك تُقدّم الفعلَ والجازمةَ بعده، ومنها: أنّ الجزاءَ إذا أخّرْتَه عن الصّلة بَطَلَ معناه، ويُفَسّر أيضًا أن تقدّم الاسم الذي يُجازى به ويُجعلَ حرفُ الجرّ يلي الفعلَ مُعَلَّقًا، لأن حروفَ الجر لا تُعَلَّق، ولا تكون إلاّ مُتَّصلَةً بما تَجُرُّه، فَبَقِيَ الوَجهُ الذي قدَّمْنا، أعني أنْ تُقدِّمَ الاسمَ الذي يُجازى به متّصلاً به حرفُ الجرّ، وموضعُ الباء مع ما عمل فيه نصْبٌ بالفعل الذي هو شرطٌ، كما أنّك إذا قلتَ: مَنْ تضربْ أضربْ فموضعُ مَنْ نصبٌ بتضربْ، فكذلك الباءُ في قولك (بمَنْ تمرُرْ)، وصل الفعلِ الذي هو شرطٌ إلى (مَنْ) وصار موضعُ الباءِ مع (مَنْ) نصبًا، كما أنَّ موضعَ (بزيد) في (مَرَرْتُ بزيد) نصبٌ، والمضافُ إليه تَقَدَّمَ مِنْ حيثُ قُدِّمَ حرفُ الخفض، تقول: غُلامَ مَنْ تضْرِبْ أضْرِبْ، فتقدّم (غلام) وهو معمولُ الفعل الذي هو شرطٌ، لأنّه لا يجوزُ أنْ تُؤخِّرَ المضافَ، وتُقدّم المضاف إليه لو قلت (مَنْ تَضْرِبْ غلامَ أضربْ)، لم يجُزْ، كما لم يجز ذلك في حرف الخفض.

openkandl.com

هذا بابُ الجزاء إذا أدْخلتَ فيه الألفَ للاستفهام

وذلك قولُك: أإنْ تأتِني آتِك، ولا تكتفي بمَنْ، لأنّها حرفُ جزاءٍ.

قال أبو علي: يقول: لا يُكْتفى بمَنْ في الجزاءِ عن الألف كما كنت تكتفي بها عن ألف الاستفهام، لأنّها في الجزاء بمنزلة (أنْ)، فكما لا يُكْتفى بأنْ عن الألف، كذلك لا يُكْتفى بمَنْ إذا كانت بمنزلتها.

قال: وإنّما الألف بمنزلة (الواو والفاء ولا) ونحو ذلك، لا تُغَيّر الكلام عن حاله، وليست (كإذْ وهَلْ).

قال أبو علي: قولُه: وليست كإذْ، أي أنّ ألفَ الاستفهام ليست كإذْ، فيقبُحُ الجزاءُ بعدَه، كما قَبُحَ عندَه بعد (إذْ)، لأنَّ ألفَ الاستفهام تدخل على الاسم والفعل جميعًا، كما تدخُلُ الواوُ والفاءُ.

قال: ولا يجوزُ ذلك في هلْ وأخواتِها.

قال أبو العباس: لأنَّ هَلْ لاستقبال الاستفهام.

قال: ولَوْ قُلْتَ: هل مررْتَ بزيدٍ؟ كُنتَ مُستَأنِفًا، ألا ترى أنَّ الألفَ لَغْوٌ.

قوله: لَغْوٌ، أيْ لمْ تُغَيّرْ ما دخلتْه عمّا كان عليه.

قال: فإن قيل: فإنّ الألفَ لا بُدّ لها من أنْ تكون معتمدةً على شيء، فإنّ هذا الكلام (يعني الشّرطَ بجزائه) مُعتمدٌ لها، كما يكون صلةً للذي، إذا قلت: (الذي إنْ تأته يأتك زيدٌ)، فهذا كلُّه وَصْلٌ، فإنْ قال: (الذي إنْ تأته يأتيكَ زيدٌ)، وجعل يأتيك صلة الذي (قلتَ: تقديرُه: الذي يأتيك إنْ تأته، فيَسْتغني بيأتيك عَنْ جواب إنْ تأته وإذا كان كذا، فقَدْ فَصَلَ بين الصّلة والموصول بقوله: إنْ تأته، وإنْ كان هذا الفاعلُ مِنْ سَبَب يأتيك، وفاعلُ يأتيك الضَّميرُ العائدُ إلى الذي) لم يجدْ بُدًّا منْ أنْ يقول: أنا إنْ تأتني آتيك، (أي تُقَدّر آتيك مُقَدَّمًا، يعني عن جواب الشّرط المُنجزِم)، لأنَّ (أنا) لا يكون كلامًا حتى يُبنى عليه شيءٌ.

قال: وأمّا يونسُ فيقولُ: إنْ تأتِني آتيك، وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاء وإنْ كان في الاستفهام.

قال أبو علي: كان في الاستفهام إذا لم يكن معه شرطٌ منجزمٌ حسنًا.

قال أبو علي: كان يونسُ يذهبُ إلى أنّ الاستفهامَ لا يجوزُ أن يعتمدَ إلاّ على ما لْم يعملْ فيه شيءٌ، وليس يجوزُ أن يعتمد على الاستفهام إلاّ ما لم يعمل فيه شيءٌ، فألزمَه ألاّ يجعل صلة (الذي) خبر المبتدأ إلا ما لم يعمل فيه شيءٌ.

قال: وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء:٣٤]، لو كان ليس موضعَ جزاءٍ قَبُحَ فيه (إنْ).

قال أبو علي: يُفْسدُ قولَ يونس أن الجزاء لا يعتمدُ على ألف الاستفهام قول الله عز وجل: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ فقوله: (إنْ) معتمدٌ على ألف الاستفهام، والفاءُ جوابُ الشّرْط، ولا يجوز أن يقدر بقوله: (فَهُم) التَّقديم، كأنّه (فهم الخالدون إن مِتَّ)، كما قُدِّرَ في إنْ تأتني آتيك: (آتيك إن تأتِني)، لأنّه لو قدّر في الآية هذا التقدير لصارت الفاءُ الأولى لغوًا لا معنى لها، وإنّما الفاء الأولى دخل عليها ألفُ الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله "أوَ أمِنَ أهلُ القرى" والثانيةُ جوابُ الشّرط، لأنّ الجملةَ التي هي جوابُ الشّرط من مُبتدأ وخبر، فهذه الآيةُ ليس يجوزُ فيها أنْ يعتمدَ الاستفهامُ إلا على ما عَمِلَ فيه (إنْ) الجزاء، فهذا يَرُدُّ قولَ يونسَ.

هذا بابُ الجزاء إذا كان القسمُ في أوله:
قالك فاليمين لا تكون لغوًا كَلا والألف

أي: لا يجوز أنْ يعتمدَ اليمينُ على الجزاء كما جاز أن تعتمد عليه في الباب الذي قبل هذا، وهو قولُك: أإنْ تأتني آتِك، ولا إنْ تأتنا أعطِكَ، كما قال[1]: [الطويل]

ولا مَـــنْ يأتِها يتَـــــدَسَّمِ

قال: واليمينُ ليست كذا.

أي لا تكون اليمينُ لغوًا إذا كانت متقدّمةً، إنّما تُلْغى إذا وَقَعَتْ بين كلامٍ غير مُبتدئِها.

قال: وتقول: أنا والله إن تأتني لا آتِك.

يريد: أنّ (لا) في المسألة الأولى ليست جواب القسم، إنّما هي لنفي الجزاء، ولو كانت تلك جوابَ القَسَم لارتفع بعد (لا)، ولدخلت اللامُ والنّونُ في الجواب إذا كان مُوجَبًا، فقلت: أنا والله إنْ تأتِني لا آتيك.

قال: وتقول: والله إن أتيتني آتيك، وهو معنى لا آتيك، فإنْ أردْتَ أنَّ الإتيانَ يكون فهو غيرُ جائزٍ.

أي غير جائز حتى تدخل اللام والنون فتقول: لآتينّك.

---

(١) البيت كاملا:

وَقِـدْرٍ ككَـفِّ القِـرْد لا مُسْـتَعِيرُهَا يُعَـارُ ولا مَـنْ يَأْتِهَـا يَتَدَسَّـمُ

هذا البيتُ لتميم بن أُبي بن مُقْبِلٍ.

الشاهد فيه: (تأنيثُ القدْرِ)؛ لأنَّه قال: (لا مُسْتَعيرها)، فَرَدَّ عَلَيْهَا ضَمِيرَ المُؤَنَّث.

المعنى: هَجَا قَوْمًا، فجعلَ قِدْرَهُم فِي الصِّغَرِ ككفِّ القِرْدِ، وجَعَلَهَا لا تُعَارُ، ولا يُنَالُ من دَسَمِهَا، تأكيدًا للؤمهم.

ويحتملُ أَنْ يكون قوله: (لا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ)؛ أي: لا مُسْتَعِيرُهَا يَعَارُها؛ أي: لا مُسْتَعِير يَسْتَعِيرُها فيَعَارُهَا؛ لأنَّها لِصِغَرِهَا مأبيَّةٌ.

انظر: تاج العروس ١٥٥/٣٢، ولسان العرب ١٩٩/١٢.

هذا باب ما يرتفع بين المجزومَيْن وينجزم بينهما

[قوله(١): الطويل]

متى تأتنـــــا تُلمِـــــــمْ بنا

جازَ البدلُ لأنّ الإلمامَ ضَرْبٌ مِنَ الإتيان.

قال: لأنّ القول ليس بالإتيان، إلاّ أنْ يُجيزَه على ما جاز عليه تمثيلُنا.

أي: المسألة التي أجازها الخليل على الغَلَط.

قال: وسألتُ الخليلَ عن قوله: إنْ تأتِني فتُحدِّثَني أحدثْك، والجزمُ الوَجْهُ.

قال أبو علي: النَّصْبُ في الفاء تكون في غير الواجب في ضرورة الشعر إنْ تأتني (تأتني) فعلٌ غيرٌ واجب، كما أنَّ (ما تأتِني) فعلٌ غيرُ واجبٍ، فحَمَلَ الفعلَ بعدَ الفاءِ على (أنْ)، فنَصَبَ وعَطَفَ على المصدر الفعلَ كأنّك قلت: إنْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ أحدّثْك،..... ومَنْ لا يُقَدّم رِجْلَهُ.

قال أبو علي: تقديره: مَنْ لا يكنْ منه تقديمٌ لرِجْلِه، فإثباتٌ لها يَزْلقِ.

---

(١) عجز البيت:

تَجِدْ حَطَبًا جَزْلا وَنَارًا تَأُجَّجَا

قائله: عبيد الله بن الحر الجعفي.

اللغة: "تلمم" يقال: ألمّ الرجل بالقوم إلماما: أتاهم، "حطبا جزلا" أي: غليظا.

المعنى: أنهم يوقدون الحطب الجزل لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدوها.

الإعراب: "متى" ظرف زمان للشرط العامل فيه تأتنا، "تأتنا" تأت مجزوم بحذف حرف العلة وهو فعل الشرط ونا مفعول والفاعل ضمير مستتر، "تلمم" فعل مضارع بدل من تأتنا وفاعله ضمير مستتر، "بنا" متعلق بالفعل، "في ديارنا" جار ومجرور ونا مضاف إليه، "تجد" جواب الشرط مجزوما والفاعل ضمير، "حطبا" مفعول، "جزلا" صفة، "ونارا" معطوف على حطب، "تأججا" فعل ماض وفاعله ضمير النار والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: "تأتنا تلمم" فالفعل "تلمم" بدل من الفعل "تأتنا".

انظر: المكودي ص١٢٤، والسيوطي ص١٠١، والهمع ١٢٨/ ٢، وسيبويه ٤٤٦/ ١، والأشموني ٤٤٠/ ٢.

قال في ثُمَّ: لم يجعلوها بمنزلة الفاء والواو في نصب الفعل، ولكنّها تُشْرِكُ ويُبْدأ بها، يريد، يُقْطَعُ ما عبدها ممّا قبلَها.

قال: ولا يَحْسُنُ الابتداءُ، لأنّ ما قبلها لم ينقطعْ.

قال أبو علي: لأنّ الشّرْطَ لا يَتمُّ إلاّ بالجزاء.

قال: قولُه تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة:٢٧١] الرفع ها هنا وجهُ الكلام، وهو الجَلُّـــ، لأنّ الكلامَ الذي بعد الفاء جرى مَجْراه في غير الفاء.

قال أبو علي: يريد إنّه خبرُ مُبتدأ محذوف كأنّ المعنى: نحن نُكَفّرُ فتعطف جملة من مُبتدأ وخبرٍ على جُملة من مبتدأ وخبر.

قال: في قراءة مَنْ قَرَأ: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف:١٨٦] إنّه حَمَلَ الفعلَ على موضع الكلام في موضعٍ يكون جوابًا، لأنّ أصلَ الجزاء الفعلُ.

أي يكون جوابًا للشّرط، فالفاءُ مع ما قبلَه في موضع فعلٍ مجزومٍ بالجواب، وقد صَرَّح ها هنا أنَّ أصل الجزاءِ الفعلُ، كما رأيت.

فالأصلُ الفعلُ، والفاءُ داخلةٌ عليه، وإنّما تدْخُلُ إذا كان الجوابُ كلامًا مِنْ مُبتدأ وخبر، ولذلك جَزَمَ "نَذَرْهم" لأنّه حُمِلَ على موضع فعلٍ مجزومٍ.

قال: وإنْ كان معناه كمعنى ما قبله.

أي كمعنى قوله: [الوافر]

وألْحَقَ بالحِجَـــــــازِ فأَسْتَرِيَحا

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ

فأمّا الجَزْمُ بالأمر فقولُك: ائتني آتِك.

قال أبو علي: الشّرطُ في هذا الباب يُحذف لدلالة ما قبل الجزاء عليه كما حُذِفَ الجواب في مثل: أنت ظالمٌ إنْ فعلْتَ، لدلالة، أنتَ ظالمٌ على الجزاء، وذلك أنَّ تقدير قولك: ائتني آتِك، ائتني فآتك إن تأتني آتِك، فدَلَّ ائتِني على إنْ تأتِني، كما دَلَّ (أنت ظالمٌ) ونحوُه على الجزاء.

قال أبو بكر: الأمر والنهيُ يشتركان في الإرادة، ويفترقان في أنّ الأمر إرادةٌ بتكليف، والنهي إرادة بلا تكليف.

قال: وممّا جاء من هذا في القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الصف:١٠-١١]، فلَمّا انقضت الآيةُ قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف:١٢].

قال أبو إسحاق: قال بعض النحويين: إنّ قولَه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابٌ لقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾، وهذا خطأ لأنّه ليس بالدّلالة تجب المغفرة، وإنّما قولُه عزّ وجلّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابُ: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، وهو أمْرٌ على لفظِ الخَبَر.

قال أبو العباس: يكون (تؤمنون) في معنى (آمنوا بالله) أمرًا كما تقول: (يقومُ زيدٌ)، أي لِيَقُمْ زيدٌ، وفي قراءة عبد الله (آمنوا بالله)، فهذا يُقَوّي التأويلَ.

قال: فإنْ كنت تريد أنْ تُقَدِّرَه أنّه قد فَعَلَ، فإنَّ الجزاءَ لا يكونُ لأنّ الجزاءَ إنّما يكونُ في غير الواجب.

قال أبو علي: هذا إذا كان الاستفهامُ تقريرًا، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر:٣٦]؛ أنشد[1]:

---

(١) قال السيرافي في شرح شواهد سيبويه ١١٢/٢: الشاهد فيه أنه رفع (نعيشّ) ولم يجعله جواباً لفعل الأمرْ وهو (كونوا). والذي رأيته في شعره: (فنحيا جميعاً أو نموتُ كِلانا) ولا شاهد فيه على هذا الإنشاد.

كونوا كَمَنْ آسى أخــاه بنفسِــه نعــيشُ جميعًــا أو نمــوتُ كلانــا

كأنّه قال: كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعًا أو نموتُ كلانا (إنْ كان هذا أمرُنا) وزَعَم الخليلُ أنّه يجوزُ أنْ يكون (نعيشُ) محمولاً على كُونُوا، كأنّه قال: كونوا نعيشُ جميعًا أو نموتُ كلانا.

قال أبو علي: (نعيشُ) على القول الأوّل رفعٌ بأنّه خبرُ مبتدأ، وعلى القول الثاني نَصْبٌ بخبر كان، وخبرُ كان على القول الأول "كمَنْ آسَى"، وعلى القول الثاني "كَمَنْ" لغْوٌ غيرُ مُستقرّ.

وقال أبو علي: كان التشبيه لِلْمُشَبَّه به، كأنّه مَحَلٌّ له على الاتّساع، وإنْ لم يكنْ مِنْ مكانٍ ولا زمانٍ على الحقيقة، كما أنَّ قولَك: زيدٌ ينظرُ في العلم فالعِلْمُ ليس بمَحَلٍّ لزيد على الحقيقة، كما أنّ الكِيسَ والبَيْتَ مَحلاّن في الحقيقة إذا قلتَ: الدّينارُ في الكيس، وزيدٌ في البيت.

قال: وسألْتُه عن قولِه عزَّ وجلّ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر:٦٤].

فقال: (تأمروني) كقولك: هو يقولُ ذاك بَلَغَنِي، فبَلَغني لغوٌ، فكذلك (تأمروني)، كأنّه قال: (فيما تأمرونني) وإنْ شئتَ كان بمنزلة: احضُر الوَغَى.

قال أبو علي: الوجه الثاني ينتصب بتأمروني.

=

وسبب هذا الشعر أن البرّاض الكِناني قتل عروة الجعفري، فهاجت الحرب بين قيسْ وخِنْدِف. وأسدْ وكنانة أخوان، ابنا خُزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

يقول لهم: أغنوني اخوتكم. وأغنوا عنهم سُليماً، أي ادفعوا عنهم بني سليم فإن بني

تميم ستدفع غطفان. رتب كل قبيلة من خِنْدِف بإزاء كل قبيلة من قيس. فجعل تميماً بازاء غطفــانْ وبني أسد بازاء سليم، وكانت قريشْ وكنانة بازاء بني عامر بن صعصعة. وتميم هو تميم بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر.

يقول لبني أسد: أنتم اخوتنا، فكونوا مواسين لنا. نعيش جميعاً أي مجتمعين في الحياة، أو نموت كلانا.

و (كلانا) توكيد للضمير في (نموت) وإنما استعمل قوله (كلانا) لأنه أراد حيَّيْ كنانةْ وأسد.

قال أبو العباس: (غَيْرَ) مَنصوبٌ (بأعبدُ على القول الأوّل، وعلى القول الثاني وهو أنْ يُحْذَفَ (أنْ) من (أعبد) المنتصَبُ (بتأمروني)، ولا يجوزُ انتصابُه (بأعبد)، لأن (أعبد) في صلة (أنْ)، وغَيْر فِعْله، ولا يعملُ ما في الصّلة فيما قبلَ الموصول.

قال أبو علي: (غير) على القول الأول، وهو أن تجعل (تأمروني) كاللغو، يُنتصَب (بأعبد)، كأنّه قيل: أفأعْبُد غيرَ الله فيما تأمروني، وعلى القول الثاني وهو أن تجعلَ (أعبُدُ) قد حُذفَ منه (أنْ)، يُنْتَصَبُ (بتأمروني) كأنّه قيل: أفتأمروني غيرَ الله أنْ أعبدَ، فغَير مُنتَصبٌ بتأمروني، وأن أعبدَ بدل من غير، كأنّه قيل: أفتأمرونِ عبادةَ غيرِ اللهِ، كما أنّ قولَك: ضربْتُ زيدًا رأسَه، تقديرُه: ضربْتُ رأسَ زيدٍ.

openkandl.com

هذا بابُ الحروف التي تُنَزَّلُ منزلةَ الأمر والنّهي

نحوُ: حسبُك وكفْيُكَ، تقولُ: حسبُك بشتمِ النّاس.

قال: سألتُ الخليلَ عن قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠].

فقال: هذا كقول زُهَيْرٍ[1]: [الطويل]

.... ولا سابِـــــــــــقٍ شيئًا

قال أبو علي: يُريدُ: ومِثْلُه في الموضع لا في الجودة، وتقديرُ الآية: لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدَّقَ، (فلَوْلا) حرفٌ فيه معنى التحضيض، فلذلك وَجبَ أنْ يكونَ الفعلُ بعده مُنْجَزِمًا كما انْجزمَ بعد الأمر.

وقولُه: (فأصَّدَّقَ) وَقَعَ موقعَ فعلٍ مجزومٍ، و (أكُنْ) على موضع (فأصَّدَّقَ) كما حَمَلَ مَنْ قرأ "ويذَرْهُم" على موضع الفاء مع ما بعدَه، وهو قولُه: "فلا هادِيَ له".

قال: ومثلُه مِنَ النَّهْي: لا يَرَيَنَّكَ، النّهيُ للمتكلّم في اللفظ، وهو في المعنى للمُخاطَب، كأنّه قال: لا تكونَنَّ هاهُنا، فإنَّ مَنْ كان ها هنا رأيْتُهُ.

قال: ومِثْلُ ذلك قولُ الله تعالى: ﴿وَلا تَمُوتُنَّ إلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢] لَمْ يَنْهَهُمْ عن الموت، ولكنّه أراد: اثْبُتُوا على الإيمان، لِيُدْرِكَكُم الموتُ وأنتم مُسلمون.

---

(١) البيت كاملا:

بدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلا سَـابِقٍ شَـيْئًا إذَا كَـانَ جَائِيًـا

قائله زهير بن أبي سلمى، وهو والد كعب بن زهير. وهو من قصيدة يذكر زهير فيها النعمان بن المنذر حيث طلبه كسرى ليقتله، ففر وأتى طيئا.

الشرح: "بدا لي" أي: نشأ له فيه الرأي.

المعنى: قد نشأ لي وظهر أنني لا أدرك ما فات، ولا أقدر أنني أسبق على ما سيجيء من الحوادث.

الشاهد: في "ولا سابق"، فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه. هكذا روي بالجر، وقد روي بالنصب أيضا عطفا على اللفظ، فحينئذ لا شاهد فيه.

انظر: الأشموني ٢٠٣/٣، والأصطهناوي، وابن يعيش ٥٢/٢، وابن الناظم في باب إن وأخواتها ص٧١، والخضري ٢٣٤/١.

قال: وسألتُه عن قوله: أمّا أنتَ منطلِقًا أنطلقُ معك، فرَفَعَ، وهو قولُ أبي عمروٍ، وحدّثنا به يونس.

قال أبو علي: (أنْ) هذه هي النّاصِبَةُ للفعل وما عُوِّضَ مِنَ الفعل، و (أنت) مُرتفعٌ بالفعل الذي صار (ما) عِوَضًا منه، وهو (كان) والتقديرُ: أنْ كنتَ منطلقًا، إلاّ أن (ما) لَمّا صار عِوَضًا مِنَ الفعل، لم يَجُزْ أن يجتمعَ الفعلُ معه، كما لا يجوزُ أنْ يدخُلَ فعلٌ على فعلٍ، وحَكى أبو عُمَر في كتابه عن بعضِ العلماءِ أظُنُّه الأصْمعي أنّه حكى الجزاءَ (بأمّا)، قال: ولْم يَحكِه غيرُه.

قال: وسألتُه عن قوله: ما تدومُ لي أدومُ لك، فقال: ليس في هذا جزاءٌ مِنْ قبل أنَّ الفعلَ صلةٌ (لما)، فصار بمنزلة (الذي).

أي: في أنّه موصولٌ كما أنّه موصولٌ.

قال: ويدُلُّك على أن الجزاء لا يكون ها هُنا أنّك لا تستطيع أن تستفهم (بما تدومُ) على هذا الحَدِّ أي لا يجوزُ أن يُسْتفهَمَ به وهو مصدرٌ.

قال أبو علي: موضع (ما) عندي نصبٌ على الظَّرْف، كأنّه قال: أدومُ لك دوامَك لي، أيْ وقتَ دوامِك، فحَذَفَ الوقت، وأقام الدَّوامَ مَقامَه، كما حُذِفَ وقتٌ مِن قولِك: حيثُ مقدَمِ الحاجّ.

قال: ومِثْلُ ذلك: كُلَّما تأتيني آتيك، فالإتيانُ صِلَةٌ لما، كأنّه قال: كُلُّ إتْيانك آتيكَ (وكُلّما تأتيني)، يقعُ أيضًا على الحينِ، كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين، ولا يُستفهَمُ بِكُلّما، كما لا يُسْتَفْهمُ بما تَدُومُ.

قال أبو علي: قوله: لا يُسْتَفهم بكُلّما، يريدُ: إذا كان (كُلّ) مُضافًا إلى (ما) الذي هو مع الفعل بمنزلة المصدر، يَدُلُّك على ذلك أنّه ذكر أوّل الفصل فقال: ومثلُ ذلك كُلّما، أي مثلُ (ما تدومُ لي أدومُ لك) في أنّ الجزاءَ لا يجوزُ فيه كما لم يجزْ في (ما تدومُ)، ومثَّلَه بالمصدر، فقال:

كأنّه قال: كُلُّ إتيانِك، فإنّما أراد بِكُلّما المضافَ (كُلّ) فيه إلى (ما) التي مع الفعل بتأويل المصدر كما قُدّم ذِكْرُه في أوّل الفصل، ولم يُرِدْ (كُلّما) المضاف إلى (ما) التي للاستفهام كما رَدَّ أبو العبّاس عليه في الغَلَط.

قال: وسألتُ الخليلَ عن قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:٧٣].

قال أبو العباس: حذفُ الجواب في مثل هذه المواضع أفْخَمُ، لأنّ المخاطبَ يَتَوَهّمُ كُلَّ شيءٍ، فإذا ذُكِرَ شيءٌ بعينِه حَضَرَهُ فَهْمُه.

obeikandl.com

هذا بابُ الأفعال في القَسَم

قال: وزعم الخليلُ أنَّ النّونَ تَلْزَمُ اللامَ في قولك: إنْ كان لصالحًا، فإنْ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة.

قال أبو علي: (إنْ) في قولك: (إنْ كان لصالحًا) بمنزلة النّون في (لأفْعَلَنَّ)، في أنّ كل واحد منهما للتأكيد، وأنّ كل واحد منهما فاصلٌ بين شيئين لولاهما لالْتَبَسا، فاللامُ في (لَصالحًا) فَصَل بين الإيجاب والنَّفي، والنُّونُ في (لأفْعَلَنَّ) فصَلَ بين فعلِ الحال والاستقبال.

قال: فقُلْتُ: فَلِمَ أَلْزَمْتَ النُّونَ آخرَ الكلمة؟ (يعني لَيفْعَلنَّ) فقال: لِكَيْ لا يُشبه قولَه (لَيَفْعَلُ)، (لأنَّ الرجلَ)، إذا قال هذا، فإنّما يُخْبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعِل أي للحال.

قال أبو بكر: عن أبي العباس: لا يجوزُ أنْ يُحْلفَ على الفعل الذي في الحال على الحقيقة، لأنّه إلى أنْ يُحْلَفَ على ما في الحال قد انقضى الحالُ.

قال أبو بكر: وهذا في الحقيقة هكذا، إلاّ أنّ العربَ إذا أرادوا الحَلْفَ على فعلٍ موجودٍ قد تقضَّتْ منه أجزاءٌ، وبقيت منه أجزاءٌ قالوا: لَيَفْعَلُ.

قال: وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ [آل عمران:٨١] إلى آخر الفصل.

قال أبو علي: اللامُ في ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران:٨١] إذا كانت (ما) بمنزلة الذي مثلُ اللامِ في (لَئِنْ)، لأنّه لّما دَخَلَتْ لامُ القسم على ما يتعلَّقُ به دخلت هذه أيضًا، إلاّ أنّ التي في (لما) إذا كانت بمعنى (الذي) ليست التي في قوله (لإنْ فعلْتَ)، لأنّ التي في (لَما) لامُ الابتداء واللامُ التي تدخل على الاسم المبتدأ لا تدخل على الأفعال، وقد قدّما الفصل بينهما في غير هذا الموضع، والراجعُ من الصّلة إلى الموصول الهاءُ المحذوفة، كأنّه قال (لَما آتَيْتكُموه)، وخبرُ المبتدأ (لتُؤْمِنُنّ به) والرّاجعُ مِنْ خبره إليه الهاءُ في (به).

وقد قيل: إنّ (ما) بمعنى الجزاء، و (لتؤمنُنَّ به) الجوابُ، وهذا مثلُ (لَئِنْ فعلْتَ لَيَفْعَلنَّ) وليستْ لامُ الابتداء التي كانت في (ما) إذا كانت بمعنى (الذي)، لكنّها الداخلةُ على الفعل، وموضع (ما) نَصْبٌ إذا كانت جزاءً بـــ (آتيْتُكم) وموضع (آتيتُكم) إذا كان بمعنى الجزاء جزمٌ، لأنّه في معنى (لَما آتكم)، وإذا كانت (ما) بمنزلة (الذي) فلا موضعَ لـــ (آتَيْتُكم)، لأنّه في صلة الذي، وما في صلة (الذي) لا موضعَ له، ألا ترى أنّ الفعلَ منها

ليس بأولى من الاسم؟! وقد تصِلُ الموصولَ بالفعل والفاعل، وما رَجَعَ إليهما في المعنى كما تصله بالمبتدأ والخبر، فليس إحدى الجملتين بأوْلى بالموضع من الأخرى، وإنّما يُحكمُ على الجُملة أنّها في موضع إعْراب، إذا وقَعَتْ موقعَ مُفْرد، كما يُحكمُ في قولك: كان زيدٌ أبُوه منطلقٌ بأنَّ موضعَ الجملةِ نصبٌ لوقوعه موقعَ المُفرد، وليست الجملة في الصّلة واقعةً موقعَ مُفْردٍ ولا هي مِنْ مواضع المفردات، ومَنْ حَمَلَ (ما) على (الذي) في الآية لم يكن لـ (جاءكم) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [آل عمران:٨١] عنده موضعٌ، ومَنْ حَمَلَها على أنّها لِلْمُجازاة كان موضعُ (جاءكم) جَزْمًا لعطفه إيّاه على ما هو في موضع جزمٍ.

قال الخليلُ في قوله تعالى ﴿لَظَلُّوا﴾ [الروم:٥١] (ليظلُّنَّ) كما تقول: والله لا فَعَلْتُ ذاك أبدًا، تريدُ معنى (لا أفعلُ)، وقالوا: لَئِنْ زُرْتَهُ ما يقبَلُ منكَ، وقال: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَل، يريدُ ما هو فاعلٌ وما يفعَلُ، كما كان (لظَلّوا) مثلَ (ليظلُّنَّ).

قال أبو علي: (ما) هو نفيُ ما في الحال، فإذا وقع الماضي بعدَها عُلمَ أنّ المرادَ به الحالُ، كما أنّ الماضي بعد (لا) يُعلمُ أنَّ المرادَ به الاستقبالُ، لأنّ هذين الحرفين لا يَنْفيان الماضي، فكذلك يُعْلَمُ أنّ ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف:١٩٣] بمعنى (صَمَتُّمْ) لأنّ الجملةَ التي عُودِلَتْ بها جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ، وهي (أدَعَوْتُموهم).

قال: وقد يستقيمُ في الكلام: إنّ زيدًا لَيضْربُ، ولَيَذْهبُ ولم يقعْ ضربٌ، والأكثرُ على ألسنتهم كما خَبَّرْتُك في اليمين، فَمِنْ ثَمَّ ألزَموا النّون في اليمين لِئلاَّ يَلْتَبِسَ بما هو واقعٌ.

قال أبو علي: اللامُ على ذا للتوكيد والتي تتلقّى القَسَمَ وتدخلُ على الفعلِ الماضي والمستقبلِ، وليست التي تدخل في فعل الحال، فهي لا تُعلِّقُ الفعلَ كما تعلقه التي للحال في مثل قولك: إنَّ زيدًا لَيقومُ إذا أرَدْتَ به الحال، لكنْ هذه هي التي تلْزَمُها النُّونُ الشّديدةُ أو الخفيفةُ وإنّما حُذِفَت النّون منه والفعل مُسْتَقْبلٌ، كما أنّه إذا كان النون فيه كان مُستقبلاً، فكما لا تُعلِّقُ الفعلَ اللامُ التي في قولك (لتَفْعَلَنَّ) بعد (أنْ) كذلك لا تُعلّقُه في قولك (لَيَفْعَلَنَّ) إذا أردْتَ به المستقبل.

تقول: عَلِمْتُ أنّ زيدًا لَيَنْطَلِقَنَّ، فلا تُعلّق هذه اللام (علِمْتُ) فكذلك لا تُعلّقُه في (لَيَفْعلُ) إذا كان بمعنى (لَيَفْعَلن) فتقولُ: عَلِمْتُ أنَّ زيدًا لَيَفْعَلُ.

قال: وقال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل:١٢٤].

قال أبو علي: قولُه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ الفعلُ لِلْحالِ دون الاستقبال وهذه اللامُ لو وَقَعَ (عَلِمْت) قبلها لعلّقتْه، فإنْ قيلَ: كيف صار لِلْحال وقد اتّصَلَ به ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كما تقول: يَضْرِبُ زيدٌ غدًا؟ قيل: أريد به حكايةَ الحال وإن اتّصلَ به ما هو في المعنى مُستقبلٌ، ولَكَ أنْ تَحكي الحالَ كانتْ فيما مضى أو فيما يُسْتَقْبَلُ، ألا ترى قولَ الله عز وجل: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص:١٥]، فالقِصّةُ قد مَضَتْ والإشارةُ فيها كالإشارة إلى الحاضِرِ؟!.

obeikandl.com

هذا بابُ الحروف التي لا تَقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ

قال: ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الأسماء وقلّة ما يعملُ في هذا.

أي ما يعملُ في الفعل، فهذه الإشارةُ تريد بها الفصْلَ بين الجازم والمجزوم.

قال: واعْلَمْ أنّ حروفَ الجزاء يَقْبُحُ أن تتقدّم الأسماءُ فيها قبلَ الأفعال.

أيْ: لا تقول: مَنْ زيدٌ يَضْرِبُه أضْرِبْ، إلاّ وهو قبيحٌ.

وقد جاز ذلك فيها.

(أي الفصلُ)، لأنّ حروفَ الجزاء يَدْخُلُها فَعَل ويفْعَلُ، ويكونُ فيها الاستفهامُ، فتُرفعُ فيها الأسماءُ.

قال أبو علي: هو مثلُ: مَنْ زيدٌ، ومَنْ عمروٌ، يريدُ أنَّ حروفَ الجزاء لها تصرّفٌ ليستْ لسائرِ الحروفِ الجازمةِ غيرها.

قال: وتكون بمنزلة الذي.

قال أبو علي: مثلُ: مَنْ يأتيني فله درهمٌ.

قال: وإنْ شئتَ لم تُجاوز الاسمَ العامِلِ في الآخِرِ.

أي: لم تجاوز الإضافة.

قال: ويجوز الفرقُ في الكلام في (إنْ).

أي يجوزُ تقديمُ الاسم على الفعل إذا لم تجزم الفعل، نحوُ "إنْ زيدٌ فعل فعلْتُ".

قال: فإنْ جزمت بها أشْبهت لَمْ.

قال: وإنّما جاز في الفَصْل و لم يُشْبه (لمْ)، لأنَّ (لمْ) لا يقعُ بعدها (فَعَلَ).

قوله: وإنّما جاز في الفصل، أي إنّما جاز الفصل بين (إنْ) والفعل بالاسم إذا كان الفعلُ ماضيًا، لأنه لا ينجزم، فلا يشبه ما بعد (لَمْ).

قال: فجاز هذا كما جاز إضمارُ الفعل فيها حين قالوا: إنْ خيرًا فخيرٌ.

قال أبو علي: يقولُ ليس تقديمُ الاسم على الفعل إذا كان ماضيًا بأشَدّ منْ حذف الفعل ألْبَتّة مع فاعلِه.

قال: وأمّا سائرُ حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ.

أي: الفصل في الكلام، لأنها ليست (كإنْ)، (لو جاز في "إنْ") وقد جَزَمَتْ كان أقوى)، فلوْ جاز الفَصْلُ بين (إنْ) وفعله المجزوم بالاسم كان أقوى من الفصل بالاسم بين سائر الحروف والأفعال التي تنجزم بعده بالاسم (إذْ جاز فيها "فَعَلَ")، أي إذْ جاز الفَصْلُ بين (إنْ) والفعل الماضي بالاسم في الكلام في غير الضرورة، ولم يَحْسُن الفَصْلُ بين الحروف وبين الفعل الماضي بالاسم في الكلام، إنّما يجوزُ في الضّرورة، فلـ (إنْ) إذنْ مَزِيّةٌ في باب الفَصْل بينها وبينَ الفعل، لَيْسَت لِسائِرِ الحروف.

قال: ولَوْ كان (فَعَلَ) كان أقوى.

أي: ولو كان "متى واغلٌ نابَهم".

قال: فإنْ قلت: إنْ (يأتني) زيدٌ يقلْ ذاك جاز على قول مَنْ قال: زيدًا ضَرَبْتُهُ، وهذا موضع ابتداء، ألا ترى أنّك لو جئتَ بالفاء فقلتَ: إنْ تأتِني فأنا خيرٌ لك كان حسنًا، وإن (لم يَحْمِلْهُ) على ذلك رَفَعَ، وجاز في الشّعر.

قال أبو علي: قولُه: (إنْ يأتِني زيدٌ يقلْ ذاك) على: زيدًا ضَرَبْتُهُ، يريدُ يرتفع (زيدٌ) بفعلٍ مُضمَر (ضَرَبْتُه) تفسيرُه، هذا على أنْ تجعل (زيدًا) واقعًا موقعَ الجزاء، كان الموضعُ على هذا الفعل كما أنّه في الشّرط للفعلِ وإنْ قدّرت ألفًا محذوفةً كان (زيد) في موضع ابتداء ومُرتفعًا به.

وقوله: وإن لم يَحْمِلْه على ذلك رَفَعَ.

قال أبو بكر: يريد (رَفَعَ) بقوله: لأنه يجعلُه خَبَرَ مُبتدأ.

وقوله: وجازَ في الشّعرِ.

أيك جاز حذفُ الفاء في الشّعر.

قال: ومثلُ الأوّل قولُ هشام[1]: [الطويل]

---

(١) عجز البيت:

وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ ونسبه لهشام المري من بني مرة بن كعب شاعر قرشي جاهلي.

فـ(نحن): فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل والتقدير: فمن نؤمنه نؤمنه.

فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْــهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ

قال أبو علي: قولُه: مثلُ الأوّل، أي مثلُ: إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا.

(ونحن) في البيت يرتفع بفعل هذا الذي ظهر تفسيرُه، كما أنّ (زيد) في قولك: (إنْ زيدٌ يأتِني) يرتفعُ على إضمار فعل (يأتِني) تفسيرُه، إلاّ أنّك لو أظْهَرْتَ في التّمثيل ما ارتفع عليه (زيدٌ) لقُلْتَ: (إنّك يأتني زيدٌ يأتِني يكنْ كذا)، ولو ظَهَرَ ما ارتفع عليه (نحنُ) في التّمثيل لاتّصل الضّميرُ فَلَزِمَكَ أنْ تقول: (فَمَنْ يُؤمَنْ نُؤمِنْهُ)، و لم يَجُزْ ألاّ يتَّصِلَ. ومثلُ هذا قولُه: أنت فانْظُرْ.

أقول: إنَّ أحدَ القولين فيه أنّ (أنتَ) على فعل مُضْمَر مُرتفِع (فانْظُرْ) تفسيرُه، ولو أظْهَرْتَ ما ارتَفع عليه في التّمثيل لقُلْتَ: (انْظُرْ فانْظُرْ) فاتَّصَلَ الضَّميرُ، لأنّه موضعٌ لا ينفصِلُ فيه، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (أقامَ زيدٌ قامَ)، فإنْ وضَعْتَ موضعَ المُضْمَر مُظْهرًا

=

قال سيبويه في باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل: اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك أنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا إلا حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل ويكون فيها الاستفهام فيرفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي. فلما كانت تصرف هذا التصرف وتفارق الجزم ضارعت ما يجر من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضارب عبد الله فلذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم.

وقد أورد ابن هشام هذا البيت في المغني قال: قولنا الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو: إنا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكه ينصب الخبز في محل رفع. ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله.

قال: فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم. وكانت الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدلا. و لم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة.

وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير. و لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه.

انظر: خزانة الأدب ٤٠/٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٩/٢، والكتاب لسيبويه ٢٠٠/١، والمقتضب ٧٦/١، ومغني اللبيب ٥٦٢/١، وهمع الهوامع ٥٥٣/٢.

قلتَ: أنتَ قُمْتَ، فإنْ أظْهَرْتَ الفعلَ الذي ارتفع (أنتَ) عليه تمثيلاً قلتَ: أقُمْتَ قُمْتَ، فاتَّصل الضّميرُ بالفعل، و لم يجزْ أنْ ينفصل هنا، كذلك تقول: (إنْ زيدٌ يأتني يكن كذا) فإنْ وضعْتَ موضعَ المُظهَر مُضمرًا مُنْفصلاً فذكرْتَ الفعلَ المضمَرَ الذي يرتفع عليه المُضمَرُ تمثيلا قلتَ: إنْ تأتني تأتني يكنْ كذا، لأنّه لا يجوزُ وقوع الضمير المنفصل عن حاله.

هذا بابُ الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تُغَيّرُ الفعلَ عن حالِه:

قال: ومِنْ ذلك الحروفُ أيضًا (سوفَ يفعلُ)، لأنّها بمنزلة السِّين وإنّما دَخَلت هذه السّينُ على الأفعال، وإنّما هي إثْباتٌ لقولك: (لنْ يفعَل) فأشْبَهتها في أنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل.

قال أبو علي: قد أُجْرِي الجوابُ في غيرِ هذا الموضعِ مجرى السُّؤال، ألا ترى أنَّ (لا) في قولِك: (لا رجُلَ) مُشَبَّهٌ (أن) و لم يُفْصَلْ بينه وبين ما عَمِلَ فيه بالظَّرْف، كما فُصِلَ بين (أنَّ) وما عَمِلَ فيه بالظَّرْف وإنْ لَمْ تبْنِ (لا) مع ما بعدَهُ، نحو: لا غُلامَ رَجُلٍ عندك، لأنّه جوابٌ لشيءٍ لا يُفْصَلُ بينه وبين ما عَمِلَ فيه، وهو: هلْ مِنْ غُلامٍ؟.

هذا بابُ الحروف التي يجوزُ أن تَليها بعدَها الأسماءُ، ويجوزُ أن يَلِيها بعدَها الأفعالُ، وهي لكِنْ وإنّما وكأنّما وإذْ

قال أبو علي: ذكْرُه (إذْ) ها هُنا حُجَّةٌ عليه في إجرائه إياهُ في بابِ الجزاء مجْرى (إنَّ وكأنَّ) وما يخْتَصُّ الدُّخولَ على الاسم.

قال: وسألْتُ الخليلَ عن قول العرب: انْتَظِرْني كما آتيكَ – الفصل.

قال أبو علي: لَوْ لم يجعلْ (كما) بمنزلة (لَعَلِّي) ولم يجعل (ما) كافَّةً لَوَجَبَ إذا وقع بعدها الفعلُ أنْ يُنْصَبَ بإضمار (أنْ)، لأنَّ (ما) يدخلُ على الأفعال، ألا ترى أنّ اللامَ في قولك: جئتُ لِتَقومَ لما كانتْ عامِلَةً في الاسم فوَقَعَ الفعلُ بعدَها نصْبٌ، فأضْمَرَ (أنْ) لِيكونَ مع الفعلِ في تأويلِ اسْمٍ، وكذلك فِعْلُ ما كان لِيَفْعَل حتّى الجارّة.

قال أبو علي: ولَوْ نُصبَ بعد (ربّما) الفعلُ كما نُصبَ بعدَ سائرِ حروف الخفضِ كان مُحالاً، وذاك أنَّ نَصْبَهُ كان يكونُ على إضمار (أنْ)، كما كان نصبُ الأفعال بعد سائر حروف الجرّ على إضمار (أنْ)، ولوْ أضْمَرَ (أنَّ) بعدَه لصار الفعلُ مع (أنْ) المُضْمَرَة في موضع جَرّ، ولتعرَّفَ، وإذا تعرَّفَ الاسمُ لَمْ يَدْخُلْ عليه (رُبَّ)، لأنّها لا تعملُ إلاّ في نَكِرَة فـــ (ما) في (رُبّما) تكونُ الكافّة، ولا يجوزُ أن تكون كالتي في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩] لما بيّنا.

أنشد:

كما تُغَدّي القـــــومَ مِنْ شَوائِهْ

في كتاب الباهلي فيما حَكاهُ أبو بكرٍ، شيْبانُ ابنُه، أيْ قُلْتُ لهُ ارْكَبْ في طَلَبه كما تَصيدُه فتُغدِّي القومَ به مشويًّا، يَصِفُ ظليمًا.

هذا بابُ ما يُضاف إلى الأفعال

قال: وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها، كما جاز للفعل أن يكونَ صِفَةً.

قال أبو علي: يقول: جاز إضافةُ أسماء الزّمان إلى الفعل وإنْ لم يكنْ بابُ الفعل أنْ يُضاف إليه، كما جاز أنْ يكونَ صِفَةً، وإنْ كان حَدُّ الصِّفَة أنْ تكون اسْمًا كضارب وحَسَنٍ وهاشِميّ وما أشْبَهَهُ فكما أجْرِيَ مَجْرى الاسم في أنْ وُصِفَ به، وكذلك أجْرِي مجْراهُ في أنْ أضيفَ إليه هذا النّوْعُ من الأسماء.

قال: فلم يُخْرجوا الفعلَ مِنْ هذا كما لَمْ يُخرجُوا الأسماءَ منْ ألفِ الوَصْل، نَحْو ابْن، وإنّما أصْلُهُ لِلْفِعْل وتصريفه.

قال أبو علي: يقول: حُكْمُ الإضافة أنْ تكونَ إلى الاسم، وحُكْمُ ألفِ الوَصْل أنْ تكونَ في الفعل، أدْخِلَ ألفُ الوَصْلِ في بعضِ الأسماء كذلك أضيفَ بعضُ الأسماءِ إلى الفعل.

قال أبو علي: مُذْ ومُنْذُ على ضَرْبَيْن، يُسْتَعْملان مَرَّةً اسميْن، ومرَّةً حَرْفَيْن، مَنْ قال: ما رَأيْتُه مَذْ يومان، قال: جَعَلَهُ اسمًا، وكان موْضِعُه رفعًا بالابتداء، وما بعده خَبَرُهُ، ومنْ جَعَلَهُ حرفًا قال: مُذْ يوْمَيْن،

وكان موضعُهُ مع المخفوض الذي بعدَه نَصْبًا، و (مُذْ) في قولك: مُذْ جاءني، ومُذْ كان عندي، لا تَخْلُو مِنْ أنْ تكون الذي هو حرفٌ، أو الذي هو اسمٌ، ولا يجوزُ أن يكون حرفًا، لأنَّ حرفَ الخفضِ لا يدخُلُ على الفعلِ، لا تقولُ: بقامَ، ولا بيَقُومُ، ووَجدْنا أسماءَ الزّمان قد أضيفت إلى الفعل، فجعلناه اسمَ زمانٍ مُضافًا إلى الفعل إذْ بطل أن يكون حرفًا، لامتناع إضافة حرفِ الجَرّ إلى الفعل.

قال: وَمِنْهُ أيضًا آية، قال[1]: [الوافر]

---

(١) عجزه:

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُـــــــــدَامَا

نسب في كتاب سيبويه ١/ ٤٦١ للأعشى، وليس في ديوانه قال البغدادي في الخزانة ٣/ ١٣٥: "لم أره منسوبا للأعشى إلا في كتاب سيبويه".

وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

بآية تُقْدِمُونَ الخَيْـــــلَ شُعْثًا

قال أبو العباس: إضافةُ (آية) إلى الفعل لا تطَّرِدُ، وإنّما جاء في قولِه (بآية تُقْدِمون)، فأمّا البيتُ الثّاني فهي فيه مُضافةٌ إلى المصدر، كأنّه قال: بآيةِ حُبِّكُم الطّعام، جعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر.

قال: ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذْ.

قال أبو علي: لا يجوزُ هذا أي لا يجوز إضافة اسم الزّمان إلى الجملة المركّبة من المبتدأ وخَبَرِه حتى تكون بمنزلة (إذْ) في المُضِيّ، فأمّا المُستقبل من الأزمنة فلا يجوز إضافتُه إلاّ إلى الفعل، كما أنّ (إذا) لا تُضاف إلا إلى الفعل.

=

قال سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك ما رأيته منذ كان عندي، ومنذ جاءني، ومنه أيضا آية قال: بآية تقدمون.....

قال الأعلم: "الشاهد فيه إضافة آية إلى "تقدمون" على تأويل المصدر أي: بآية أقدامكم الخيل. وجاز هذا فيها لأنها اسم من أسماء الفعل لأنها بمعنى علامة، والعلامة من العلم وأسماء الأفعال تضارع الزمـــان فمن حيث جاز أن يضاف الزمان إلى الفعل جاز هذا في "آية" فكان إضافتها على تأويل إقامتها مقـــام الوقت فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون".

وشبه ما ينصب من عرق الخيل ممزوجا بالدم على سنابكها بالمدام وهي الخمر.

والسنابك: جمع سنبك وهو مقدم الحافر.

هذا بابُ (إنَّ) و (أنَّ)

قال: ونظيرُ ذلك في أنّه وما عَمِلَ فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كقولِك: رأيت الضّاربَ أباهُ زيدٌ.

قال أبو علي: التّوفيقُ بين (الضّارب أباه زيدٌ) وبين (بَلَغَني أنَّ زيدًا منطلقٌ) أنّهما اسمان في صِلَةِ كُلِّ واحدٍ منهما منصوبٌ ومرفوعٌ.

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ أنَّ

تقول: ظننْتُ أنّه منطلقٌ.

قال ابو علي: (أنّه) بعد ظَننتُ لا يكون إلا مفتوحًا، وفيه قولان:

إنْ شئْتَ قلتَ: إنَّ الخبرَ مُضمرٌ، كأنّك قلت: ظَنَنْتُ انْطلاقَكَ واقعًا أوْ كائنًا وما أشْبَهَهُ، فأضْمَرتهُ.

وإنْ شئتَ قلتَ: إنَّ (مُنطلقًا) وما أشْبَهه ممّا يكونُ خَبَرًا لإنَّ سَدَّ مَسَدَّ خَبر ظَنَنْتُ لأنّه في المعنى مبتدأ وخَبر كما يدخل عليه ظَنَنْتُ.

قال: وتقول: لولا أنّه منطلقٌ لَفَعَلْتُ، فأنَّ مبنيةٌ على (لولا)، كما تُبنى عليها الأسماءُ، وتقول: لوْ أنه ذاهبٌ لكان خيرًا له، (فأنّ) مبنيةٌ على (لوْ)، كما كانتْ مبنيّةً على (لَوْلا).

قال أبو علي: سألْتُه عن وقوع (أنّ) بعد (لو) فقلتُ: كيف جاز وقوعُها بعدها وهي في تأويل اسم (ولو) إنّما تليها الأفعال؟. قال: ذا على قولنا لا دَخَلَ عليه، لأنّي أقولُ: إنّ الموضعَ الذي تقَعُ فيه (إنَّ) المكسورة، هو الموضعُ الذي يجوزُ أنْ تُبتدأ فيه بالمبتدأ والفعل، ويتعاقبان عليه، وإنَّ الموضعَ الذي تقع فيه (أنَّ) المفتوحة هو الموضعُ الذي يقع فيه أحدُهما دون الآخر، فإذا كان الموضعُ يقع فيه الاسمُ وقَعَت المفتوحة، (فَلَوْ) إنّما يَقَعُ بعدها الفعلُ دون الاسم، فكذلك وَقَعَتْ بعدها المفتوحة.

فإنْ قيل: قد وقع الاسمُ بعدَها في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء:١٠٠] وفي المَثَل[1]: "لوْ ذاتُ سوارٍ لطَمَتْني" فإنَّ ذا مُرتفعٌ بالفعل لا بالابتداء، كما أنَّ الاسم الذي يقعُ بعد (إذْ) التي هي ظرفٌ من الزّمان مُرتفعٌ بالفعل.

---

(١) يُضرب للكريم يظلمه دنئ فلا يقدر على احتمال ظلمه.

قال: ومذهب سيبويه أنَّ (أنْ) وقعَتْ بعد لَوْ في موضع فعل كما أنَّ (تَسْلمُ) وقعَ موقعَ الاسم في (بذي تسلم).

قال: وقال أبو العبّاس: وقوعها بعدها على ضَرْبين:

أحدُهما: أنّ (أنّ) مع ما بعده بتأويل المصدر، والمصدرُ يقوم مقام الفعل ويعمل عمله.

والوجه الآخر: أنّ (لوْ) يقع بعدها الاسمُ على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها، وذلك مثلُ "لو أنتم تملكون" ولو غيرُكم علَّقَ الأميرُ بحبله.

فيكون على هذا التقدير: لوْ أنّك جئتَ، ولو وَقَعَ مجيئُك.

قال: وسألتُه عن قول العرب: ما رأيتُه مُذْ أنّ اللهَ خلقني.

فقال: (أنَّ) في موضع اسم، كأنّك قلا: مُذْ ذاك.

قال أبو علي: لا يخلو (مُذْ) من أن يكون حرفَ جَرّ، أو مبتدأ، فإن كان حرف جر انفتح (أنّ). لأنّه في موضع اسمٍ، وإن كان مبتدأ انفتح أيضًا، لأنّ (أنَّ) في موضع خبر المبتدأ.

قال أبو بكر: و (مُذْ) ها هُنا حرفٌ، كأنه قال: مُذْ خلق اللهُ عَزَّ وجَلَّ إيّايَ.

قال: وتقول: أمَا إنّه ذاهبٌ، وأمَا إنّه منطلقٌ.

قال أبو علي: (حَقًّا) بمنزلة (عَلْمْتُ)، لأنَّ (حَقًّا)، دالٌّ على فعلٍ، كما أنَّ (علمْتُ) فعل، فقولُك: (حقًّا إنّك ذاهبٌ) بمنزلة (علمت أنّك ذاهبٌ) إلاّ أنّ (أنَّ) بعد (حَقًّا) في موضع نصب بالفعل الذي نصب حقًّا، فتمثيله: أحُقُّ انطلاقَك حقًّا، وكونُ موضعه بعد (علمتُ) نصبًا جَلِيٌّ بَيِّنٌ.

قال: وتقول: رأيتُه شابًّا، وإنّه يومئذ يَفْخَرُ، كأنّك قلت: رأيتُه شابًّا وهذه حالُه.

قال أبو العباس: إنْ شِئْتَ فتحْتَ (أنَّ)، كأنّك قلت: عَهْدِي به شابًّا وبفخْرِه، ويجوز على بُعْدٍ.

=

أي: لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ لأن " لو " طالبة للفعل داخلة عليه والمعنى لو ظلمني مَنْ كان كفــؤا لي لهان على ولكن ظلمني مِنْ هو دوني وقيل أراد لو لَطَمَتْنِي حُرَّة فجعل السوار علامة للحرية لأن العرب قلما تُلْبِسُ الإماء السِّوَار فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف على. [مجمع الأمثال:٢/١٧٤]

قال: وسألْتُه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٠٩].

قال أبو علي: قلت له: كيف كان يكونُ عذرًا لهم، فقال: لو قال لك قائلٌ في رجلٍ يقرأ شيئًا: إنّه لا يفهم ما يقرأ فقلت: ما يُدْريكَ أنّه لا يَفْهمُ، لكان ذلك عُذْرًا للقارئ، أي أنّه يفهمُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ مفْتوحًا، لكان التّقديرُ: (ما يُدْريكُم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت) أي لو جاءت لآمنوا، فكذلك على هذا تقديرُ (ألا إنهم يؤمنون بالآيات لو جاءتهم)، وليس معنى الآية على هذا.

قال أبو علي: إنّما يُخبر تعالى أنّهم لو جاءتهم هذه الآياتُ لم يؤمنوا إيمان اختيارٍ كما يُخبرُ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى﴾ [الأنعام:١١١]، أنهم لا يؤمنون، جميعُ هذه الآيات إيمانُ اختيارٍ.

قال أبو بكر: القول عندي في (ما) أنه الذي للاستفهام، أي: أيُّ شيءٍ يُشْعِرُكم لِيَكونَ ضميرُه فاعلَ (يُشْعِرُكم).

قال: وأهلُ المدينة يقولون أنّها... الفصل.

قال أبو بكر: مَنْ فَتَحَ (أنَّ) فعلى ما قال الخليلُ مِنْ أنّه بمعنى لَعَلِّي.

قال: وإنّما وقع أنّك عندي بمعنى لَعَلَّك لأنَّ الحالَ كانت حالَ تَسرُّعٍ وكانوا هم أوْجَبُوا تَرجيًا، وذلك أنّهم إذا قالوا: ائتِ السُّوقَ أنّك تشتري لي شيئًا، كأنّهم أوْجَبُوا الشّيْءَ في اللفظ، وحَقَّقوها أملاً، والموضعُ موضعُ ترجٍّ، لأنّه لا يدري أيَكون ذلك أمْ لا.

قال: واعْلَمْ أنّه ليس يَحْسُنُ لأنّ أنْ تَلي إنَّ ولا أنْ، كما قَبُحَ ابْتداؤُكَ الثَّقيلَةَ المفتوحةَ، وحَسُنَ ابتداؤُكَ الخفيفةَ، لأنَّ الخفيفةَ لا تزول عن الأسماء والثقيلة تزول، فتُبتَدأ، ومعناها مكسورةً ومفتوحةً سواءٌ، ألا ترى أنّك لا تقول إنّك ذاهبٌ في الكتاب.

قال أبو بكر: قال أبو العباس: يعني أنّها لا تزول عن الاسميّة لأنّها مع ما بعدها بمنزلة المصدر، قد تزول عن الاسميّة، فتُبتدأ وتُكْسَرُ والمعنى واحدٌ في أنّها للتأكيد.

وقال عن أبي العبّاس أيْضًا: إنّما لَمْ يَلِ (إنّ) المكسورةَ (أنَّ) المفتوحةُ، ولم يجتمعا في موضعٍ واحد، لأنّهما جميعًا للتأكيد، فلمْ يجتمعا، كما لم يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك، ونظيرُ (أنّ وإنّ)

في أنّهما لم يجتمعا معًا لاتّفاقهما في المعنى (اللامُ) وإنّ في قولِك: إنّ زيدًا لمنطلقٌ، لما اتّفقا في المعنى لم يجتمعا في قولك معًا، فإنْ فصَلْتَ بينهما جاز اجتماعُهما، وأنْ يقَعَ اللامُ في الاسم العامل فيه (إنَّ)، كقوله: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأُولَى﴾ [الليل:١٣] فكذلك يجوزُ في (أنَّ) أنْ يكون اسمُها (أنّ) في مثل قولك: إنّ لك أنّك لا تؤذي، قال تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ [طه:١١٩] بعد قوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى﴾ [طه:١١٨].

هذا بابٌ آخرُ منه

قال في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ﴾ [الأنفال:١٨] الباب.

قال أبو علي: لا يجوزُ أنْ يكونَ قولُه ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ [الحج:٦٠] محمولاً على قوله ﴿ذَلِكَ﴾ كما جاز أن يكونَ قولُه ﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال:١٤] محمولاً على ﴿ذَلِكُمْ﴾، لأنّ قوله ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ مبتدأ له خبرٌ، وخبرُه: ﴿لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾ فوقوع المبتدأ في هذا الموضع وخبرُه يَدُلُّ على جوازِ وقوعِه بعد (ذلك) منقطعًا من قوله "ذلك".

قال: هذا أيضًا يقوي ابتداء (إنّ) في الأوّل.

أي قولُه[1]: [البسيط]

وإني على جاري لذُو حَـــــدَبِ

يُقَوّي ابتداء (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال:١٤].

---

(١) عجزه:

أحْنُو عَلَيْهِ بِمَا يُحْنَى عَلَى الجَارِ

وهو للأحوص.

الشاهد: كسر (إن) لمكان اللام في قوله لذو والمعنى أنه يقول إذا خفيت نار و لم تر بطروق ضـــيف، وجدت ناري لمريد القرى

هذا بابٌ آخر من أبواب أنَّ

قال: ونظيرُها، يعني ونظير: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون:٥٢] ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] لأنّه إنّما هو لذلك: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش:٣]، فإنْ حذفت اللاّم مِنْ (أنْ) فهو نَصْبٌ، كما أنّك لو حذفت اللامَ من (لإيلاف) كان نَصْبًا، هذا قولُ الخليل.

قال أبو علي: قرأتُ على أبي بكر عن أبي العباس، قال أبو الحسن: المعنى " فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ لِإِيلافِ قُرَيْشٍ " قال أبو العباس: وليس المعنى كذلك إنّما فعل هذا بهم لكفرهم، والقولُ في هذا ما ذَكَرَهُ سيبويه عن الخليل.

أي لِهذا فَلْيَعْبُدوا، أي مِنْ أجله.

قال أبو علي: تحتملُ الآيةُ قولَ أبي الحسن أيضًا، على أنْ يكون المعنى: فَعَلَ ذلك بهم لتأتلفَ قريش، فيكونُ ما فَعَلَ بهم مِنْ إرْسالِ الحجارة مُجازاةً لكفرهم، وقولُه: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ إخبارٌ بما يصيرُ إليه عاقبةُ الأمر، كقوله عزّ وجلّ: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص:٨]، وكقوله: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران:١٧٨] كُلُّ هذا إخبارٌ بما صار إليه عاقبَةُ الأمر لأنّهم لم يلْتقطوه ليكون لهم عدُوا، ولا أملي لهم ليزدادوا إثْمًا، إنّما خَلَقَهم للطّاعة، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

وقال أبو علي: إنْ حَذَفْتَ اللامَ من: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] لانتصب على أنّه مصدر مفْعولٌ له، كأنّك قلت، ليعبدوا إيلافَ قريشٍ، أي لإيلافِهم.

قال: وإذا كان الفعلُ أو غيرُه مُوصَلاً إليه باللاّم جاز تقديمُه وتأخيرُه.

قال أبو علي: في أولاء وغيرِه نظرٌ.

هذا بابُ (إنّما)

اعلم أنّ كُلّ موضعٍ تقعُ (أنّ) فيه تقع (أنّما).

قال: ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها، يعني (إنّما) كأنّ لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده.

قال أبو علي: إنّ (ما) هذه الكافّةُ، لأنّها لَمّا دخَلتْ كَفَّتْها عن العملِ وتركتْها تُوصَلُ كما كانت تُوصَلُ قبلَ دخولِها، أنشد[1]:

أبْلغ الحـــــــارِثَ بنَ ظالمَ..
أنّما تقْتُـــــــلُ.....

قال: وإنْ شئتَ قلت: إنّما.

---

(١) البيتين كاملين:

أَبْلِـغِ الحـارِثَ بـنَ ظَـالم الموعِـدِ والنـــــاذرَ النـــــذورِ عليّـــــا
إنمـــا تَقْتُـــلُ النِّيـــامَ ولا تقتُـــل يقظـــانَ ذا ســـــلاحٍ كميـــــا

من شعر عمرو بن الإطنابة.

قال السيرافي ١٨١/٢: الشاهد فيه أنه فتح (أنما) وجعلها بمنزلة (أنّ) لو وقعت في هذا الموقع.

والكميّ: الذي قد غطاه ما عليه من السلاح. وسبب هذا الشعر أن الحارث بن ظالم المري قتل خالد بن جعفر بن كلاب في جوار النعمان بن المنذر. دخل الحارث على خالدْ وهو نائم، فوضع السيف في بطنه فقتله. فلذلك قال عمرو (إنما تقتل النيام) يريد أنه قتل خالداً وهو نائم.

ثم إن الحارث بن ظالم لقي عمرو بن الإطنابة، وعمرو في لأمتهْ وسلاحه، فقال له الحارث أأنت عمرو بن الإطنابة؟ قال: نعم فمن أنت؟ قال: أنا الحارث بن ظالم... فنزل إليه عمرو فاستجاره، فأجاره الحارث. ويقال إن عمراً قال له: آمنّي على نفسي فإني أشكرك. فعاتبه الحارث على قوله ما قال، فخلى سبيله.

وزعم بعض الرواة أن عمرو بن الإطنابة ذُكر عنده الحارث بن ظالم، فشتمه فنهته امرأتهْ وقالت: ما تريد إلى رجل من العرب لم يَجْرِ بينكْ وبينه شيء قط تشتمه عليه، تريد تشتمه من أجله، فلطمها. فبلغ ذلك الحارث بن ظالم، فركب حتى أتاه بالمدينة في بيته فقال: إني جئت بتجارة، وإني كنت في جوارك، فأخذها بعض قومك فاركب معي.

فركب معهْ وعليه السلاح، حتى إذا برزا قال له الحارث بن ظالم: أنائم أنت أم يقظان؟ فزعموا أن عمراً جزَّ ناصيته فوضعها في يد الحارث، فقال له الحارث: قد وهبتك لامرأتك.

قال أبو علي: إذا ابتدأ فكسر "إنّما تقتُلُ" جعل الإبلاغَ قولاً كأنّه قال: قُلُ له إنّما تقتُلُ، وإذا فَتَحَه لم يجعله بمعنى القول ولكنْ جعله مفعولاً، كأنّه قال: أبْلِغْه ذاك.

قال: واعْلَمْ أنّ الموضعَ الذي لا يجوزُ أنْ يكونَ فيه (إنّ) إلاّ مُبتدأةً لا يكون فيه (إنّما) إلا مُبتَدَأةً مثلَ قولك: وجَدْتُكَ إنّما أنت صاحبُ كُلِّ خَنَى، لأنّك لو قلت: وجدْتُك أنّك صاحبُ كُلِّ خَنى لم يَجُزْ.

قال أبو علي: إذا قلت: وجدْتُك أنّك صاحبُ كُلِّ خَنىً لم يَجُزْ أنْ يكونَ (أنّكَ) المفعولَ الثاني لوَجَدْتُ، لأنّ (أنّ) مع ما بعدَه في تأويل المصدر، فكأنّك قلت: وجدتُك صُحْبَةَ كُلِّ خَنىً، والمخاطبُ لا يكونُ صُحْبَة، فإنْ أمَرْتَ أنْ يتكلّم بها، فجَعَلْتَ (وجدْتُ) هي التي بمعنى قلتُ وجدْتُك أنّك صاحبُ كُلِّ خَنىً فَكَسْرٌ.

وإنْ جَعَلْتَ أنّ مع الجملة الدّاخلة عليها (أنّ) في موضع نصب لأنّه مفعولٌ ثان، والعائدُ إلى المفعولِ الأوّل الكافُ مِنْ (أنّك). وإنْ جعَلْتَ التي هي مِنْ وِجْدان الضّالّة كَسَرْتَ (إنّ)، ولم تكن في موضعِ مفعولٍ ثان، لأنّ هذا يتعدّى إلى مفعولٍ واحد، لكنَّ هذه جُمْلَةٌ أتْبَعْتَها جُملة، وجاز ألاّ تَرْبطَ الثّانية بالأولى بحرفِ العطف لتعلُّقِ الثّانية بالأولى.

قال: وذلك لأنّك لو قلتَ: أرى أنّه منطلقٌ، فإنّما وقع الرّأيُ على شيءٍ لا يكون الكافُ التي في (وَجدْتُكَ)، لأنَّ (وَجَدْتُ) داخلٌ على المبتدأ والخبر إذا لم يكن بمعنى وجدان الضّالّة، فحُكْمُ المفعول الثاني أنْ يكون الأوّلَ وما فيه ذكرُه، كما أنّ خبر المبتدأ لا يكون إلا كذلك، والمخاطَبُ لا يكونُ صُحْبَةَ الخَنى على حالٍ، إلاّ أنْ تَحْمِلَهُ على مثلِ قولِك:

(عِتابُك السَّيْفُ)، و (أنتَ إقبالٌ وإدْبارٌ)، إذا جعلْتَ إيّاهُ على الاتّساعِ.

أنشد كُثَيّر:

أراني ولا كُفْـــــــــرانَ لله إنّما

لأنّه لو قال (إني) ها هنا كان غيرَ جائزٍ لما ذَكَرْنا.

قال أبو علي: قولُه: (أراني)، المفعولُ الأوّلُ ضميرُ المُتكلّم، وأرى هذه هي التي تتعدّى إلى مفعولَيْن، يَدُلُّك على ذلك أيضًا ضميرُ المُتكلّم به (فإنّما) مع ما بعدَه في موضع نَصْبٍ لوُقوعِه موقعَ المفعولِ الثّاني، لأنَّ (أراني) هذه لا يجوزُ أنْ يُقتصر بها على مفعولٍ واحدٍ،

فقدْ بانْ مِنْ ذلكَ أنَّ (إنّما) في موضعِ نصبٍ مع ما بعدَه، وإنّما لم يجزْ وقوع (أنّما) المفتوحةِ هنا، وإنْ كانت الجملةُ في موضعِ اسمٍ منصوبٍ لفسادِ المعنى، وأنَّ الأولى لا يكونُ فيه الثاني، فإذا كُسِرتْ (إنّ) كان الكلامُ جملةً، وعاد منها ذكرٌ إلى الأوّل، فلم يجعل الثاني ما لا يجوزُ أنْ يكون الأوّل.

obeikandl.com

هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدلاً مِنْ شيءٍ ليس بالآخِر

قال: وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [يس:٣١].

قال أبو علي: (كم) لا يجوز أن يكون منصوبًا (بيَرَوْا)، ولكنّها في موضع نَصْبٍ ممّا بعدَه (وأنّ) بدَلٌ مِنْ موضعِ (كمْ) فعلى هذا يكونُ (أنَّ) بَدَلاً منْ (كَمْ)؛ وقد فَسَّرَ أبو العباس الآية تفسيرًا لَمْ يجعلْ أنّهم فيها بَدَلاً مِنْ (كمْ)، فقال: (كمْ) في موضعِ نَصْبٍ (بيَرَوْا)، والمعنى: ألَمْ يروا كم أهلكنا من القرون بالاسْتِئْصال، (فأنَّ) موضعُهُ نصبٌ كأنّه ألم يروا كم أهلكْنا من القرون اسْتِئْصالاً.

قال: ومِمّا جاء من هذا الباب قولُه تعالى: ﴿يَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾ [المؤمنون:٣٥]... الفصل.

قال أبو العبّاس: (أنّكم) الثانية هي (أنّ) الأولى كُرِّرَتْ تأكيدًا لَمّا تراخى خبرُها عنها، قال: وهو الاختيارُ عندي وهو قولُ أبي عُمَرَ.

وقيل: إنّه يجوزُ أنْ تكونَ (أنّكم) الثانية في موضعِ رفعٍ بإذا كأنّه قال: أيَعِدُكُم أنّكم إذا متُّم إخراجُكم؟، والظّرفُ وما ارتفع به في موضع (أنّ).

وقولُ أبي العبّاس في قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ...﴾ [التوبة:٦٣]، كقوله في الآية الأولى: أنّه كرّر تأكيدًا.

قال: وأبو الحَسَن يقول: إنّ المعنى: فَوُجُوبُ النّارِ له، وخَبَر أنّ التي بعد الفاعل.

قولُ أبي الحَسَنِ مُضْمَرٌ، كأنّه لَهُ أو نحوُهُ ممّا يُضْمَرُ مِنَ الأخبارِ.

قال: وإنْ جاءَ في شعرٍ قد عَلِمْتُ أنّك إذا فَعَلْتَ إنّك تَغْتَبِطُ، تريدُ معنى الفاء جازَ، والوجهُ ما قُلْتُ لك أوّل مَرَّةٍ.

قال أبو علي: الفاءُ إذا ذُكِرت هنا كان جوابَ (إذا)، وإذا حُذِفَتْ في الشّعْر فكَما تُحذَفُ الفاءُ إذا كانتْ جوابَ (إنَّ)، وإذا نُوِيَت حذفُ الفاءِ ابْتُدِئَتْ (إنَّ) فَكُسِرَتْ، لأنَّ ما بعد الفاءِ في موضع ابتداءٍ.

قال: ونظيرُ ذلك في الابتداء: ﴿لا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾ [هود:٢٢]، ومِثْلُه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ﴾ الآية [النحل:١١٩].

قال أبو علي: ابْتَدَأَ (هم) قبل أن يُؤْتى بخبر (أنّ)، (فهُم) مُبتدأ، (والأخسرون) الخبرُ، والجملةُ خَبَرُ (أنّ)، فهذا الاسمُ المبتدأ بعد (أنَّ) في الابتداء نَظيرُ (إنّ) المكسورةِ يعد (أنَّ).

obeikandl.com

هذا بابٌ مِنْ أبواب أنَّ تكون فيه مبنيةً على ما قبلَها

وذلك قولُك: أحقا أنّك ذاهبٌ، وآلْحَقَّ أنّك ذاهبٌ؟

قال أبو علي: إذا قال: أحقا أنّك ذاهبٌ فلا يخلو أنْ تنصب حقا على أنّه ظرفٌ، أو مصدرٌ، فإنْ نصبْتَه نصبَ المصادر وَجَبَ أن تفتَح أنَّ التي بعدها بالفعل النّاصب للمصدر، كأنّه قال: أحَقّ ذهابكَ حَقًّا، وإذا نصبتَه نصبَ الظروف، فكسرُ إنَّ لم يجُزْ لأنّ الظرفَ لا ناصبَ له، وما بعد أنّ لا يعمل فيما قبلَه.

وإذا قلتَ: لا محالةَ أنّك ذاهبٌ، أوْ يومَ الجمعةِ، لم يجزْ كسرُ (إنّ) بعدَها مِنْ حيثُ لم يجزْ بعدَهما.

وأنشد[1]: [الرمل]

---

(١) قائله المفضّل النّكريّ شاعر جاهليّ وقيل غيره.

وبعده:

فـــدمعي لؤلـــؤ ســـلسُ عُـــراهُ يخِـــرُّ علـــى المهـــاوي مـــا يَليـــقُ

الشاهد فيه أنه أتى بقوله (أنّ جيرتنا استقلوا) و (أنّ وما يتصل بها) في تقدير مصدر كأنه قال: أحقاً استقلالُ جيرتنا. و (استقلال) مبتدأٌ و (حقاً) في معنى ظرفْ وهو خبر المبتدأ. ومعناه: أفي حقٍ استقلالُ جيرتنا.

وزعم قوم أن سيبويه لا يرفع مثل هذا على الابتداء، وإنما يرفعه بالظرف، وأنه فيما سطره سـيبويه المنع من الابتداء بـ (أنّ) المفتوحة المشددة. وقد ذهبوا بكلام سيبويه إلى غير وجهه – والـذي يمنعـه سيبويه أن تكون (أنّ) التي هي مبتدأة في

حكم الإعراب – مبتدأة في اللفظ، و لم يمنع أن تكون مبتدأة من طريق الحكم.

والدليل على صحة هذا قولهم: إنّ عندي أنّك خارج. فـ (إنّ) قد عملت في (أنّ) كما تعمـل في (زيد) من قولك: إنّ خلفك زيداً. ولو كان (عندي) عاملاً في (أنك خـارج) لمـا تخطـى عمـلُ إنّ المكسورة إلى (أنّ).

ونحن نستدل على صحة ما نذهب إليه في قولنا (إنّ زيداً) مبتدأ من قولهم (خلفك زيد) بأنّا إذا جئنا بـ (إنّ) المكسورة قبل الظرف، وصل عملها إلى الاسم كما يصل عملها إليه في قولك (زيد خلفـكَ) ولو ارتفع في التأخير بالظرف، لم يصل عمل (إنّ) المكسورة إليه.

أحَقًّا أنَّ جيرَتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فَريقُ

قال أبو علي: معناه: أفي الحقّ أنَّ، وموضعُ (أنَّ جيرَتنا) رفعٌ، كأنّه قال في الجواب: اسْتقلالُ جيرتنا على هذا وضعُه، ويُحْتَملُ أنْ يكونَ موضعُ (أنّ) نصبًا إذا لم تجعل (حَقًّا) ظرفًا، لكنّك تَنْصِبُهُ نصبَ المصدر فَيَكونُ التّقديرُ: أتَحِقُّ استقلالَ جيرتِك حقًّا، وجميعُ الباب على هذا.

قال: وسألتُه عن قولهم: أمّا حَقًّا فإنّك ذاهبٌ، فقال: هذا جَيِّدٌ، وهذا الموضعُ مِنْ مواضعِ (إنّ)، ألا ترى أنّك تقول: أمّا يومَ الجمعة فإنّك راحلٌ.

قال أبو علي: جاز انتصابُ حقًّا قبلَ (إنّ) في قولك: أمّا حقًّا فإنّك ذاهبٌ، وإنّما جاز انتصابُ الظرف مع (أمّا) وإنْ وقعَتْ قبل (إنّ) لأنّه ينْتصِبُ بالمعنى الذي في (أمّا) مِنَ الفعل فتقديرُه: مهما يكنْ مِنْ شيءٍ يومَ الجمعة فإنّك ذاهبٌ، ومهما يكنْ مِنْ شيءٍ في حقٍ فإنّك ذاهبٌ، فيومُ الجمعة وفي الحقِّ ينتصبان بما في (أمّا) مِنْ معنى الفعل.

=

ومعنى استقلوا: فرغوا من شد متاعهمْ ورحالهم على إبلهم، ثم أثاروا إبلهم ليسيروا، والنيّة: الموضع الذي ينوي المسافرون الرحيل إليه. يقول: هم ينوون الرحيل إلى موضع غير الموضع الذي ننوي نحن الرحيل إليه.

وفريق: مفترقة، والنية أنثى، وهي عندي من نحو قولهم: امرأة صديق، وليس على القياسْ وكان ينبغي أن يقول: ْ ونيتناْ ونيتهم فريقان، ولكنه اكتفى بخبر إحداهما عن خبر الأخرىْ ويجوز أن يكون من نحو استعمالهم (عدوّاً) للواحدْ والاثنينْ والجمع، و (صديق) كمثل ذلك.

فدمعي لؤلؤ يعني مثل اللؤلؤ في تحدره على خدي، سلسُ عُراهُ: أي سلس يقطع السمط الذي فيه اللؤلؤ، فانحداره سريع، والمهاوي: المواضع التي يقع منها الدمع من الوجه إلى الأرض، ما يليق: ما يثبتْ ولا يستمسك، ويخر: يسقط.

انظر: الكتاب ٣/ ١٣٦، والمغنى ص ٥٥، وشرح أبياته ١/ ٣٤٦، ومعجم الشواهد ص ٢٤٨. والبيت مطلع قصيدة تعدّ من المنصفات.

وهى فى الأصمعيات ص ٢٠٠، ورواية صدر البيت هناك:

ألم تر أن جيرتنا استقلّوا

وكذلك فى طبقات فحول الشعراء ص ٢٧٥، والمنصفات ص ١٣، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية.

وقوله: لأنَّ فيها معنى يوم الجمعة يكُنْ مِنْ شيءٍ.

فالمُرادُ (بيومَ الجمعة) أن يقع (مهما)، لأنَّ ما قبلَ (مهما) لا يتعلَّقُ بما بعدَه.

قال: وأمّا قولُه: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل:٦٢].

قال أبو علي: موضعُ (أنَّ) بعد (جَرَمَ) لأنَّه فاعلٌ، والتّقديرُ: لقدْ حقَّ كونُ النّار لهم، ولا زيادةَ كزيادتها في: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد:٢٩]، ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت:٣٤]، وهلا.

قال أبو العباس: قولُ الشاعر(١):

جَرَمَتْ فَزَارَةُ.....

أي جَرَمَت الطَّعْنَةُ فَزارَةَ بعدَها... البيت.

قال: وتقولُ: أمّا جَهْدَ رأيي فإنّك ذاهبٌ، لأنّك لم تُضْطَرّ إلى أنْ تَجعله ظرفًا كما اضْطرِرْت في الأوّل.

قال أبو علي: أيْ في قولك: يومَ الجمعة أنّك ذاهبٌ، وإنّما اضْطرَّ هناك إلى أنْ يجعلَه ظرفًا ليَبْني عليه (أنّك ذاهبٌ).

قال: ومع ذلك أنّك لم تجيءْ بالمبتدأ، وفي نُسخة أبي العبّاس: ومع ذلك أنّك لم تجيء بخبر المبتدأ.

قال أبو علي: قولُه: ومع ذلك أنّك لم تجيءْ بما بَنَيْتَهُ إذا قلت: جَهْدَ رأيي لَمْ يَجُزْ إلاّ أنْ تفتَحَ (أنَّ) لأنَّك لو لم تفتحْه لم تجيءْ بما بَنَيْتَهُ على (جَهْدَ) فسمّاهُ مُبتدأ لأنّه وإنْ أوْقَعَهُ

---

(١) البيت كاملا:

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

وسبب الشعر أن كرزًا العقيلي، قتل أبا عيينة حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم حاجر، فلما قتل كرز، قال الشاعر يرثيه ويخاطبه:

يَا كُرزُ، إنَّكَ قَدْ قُتِلْتَ بِفَارِسٍ بَطَلٍ إذَا هَابَ الكُمَاةُ وَجَبَّبُوا

انظر: سيبويه ١: ٤٦٩، مجاز القرآن لأبي عبيدة ١: ١٤٧، مشكل القرآن: ٤١٨، والفاخر: ٢٠٠، الجواليقي: ١٦٣، البطليوسي: ٣١٣، الخزانة ٤: ٣١٠، اللسان (جرم).

بالظّرْف فهو مُحدّثٌ عَنْه، كما أنّ المُبتدأ كذلك، وليس يرتفعُ (أنّك عالمٌ) بعد (جَهْدَ رأيي) عندَه على الابتداء، إنّما يرتفع على الظّرف.

وإذا كان على ما في نسخة أبي العباس وهو قوله: (ومع ذلك أنّك لم تجيءْ بخبر المبتدأ)، فكأنّه يقول: إذا أدْخَلْتَ (أنّ) فلا بُدّ أنْ تجعلَ (جَهْدَ رأيي) ظَرْفًا له ليكونَ خبرًا لما هو بمنزلة المبتدأ في أنّه مُحدَّثٌ عنه وهو قوله: أنّك عالم.

قال: وأمّا قولُه: أمّا بعدُ، فإنّ اللهَ قال في كتابه، فإنّه بمنزلة "أمّا اليومَ فإنّك".

قال أبو علي: يقول: مَنْ فَتَحَ (أنّ) في قوله: (أمّا اليومَ فأنّك مُرتحِلٌ).

يريدُ: أمّا اليومَ فرحلتُك، لم يقول: أمّا بعدُ فإنّ اللهَ قال: إذا أراد أمّا بعدُ فقولُ الله.

قال: وسألتُه عن قوله، شَدَّ ما أنّك ذاهبٌ... الفصل.

قال أبو علي: إذا مثّل شدّ ما أنّك ذاهبٌ بنِعْم ما، فجاء بعد قولك (شدَّ ما) نكرةٌ في موضع نصْب، كما أنّها بعد (نِعْمَ ما) كذلك، وتقديرُه (نِعْم الشيءُ شيئًا)، كما أنَّ تقديرَ نعمَ رجلاً: نِعْمَ الرّجُلُ رجُلاً، و (أنّك) على هذا خبرُ مُبتدأ، كأنّك قلت: نِعْمَ شيئًا هو أنّك تقول الحقَّ، لما قيل لك: ما هو؟.

ومن قدّر (زيدًا) مُبتدأ في قولك: نعْمَ الرّجُلُ زيدٌ، فقال: كأنّه قال في التّقدير زيدٌ نعم الرجلُ، فإنّه ينبغي له أنْ يوافقَ من يقول: إنّ زيدًا خبر مبتدأ محذوف في قولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، لأنّه إنْ لم يُقدِّرهُ هذا التقدير لزِمَهُ أنْ يبتدئ بأنَّ المفتوحَةَ، كأنّه قال: أنّك ذاهبٌ نِعْمَ العملُ، وهذه لا يجوزُ ابتداؤُها.

قال: وسألتُه عن قوله: كما أنّه لا يعلمُ ذاك، فتجاوزَ اللهُ عنه، وهذا حَقٌّ، كما أنّك هنا، فزَعَمَ أنَّ العاملة في (أنّ) الكافُ، وما لغوٌ، ويدُلُّك على أنَّ الكافَ العاملةَ قولُهم: هذا حقٌّ مثلما أنّك هنا.

قال أبو علي: أيْ يعملُ (مثل) في إنَّ، وفتحُه إيّاها كفتح الكاف إيّاها، وإنّما فُتحت (أنّ) بعد الكاف كما فُتحَتْ بعد (مثل) لأنّها مُضافٌ إليها، والمُضاف إليه يكون اسمًا، و (أنَّ) إذا وقَعَتْ موقعَ اسمٍ فُتِحَ.

قال: وبعضُ العرب يرفعُ – أي (مثل) – فيما حَدَّثنا يونسُ، وزَعَم أنّهم يقولون "إنّه لحق مثلُ ما أنّكم تنطقون".

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان:

فتـــــداعى منخـــــراه بـــــدَمٍ مِثْلَ مـــا أثْمَـــرَ حُمّـــاضُ الجَبَـــلْ

قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بني (مثلُ) لأنه إضافة إلى غير معرب وهو أنكم.

قال أبو العباس: قال أبو عمر: هو حال من النكرة ولا اختلاف في جوازه على ما قاله أبو عمر.

قال أبو علي: الدّليلُ على أنَّ (مثلَ) إنّما بُنِيَ على الفتح لأنّه مضافٌ إلى غير مُعْرب أنّك إذا أضَفْتَ هذا الذي بَنَيْتَهُ مِنَ الأسماءِ المُبْهَمَة إلى مُعْرَب لَمْ تَبْنِه، فمن قال: على حينَ عاتبت، وهذا حقٌّ مثل ما أنّك، لم يَقُلْ: على حينَ تُعاقبُ ولا هذا حَقٌّ مِثْل قولك، فهذا يَدُلُّك على البناء في (مِثْلَ) وما أشْبَهَهُ مِن المُبْهَمة للإضافة إلى مَبْنِيّ، فاكتسى البناءَ منه كما يكتسي منه التّعريفَ والتّنكيرَ، وأقوى الأقاويل في هذا القولُ، لأنَّ الحالَ مِنَ النَّكِرَة ليس بالقويِّ عندهم، فأمّا بناءُ (مِثْلَ) مع (ما) فإنّه بَعيدٌ لأنَّه إذا كانت (ما) زائدةً لَمْ يَسُغْ بناؤُها مع ما قبلَها وتصييرها اسمًا واحدًا، ألا ترى أنّه لم يوجَدْ في الشَّيْئَيْن اللَّذَيْن جُعلا اسمًا واحدًا ما أحَدُ الشَّيْئَيْن فيه حرفٌ زائدٌ، فأمّا البيتُ الذي أنشده أبو عثمان فيحتمِلُ أنْ يكونَ (مثل) فيه مضافًا إلى (ما)، وأنْ تكون (ما) فيه مع الفعل الذي بعده بمنزلة المصدر، إلاّ أنّ (مثل) فيه بُنِيَ أيضًا على الفتح، لأنّه أضيفَ إلى غير مُعْرب، وعلى هذا التّأويل لا يكون حُجّة، لِكَوْنِ (مثل) مع (ما)، بمنزلة اسمٍ واحدٍ، لأنَّ (ما) لا تكونُ زائدةً في البيت على هذا.

وجاز أنْ يكونَ (مثل) مُضافًا إلى (ما أثْمرَ) إذا كان بمعنى المصدر، وكان (مثل) صفة لدَمٍ، ودَمٌ نكرةٌ، و (ما أثمر) معرفةٌ لأنّه بمنزلة إثمارِ حُمَّاضِ الجَبَلِ، لأنّ (مثل) وإنْ أضَفْتَهُ إلى المعرفة لم يمتنعْ مِنْ أنْ يكونَ وصفًا للنَّكرة فعلى هذا قلت: (مررْتُ برجلٍ مثلك)، ولذلك جعله أبو عُمر مُنتصبًا على الحال. فمِثْلُ على قول أبي عُمَر مُعْربٌ وإنْ كان مُضافًا إلى مبنيّ، وهو مِنْ هذا الوجه جَيِّدٌ، ولا مَوْضِعَ لِمِثْل مِن الإعراب على قوله، ونظيرُه قراءةُ مَنْ قَرَأ: "مِنْ عذابِ يَومئذٍ"، ولولا أنَّ الحالَ على قوله يصيرُ مِنَ الفِكْرَة لكان قولاً حَسنًا، و (مِثْلُ) على قول سيبويه وأبي عثمان في موضع رفعٍ صِفَةٌ (لحق) لأنّه عندهما مبْنيّ وإنْ اختلفا في وجه البناء.

قال أبو بكر: قال أبو العبّاس: قولي في هذا كقول سيبويه، قال: وقال: وقولُ أبي عُمر وأبي عثمان جائزان.

قال أبو علي: قد قلتُ أنا في قول المازنيّ ما عندي فيه، وإنَّ أقوى الأقاويل قولَ سيبويه، وهو أنّه بُنِيَ لأنّه أضيف إلى غير معربٍ.

قال: ولو جاءت (ما) مُسْقطةً مِنَ الكافِ.

أي مِنْ قولِك: (كما أنّك هنا) في الشّعر جاز.

قال النّابغة[1]:

كأنْ يُؤْخَذَ المـــــــــرءُ الكريمُ

فـــ (ما) لا تُحذَفُ ها هنا، كما لا تُحذَفُ في الكلام مِنْ (إنَّ)، ولكنّه جاز في الشّعر، يعني كما حُذِفَتْ (ما) التي في قوله في (إمّا).

قال أبو علي: يقول: لا تُحذَفُ (ما) مِنْ (كما) في الكلام، كما لا تُحذَفُ (ما) مِنْ (إنْ) في الكلام من قولك: (أمّا) لأنَّ عندَه أنَّ (إمّا) المكسورةَ الهمزة إنّما هي (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما)، ولا يجوزُ حذفُ (ما) فيها، إلا في الشّعرِ، وقد مضى القولُ في هذا في حَدِّ الإضمارِ والإظهارِ مِنْ باب الفاعلِ والمفعولِ.

وسألْتُ أبا بكرٍ عنْ نَصْبِ (فيُقْتَلا). فقال: لا يكونُ على قولِ سيبويه إلا على (فأستريحا، لأنّه بعد الإيجاب، قال: وهو في إنشاد أبي عثمانَ مُستقيمٌ لأنّ (أنْ) تُجْعَلُ النّاصِبَةَ للفعلِ والكافُ داخلةٌ عليها، فيكونُ حينئذٍ (فيُقْتلا) على (أنْ).

قال أبو إسحاق: قولُ سيبويه أصْوَبُ، لأنّه أراد (كما أنّه يُؤْخَذُ) ولمْ يُرِد التّشبيهَ، ومتى أرَدْتَ التَّشبيه تنْصِبُ ويزولُ المعنى.

---

(١) صدر البيت:

قُروماً تَسامى عند باب دفاعُهُ

قال السيرافي ١٥٣/٢: الشاهد فيه على أنه جعل (كأنْ) مخففة من كأنّ، أراد: كأنه يؤخـــذُ المـــرء الكريم فيقتلا.

و (يؤخذ) مرفوع. وقوله (فيُقتلا) منصوب لضرورة الشعر.

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إنَّ)

قال: لا تعملُ هنا شيئًا، وإنْ كانت الهاءُ هي القائلَ.

أي: وإنْ كانت في قولك: قال عَمروٌ إنّه منطلقٌ، كِنايَةً عن عَمروٍ وعَمْروٌ هو قائلٌ هذا القولَ، كما لا تعملُ شيئًا إذا قلتَ: قال، وأظْهَرْتَ (هو)، أيْ إذا قلت: عَمروٌ منطلقٌ.

هذا بابٌ مِن أبوابِ (إنَّ) [1]

قال: وسألتُه: هل يجوزُ كما أنّك هنا على حدِّ قوله: كما أنت هاهنا؟. فقال: لا، لأنَّ (أنَّ) لا يُبْتدَأُ بها في كُلِّ موضعٍ.

قال أبو علي: كما يُضاف إلى المصادر، فلا يقعُ (أنّ) بعدها إلاّ مفتوحًا، لأنَّ المضاف إليه يكون اسمًا، و (إنّ) المكسورة لا تكون اسمًا.

قال: ألا ترى أنّك لا تقول: يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ.

قال أبو علي: فلو قال لنفى يومَ الجمعة غير مُتّصِل به شيءٌ.

هذا بابٌ آخرُ مِنْ أبوابِ (إنَّ)

قال: وتقول إذا أردْتَ معنى اليمين: أعْطَيْتُه ما إنَّ شَرَّهُ خيرٌ مِنْ جَيّد ما معك، وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجع من شجعائكم.

قال أبو إسحاق: المعنى ما والله إنَّ شَرَّهُ.

قال أبو علي: (إنَّ) لِتَلَقِّي القَسم، وقد تَفْصِلُ بين الصّلة والموصول بالقَسَم كقول القائل[2]: [الكامل]

ذاك الذي وأبيك تعــرفُ مالِــكٌ والحَــقُّ يَــدْفَعُ تُرَّهــاتِ الباطِــلِ

---

(١) في الكتاب: هذا باب آخر.

(٢) البيت لجرير الديوان ١/٤٥٤.

هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إنَّ)

قال: ولو جاز أن تقول: إنّك لذاهبٌ لقُلْت: أشْهَدُ بِلَذاكَ، فهذه اللاّمُ لا تكونُ إلا في الابتداء.

قال أبو علي: يقول: لو جاز أن يعملَ (أشهدُ) في (أنَّ) مع دخول اللامِ في خبره لقلتَ: أشهدُ بكذا، لأنَّ التَّقديرَ باللاّم في (لَذاهبٌ) أنْ يكونَ قبلَ (أنَّ)، فلَوْ جازَ أنْ يعملَ النّاصِبُ فيما عليه اللامُ لَجاز أنْ يعملَ فيه الجارّ، ولا يجوزُ واحدٌ منهما.

قال: وقال الخليلُ: مِثْلُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

قال أبو علي: التَّوفيقُ بين هذه وبين قوله: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ:٧] الآية، أنَّ الاستفهام لا يعملُ ما قبلَه في ما بعدَه، كما لا يعمل ما قبل هذه اللام في ما بعدَه، وموضعُ (ما) نَصْبٌ (بتَدْعون) لا (بيعلمُ)، والجملةُ التي هي (ما تدعون من دونه من شيءٍ) في موضع نصْبٍ بيَعْلَمُ، و (يَعْلَمُ) هذه التي تتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوزُ أنْ تكونَ التي بمعنى (عَرفْتُهُ).

قال في معنى عَلِمْتُ أنّه منطلقٌ: حَمَلْتَ (أنّ) على الفعل إذ لم يُضْطَرّ إلى أنْ يحمله على الابتداء، وكما قال: أمّا أنت مُنطلقًا انْطَلَقْتُ، لم يَجُزْ أن تبتدئَ الكلامَ بعد (أمّا)، فاضْطُرِرْتَ في هذا الموضع إلى أن تحملَ الكلامَ على الفعل.

قال أبو علي: لم يَجُزْ هذا، لأنّ (أنّ) التي مع الفعل بمعنى المصدر، لا يجوز أن يقع بعدها الاسمُ، وأنّ التي قبل (ما) هذه لا يقعُ بعدها إلاّ الفعلُ بمعنى المصدر صار عِوَضًا مِنَ الفعل، فتقديرُ ارتفاع (أنت) بالفعل لا بالابتداء.

قال: فإذا قلت: عَلِمْتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ لم يكنْ في (مُنطلق) إلاّ الرّفْعُ في مُنطلق بعد قولك: عَلِمْتُ أنّ زيدًا، فإنّما قال هذا لما وفّق بين عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنطلقٌ، وأمّا أنتَ منطلقًا في أنّ ما بعدَ اللاّم لا يكونُ إلاّ اسمًا كما أنّ ما بعدَ (أنّ) التي تنصبُ الاسمَ، وأمّا لا يكون إلا فعلاً، فأرى أنّ مِن المواضع ما يكون للفعلِ دون الاسمِ، ومنها ما يكون للاسمِ دون الفعلِ.

قال سيبويه: هذه كلمةٌ تتكلّم بها العربُ في حال اليمين، وليس كُلُّ العرب تتكلّم بها. تقول: لهنك لَرَجُلُ صِدْقٍ.

قال أبو علي: تقدير القيم في (لَهِنَّكَ) أنْ يقع قبل اللامِ، كأنّه قال: والله لإنّك رَجُلُ صِدْق، فلذلك صارت اللامُ الأولى للقَسَمِ والثانية لأن، وتقديرُ القَسَم في إنَّ زيدًا لما لَيَنْطَلِقَنَّ، أنْ يكونَ قبلَ اللاّمِ التي في (لَيَنْطَلِقَنَّ)، كأنّه قال: إنَّ زيدًا لما والله لَيَنْطَلِقنَّ هي التي تلقّت القَسَم، وإنّما دَخَلَت النّونُ عليها لأنّها للاستقبال.

قال: وقد يجوز في الشّعر (أشهدُ إنَّ زيدًا ذاهبٌ) لأنّ معناه معنى اليمين كما أنّه لو قال: أشهدُ أنتَ ذاهبٌ و لم يذكر اللام لَمْ يكنْ إلا ابتداء وهو قبيحٌ ضعيفٌ إلاّ باللاّم.

قال أبو علي: غَلِطَ عليه أبو العباس، إنّما يريدُ اللام في (ذاهبٌ)، فيَحذِفُها في الشّعْر.

قال: كما أنّه ضعيفٌ قد علمتُ عمروٌ خيرٌ منك.

أي لأنّه لم يذكرْ ما قام عملَ الفعلِ، ومُعلّقًا له.

obeikandl.com

هذا بابُ (أنْ) و(إنْ)

قال: وحَدَّثني مَنْ لا أتّهِمُ عن رجُلٍ مِنْ أهلِ المدينة موثوقٍ به أنّه سَمِع عربيا يتكلم بمثل قوله: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا﴾ [الصافات:١٦٧-١٦٨]، وهذه (إنْ) محذوفةٌ.

قال أبو علي: (إنْ) هذه مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقيلة، وإنّما لم تدخل الثقيلةُ على الأفعال، فلمّا خُفِّفَت زال الشّبَهُ بالفعل، فدَخَلَتْ عليه، و لم يمتنع ذلك، لأنّه حرفُ تأكيدٍ، والفعلُ يُؤَكَّدُ كما يُؤَكَّدُ الاسمُ.

قال: وتصْرفُ (ما) إلى الابتداء كما صَرَفَتْها ما إلى الابتداء وذلك قولك:

ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، وما إنْ طبُّنا جُبْنٌ...

قال أبو علي: تصْرِفُ (إنْ) (ما) إلى الابتداء كما صرفْتَ (ما) (إنَّ) الثّقيلةَ إلى الابتداء فيمن قال: ما زيدٌ ذاهبًا إذا أدْخَلَ (إنْ) هذه.

قال: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، كما أنّ مَنْ قال: إنَّ زيدًا منطلقٌ إذا أدْخَلَ (ما) قال: إنّما زيدٌ منطلقٌ، ولا يجوزُ أنْ تكون (إنْ) في قولك: (ما إنْ لنا فيه)، كالتي في قوله "إن الكافرون إلا في غرور"، لأنّها لو كانت تلك، لَكان الكلامُ إيجابًا.

قال: ويكونُ الكلامُ على التّفسير الذي فَسَّرَه الخليلُ في بابِ (إنّ) الثّقيلة والتفسيرُ الأوّلُ لغيرِ الخليل، وجُملةُ القول إنَّ مَنْ كان (إنْ) هناك عندَه في موضع كان (إنْ) هنا عنده في موضع جَرّ.

قال: وتقول: إنّي مِمّا أنْ أفْعَلَ ذاك، كأنّه قال: إنّي من الشّأن أو الأمر أنْ أفْعَلَ، فوقَعَتْ (ما) هنا كما تقول العربُ، بِئْسَما، يريدون بِئْسَ الشَّيْءُ.

قال أبو علي: موضع (إنْ) في قولك: إنّي مِمّا أنْ أفْعَلَ ذاك رفعٌ، وقدْ أقيمَ المضاف إليه مقام المضاف، كأنّك قلت: إنّي من الأمر صاحِبَ أنْ أفْعَلَ، أي صاحِبَ فِعْلِ ذلك، فحذفْتَ المضاف أعني (صاحب) المُقَدَّرَ.

قال: وتقول: ائْتني بعد ما تقولُ ذاك القولَ، كأنّك قلت بعد قولك ذاك القولَ، كما أنّك إذا قلت بعدَ أن تقولَ، فإنّما تريد بعد ذلك. أي المصدرَ، ولو كانت (بعدَ) مع (ما) بمنزلة كلمةٍ واحد لم تقلْ: ائْتني من بعد ما تقول ذاك، ولكانت الدّالُ على حالةٍ واحدةٍ.

قال أبو علي: يقولُ: لو كانت (ما) كافَّةً و لم تكن هي التي مع ما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر لم تزل الفتحةعن الدّال مِنْ (بَعْد)، كما لا تزولُ الفتحةُ عنها إذا كانت (ما) كافَّةً، فإذا جُرَّ بمنْ و لم يُنَوَّنْ عُلِمَ أنّها مُضافةٌ إلى (ما)، تقولُ وإنَّ ما تقولُ بمنزلة القول.

قال: وسَمِعْنا فُصَحاءَ العرب يقولون: لحقٌّ أنّه ذاهبٌ.

قال أبو الحسن: لم أسمع هذا من العرب، وإنّما وجَدْتُه في الكتاب، وهو جائزٌ في القياس، وإنّما قبَّحَه عندي حذفُ الخبر، ألا ترى أنّك لو قلت: لَعبْد الله، وأضْمرْت لَمْ يجُزْ؟.

قال أبو علي: لقائل أن يقول: إضْمارُ خَبر (لحقّ أنّه ذاهبٌ) أحْسَنُ مِنْ إضمارِ (لعَبْدُ الله)، لأنّه إذا طال الكلامُ حَسُنَ الحذفُ.

وقولُ أبي الحسن هنا حُجّةٌ عليه في حَمْله (ما أحْسَنَ زيدًا) على أنّه بمعنى الذي.

قال: وعَسَيْتَ بمنزلة اخْلَوْلَقَت السّماءُ.

قال أبو علي: في أنّه يقعُ بعد كل واحدٍ (أنْ يفعَلَ)، وموضعُهُ في كلا الموضعين نَصْبٌ.

قال: وكَيْنونَةٌ عسى للواحد والجميع، والمُؤَنّث تَدُلُّك على ذلك.

قال أبو علي: إنَّ بعد عسى رَفْعٌ كأنّك قلت: عسى فِعْلُهم أو عسى فِعْلُهما، لأنّ (أنْ) مع ما بعده اسمٌ واحدٌ، وكان الفعلُ الذي في صِلَته لمُثَنّى أو مجموع، ألا ترى أنّك إذا قلت: عسى أنْ يفعلوا فتَمْثيلُهُ عسى فِعْلُهم، فالاسمُ المرتفعُ بعسى واحدٌ وإنْ كان المضافُ إليه جميعًا، وإنّما الفاعلُ هو المضافُ لا المضاف إليه.

قال: واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فِعْلُكَ اسْتَغْنَوا بأنْ تَفْعَل عن ذلك.

قال أبو علي: يقول: لم يستعملوا المصدرَ نحو الضَّرْب في قولك عَسى أنْ يَضْربَ، كما لم يستعملوا اسمَ الفاعل موضعَ الفعلِ في قولك: كادَ زيدٌ يفعَلُ، وعسى يفْعَلُ، إلاّ في الضّرورة، للاستغناء بأنْ يفعلَ عن الفعل، وبيَفْعَلَ عن الفاعلِ.

قال: واعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى يفْعَلُ، يُشَبِّهُها بكادَ يفعلُ فيَفْعَلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوبِ.

قال أبو علي: (عسى) فعلٌ، و (يفْعَلُ) فعلٌ، والفعلُ لا يَدْخُلُ على الفعْل، ففي (عسى) ضميرٌ فاعلٌ، ويَفْعَلُ في موضع نَصْب، لأنّه جاء بعد فعلٍ وفاعلٍ، ويَدُلُّ على أنَّ موضعَه نصْبٌ "عَسى الْغُوَيْرُ أبْؤُسًا"، فأبْؤُسًا في موضع أنْ يفعلَ، والشّاذُّ في قولهم "عسى الغوير أبْؤُسًا" وقوعُ الاسم غيْر (أنْ يَفْعَلَ) موضعَ (أنْ يفعَلَ)، لأنَّ حكم (عسى) أن يقعَ بعدها (أنْ) مع ما يَتَّصِلُ بها، لأنّها خلافُ (كاد)، لبُعْدِها منَ الحال، فَمِنْ حَيْثُ لم يُسْتَعْمَلْ بعدَ (كادَ) (أنْ) لقُرْبِها من الحال، اسْتُعْمِلَ بعد (عسى) لبُعْدِها من الحال، فحُكمُ (عسى) أنْ يُسْتعملَ بعدها (أنْ)، وحُكْمُ (كاد) ألاّ يُسْتعملَ بعدها (أنْ)، وهذا على جميع ما في التَّنزيل منْ هذا، ثمَّ يُضْطَرُّ الشَّاعرُ فيُشَبِّه (عسى) (بكاد) وكادَ بعسى، فيقعُ بعدَ كُلٍّ واحدٍ منهما يفْعلُ في موضعِ نصبٍ، ثمَّ يقعُ اسمُ الفعلِ موضعَ (يفعلُ)، كما جاء في المثل (أبْؤُسًا) لم يجيءْ غيرُها.

قال: وسألتُه عن معنى أريدُ لأنْ تفعلَ، فقال: إنّما يريدُ أن يقول: إرادتي لهذا كما قال: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر:١٢].

قال أبو بكر: قال أبو العباس: الفعل يَدُلُّ على مصدرٍ، فلَمّا قال: أرَدْتُ، دَلَّ على الإرادة، فكأنّه قال: أرَدْتُ وإرادتي لهذا، فحُذِفَتْ (إرادتي) لدلالة (أريدُ) عليه، وكذلك: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل:٧٢] و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣] وما أشْبَهَهُ، أي رَدِفَ هذه الرَّدافَة لكُمْ، وإنْ كنتم تعبرون العبارةَ للرُّؤْيا.

هذا بابُ ما يكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ)

قال: وأمّا قولُه: كتبْتُ إليه أن افْعَلْ، فيكون على وجهين، على أن تكون التي تنصِبُ الأفعالَ، وصَلْتَها بحرف الأمر والنهي كما تصلُ (الذي) بتَفْعَلُ إذا خاطبْتَ به.

قال أبو علي: الذي حُكْمُه أنْ يُوصَلَ بشيءٍ يَرْجِعُ منه إليه ذكْرٌ، كما أنّ حُكْمَه أنْ يُوصَلَ بفعلٍ غيرِ أمرٍ، فَلَمّا وقع (أنْ) موقعَ أمرٍ وُصِلَ بالأمر، وإنْ لم يكن كذلك بابُه، كما أنّ (الذي) لَمَّا وَقَعَ في الخطاب وُصِلَ لذلك بما لَمْ يَرْجِعْ منه إليه ذكرٌ، نحو ذلك: أمرْتُهُ قُمْ، فقُمْ أمْرٌ، وحُكْمُ (أنْ) أنْ يوصَلَ منَ الأفعال بما كان خبرًا نحو: أنْ قُمْتَ وأنْ تقومَ، ولو قال قائلٌ: إنّ (أنْ قمْ) أقبحُ في القياس منْ (أنتَ الذي يفعلُ)، لأنَّ (قمْ) أمرٌ، و(تفْعَلُ) خَبَرٌ، والذي لا يُوصَلُ به شيءٌ موصولٌ، إنّما يُوصَلُ بالخَبَر لَكانَ قولاً.

قال: في قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس:١٠]، لا تكونُ (أنْ) التي تَنْصِبُ الفعلَ، لأنَّ تلك لا يُبْتَدَأ بعدَها الأسماءُ، ولا تكونُ (أيْ)، لأنّ (أيْ) إنّما تجيءُ بعد كلامٍ يستغني، ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ.

قال أبو علي: (أنْ) التي للتفسير بمنزلة (أيْ)، لا تكونُ إلاّ بعدَ كلامٍ تامٍّ كما أنَّ (أيْ) لا يُفَسَّرُ به إلاّ بعدَ كلامٍ مُسْتَغْنٍ، فأنْ في قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أنْ لا تكونُ إلاّ التّفسيرُ لأنَّ خبرَ المبتدأ لَمْ يَمْضِ.

قال: ومثلُ ذلك قولُ الأعشى[1]: [البسيط]

---

(١) البيت كاملا:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

للأعشى الكبير.

والنّحويّون أوردوه على ما ذكر الشّارح، والّذي ثبت في ديوانه في عجز البيت:

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

وأمّا العجز الّذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلا قوله: (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنّه عجُز بيتٍ آخر من القصيدة؛ وهو:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

والمعنى: هم بين فتية كالسّيوف الهنديّة في مضائهم وحدّهم، وأنّهم موطِّنون أنفسهم على الموت موقنون به؛ لأنّهم قد علِموا أنّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنيا أو فقيرًا.

في فِتْيَةٍ كَسُيُـــــــوفِ الهِنْدِ...

أي مِثْل "أنْ غَضَبُ اللهِ".

قال: وإنْ شئتَ رفعتَ في قول الشّاعر(١): [الرجز]

كأنْ وريـــــــــداهُ.....

على مثل الإضمار الذي في قوله: إنّه مَنْ يَأتِنا نُعْطِهِ، أو يكون هذا المُضْمَرُ هو الذي ذُكِرَ، كما قال(٢): [الطويل]

=

والشّاهد فيه: (أنْ هالكٌ) حيث خفّفت (أنّ) وحذف اسمها، والتّقدير: أنه هالك؛ وجاء خبرها جملة اسميّة (كُلٌّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هَالكٌ) خبر مقدّم لـ(كُلٌّ).

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والمقتضب ٩/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١٧٨/٢، والإنصاف ١٩٩/١، وشرح المفصّل ٧١/٨، وشرح الكافية الشّافية ٤٩٧/١، وابن النّاظم ١٨١، وتخليص الشّواهد ٣٨٢، والمقاصد النّحويّة ٢٨٧/٢، والخزانة ٣٩٠/٨، والدّيوان ٥٩.

(١) الرجز كاملا:

كأَنْ وريـــــــداهُ رِشَاءا خُلْبِ

نسبه بعضهم لرؤية بن العجاج، والرشاء الحبل الذي يستقى به، والخلب أراد به البئر.

البيت في كتاب سيبويه (١٦٥/٣): كأن وريداه (بالرفع) ففيه تخفيف (كأن) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب وجملة (وريداه رشاءا خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كأن) وقد ورد في الكتاب نفسه (١٦٤/٣)

انظر: سيبويه ٤٨٠/١، وابن النّاظم ١٨٣، وأوضح المسالك ٢٦٨/١، وابن عقيل ٣٥٧/١، والتّصريح ٢٣٤/١.

(٢) صدره:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْـــــــهٍ مُقَسَّمٍ

اختلف في قائله:

لعلباء بن أرقم اليشكري في الأصمعيات ١٥٧ وروايته: فيوما....

ولابن صريم اليشكري في الكتاب ١/ ٢٨١ وشرح المفصل ٨٣/٨

ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١

ولكعب بن أرقم اليشكري أو لابن صريم اليشكري في شواهد العيني بهامش الأشموني ٢٥٢/١

ولباغث بن صريم اليشكري أو كعب بن أرقم اليشكري في اللسان (قسم) ٣٦٣١/٥

كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُــو إلى وارِقِ السَّلَمْ

قال أبو علي: إذا رَفَعَ (وريداهُ) أضْمَر في (أنْ) القصَّةَ والحديثَ ثُمَّ فَسَّرَهُ بقوله (وَريداهُ رشاءُ خُلْبِ)، لأنه جملةٌ، وهذه الهاءُ تُفَسَّرُ بالجُمَلِ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ أضْمَرَ في (كأنْ) هذه ضمير القِصَّةِ والحديثِ، لأنَّ ضميرَ القِصَّةِ والحديث، لا يُفَسَّرُ إلا بالجُمَلِ.

وقولُه: (ظَبْيَةٌ تَعطو إلى وارِقِ السّلَمْ)، ليس بجملة، لأنَّ (تَعْطُو) صِفَةٌ لِظَبْيَة، فكأنَّك قلت: ظَبْيةٌ عاطِيةٌ إلى كذا، وهذا لا يكونُ تفسيرًا للْقِصَّةِ والحديث.

=

ولأحد هؤلاء في الخزانة ٤١١/١٠

وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٤٨١ (عجزه) والكامل ٥٠/١ والمحتسب ٣٠٨/١ وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨ (عجزه) وشرح الكافية ٣٦٠/٢ وشرح ابن الناظم ١٨٣ وشرح الشذور ٢٨٤ وأوضح المسالك ١٥٩/٤ (عجزه) والمغني ٣٢/١ (ونسبه الأمير لباعث أو أرقم اليشكري) وفي معظمها: " ويوما " بالنصب ولم أجد رواية الجر إلا في شواهد العيني بهامش الأشموني ٢٥٢/١ حيث قال: " وأنشده بعضهم" " ويوم " بالجر ثم قال الواو فيه واو رب " وتعقبه البغدادي في الخزانة ٤١٣/١ فقال: " ويوما: ظرف متعلق بـ: " توافينا " ولا يجوز أن يجر بجعل الواو واو رب " لأنه لم يرد إنشاء التكثير وإنما أخبر عن أحوالها في الأيام، ولم يتنبه العيني وله العذر لأنه لم يقف على ما بعده فقال:(ونقل كلام العيني).. (ثم روى الأبيات التالية للبيت) " وكذلك أشار إلى رواية الجر النعساني في حاشية المفضل ٣٠٢ ويروى: " وارق " بدلا من: " ناضر".

والشاهد في قوله: (كانت ظبية) بتسكين النون مخففة من المثقلة، حيث حذف اسمها، وجاء خبرها مفردا، وهو شاذ، ويجوز في (ظبية) الرفع على الخبرية ؛ أي: كأنهما ظبية، والنصب على أنها اسم أن، والخبر محذوف ؛ أي: كان ظبية هذه المرأة، فهذا على جعل المشبه مشبها به للمبالغة.

ويجوز أن يكون (تعطو) خبرا وحينئذ فلا عكس، والجر على كون (إن) زائدة، و (الكاف) للتشبيه ؛ أي: كظبية تعطو، وهي جملة وقعت صفة لها ؛ أي: تتناول، ولكنه ضمن معنى الميل، فلذلك وصل بإلى.

و (الوراق) بمعنى: المورق، وهو نادر ؛ إذ فعله أورق كأيفع فهو يافع، وقيل: يقال ورق الشجر، كما يقال: أو ورق، فعلى هذا هو على الأصل.

و (السلم) بفتحتين جمع سلمة، وهو شجر من شجر العضاة، ويروى: إلى ناضر السلم، من نضر وجهه، بتثليث الضاد إذا حسن، وأراد به: الخضرة.

قال: ولو أنهم إذْ حذَفوا جَعَلوه بمنزلةِ (إنّما) كما جَعَلوا (إنْ) بمنزلةِ (لكنْ) لكانَ وجهًا.

قال أبو علي: يقول: ولو أنهم إذْ حذَفوا (كانْ) لم يعملوه كما لم يُعْملوا (إنّما) لكانَ وجهًا، كما أنّهم لم يُعْمِلوا (لما) و (لكنْ) إذا خَفَّفوه، فقُلْتَ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] كما قلت: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [النساء:١٦٢] لكان قويًا.

قال: وأمّا قولُه "أنْ بسم الله" فإنّما يكون على الإضمار.

قال أبو علي: لا يجوز أن يكون (بسمِ الله) كقولك: كأن وَريداهُ لأنَّ (وريداهُ رِشاءُ خُلْب) مُبتدأ وخبرٌ، وليس (بسم الله) كذلك فلا يكون هُنا إلاّ مُضْمرًا فيها، والإضمارُ الذي فيها يكون القِصَّةُ والحديثُ، كأنّك قلت: إنّه لأنّ (بسمِ الله) معناه معنى جملةٍ، كأنّك قلت: أبتدِئُ بسم الله.

openkandl.com

هذا بابٌ آخرُ فيه أنّهُ مُخَفَّفَةْ

وذلك قولُك: قد عَلِمْتُ أنْ لا يقولُ ذلك.

قال: ليست (أنْ) التي تنصِبُ الأفعالَ تقعُ في هذا الموضع، لأنّ ذا موضعُ تقريرٍ وإيجابٍ.

قال أبو علي: (عَلِمْتُ) موضعُ تثبيت وإيجاب، فيقَعُ بعدهُ (أنْ) لأنَّها أيضًا للتَّثْبيت والإيجابِ، و (أنْ) التي تنصِبُ الفعلَ لا تكونُ للتَّثْبيتِ أبدًا، فلوْ وَقَعَ بعْدَ (عَلِمْتُ) لكان كالنَّقيضِ.

قال: وأمّا ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ورأيْتُ فإنَّ (أنْ) تكونُ فيها على وجهين: النّاصِبَة والمُخَفَّفة.

قال أبو علي: هذه الأفعالُ التي ذكرها تقع بعدها (أنْ) النّاصِبَةُ للفعلِ والمُخَفَّفة، فإذا وقعَت المُخَفَّفة فالمُراد بها أنّه ثَبَتَ في الظَّنِّ واسْتَقَرَّ كما ثَبَتَ ما بعدَ العلم، فإذا وقعت النّاصبَةُ فما بعْدَ الظَّنِّ لم يَثْبُتْ، كما أنَّ ما بعدَ (رَجَوْتُ وحَسِبْتُ) ونَحْوه لم يَثْبُتْ، وعلى هذا قُرِئَ "وحسِبوا أنْ لا تكونُ" و (ألاّ تكونَ) مرفوعًا ومنصوبًا.

قال: فإذا رفعْتَ قلتَ: قدْ حَسِبْتُ ألاَّ تقولُ ذاك، وأرى أنْ سَيَفْعَلُ ولا تَدْخُلُ هذه السّينُ في الفعلِ هُنا حتّى يكونَ (أنَّهُ).

قال أبو علي: إذا وَقَعَت السّينُ في الفعل المستقبل بعْدَ (أنْ) لم تكُنْ (أنْ) النّاصِبَة لِلْفِعْل و لم تكنْ إلاّ المُخَفَّفَة من الثَّقيلة، وإنّما لم تكن النّاصِبةَ لِلْفعل لأنَّ السّينَ للاستقبال، و (أنْ) أيضًا إذا دَخَلتْ على فعلٍ مضارِعٍ عُلِمَ أنّها للاستقبال إذْ لا تقعُ لِلْحال، فمِنْ حيثُ لم يجزْ أنْ يجتمعَ الحرفان إذا كانا بمعنى واحد، كالتّأكيدَيْن والاستفهامَيْن لم يَجُزْ أنْ يجتمعَ هذان، ولو جمعْتَ بينهما لكان بمنزلةِ جَمْعِكَ السّينَ وسوف.

قال: فجَرى الظّن هنا مَجْرى اليقين لأنّه نفْيُهُ.

قال أبو علي: قولُه: لأنّه نفيُه أي ظننْتُ نَفي (عَلِمْتُ)،وعَلِمْتُ يقعُ بعدَه (أنّ) المُثقّلة، فأجْرى (ظنْتُ) لَمّا كان نفيُه بمنزلته.

قال: ومع هذا أنّه قد كثُرَ في كلامِهم حتّى حذفوا فيه (إنّه)، فإنّه لا يُحذَفُ في غيرِ هذا الموضع.

قال أبو علي: إنَّ المكسورة لا تُحذَفُ على شريطةِ أنْ يكونَ فيها إضمارُ القِصَّةِ إلاَّ في هذا الموضع.

obeikandl.com

هذا بابُ (أمْ) و(أوْ)

أمّا (أمْ) فلا يكونُ الكلامُ بها إلاّ استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين:

على معنى أيُّهما وأيُّهم، وعلى أنْ يكونَ الاستفهامُ الآخرُ مُنْقطعًا عن الأوّل.

قال أبو علي: مثالُ المنقطع (إنّها لإبلٌ أم شاءٌ) فهي تجيءُ بعد الخبر كما تجيءُ بعد الاستفهام، والتي بمعنى (أيْ) مع الألف لا تكونُ إلا في الاستفهام.

فأمّا (أوْ) فإنّها تُثْبِتُ في الخبرِ أحد الشَّيْئَيْن أو الأشياء، وعلى ذلك يدْخُلُ عليها الاستفهام، فإنْ قلت: (تقولُ جالِسْ زيدًا أوْ عَمْرًا)، فيجوزُ له أنْ يُجالِسَهما جميعًا كما يجتمِعُ بين ما كان بالواوِ في

قولك: زيدًا وعمرًا، فالفَصْلُ أنّه إذا جَمَعَ بالواو فجالسَ أحدَهما دون الآخر لَمْ يكنْ مُطيعًا للأمرِ، وإذا كان (بأوْ) فجَالسَ أحدَهما دون الآخَر فقدْ أطاع و لم يَعْصِ.

openkandl.com

هذا بابُ (أمْ) إذا كان الكلامُ بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم

قال: وجَعَلْتَ الاسمَ الآخرَ عَديلاً للأوّل، وصارَ الذي لا تسألُ عنه بينهما.

قال أبو علي: الذي لا تسألُ عنه هو كونُ المسؤول عنه في قولك: أزيدٌ عندكَ أمْ عمروٌ، لأنّه ثَبَتَ عندَه الكون بالمسألة (بأوْ) أوْ بغيرِه فَلمْ يسألْ عنه، وإنّما يسْألُ عن نَفْسِ أحد الاسمين أو الأسامي، فأمّا كونُ أحدِ المُسَمَّيْنِ عندَه فقدْ عَلِمَهُ، فليس يحتاجُ إلى المسألة عنهُ.

قال: ومِنْ هذا الباب قولُه: (ما أُبالي أزيدًا لَقِيتُ أمْ عَمْرًا)، (وسَواءٌ عَلَيَّ أزيدًا كَلَّمْتُ أمْ عَمْرًا).

قال أبو علي: جرى هذا على حرف الاستفهام مِنْ حيثُ كان تسويَةً وإنْ لم يكنْ استفهامًا، لأنّ كُلَّ استفهامٍ تسويةٌ، ألا ترى أنّك إذا استفهمتَ عن شيءٍ كان ما اسْتفهمْت عنه عندك وخِلافُه سواءٌ. ولو لَمْ يكنْ كذلك كُنْت مُتيقّنًا له غيرَ مُسْتَفْهِمٍ عنه، فإنّما جرى على التّسْوِيةِ حرفُ الاستفهام هنا من حيثُ كان التَّسْوِيةُ يَعُمُّ الاستفهام، فلمْ يكنْ استفهامٌ إلاّ تسوية، كما جرى على تخصيص حروف النِّداء وإنْ لم يكنْ مُنادَى، لأنَّ الاختصاصَ يقعُ عند النّداءِ، وكُلُّ مُنادَى مُخْتَصٌّ.

قال: و لم تَسْألْ عن موضعِ أحدهما.

أي عن (زيدٍ) المنصوب الذي هو موضعُ أحد الفعلين.

قال: وتقول: ما أدري أقام زيدٌ أمْ قعَدَ إذا أرَدْتَ أنّه لم يكنْ بينهما شيءٌ.

تقول: لا أدّعي أنّه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قُعودٌ.

قال أبو علي: إذا قال: لا أدري أقامَ أمْ قَعَدَ، وأراد أنْ يصفَ أنَّ فعلَه لَمْ يطُلْ، كأنّه ساعةَ قامَ قَعَدَ، أوْ ساعة قَعدَ قام، فإنّه قد عَلِمَ من المخْبَرِ عنهُ فعلٌ، كما أنّه إذا قال: ما أدري أقامَ أو قعدَ، فقدْ عَلِمَ منه فعلٌ مِنْ أحد هذين، وإنّما يسألُ تعيينُ أحدهما، إلاّ أنّه لَمّا كان قليلاً جَعَلَه بمنزلة ما لم يكنْ و لم يُعْلَمْ، فاسْتفهمَ عنه بأوْ، وإنْ كان أحدُ الفعليْن فيه بأوْ معلومًا فقد عُلِمَ هنا أحدُ الفعلَيْن، كما عُلِمَ فيما يُسْتَفْهَمُ عنه (بأمْ) أحد الفعلين، إلاّ أنّه لقلّته جُعلَ بمنزلة ما لم يُعْلَمْ، ويَدُلُّك على أنّ أحد الفعلين هنا معلومٌ أنّك إذا قلتَ: (تَكَلَّمْتَ و لم تكلَّمْ) فقدْ كان منه كلامٌ معلومٌ، إلاّ أنّه لَمّا لم يبلغ المراد منه، و لم يُعَدَّ كلامًا، لم يُعَدّ بأحدِ فعليه لَمّا لم يُبالغْ فيه فعلٌ.

هذا بابُ أم منقطعة

قال: وبمنزلة (أمْ) هنا قوله تعالى: ﴿الم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ...﴾ [السجدة:١-٣].

قال أبو العباس: فيُقال له: هذا الضَّرْبُ يجري على ما أصَّلْتَ من الشّكّ.

قال: والقولُ فيه أنَّ (أمْ) إنّما تجيءُ للتَّحَوُّل منْ خبرٍ إلى خبرٍ، ومعناها في القرآن التّوبيخُ والتّقريرُ كما كان في الألف، ونظيرُها في الخبر (بلْ)، نحوُ (جاءني عبدُ الله)، ثمّ يُضْرَبُ عنه فيقول: (بَلْ زيدٌ مررْتُ به)، والألف التي للتوبيخ، فتقديرُه: أتقولون: افتراه وتقديرُه على التّوبيخ والتّحوُّل جميعًا، بل أتقولون افتراهُ، فهي على معنى (بَلْ)، إذا كان معها استفهامٌ.

وأنْشدَ[1]: [الكامل]

كَذَبَتْكَ عينُـــكَ أم رأيتَ بواسِطٍ

قال: معناه: بلْ رأيْتَ كقولك: إنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ، ومثلُ ذلك قولُ كُثيّر[2]: [الطويل]

---

(١) عجزه:

غَلَسَ الظَلامِ مِنَ الرَبابِ خَيالا

البيت للأخطل.

قال السيرافي ٧٨/٢: كقوله: إنها لإبل أم شاء، يريد أنّ (أم) في البيت منقطعة مما قبلها، لأنها استفهام بعد مضي جملة هي ابتداءٌ وخبر، واستؤنف بها الاستفهام من غير أن يتقدم قبله استفهام. و (أم) المنقطعة هي التي ما بعدها جملة، ولا تكون عاطفة لاسم على اسم قبلها، ولا عاطفة لفعل على فعل قبلها. فإذا جاءت بعد إيجاب لم تكن إلا منقطعة. ولذلك قال سيبويه: كقوله: إنها لإبل - ثم استأنف استفهاماً فقال: - أم شاء، يريد أم هي شاء، فما بعد (أم) مبتدأٌ وخبر.

وواسط: موضع بنواحي الشام، وقد ذكره الأخطل في شعره في غير هذا الموضع. غلس الظلام: حين احتلط الظلام، الرَّباب: اسم امرأة، والخيال: ما يراه في النوم كأنه شخصها.

انظر الديوان ٢٤٥/١، وخزانة الأدب ٣٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٩/٣، ومنتهى الطلب ٢٥٦/١، والكامل في اللغة والأدب ١٨١/٢، والجمل في النحو ٢٥٣/١.

(٢) عجزه:

لِكُلِّ نَجيبٍ من خزاعةَ أَزْهَرَا

قال السيرافي ١٤٢/٢: أراد النضر بن كنانة، وولدُ النضر هم قريش.

أليس أبي بالنَّضْرِ أمْ ليس والـــدي

قال أبو العباس: ترك الاستفهام الأوّل ومال إلى الثاني، كأنّه لَمّا قال: أليسَ أبي بالنَّضْرِ مُقَرِّرًا تَرْكَ هذا، وأضربَ عنه لا إضرابَ إبْطال، لكنّه إضرابُ ترك غيرُ إبْطال، ثمَّ استَفْهَمَ الاستفهامَ الآخَرَ، فكأنّه قال: بَلْ أليسَ والدي كذا وكذا، ومثلُ الاستفهام الأوّل في أنْ لم يجْعَل (أمْ) إضرابَ إبْطالٍ إنّما جعلهُ إضرابَ ترك غير إبْطالٍ وإقْبالٍ على غيره قولُ الله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ بعد قوله: ﴿الم ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لا رَيْبَ فِيهِ﴾، ألا ترى أنّ (أمْ) هنا مُحالٌ أنْ تكونَ إضرابَ إبْطال؟.

=

والشاهد فيه أنه جاء بـــ (أم) منقطعةْ وفيها معنى الإضراب. والتقدير: أليس أبي النضر، بل ألـــيس والدي لكل نجيب.

والأزهر: الأبيض، وأراد به أنه هو مشهور يضيء بحسنهْ وشرفه. ويروى:

أليس أبي بالصِّـــلتِ أم لـــيس اخـــوتي لكلِ هجانٍ مـــن بـــني النَّضْـــر أزهـــرا

ويقال: إنه إنما قالها لأنه كان يزعم أنه من بني الصلت، والصلت من ولد النضر بن كنانـــة، وعـــنى بإخوته قبيصة بن ذئب الخزاعي، وكان أخا عبد الملك ابن مروان من الرضاعة، وكان علـــى فلســـطين استعمله عليها عبد الملك.

obeikandl.com

هذا بابُ (أوْ)

تقولُ: (أيّهم تضْربُ أو تقتُلُ)، (ومَنْ يأتيكَ أوْ يُحدّثُكَ) لا يكونُ هنا إلاّ (أوْ)، من قِبَلِ أنّك تستفهمُ عن المفعول.

قال أبو بكر: لأنَّ (أمْ) اسْتَغْرقَتْها (أيْ)، والحروف الأخَرُ نحو (كيف)، والدّليلُ على أنّ هذه الحروف بمعنى (أيٌّ) أنّك إذا سألْتَ بها لم تُجبْ بلا ونَعَمْ، وإنّما تُجابُ بالشّيْء بعيْنه، وذلك لأنّك إذا قلتَ: كيفَ زيدٌ، نابَ عن قولِك: أصالِحٌ أمْ طالِحٌ، وكذا أمْ كذا، وأجَبْتَ بحالٍ كما يُجابُ بها إذا كان السُّؤالُ بأمْ، وكذلك إذا قلتَ: أيُّهم زيدٌ؟ نابَ عن قولك: أذا زيدٌ أمْ ذا؟، فالجوابُ يقعُ بذكري الشّخْصَ المسؤولَ عنه كما كان في أمْ.

قال: ومِمّا يَدُلُّك أنّ ألفَ الاستفهام ليستْ بمنزلة (هلْ) أنّك تقولُ للرَّجُلِ: أطرَبًا؟ وأنْت تعلم أنّه قدْ طرِبَ لتوبيخه.

قال أبو علي: إذا اختُصَّت الألفُ بأشياءَ ليستْ في (هلْ)، كما قد ذَكَرَه، فلا يُمْكِنُ أنْ يُعادِلَها (أمْ) مِنْ حيثُ لا يُعادِلُها (هَلْ).

قال: وإذا قلتَ: أزيدٌ أفضَلُ أمْ عمروٌ؟ لم يَجُزْ ها هُنا إلاّ (أمْ).

قال أبو بكر: لوْ قُلْتَهُ (بأوْ) لكان المعنى: أحَدُهما أفْضلُ، وليس هذا بكلامٍ.

قال: ولوْ قلتَ: أزيدًا لقيتَ أوْ عَمرًا؟ وأزيدٌ عندك أو عمروٌ؟ كان هذا في الجواز والحُسْن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردْتَ معنى أيُّهما.

قال أبو علي: يعني قولُك: أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ لأنَّ ذلك بمعنى (أيُّهما)، فالأحْسَنُ هنا تقديمُ الاسمِ، والأحْسَنُ في (أوْ) تقديمُ الفعلِ، وأنْ تقولَ: أَلَقيتَ زيدًا أوْ عَمرًا، والعِبْرَةُ في هذا تقديمُ ما يُقْصَدُ إليه بالسُّؤال.

قال: لأنّك إذا سألْتَ عن الفعل اسْتُغْنِيَ بأوّل اسمٍ.

أيْ فَلَمْ تُكَرِّرْه بأمْ.

قال: فهذا يجري مُجرى: ألقيتَ زيدًا أوْ عَمْرًا.

أيْ في تقديم ما يُسْتفهمُ عنه وهو (لَقيتَ) و (عندَك).

قال: وتقديمُ الاسمين جميعًا مثلُه وهُوَ مُؤَخَّرٌ.

يريدُ بالاسمين: أزيدٌ أو عَمْرٌو عندك؟

وقولُه مثلُه وهو مُؤَخَّرٌ: أيْ في المعنى لا في الإخبار.

قال: وتقولُ: أزيدًا أو عَمْرًا رأيْتَ أمْ بِشْرًا وذلك أنّك لم تُرِدْ أنْ تجعل عَمْرًا عَديلاً لِزيدٍ حتّى يصيرَ بمنزلةِ (أيُّهما).

قال أبو بكر: إذا قال: أزيدٌ عندك أو عمرٌو؟ فالجوابُ (لا) أو (نعم)، والمعنى: أحدُهما عندك، وإذا قال: أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ؟ فالجوابُ زيدٌ أو عمروٌ إذا كان واحدٌ منهما عندك، فإذا قال: أزيدٌ أو عمروٌ عندك أمْ بِشْرٌ؟ فالجوابُ: أنْ يقولَ: بِشْرٌ إنْ كان عنده بِشْرٌ، وإنْ كان عندَه أحدُ الاسمَيْن الآخرَيْن قال: أحدُهما و لم يقل: عَمْرٌو ولا زيدٌ، ولكنّه يقول: أحدُهما بهذه اللّفْظةِ، فيذكُرُ معنى أوْ.

وإنّما لم يجز له أن يقول في جوابِ "أزيدٌ أو عمروٌ" لا أو نعم في هذا الموضع كما كان يقوله قبل أن يُرَكِّبَهُ مع (أمْ) لأنَّ (أمْ) تقتضي الشَّيْءَ بعينه في الجواب عنها، فصارَ (أزيدٌ أو عمروٌ) بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وهو قولُك (أحدُهما)، فكما أنّه إذا قال: أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ لا يجوزُ أنْ يقول في جوابِ ذلك (نعم) أوْ (لا)، كذلك لا يجوزُ أن يقولَ في جوابِ (أزيدٌ أو عمروٌ عندك أمْ بِشْرٌ): (لا) ولا (نعم) لأنَّ قولَك أزَيْدٌ أو عَمْروٌ معَ (أمْ) بمنزلة (أزيدٌ) في قولك: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ لا يجوزُ أن تجيبَ إلاّ بأحد الاسمين إذا كان أحدُهما عندك.

قال: ويكشف هذا أن يقول القائلُ: آلْحَسَنُ أو الحُسَيْنُ أفضلُ أم ابنُ الحَنفيَّة؟ آلدُّرُّ أو الياقوتُ أفضلُ أم الخَزَفُ؟ فجوابُ هذا أنْ يقولَ: أحدُهما في المسألتين جميعًا، لا يجوزُ أنْ تقولَ: الحسَنُ دون الحُسَيْن، ولا الحُسَيْن دون الحسن، وكذلك في الدُّرِّ والياقوت، فأراد أنْ يُعَينَ لهُ ما اسْتفْهَم بأمْ، فقال: آلدُّرُ أم الياقوت أفضلُ؟، فيُقال له حينئذ: الدُّرُّ أو الياقوتُ، أيُّهما كان عند المُجيبِ أفْضَلُ. وإنْ أرَدْتَ معنى (أيُّهما) في هذه المسألة قلتَ: أتضْرِبُ زيدًا أمْ تقتلُ خالدًا؟ لأنّك لمْ تُثْبِتْ أحد الفعلين لاسمٍ واحد.

قال أبو علي: الأحْسَنُ أنْ يكونَ السُّؤالُ بأمْ لأنّك تُثْبِتُ أحدَ الفعلين، وإنْ كان على أو لم تُثْبِتْ أحد الفعلين إذا كان السُّؤال بأوْ.

هذا باب أوْ في غير الاستفهام

تقول: جالِسْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، كأنّك قلت: جالِسْ أحد هؤلاء.

قال أبو علي: (أوْ) إنّما تكون لأحد الشَّيْئين أو الأشياء، وقد يقول القائلُ في الإباحة: كلْ خُبْزًا أوْ لحمًا، فأكَلَهما المأمور جميعًا، فإن قيل: فيمَ ينفصِلُ هذا من الواو إذا قلتَ: كُلْ خبزًا ولحمًا، فإنّه ينفصِلُ بأنّك إذا قلت: خبزًا أو لحمًا، فأكل أحَدَهما كان مُطيعًا، ولو قال له بالواو فأكل واحدًا منهما لم يُطِعْ، فمعنى كونِهما لأحد الشَّيئين أو الأشياء لازمٌ لها هنا أيضًا: أنشد[1]: [الطويل]

إذا ما انتهى علمي تناهيتُ عنــدهُ أطالَ فــأمْلى أو تنــاهى فأقْصِــرا

قال أبو إسحاق: أطالَ فأمْلى، الصّوابُ (بأوْ) مِنْ أطالَ يُطيلُ، فإذا قلت: (أمْ) فيكون مِنْ طالَ والألفُ للاستفهام.

قال أبو العباس: الأحْسَنُ في هذا (أوْ)، لأنّ التقدير: إنْ كان كذا، أوْ كان كذا.

قال سيبويه: ولا يجوزُ لأضْرِبَنَّهُ أمكَثَ، ولهذا لا يجوزُ لأضْرِبنَه أذَهَبَ أوْ مَكَثَ.

قال أبو علي: إنّما جاز (ما أدْرِي أقامَ زيدٌ أو قعد)، فوقع الاستفهامُ بعد العلم وما ناسبَه من الأفعال، و لم يَجُزْ وقوعُه بعد غيرها من الأفعال، لأنّ هذه الأفعال قد تُلْغى في مثل قولك: زيدٌ عَلِمْتُ منطلقٌ فلا تعملُ في موضعٍ ولا لفظ، فليسَ تعليقُها بعد الاستفهام بأكْثَر مِنْ إلغائها، لأنّه إذا عُلَّ عَمَلٌ في الموضع، وفي الإلغاء لا تعملُ في لفظ ولا موضع و لم يُلْغَ غيرُ هذا الضَّرْب من الأفعال فيُعَلَّق.

---

(١) لزيادة بن زيد العذري.

قال السيرافي ٢/١٤٤: الشاهد فيه أنه عطف (تناهى) على الحال، كأنه قال: تناهيت عنده مطيلاً أو متناهياً. و (أطال) وزنه (أفعلَ) (فأملى) معطوف على (أطال)، (فأقصر) معطوف على (تناهى). وقوله: أطال يعني به أن علمه إذا امتد في شيء، واستتبّ له معرفته، ووضح له معناه، تكلم فيــه، وأنــه إذا لم يعرف سكتْ و لم يتكلم بما لا يعلمه.

وقوله: (إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده) يريد أنه إذا بلغ علمي بالأشياء إلى موضع، بلغتُ إليه: و لم أتجاوزه فأتكلم بما لا أعلمه، مطيلاً كان علمي أو متناهياً، وقوله: فأملى أي امتد في الزمان، والمُــلاوة: الحين من الدهر، يعني أنه إذا امتد علمه – حالاً حيناً طويلاً – تبعه، وإن تناهى أي انقطع، أقصــرْ و لم يتكلم.

قال أبو إسحاق: (لأضْرِبنهُ أذَهَبَ أمْ مَكَثَ)، (أو) أحْسنُ وأقوى ها هُنا لأنَّ (أمْ) إذا قلتَ: لأضربَنّه ذهب أم مكث يكون المعنى ذاهبًا أوْ ماكثًا فتَقْطَعُ (أمْ) على الحال والصِّفة، وبه ضَعْفٌ.

قال أبو علي: لأنّ حُكْمَ (أمْ) أنْ يكون للاستفهام، ولا يكونُ (ذهَبَ) إذا كانتْ صِفَةً اسْتِفْهامًا.

obeikandl.com

هذا بابُ الواو التي تدخل عليها ألفُ الاستفهام

قال: فإنّما هذا الاستفهامُ مُسْتقْبَلٌ بالألف، ولا تدخلُ الواوُ على الألف.

قال أبو إسحاق: الألفُ أصْلُ الاستفهام، وليس فيها إلاّ معنى الاستفهام ولا تدخلُ عليها الواوُ، (وهَلْ) فيها معنى (قَدْ)، ولو قلنا: هل وهُو فُلانٌ كُنّا نُقَدِّرُ بعد (هل) استفهامًا قبل الواو، ولا تُقدّمُ (هلْ) على الألف.

قال سيبويه: وقولُه: أوَلا تأتينا، أو لا تحدثنا، إذا أردْتَ التَّقريرَ أو غيره ثم أعدْت حرفًا من هذه الحروف.

قال أبو علي: يجعلُ قولَه: أولا تحدثنا استفهامًا ثانيًا مُسْتَقْبلاً به، وليس ما بعد ألف الاستفهام هنا كما بعد (أوْ) وما قبلها استفهامٌ واحدٌ.

قال أبو علي: الفَصْلُ بين لسْتَ بشْرًا أو لسْتَ عُمَرًا، وبين لَسْتَ بِشْرًا أَوَ لستَ عُمَرًا، أنّ الأولى تنفي فيه الجملتين كلّ واحدٍ منهما على حالها، وأنّك في الثاني تنفي جملة واحدة، فتقديرُ الثاني: لسْتَ واحدًا منهما، وتقديرُ الأوّل لستَ كذا ولستَ كذا.

قال سيبويه: وإذا قلتَ: أوْ لا تُطِعْ كفورًا انقَلَبَ المعنى.

قال أبو إسحاق: معنى قوله: انقلب المعنى: أنّك إذا قلت: أوْ لا تطعْ كأنّه يقول: أطِعْ آثمًا، إنّما لا تُطِعْ كفورًا، لا تُطِعْ آثمًا، فإذا جمَعْتَ فقُلْتَ: آثِمًا أوْ كفورًا، كأنّك قلتَ: ولا تُطِعْ هَذَيْنِ.

obeikandl.com

فهرس

مقدمة التحقيق	٥
سيبويه إمام النحاة وحجة النحويين	٧
أولاً: من هو سيبويه ؟	٧
ثانيًا: منهج سيبويه في النحو	١٤
ثالثًا: «الكتاب» مؤلف سيبويه الخالد	١٨
أبو علي الفارسي إمام اللغة	٢٦
وصف النسخة الخطية	٣٥
عملنا في الكتاب	٣٥
هذا بابُ عِلْم ما الكَلِمُ	٣٩
هذا بابُ المُسْنَد والمُسْنَد إليه	٥٩
هذا باب ما يحْتَمِلُ الشعر	٦٠
هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولَيْن وإن شئتَ اقتصَرْتَ	٦٧
هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر	٦٩
هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مَفْعولين	٧١
هذا باب المفعول الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول	٧٢
هذا باب المفعول الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر	٧٣

obeikandi.com

هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعل فيَنتَصِبُ وهو حالٌ ٧٤
هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ٧٥
هذا باب يُخْبَرُ فيه عن النكرة بالنكرة ٧٩
هذا باب ما أُجْرِي مجرى ليس ٨١
هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم ٨٥
هذا باب ما يَعمل عمل الفعل و لم يَجْرِ مُجرى الفعل و لم يتمكّن تمكُّنَه ٨٧
هذا باب الفاعلين والمفعولَيْن اللذين كل واحدٍ منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ٨٩
ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ: ٨٩
ومن باب ما يجرى مما يكون ظرفًا هذا المجرى ٩١
ومن باب ما يُحمل فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ على الفعل مرَّةً ٩٣
ومِنْ باب ما يجرى منه مَجرورًا كما جرى منصوبًا ٩٧
ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوّنًا عاملاً في النكرة ١٠٢
هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيدًا لنفسه ١٢٧
هذا باب ما تُنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها الألف واللام ١٢٩
هذا باب مجرى نعتِ المعرفة عليها ١٣٢
هذا باب ما يكون من الأسماء صفةً مفردًا وليس بفاعل ولا صفةٍ يُشبه الفاعل كالحَسَن ١٣٧
هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بفعل ١٤١

obeikandl.com

هذا باب ما ينتصبُ فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة ١٤٨
هذا بابُ كَمْ ١٦٧
هذا باب ما جرى مَجرى كَمْ في الاستفهام ١٧٢
هذا باب ما ينتصب نَصْب كَمْ إذا كانت مُنوَّنةً في الخبر والاستفهام ١٧٣
هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا ١٧٥
هذا بابُ النِّداء ١٧٩
هذا باب إضافة المُنادى إلى نفسك ١٨٧
هذا بابُ النُّدْبَة ١٩٠
هذا بابُ الحروف التي يُنَبَّه بها المدعو ١٩٦
هذا بابُ ما جرى على حرف النّداء وصفًا له ١٩٧
هذا بابُ الترخيم ٢٠٠
هذا بابُ ما أواخِرُ الأسماء فيه الهاء ٢٠٠
هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي مِن نَفْسِ الاسْم ٢٠٢
هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف ٢٠٣
هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ما هو من نفس الحرف: ٢٠٤
هذا باب ما إذا طُرِحَتْ منه الزّائدتان ٢٠٥
هذا باب تَحَرَّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنّه لا يلتقي ساكنان ٢٠٦
هذا باب النفي بـــ(لا) ٢٠٨

obeikandl.com

هذا باب المَنْفِيّ المضاف بلام الإضافة ٢١١
هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية: ٢١٥
هذا بابُ وصف المنفي ٢١٦
هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا مُنَوَّنًا ٢١٦
هذا باب ما يكون الاستثناء بـــ(إلا) ٢٢٠
هذا بابُ ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم والاسم ٢٢٣
هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مُبْدَلاً ٢٢٦
هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لَكِنْ ٢٢٧
هذا بابُ ما يُقَدَّم فيه المستثنى ٢٣١
هذا بابُ تثنية المستثنى ٢٣٣
هذا باب غَيْرٍ ٢٣٤
هذا باب ما يحذف المستثنى منه استخفافًا ٢٣٦
هذا بابُ علامة المضمرين المرفوعين ٢٣٧
هذا باب الإضمار في ما جرى مجرى الفعل، وذلك إنَّ: ٢٤١
هذا باب إضمار المجرور ٢٤١
هذا بابُ ما تَرُدُّه علامةُ الإضمار إلى أصله ٢٤٥
هذا بابُ ما يكون فيه أنتَ وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتم وأنـــتن وهمـــا وأنتما وصفًا ٢٤٧
هذا بابُ مالا يكون هو وأخواتُه فيه فصلاً ٢٥١

obeikandl.com

هذا بابُ (أيّ) ٢٥٢

هذا باب (أيّ) مضافًا إلى ما لا يكمل اسمًا إلاّ بصلة ٢٥٤

هذا باب (أيّ) إذا كنت مستفهمًا بها عن نكرة ٢٥٤

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب ٢٥٨

هذا بابُ إجرائهم (ذا) بمنزلة الذي ٢٥٩

هذا بابُ ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرتَ أن تُثْبتَ رأيَه على ما ذكر أو تنكرَ أن يكون رأيُه على خلاف ما ذكره ٢٦١

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ٢٦٥

هذا بابُ حَتَّى ٢٧٠

هذا بابُ الرَّفع فيما اتَّصَلَ بالأول كاتصاله بالفاء ٢٧٤

هذا بابُ ما يكون العملُ فيه من اثنين ٢٧٨

هذا بابُ الفاء ٢٨٠

هذا بابُ الواو ٢٨٧

هذا باب (أوْ) ٢٩٠

هذا بابُ إشراك الفعل في (أنْ)، وانقطاعِ الآخِرِ مِنَ الأوّل ٢٩٣

هذا باب الجزاء ٢٩٥

هذا بابُ ما يكون فيه الأسماءُ التي يُجازى بها بمنزلة الّذي ٣٠٠

هذا بابٌ إذا ألزمْت فيه الأسماءَ التي يُجازى بها حروفَ الجر لم تُغَيّرْها عن الجزاء ٣٠٤

هذا بابُ الجزاء إذا أدْخلتَ فيه الألفَ للاستفهام ٣٠٨

openkanal.com

هذا بابُ الجزاء إذا كان القسمُ في أوله: قالك فاليمين لا تكون لغوًا كَلا والألف ٣١٠
هذا باب ما يرتفع بين المجزومَيْن وينجزم بينهما ٣١١
هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أونهيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ ٣١٣
هذا بابُ الحروف التي تُنَزَّلُ مترلةَ الأمر والنّهي ٣١٦
هذا بابُ الأفعال في القَسَم ٣١٩
هذا بابُ الحروف التي لا تَقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ ٣٢٢
هذا بابُ الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعلُ ولا تُغَيّرُ الفعلَ عن حالِه: ٣٢٥
هذا بابُ الحروف التي يجوزُ أن تَليها بعدَها الأسماءُ، ويجوزُ أن يَلِيها بعدَها الأفعالُ، وهي لكِنْ وإنّما وكأنّما وإذْ ٣٢٦
هذا بابُ ما يُضاف إلى الأفعال ٣٢٧
هذا بابُ (إنَّ) و (أنَّ) ٣٢٩
هذا بابٌ مِنْ أبوابِ أنَّ ٣٢٩
هذا بابٌ آخرُ منه ٣٣٢
هذا بابٌ آخر من أبواب أنَّ ٣٣٣
هذا بابُ (إنّما) ٣٣٤
هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدلاً مِنْ شيءٍ ليس بالآخِر ٣٣٧
هذا بابٌ مِنْ أبواب أنَّ تكون فيه مبنيةً على ما قبلَها ٣٣٩
هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إنَّ) ٣٤٥

obeikandl.com

هذا بابٌ مِن أبوابِ (إنَّ) ٣٤٥
هذا بابٌ آخرُ مِنْ أبوابِ (إنَّ) ٣٤٥
هذا بابٌ مِنْ أبوابِ (إنَّ) ٣٤٦
هذا بابُ (أنْ) و(إنْ) ٣٤٨
هذا بابُ ما يكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ) ٣٥١
هذا بابٌ آخرُ فيه أنْهُ مُخَفَّفَةٌ ٣٥٥
هذا بابُ (أمْ) و(أوْ) ٣٥٧
هذا بابُ (أمْ) إذا كان الكلامُ بها بمنزلة أيُّهما وأيُّهم ٣٥٨
هذا بابُ أم منقطعة ٣٥٩
هذا بابُ (أوْ) ٣٦١
هذا باب أوْ في غير الاستفهام ٣٦٣
هذا بابُ الواو التي تدخل عليها ألفُ الاستفهام ٣٦٥
الفهرس ٣٦٦

obeikandl.com